

MICROFILMED BY **BYU**

AT

**COPTIC MUSEUM.
CAIRO, EGYPT**

OPERATOR

TOHOTMOSS RAMZY

REDUCTION X

42

DATE FILMED

30 APR 1987

LIGHT METER SETTING

229

FILM EMULSION NUMBER

A86360239

FILM UNIT SER. NO.

HRP 5183

PROJECT NUMBER

EGPT 002B

ROLL NUMBER

2

**MUSEUM CALL THEO
NO. 434**

TITLE OF RECORD

REGISTER

OLD NO. 4345

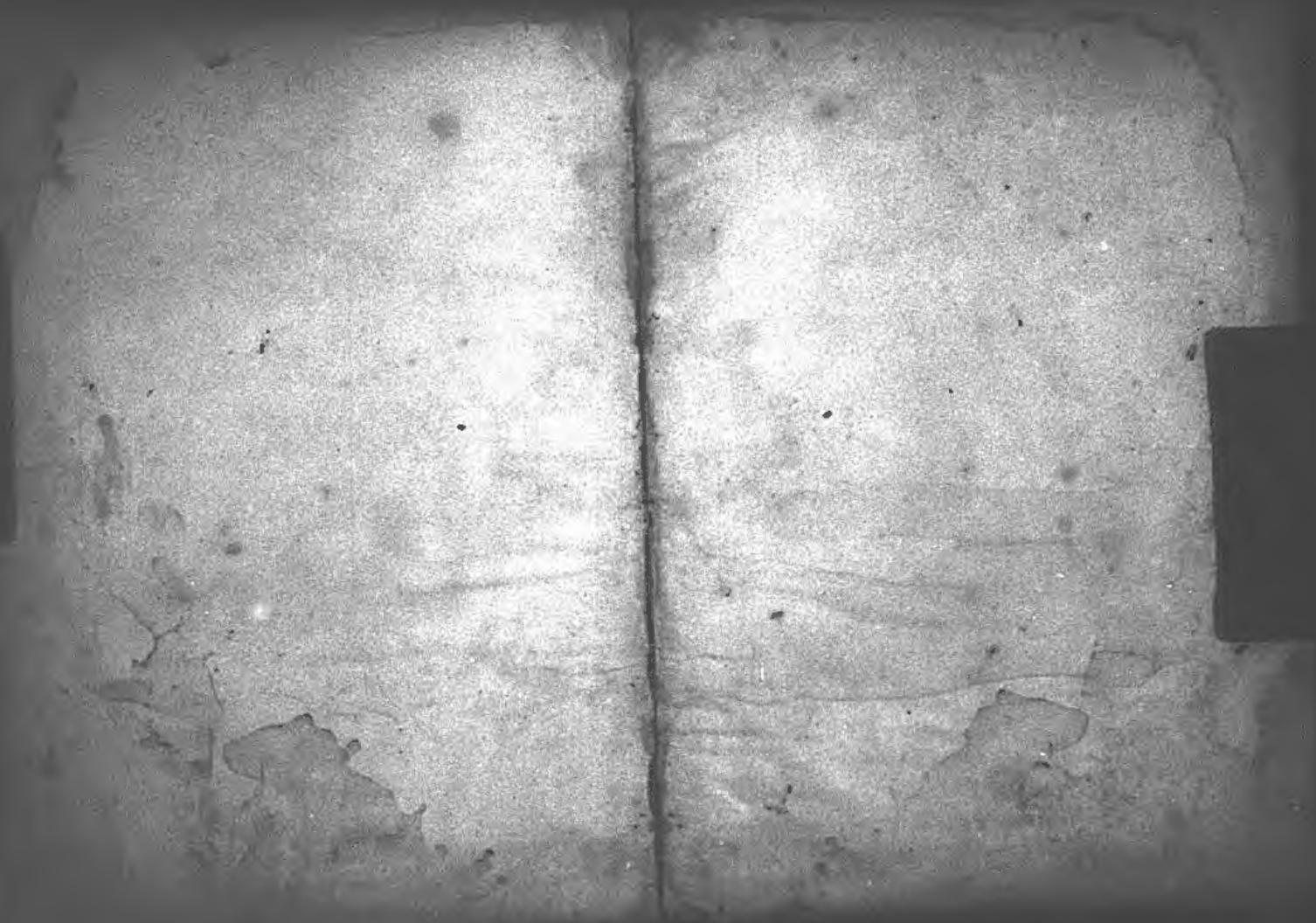
NEW NO. 127

ITEM

5

Handwritten text in Arabic script, likely a title or heading.

١٩٥١/٤/٥٢



مكتبة المتحف القبطي
 LIBRARY OF COPTIC MUSEUM
 Serial No. ١٤٧
 Class No. ١٤٧

الكتاب: كتاب من كتب علم الفلك
 ليوحنا الكاردينال...
 في علم النجوم...
 قوط...
 (١٤٨ ورقه)

الخطوط المتدحلقه
 ١٤٧

١٤٧

عدد أوراقه ١٤٨
 تحت رقمه ١٤٧

سليم
 قديم
 سليم

بسم الله الرحمن الرحيم

فهرسة الكتاب

الذي هو الكتاب الثالث من الكتب العلم الاخرى ويشمل على الجز الثامن والتاسع من العلم المذكور

الجز الثامن

في الشرائع وتقسيم النحل مقالات

المقالة الاولى في ماهية الشريعة وكيفيتها ونظم الوصلين

المفصل الاول في ماهية الشريعة

المفصل الثاني في كيفية الشريعة

المقالة الثانية في بيان كثرية حق الشريعة ونسبها لمجموعة وتقسيم الشريعة فصول

المفصل الاول في بيان الشريعة الشريعة تلزم تحت العلم بالمعقولة

المفصل الثاني في بيان الشريعة الشريعة تلزم تحت هذا

المفصل الثالث في بيان الشريعة الشريعة المبطله فعلا تلزم نية

المقالة الثالثة في مادة الشرائع او فيما يقع تحت الامم الشريعة وفيها ثلثة فصول

المفصل الاول في اطلاق القول تحت قوام الشريعة

المفصل الثاني في ترتيب تنعيم الشريعة يكون تحت التزامها

المفصل الثالث في الزمن الذي تتم فيه الشريعة يكون تحت التزامها وفيه جزئين

الجز الاول في بيان ان الشريعة تلزم بان تتم في زمن معين

الجز الثاني في بيان الشرائع تلزم احكاما قبل الزمن للدين وهو لازم بصفه ايضا

المقالة

المقالة الرابعة في الدين يعرفون بحفظ الشرائع وفيها اربعة فصول

المفصل الاول في توحيد شريعة ما تلزم الوصلين

المفصل الثاني في الشريعة البشرية تلزم واضعها

المفصل الثالث في الشريعة الكلائية تلزم سكان المكان المتباينين

المفصل الرابع في ان الشريعة البشرية تلزم المتغيرين والدارين

المقالة الخامسة في حثيث يزول التزام الشريعة وفيها خمسة فصول

المفصل الاول في الايكيا

المفصل الثاني في زوال الشريعة

المفصل الثالث في ازالة الشريعة

المفصل الرابع في ازالة الشريعة

المفصل الخامس في العادة وهي سبعة سوابق

الجز التاسع

في علم الامم وتقسيم الشريعة الالهية وبعض الخطايا الدوسية ثم في بيان

بعض محلات وخطاياها وهو ثلثان وستون مقالة

المقالة الاولى في الشريعة الالهية على وجه العموم وفيها ثلثة فصول

المفصل الاول في ماهية الشريعة الالهية

المفصل الثاني في ماهية الشريعة الالهية وتلزم

المفصل الثالث في تقسيم الشريعة الالهية الى اربعة

المقالة الثانية في الوصية التي تلزم بصفة قوام الايمان وفيها اربعة فصول

المفصل الاول في وصايا الايمان

الفصل الثاني في الوصية التي تأخذ بالاعتقاد سائر الأيمان
 الفصل الثالث في الوصية التي تأخذ بالاعتقاد سائر الأيمان
 الفصل الرابع في الوصية التي تأخذ بالاعتقاد سائر الأيمان
 المقالة الثالثة في وصية الربا وفيها فصلين
 الفصل الأول في ما هو الربا
 الفصل الثاني هل يترتب حصة الربا متى تدرج
 المقالة الرابعة في وصية الهبة وفيها فصلين
 الفصل الأول في ما هي الهبة
 الفصل الثاني هل يترتب وصية الهبة متى تدرج
 المقالة الخامسة في وصية العتق وفيها فصلين
 الفصل الأول في ما هي العتق
 الفصل الثاني في ما هي العتق
 المقالة السادسة في وصية العتق وفيها فصلين
 الفصل الأول في ما هي العتق
 الفصل الثاني في ما هي العتق
 المقالة السابعة في وصية العتق وفيها فصلين
 الفصل الأول في ما هي العتق
 الفصل الثاني في ما هي العتق
 المقالة الثامنة في وصية العتق وفيها فصلين
 الفصل الأول في ما هي العتق
 الفصل الثاني في ما هي العتق
 المقالة التاسعة في وصية العتق وفيها فصلين
 الفصل الأول في ما هي العتق
 الفصل الثاني في ما هي العتق
 المقالة العاشرة في وصية العتق وفيها فصلين
 الفصل الأول في ما هي العتق
 الفصل الثاني في ما هي العتق

الفصل

الفصل الثالث هل يجوز الخلف وما هو الشرط اللازم ليكون جائزا
 الفصل الرابع في الخلف الاشارة وهو ثلثة اجزاء
 الجزء الاول في الخلف الكاذب
 الجزء الثاني في الخلف المقتضى العدل
 الجزء الثالث في الخلف المقتضى العدل
 الفصل الخامس في الخلف المقتضى العدل
 الفصل السادس في الخلف المقتضى العدل
 الفصل السابع في الخلف المقتضى العدل
 المقالة الثامنة في الخلف المقتضى العدل
 الفصل الأول في ما هو الخلف
 الفصل الثاني في ما هو الخلف
 الفصل الثالث في ما هو الخلف
 الفصل الرابع في ما هو الخلف
 الجزء الاول في الخلف المقتضى العدل
 الجزء الثاني في الخلف المقتضى العدل
 الجزء الثالث في الخلف المقتضى العدل
 الجزء الرابع في الخلف المقتضى العدل
 الجزء الخامس في الخلف المقتضى العدل
 الجزء السادس في الخلف المقتضى العدل
 الجزء السابع في الخلف المقتضى العدل
 الجزء الثامن في الخلف المقتضى العدل
 الجزء التاسع في الخلف المقتضى العدل
 الجزء العاشر في الخلف المقتضى العدل
 الجزء الحادي عشر في الخلف المقتضى العدل
 الجزء الثاني عشر في الخلف المقتضى العدل
 الجزء الثالث عشر في الخلف المقتضى العدل
 الجزء الرابع عشر في الخلف المقتضى العدل
 الجزء الخامس عشر في الخلف المقتضى العدل
 الجزء السادس عشر في الخلف المقتضى العدل
 الجزء السابع عشر في الخلف المقتضى العدل
 الجزء الثامن عشر في الخلف المقتضى العدل
 الجزء التاسع عشر في الخلف المقتضى العدل
 الجزء العشرون في الخلف المقتضى العدل

الجز الاول في النفاذ الشخصي الى العباد عند الوضوء المقدسة
 الجز الثاني في النفاذ المكان المتبادر الى المقدسة
 الجز الثالث في النفاذ العيني المفعول عند انشائها المقدسة
 المقالة الاولى في الوصية الالهية الثالثة وفيها فصلين
 الفصل الاول في الترتيبين يوم المصروف ولا ياتي بمحض الترتيب بل هو ^{مصلحة} ^{افضل}
 الفصل الثاني في الترتيبين يوم المصروف في الاحاد والاعباد
 المقالة الثانية عشر في وصايا المحبة للقريب وفيها ستة فصول
 الفصل الاول في الوصية التي تليها محبة القريب وفيه ثلثة اجزاء
 الجز الاول هل توجد وصية تليها محبة القريب
 الجز الثاني في المحبة للعدو
 الجز الثالث في حفظ النفس نظرا الى افعال المحبة
 الفصل الثاني في الوصية التي تليها محبة القريب في صلاة الصلوة والتمسك بالامر والنجاة
 الجز الاول في الوصية التي تليها محبة القريب في الصلاة
 الجز الثاني في التمسك بالامر والنجاة
 الفصل الثالث في الخطايا المضادة للقريب وفيه اربعة اجزاء
 الجز الاول في بعض الاثام القريب
 الجز الثاني في الخطية
 الجز الثالث في الخطية
 الجز الرابع في خطية الشك وفيه اربع سوالات
 السؤال الاول في ما هو الشك وكيف هو
 السؤال الثاني هل يكون ومتى يكون الشك خطية

السؤال

السؤال الثالث هل يجوز ان تقدم صلاة الخفية لمن هو بعيد ان يفعله
 السؤال الرابع هل يجوز ان لا يفعله الا في الزمان والشرائط التي ذكرها في النفاذ
 المقالة الثانية عشر في الوصية الالهية الرابعة وفيها ثلثة فصول
 الفصل الاول في الوصية التي تليها محبة القريب في الصلاة
 الفصل الثاني في المحبة التي تليها محبة القريب في الصلاة
 الفصل الثالث في الطاعة التي تليها محبة القريب في الصلاة
 المقالة الثالثة عشر في الوصية التي تليها محبة القريب في الصلاة
 الفصل الاول في الوصية التي تليها محبة القريب في الصلاة
 الفصل الثاني في الوصية التي تليها محبة القريب في الصلاة
 الفصل الثالث في الوصية التي تليها محبة القريب في الصلاة
 الفصل الرابع في الوصية التي تليها محبة القريب في الصلاة
 المقالة الرابعة عشر في الوصية الالهية السادسة وفيها خمسة فصول
 الفصل الاول في الزنا المصحح
 الفصل الثاني في الزنا المصحح في قول وقوله في النفاذ القريب ثم هو في النفاذ القريب
 الفصل الثالث في الزنا القريب الكبير في قوله في النفاذ القريب ثم هو في النفاذ القريب
 الفصل الرابع في خطية الزنا القريب الكبير في قوله في النفاذ القريب ثم هو في النفاذ القريب
 الفصل الخامس في خطايا الزنا القريب الكبير في قوله في النفاذ القريب ثم هو في النفاذ القريب

الفصل الثاني فيما يتعلق به الكلاسيكي من العلم والدين
 الفصل الثالث فيما يتعلق الرجل الكلاسيكي من هذا السيرة والخاصة بالحيثية
 الفصل الرابع فيما يتعلق الكلاسيكيين بحفظ القوانين الكتابية للملازمة الشرعية
 الفصل الخامس فيما يتعلق به الكلاسيكيين نظرًا إلى الله
 الفصل السادس فيما يتعلق به الكلاسيكيين نظرًا إلى انفسهم
 الفصل السابع فيما يتعلق به الكلاسيكيين نظرًا إلى القريب

الكتاب الثالث

من صحت العلم اللاهوتي للعلماء فالله هو الكامل كيريلوس كادونيوس
 فيرتوبو استق مدونة من حكمة قديس اجوز الله ثوابه وهو يشغل على الجسد
 الثاني والسابع من العلم المذكور

الجزء الثاني من علم اللاهوت في الشرايع

اننا في هذا الجزء نصف اولى ماهية الشريعة وكتبها ثانياً فروعها وان كل شريعة حنف
 الشريعة البشرية تعلم ثمة ثالثاً تنظم ما تنظم به رابعاً نفس من هم الملتزمون
 بها خامساً نشجع كيف يزداد لهم الشريعة ولقد انقسم هذا الجزء الى اقسام ثلاثة

المقالة الاولى

في ماهية الشريعة وكتبها ونقسم الى فصلين
 الفصل الاول

في ماهية الشريعة

انما بلغة شريعة يقم قانون ما يرشد الانسان في العالم ويلزمه ممارسة شئ
 او اياها متناع عن شئ وقد علمنا القديس توما اللاهوتي بتعريف اخر فقال انما رسم
 ثابت من مصلح القبر العرفي من يتم في غير الجماعة يلزم الرومين بعد المتابعة به
 فقال الله رسم ثابت لان الشريعة ذات قرح ورشاه للرومين ولان رسم عليهم
 ما يقن قال ثانياً التغيير لان كل شريعة تجه بذات جوهرها الى التغيير ومن ثم كل
 شريعة ثابتة بالشريعة بالملحة لان الله لم يرفع سلطان الروم انما هو هو
 لكن ينشأ قال ثالثاً القبر العرفي وهذا يشير الى ان الشريعة توضع على جماعة ما لا
 على شخص او شخصين حقها لا يكتفى لان كل من هذه الجماعة ناقصة كعيلة بل يلزم ان
 تكون كلمة وقابلة لله يراد بها احدى جماعة تدير سلطان مشهور وبمكة غير صلبة
 حيث يقدر الروم ان ياتوا ليتقاسموا حكمهم عليهم ويشتطوا ايضا بحفظ الشرايع وذلك
 نظراً لثبوت الجماعة والبرشية والرحمة والمكة والحقاير والديونة غيرته ويلزم
 وايضا ان الشريعة تعلم كل الجماعة وجميع الافراد لكن قد يمكن ان توضع شريعة على هذا
 العلم وهو ان يلزم بها اصحاب الرعايا والصناعة والديانة او سكان المكان المكاف
 مثلاً الكلاسيكيين والقدميين او الشعب البسيط او اصحاب صناعات معينة او اناس
 ساكنين في مكان معين من المدينة بشرط ان يتفق من ذلك غير الجماعة قال رابعاً
 من مصلح من يلزم في الجماعة لان من حيث ان الشريعة لما قرع لان تعلم الجماعة
 ان توضع عليها فن ثم ينبغي ان يضعها ليس حقيقى اعني الذي يهتم في ذات الجماعة
 ولهذا يتدبر رب بيت ان يضع وصايا الشرايع لان الشريعة تلحظ الجماعة لا صلبة
 ولهذا قال خامساً تعلم وهذا تغير الشريعة من مشيئة الروم ان لا يلزم ثانياً
 تحت خطية قال سادساً الرومين لان الشريعة في فعل سلطان ولهذا

لا يمكن ان توضع الاعل المروسيين المحضين لذلك السلطات قال سابقا نلزم بعد
النشأة بها لان الامر يقتضي بضرورة جوهية ان الامر بها يورثها ويشهرها كالمس
ومرغم لافق للشرعية بغير مناداة اصلا ولولم تحقق ان الرئيس رسمها ولم يبالا فادها
لما الشرعية التي قد اشجبت بكفائية بواسطة النشأة فبلغ قبحا حالا ولما انما
لا نلزم حقا فلهذا من يحملون بالجهل مدور ذلك تركت للنشأة بالشرعية كاخفة فيكون
انه واضعها يقول للجماعة انه يريد ان الجميع يعملون ما هو كذا وكذا ولا يصح ان
يصف قلت لكل احد منهم بمفرده ويكون ان يقول ذلك مرة واحدة جلدًا شلو ف
صحة لانه هكذا يمكن ان تعمل بمقتضى الشرعية من العاملين الى الغايبة ثم ان
هذه النشأة تم حل نزع وطعن عاصين ومرسم بالمادة وذلك على بصيرة واضع
الشرعية اما بصوت النشأة او بغيرها في شكل جعل الشايح او بتعليقها في مكان
مشهور وما شاكل ذلك اعتبر اولاً انه كالتا انما ينبغي ان تكون الشرعية عادلة وهذا
الشرط تقتضيه الشرعية بضرورة جوهية وذلك نظرا الى حل الشرعية الاربع كاقال
المعلم المذكور لانه اول واجب ان تكون الشرعية عادلة نظرا الى المصلحة العامة علوان
الشرعية تكون غير عادلة وبالملة اذا لم يكن لها صاحب سلطان مطلق او مشترك للسلطان
المطلق وذلك لان قبل الشايح اومن العادة اولا لاجل اختصاصها ثانيا
بشيء وان تكون الشرعية عادلة نظرا الى بقائها علوان الشرعية تكون غير عادلة
وبالملة ان كان الشا للمعول لا وجه ذاك الاخير للجماعة او قد يكون يتبين
في محتملة انه منته الى ذلك قال ينبغي ان تكون الشرعية عادلة نظرا الى المصلحة
ومن ثم تكون الشرعية غير عادلة وبالملة اذا كان الشا للمعول بالادب ومساك الشرعية
اعظم منها لا ينبغي ان يكون له حقيقة بلا خطية وقد تكون الشرعية لا يتحقق
اذا ارثت معلوم غير مستطاع رايها يتبين ان تكون الشرعية عادلة نظرا الى صحتها

لأنها

لأنها تكون غير عادلة وبالملة اذا وضعت على الشعب نقدا لا تستدعي ضرورة للجماعة
اولا وضعت هذا التعليل ضد ما يقتضيه التوزيع للعدل شفا اذا ما وضعت على
العق والفتور حمة متساوية اعتبر ثانيا ان الشرعية تقتضي للمروسية اما
الامر والمروسية فيحقق ثلثة اشيا اولها حكم الرئيس الذي يرسم به انه جيد
ان يلائم المروسيين بما هو كذا ثانيا ان يتحقق اذامته في الزمان لانه يملك
قائبة خلطيه ثالثا لا بد من المروسيين الرئيس اذامته للمروسيين منه اعتبر رابعا
انه ينبغي للشرعية ان تكون ثابتة لانها لا تغير من الامر والمروسية التي وضعها
على الجماعة الزمان يسير صحتك لا يخرج فلهذا من يلبس الغداني اولها يخرج
الشعب حينما يسمعون ذلك لا يجوز متساوين لمطو الاملا اولها من عرف من
احرف او هم حد ياتي كما يجب ان يظهر وذلك تحت عذاب الدم وما ياتل ذلك
لان مثل هذه الامور والوصايا الموضوعة بغير وصية شخصي تفقد برزوال
الامر للمعول بها وذلك على ما في جمهور العلماء اما الشرعية فكانت ثابتة دائمة
نظرا الى واضعها لانها لا تزول بموته او عجزه عن تطبيقه نظرا الى المروسيين
لانها تلتزم للجماعة ذاتها الى الابد وبالنسبة تلتزم للمعولين فقط بالمعولين
ان يهيئوا ايضا وذلك حقا يستمدون ان يكونوا اعضاء الجمعية اعتبر رابعا
ان كثير من العلماء يزعمون شيئا للمعول للشروط الواردة للشرعية البشرية
وهي ان تقبل من الجماعة او من اكثر من منهم وذلك بوضع ظاهر اكل او مقرا
غير ان بقية العلماء يكرهون ذلك ويقولون ان واضع النشأة اذا اذله فيقدر
بسلطانها ان يضع شيعة تلتزم للمروسيين ولوائهم لا يقبلونها انما نحن فنقول
ان الشرعية التي لا تقبل من كل الشعب اعظم تلك التي يقاومها اكثر من
المروسيين او لا يقبلونها لا بالكلية ولا بالكتابة ولا بالعلل اي بمقتضاها

مما دنعلم انه جليل يغيب بوجوه شعبة البشر انه ويدر يكون لوجه
 متفق فمما هو من متبولة تكون ذلك علامة على انها لا توافق لغيره
 وانه يصدر من احد اكثر ما يجد في غير الاثار المرسومة في بصر سيب يابون عن تحول
 لشريعة فيجب ان خطية باقية عند المدة الزمنية لكوسا وله القدرة على اليها السكود
 للمعالم التعليم الصلة ما ذكرناه في الفضية السابعة والعشرين من القضايا الواردة في
 اعترافنا من التماس من الغيب لا نعلم لا يملكه المدة لان لا يملكه يوم ولا يعرف
 قبل ذلك لانه فحين هذا الادراك يقع هذا التماس من العقل وجب ان تكون الخلافة
 كافية

الفصل الثاني في كفة الشريعة

اعلم ان الشريعة تقسم قسمين الى خاصة مختلفة لا ما تقسم اولاً الى الشريعة الطبيعية والشريعة
 الوضعية ثانياً الشريعة الوضعية تقسم الى الشريعة الالهية والشريعة البشرية ثالثاً
 الشريعة الالهية تقسم الى الشريعة الحقيقية والشريعة القديمة رابعاً الشريعة البشرية
 تقسم الى الشريعة المكتوبة والقانونية والشريعة العقلية خامساً الشريعة للجنة تقسم
 الى الحق والحق اي حق الله والحق جميع الامم من اية بلغة كانا ثم ان الشريعة
 الطبيعية يمكن ان لا يحفلها قاله في الحقيقة فانما لا يحفلها في هذه فتدجيل
 الشريعة الالهية لان الشريعة الالهية هي الحق الحقيقي للفرس في العلم الامم
 الذي حكم على ما يجب على الحقيقة للناطقة ان تفصله لتوحيد عنه وقول على
 معنى حقيقي للفرس لان انما لا يحفلها على الحق في حق العلم الامم
 الذي يدركه بكل الادام ومن ثم جميع تلك الحق للناطقة في الحقيقة والفرس
 شريعة الالهية مبدئية في حقها وبالنتيجة امثلتها لما لا يحفلها للناطقة لتفعل

لهذه الشريعة بالعقل والقياس والاشياء الجسدية وفي هذا حق كبري نؤمن من
 الطبيعة لا خفة في الحقيقة للناطقة هو في الحقيقة ان هذه الشريعة من الله في جميع
 البشر وبما تلم ما يجب ان تفصله لتوحيد عنه ومن هنا يقع ان هذه الشريعة
 الطبيعية هي في مشترك مع الشريعة الالهية وكما علم من لوجه ان الله اعطى به
 الحكمة الالهية حسب قول النبي قد علمت نوردها بارز ولها جود ان
 في الشريعة الطبيعية شريعة الالهية كما علمت يوسع في قلوبنا ولا نعلم ان
 ذلك لا الذي يطابق الطبيعة للناطقة والفرس مبدئية في كفة ايها
 ما برز الله وما يقينه قال سبحانه هو الله في كل موضع الشريعة هو الله ما
 الرصا الى حق الشريعة الطبيعية اجيب ان الرصا الى الشريعة هي
 الشريعة لا تخفى انما بقية الرصا الى الرصا من العقل الحق او من مبدئ
 الطبيعة للناطقة الا ان ايضا من هذه الرصا في اولى وكما في سرور
 يتألف من هذه الرصا الى الله ان تفصل بالخير ونفوس البشر وان
 يتغير ان تفصله وتكون والدينا ولا نفع من الرصا الى وبعضها منها
 من هذه الرصا الى في ثمانية ومستقيمة من تلك المبدأ الا ان هذا لا يكون
 الرصا الى الكذب الا سطر الى ثم اعلم ان مبدئ الحق الطبيعي اولى في حق
 وبعد عند الجميع اي ان جميع الشعوب يعلمون ان نور الغيب ومن ثم
 لا يربح جمل مدور ونطق في هذا المبدأ الا ان اما مبدئ الحق الطبيعي
 للجنة قلبت في شيء واحداً عند الجميع لان صفات من الشعوب يعلمون
 بعض احوالها لا يتجسها غير من الشريعة في حقها ثم ان الشريعة الالهية
 هي التي وضعها الله او خلقه ناطقة وذلك انما بالكتابة اميد للامم حاضرة
 المعاصرة من الله في الرصا الى شريعة وضعية الالهية او الشريعة للفرس

ثانياً لا تلزم لأنه حينئذ يظن بالصواب بوضوح الشريعة البشرية انموذجاً لما يكون له من
 متعلق الامتزاج ما دام غير مقبولة تكون ذلك علوة على انها لا توافق لتغير المسمى
 وانه يصدر منها ضرر اكثر مما يفيد وخير الا ان المومنين الذين يغير سبب يابون من تنوّل
 الشريعة يخطئون خطية باهتلة ضد الطاعة الربانية للدوسا وذلك ان البلياسكندر
 السامع التعليم للفساد ما ذكرناه في القضية السابعة والمشرّين من القضايا المدة ولين من
 اعتبر خاساً ان الناموس الطبيعي لا يلزم الا بعد ادراك المدفعة لانه لا ينادى به ولا يعرف
 قبل ذلك الا انه فحين هذا الادراك يتفجر هذا الناموس للعقل وحينئذ تكون المنفعة
 كافية

الفصل الثاني في كيفية الشريعة

اعلم ان الشريعة تنقسم مبدئياً الى اقسام مختلفة لانها تنقسم اولا الى الشريعة الطبيعية والشريعة
 الوضعية ثانياً الشريعة الوضعية تنقسم الى الشريعة الالهية والشريعة البشرية ثالثاً
 الشريعة الالهية تنقسم الى الشريعة العتيقة والشريعة الجديدة رابعاً الشريعة البشرية
 تنقسم الى الشريعة الكنائسية القانونية والشرائع المدنية خاساً الشريعة المدنية تنقسم
 الى الحق للذي اى حق المدن والاحزاب جميع الامم من اية بلدة كانها ثم ان الشريعة
 الطبيعية يمكن ان نلاحظها في الله وفي الخليقة فاذا لاحظناها في الله فسي حينئذ
 الشريعة الالهية لان الشريعة الالهية علم الحق الحقيقي المنقسم الى الفهم الانساني
 الذي يحكم على ما يجب على الخليقة الناطقة ان تفعله او تحيد عنه وقول على
 المعنى الحقيقي المنقسم الى اننا لا نلاحظها على العقل العرفي في الفهم الانساني
 الذي يدبر الله به كل العالم ومن ثم جميع القوانين الناطقة وغيرها الناطقة هي خامسة
 للشريعة الالهية بميل غيري فتمت وبالنسبة الى المظالم لاما الخلق الناطقة فتخضع

لهذه الشريعة بالعقل والقيصر وبالنسبة الى المظالم لاما الخلق الناطقة فتخضع
 الطبيعية الملاحظة في الخليقة الناطقة هو نور الطبيعة الناطقة الرسم من الله في جميع
 البشر وبه تعلم ما يجب ان تفعله او تحيد عنه ومن هنا يتضح ان هذه الشريعة
 الطبيعية هي شريعة مشتركة مع الشريعة الالهية وكشعاع بارز من الوجه الالهى اعنى به
 الحكمة الالهية حسب قول النبي قد ارسم علينا نور وجهك يا رب ولهذا يجوز لنا ان
 نرى الشريعة الطبيعية شريعة الحق لانه تعالى يرسمها في قلوبنا ولا تلبس سطرتها
 فذلك الذي يطابق الطبيعة الناطقة والذي يضاهيها فقل ان تنفذ ايضاً بها
 ما يرضى الله وما يفيده تعالى مجسما هو الله جل والواضع للشرائع سوال ما هي
 الوصايا التي تحضر الشريعة الطبيعية اجيب ان الوصايا العشر تخص هذه
 الشريعة كما تخصها ايضا بقية الوصايا الرسومية من العقل الناطق او من انوار
 الطبيعة الناطقة الا ان بعضاً من هذه الوصايا هي اولى وكبارة معروفة
 بذاتها مثلاً هذه القضايا انه يجب ان تفعل بالخير وتفر من الشر وانه
 ينبغي ان نعبث الله ونكرم والدينا ولا ننقض شراً لمعلو وبعضاً منها اى
 من هذه الوصايا هي ثانية ومستتجة من تلك المبادئ الاولى שלא يجوز
 الربا ولا الكذب ولا مصادق ثم اعلم ان مبادئ الحق الطبيعي الاولى هي حق
 واحد عند الجميع اى ان جميع الشعوب يعلمونها بالنور الطبيعي ومن ثم
 لا يوجب جهل محذوراً نظراً الى هذه المبادئ الاولى اما مبادئ الحق الطبيعي
 الثانية فخلبت هي شيئاً ولعلنا عند الجميع لان بعضاً من الشعوب يعبدون
 بعض افعال الخطايا لا يمتسبها غيرهم من الشعوب خطايا ثم ان الشريعة الوضعية
 هي التي وضعها الله او غلبت ناطقة وذلك اما بالكتابة اما بالكلام فالشريعة
 المعاصرة من الله في الركن تدعى شريعة وضعية الهية اما الشريعة الوضعية

من البشر فسمى شريعة وضعية بشرية وتلخيص الشريعة الالهية الوصية هو
شريعة مرسوعة من الله في الزمن بالكلام اوقا الكتابة وهذه الشريعة الالهية
الوصية تختلف عن الشريعة الطبيعية بما ان الشريعة الطبيعية لم توضع بالكلام
ولا بالكتابة بل بالحارسة في قلوبنا وولدت معنا ثم ان الشريعة الالهية
الوصية تقسم الى الشريعة العتيقة والحديثة حيث ان الله لم يضع في الخارج
على البشر شريعة غير الشريعة العتيقة والحديثة لانه من عهد آدم الى عهد
الكليم لم ترشد البشر الا بالشريعة الطبيعية ولهذا يدعى هذا الزمن جميعه زمن
الشريعة الطبيعية ثم بعد ذلك وضع الله على لسان موسى النبي شريعة لا تشاد
الشعب الاسرائيلي ولهذا يدعى هذا الزمن الذي عبر من عهد موسى الى السيد
المسيح زمن الشريعة المكتوبة او زمن الشريعة العتيقة وتدعى هذه الشريعة
مكتوبة اقلنا احررت بيد الله على لسان موسى لئلا تاحترت بيد موسى
في التوراة المقدسة ثم احررت من الشريعة العتيقة لانها بعد موت السيد المسيح
بطلت نظرنا الى الشرائع الطبيعية القضائية وكا قلا الرسول ملكت بالحق
نظروا الى زواجرها وقا عليها بل انها صارت شريعة محبة لحاظها بعد المناداة
الكافية بالانجيل المقدس في المسكونة كلها ولم يبق جازا ليد ذلك ان تحفظ
شرايعها الطبيعية والقضائية وقد كانت هذه الشريعة متبعة ثلثة
انواع من الوصايا اعترجا اولا الوصايا الالهية لانها كانت البيرة ثانيا الوصايا
الطبيعية الملازمة عباد الله الخارجية ثالثا الوصايا القضائية تحفظ العدل بين
الناس فالوصايا الطبيعية والقضائية وان كانت قد بطلت كما ذكرنا بما تقدم
الا انه لم تبطل الوصايا الالهية بل انما يجب ان تحفظ في العهد الجديد كما كانت
يجب ان تحفظ في العتيق ولذلك قال السيد المسيح لم ات لافعل بل

لاكله

لاكله الا انه حينما زالت الشريعة العتيقة على النسخ المذكور قامت الشريعة الحديثة
الموضوعة من سيدنا يسوع المسيح الاله والانسان وذلك لان اجل شب واحد بل
من اجل جميع القبايل وهي متبعة ثلثة انواع من الوصايا اولا الوصايا التي تخص
الادب ثانيا التي تخص الايمان الافضل ثانيا التي تخص اليقين والبرهان
هذه الشريعة تستقيم الى انتهاء العالم وتدعى ناسيون النعمة المحررة في الوصايا العتيقة وقد
دعيت هكذا لانه من شأها وبقوت حلها وبواميد خصوميه تمنح النعمة بوقور
وهي الاشارة تمل يا فضل سهولة الالحقة التامرين اما الشريعة البشرية فتقسم الى
الشريعة القانونية والدينية لان كل شريعة بشرية هي مرسوعة امان من محكمة مقامة
من الشعب لتدبيره امان من ملك لا دخل لغيره في الزمن وبهذا تدعى على عصر العرف
شريعة مدينة اما في موضوعة من دولة الكنيسة شلثة من طوبى الرومان لاجل العالم
لغيره من الدول او من اسقف فصوص لاجل ابرشيته وتدعى شريعة قانونية
او صناعية ثانيا الشريعة الدينية تقسم الى الحق الذي والحق الذي اعترف جميع
الشعوب فللشريعة الدينية التي تخص مدينة واحدة او اقليتا واحدة او مملكة واحدة تدعى
حشاشيا اما حق الامم فيدها جميع الشعوب الا القليل منها جدا شلثة اقباليات
العقائد تحت شرط الغمان والطهانية وحفظا شروط الصلح وغير ذلك مما يمكن
به جميع الشعوب ولم يجد بين الشرائع لكنه جروا وتاسس بالعادة واللائق من يتعدا
شيئا مما كانا فانه يتعدى حق جميع الشعوب اعلم انه يمكن ان تقسم الشريعة ايضا
الى موجبة وسالبة لان كل شريعة لها اماناتام غير ما اما انها تنهى عن شيئا فالثنية
الامر تدعى غالباً وصية موجبة كونها مرسوعة بصيغة الايجاب شلثة اكرم اياك يا
الشريعة الناهية تدعى وصية سالبة لانها تورد بالسلب شلثة لا تقتل وحذان
الوصيان تلزمان دائما الى حيننا بطلان الا ان الوصية الموجبة لا تدعى في كل حين

كالوصية السالبة لان الذي خفي عنه بلزمان ان تمتنع عنه دائما وفي كل حين اما الذي
الزمانية فالتزامه بفعله دائما لكن لا في كل حين بل في حينه

المقالة الثانية

في هل ان كل شريعة حق البشرية نفسها تلزم دمة

اعلم اولاً انه يمكن ان تلاحق لزوم الشريعة بنظر الى الحكمة الخارجية فقط ولما الناس
ونظراً الى الحكمة الباطنة ولما الله ثم ان التزام النعمة ينقسم الى ثلاثة انواع لان
الشريعة تلزم اولاً تحت الحكم بالخطية ومن بعد ما يحفل ثانياً تلزم تحت الحكم بالعقاب
حق ان من يخالفها يستوجب حقاً ولما الله هذا بان الدنيا او قانوناً مرفوضاً من
الشريعة ثالثاً تلزم تحت الحكم بابطال الفعل حق ان من يتعدى شريعة تسهيلاً له الوجه
المنقسم من فعل ما ينبغي او لا يحفظ صورة الفعل للوجوب للمعصية في الشريعة يكون
فعله هنا باطلاً امام الله وفانفس منفعوله اعلم ثانياً انه لا يربط في كل شريعة
الحية تستطيع ان تلزم دمة وتحت خطية مية او فرضية وتحت عذاب بالبدن
امارتى وتحت ابطال الفعل سواء كان ذلك على الوجه المستقيم او على الوجه الغير
المستقيم وسبب ذلك هو واضح لان الله له سلطان كاف لرم هذه الانواع الثلاثة
من الالتزام اعلم ثالثاً انه اذا تكون هذه القضية المذكورة ناجية من كل شك فيكون
المشكل انما يتجسم بالشريعة فقط وهي القانونية والدينية فبالا اذا هل انت
هذه تلزم اولاً تحت الحكم بالخطية ثانياً تحت الحكم بالعقاب ثالثاً تحت الحكم بابطال
الفعل وهذا من ضمنه بثلاثة فصول

الفصل الاول

هل ان الشريعة البشرية تلزم تحت الحكم بالخطية

انه يجب علينا ان نفرضها ثلثة اشياء اولاً ما تقدم ذكره اي هل ان الشريعة البشرية
تلزم تحت الحكم بالخطية ثانياً ما تلزم تحت الحكم بخطية مية او فرضية ثالثاً هل انت
فكل امتناع تلزم وفي خطر الموت ايضاً اقول اولاً ان الشريعة القانونية اعلم
للكينسية بل للدينية ايضاً تستطيع ان تلزم المومنين دمة وتحت خطية اثبت ذلك
اولاً بالكتاب المقدس قالها الرسول كل نفس (اي كل انسان) فلحقه للسلطين
العليين من قاوم السلطان فانه يعاوم امر الله والمقاومون يكسبون المهلكة
انفسهم وهذا يورد الرسول السبب وهو لانه هو خادم الله ونايبه ومن لم يجب ان
تخضع له لاس من اجل القنوب والخوف من العقاب فقط بل من اجل النعمة ايضاً
والخوف من الخطية وقال هامة الرسول اخضعوا جميع خلايق البشر من اجل الله
اما الملك فمن اجل سلطانها للخلايق التي لا ترون هي سر الله

سوال هل ان كل شريعة بشرية تلزم تحت الحكم بالخطية ولا توجد واحدة منها تلزم
تحت الحكم بالعقاب فقط اجيب ان كثيرين من علماء اللاهوت يزعمون انه يمكن ان توجد
شريعة بشرية تلزم تحت الحكم بالعقاب فقط الا ان المعجزة تتوقف على هذا وهو
هل توجد حقاً مثل هذه الشريعة ولعل في المست اوردى ان كان يجب مثل هذه الشريعة
في القناوين والدني واذا ما وجدت فيمكن ان تقبل وتنفذ بهذه العلويات العلية
الاولى هي صورة الشريعة لانه ان كانت للشريعة لانايرش ولا تسو عرش بل ترسم
شلا هكنا من نفل حنطة من الملكة فيرى ثلثة عروش فذلك الشريعة تكون ملزمة
تحت الحكم بالعقاب فقط لكن بما لا يارس ولا تسو لكنها ترسم للعقاب اما اذا كان للعقاب
باعتبار ثمة صكها بلت اولهم او لا يسلط الكسوس فيعلن بالشريعة حينئذ
انها تلزم تحت خطية ولو لعل لا يارس بل لا تسو عن شيء لان مثل هذا للعقاب
الثقل يقتض من الخطية العلية الثانية هي سادة الشريعة لانه ان كانت مادة

مادة الشريعة خفيفة لا تلاحظ حسن السيرة وليست بضرورة كإتباعه
 الرذائل فذلك دليل على أنها لا تلزم تحت خطية كإلته إذا كانت بضد ذلك أعني
 ملاحظة حسن السيرة وضرورة وناخلة لاستيعمال الرذائل فتكون لازمة تحت
 خطية وهكذا يجب أن تحب كل شريعة صحتا يسيه العلامة الثالثة هي إرادة وضع
 الناموس شريعته لأنه إذا خلا عنه لا يلزم لها تحت خطية كما يجب في بعض رهبانيات
 حينئذ تلزم الشريعة تحت العذاب فقط أقول ثانياً أن الشريعة البشرية تترجم تحت
 خطية معينة إذا أظهر واضعها إرادته في ذلك وكانت المادة ثقيلة والسبب لذلك
 هو أن الشريعة البشرية تلزم ذمماً ومن ثم يكون إلزامها مناسباً للمادة وبالتالي
 يكون تحت خطية معينة إذا كانت المادة باهظة لأن يكون واضع الناموس واضعاً
 يلزم لها تحت خطية عرضية لا غير قلت أولاً أن كانت المادة ثقيلة وقد تكون
 هكذا إذا ملجأ الشريعة على اعتبارها نظراً إلى ذلك وإلى جميع أوضاعها سيما نظراً
 إلى غاية لأنه يتفق مرات كثيرة أن مادة الشريعة تكون خفيفة وضعها يلزمها
 واضع الناموس أو ينهي منها تحت خطية ثقيلة وذلك لأن وضع ضرراً وشكاً
 كما يتفق في شرايع اليهود حيث للسرقة الدنية عقاصير بعذاب ثقيل قلت ثانياً
 إذا أراد واضع الشريعة أن يلزم بها تحت خطية معينة وقد يوجب إتهاماً ذلك كما
 يوجب نية بذلك جليلاً فقط بل يعرف ذلك أيضاً إذا كانت المادة باهظة واستعمل
 المفاضلة ذات فاعله كقوله أثناسيوس نوحى تمنع نهي سبياً إذا زاد لفظة بقية المصلحة
 المقدسة ولزمها أو تحت عذاب غضب الله ولفظته الموبدة وإيضاح ذلك وإذا
 كانت نية واضع الشريعة غير واضحة أو كانت تحت شك فقد يمكن أن تدفع من
 جسامته العذاب الروحي أو الجسدي مثل الحرق والربط بالنار واللعن الخالفين والفعل
 وقد تدفع أيضاً غاية واضع الشريعة على الخصوص بملاحظة الغاية المقصودة منه

وتنق

وتقد انتم من العادة وحكم أهل التقوى والعلم على التقية أقول ثانياً
 الشريعة البشرية لا تلزم غالباً في حين خطر الموت أو إهانة باهظة أو ضرر جسيم
 جسيم أو ضرر آخر على معتبر هكذا قال جمهور المصلين القائلين وثبت ذلك
 قليلين أن مثل هذا الإلزام المصادم ليس هو غالباً ضروري للغير العام من ثم يتفوق
 سلطان واضع الناموس الذي لا يجوز له أن يأمر إلا بما هو مستطاع على شئ أبدي ونظراً
 إلى طبيعة البشر وحالهم فإذا أجمع أنه لا يكون أحياناً وانصافاً أن هذا يتفوق سلطان
 واضع الشريعة لأنه يستطيع بعض الأحيان أن يأمر تحت عذاب الموت لأنه يظن
 بعزاليته أنه لا يقصد ولا يريد ذلك لأن من كان مستقفاً بإرادة ذات حكمه لا يريد
 أن يلزم بمقدار ما يقدر بل يقتك بالاعتدال والحلم وقد قلت غالباً لأن الشريعة
 البشرية تلزم أحياناً في حين خطر الموت وذلك في أثناسيوس أو لها إذا كانت
 هيئاً أن يصدر من نداء الشريعة ضرر ثقيل جداً لجماعة الشعب ومن ثم يلزم الجنى
 بحفظ الموضع المعلن له ولو في خطر الموت ويقدر الاستغناء أن يأمر الأمانة بالاعتذار
 من المدينة وما يبرهنها في زمن الروما وكذلك يقدر الحكام أن يأمروا بهذه الأطب
 والثان هو إذا كان عتيداً أن يصدر من مخالفة الشريعة اعتقار سلطان واضعها
 أو ضرر للآيات أو إهانة المسيحية أو شكاً للغير شراً إذا أمر على مقتضاب كإهانة
 اعتقاد الله بأنه بان يقدس بغير حجة الكهنوت أو أمر أحد من الكائنات ليكون
 احتقاراً للشرايع الكنسية بأن يأمر في يوم يوم فيه أكل اللحم ففي هذه
 الاتفاقية يحكم الناموس الطبيعي بأن يلزم الشريعة البشرية كإبانه ينبغي أن تحفظ
 حتى في خطر الموت

الفصل الثاني

فهل إن الشريعة البشرية تلزم تحت عذاب

اعلم أولاً انه يمكن ان المشيئة البشرية تفرض تعذيباً على توميتها لانها ادلاً تفرض عقاباً لا يترتب
 الذنب الا بعد حكم الحاكم وهذا العذاب لا تترتب الشرية دمة بقبوله الا بعد الحكم المذكور ثانياً
 تفرض هذا ما يردك للذنب حالاً انك لا تتركه الذنب خلواً من حكم الحاكم مثلاً اذا قيل هل كان في
 الشرية من يفعل شيئاً فليسقط عنه فعله من وطيفته خالاً من هذا ما يلاحظ على
 هذا العذاب فيقال هنا هل ان هذه الشرية الواضحة عقاباً كما تترتب دمة بقبوله وتقبه
 قبل حكم الحاكم اعلم ثانياً ان العذاب المكن ان يفرض بالشرية هو ليساً مختلفاً لانه قد
 يوجد عذاب مستطوع الشرية ان تومعه وتقبه بل انما يستطوع ان تعذب به بذاتها
 خلواً من واسطة تعدد مثلاً كالتعذيب للوضع لاجل بعض اقسامات مضادة قولين
 الكسبة او كسب العاقبة وهو الحكم بالخير من قبول وطيفة كسبها او من
 اخر كالحق على هذه العاقبة وقد يوجد عذاب اخر يقتضي واسطة لتقبه فلا تقدر
 الشرية ان تعذب بالذنب به بذاتها وذلك كعذاب الموت وقطع عضو من الاعضاء
 والنفي وخسارة الاموال والسقوط من وطيفة او درجة مكتسبة قبلاً فمن هذا التمييز
 على المقصود نعلم ان لانه من الحق ان الترتيب الاول من العذاب يلحق دائماً للذنب
 بحكم الفعل قبل حكم الحاكم وحل هذا من التحذيرات الكنائسية اذا وجدت في الشرية
 هذه الالفاظ اي يمين الفعل او بذات الشرية او ما يشبه ذلك وهكذا يقول
 المعلمون عقاباً عن صلب العاقبة اي الحكم بالخير من اكتسب وطيفة كسبها
 لاجل فعل من افعال السيوفيا فالشكل هنا اذا انما يلاحظ الترتيب الثاني من العذاب
 فاقول ان الشرية البشرية تستطوع ان تفرض عقاباً فاعلاً يام بالذنب يمين الفعل قبل
 ابراز حكم لانه الشرية البشرية تقدر ان تفرض كما لا يكون شرراً ولا تقبلاً باذله اذا
 كان ذلك من جهة اخرى ناقصة الخير المعنى والحال ان يحيل العذاب الفاعل قبل ابراز كل
 حكم لمكن ان يكون هكذا فاداً الخ اعتبر اولاً ان هذا العذاب الذي يكون من جهة اخرى

العادة

العامة وراى جمهور المعلمين ان تكون الشرية واضحة بالفاظها بما للمعارضة ان لا يكون
 ان تقتصر على معنى اخر مثلاً اذا قالت الشرية ان العذاب للمعين يلحق بالذنب كيمين الفعل فها
 كنت حالاً ايضا دمة خلواً من ايراد اخر ونصية اخرى وما شاكل ذلك على انه لا يكون
 ان يقال يمين الفعل او بذات الشرية وما يشبه ذلك لان مثل هذه الكلمات تنظر
 الى العذاب الفاعل انما تدل على اتفاق العذاب بالذنب في حال فعله وبقره هذه الشرية
 لا على عدم اتفاق حكم اخر حيث ان هذه الكلمات وان كانت حتماً تضمن العذاب
 المحكوم به بقوة ذاتها ومن ثم اذا حكم الحاكم على احد انه مذنب يرتجع الحكم الى يوم ارتكب
 الذنب حتى ان الذنب يلزم بالعذاب مثلاً بسبب اغار وطيفته مثلاً ذلك اليوم اذا قد
 ادرسته العذاب حالاً ارتكابه الذنب الا انه مع ذلك لا تنافي اعني الكلمات المتقدمة كرها
 ضرورة ايراد الحكم ايضا كما ينبغي من العادة الجارية لانه مع وجود هذه الكلمات
 يستطوع الحكم الا يراى اعتبر ثانياً لانه وان كانت الشرية للشرية تستطوع حقاً ان تترتب
 دمة بقبول العذاب الفاعل قبل كل حكم ايرادى اي قبل كل حكم موزون هذا الشأن
 لانه لا توجد شرية حادثة تترتب على هذا المثال

الفصل الثالث

في هذا الشرية البشرية المبطله فعلاً ما تترتب دمة

اعلم اولاً ان الشرايع البشرية المبطله الفعل تبطله تارة بعد انتها وحين حق الشرية وتارة
 حكم على انه يجب ان يبطل حكم الحاكم كاذاً قيل في الشرية ليرفع الامران الذي او لم يبطل
 لعدم ثانياً انه اذا خرج من الحكم حكم مبطل الفعل او مودانه بالحل فلا يجوز حينئذ حق
 في شرية المنة حينها استعمال ذلك للفعل مثلاً استعمال وصية اخيرة قد حكم عليها الحاكم
 انها باطلة والسبب لذلك هو انه يفترض حينئذ انه قد حكم على حسب الشرية

ومن ثم يجب التفتيح بالحكم حتى ان من يستعمل ذلك الفعل يتخطى منه حق القريب الذي اعتد بذلك
 للحكم الا يراى حقا على التمتع بالامانة فاذا تقرر ذلك هات نفوس من الشرايع المبجلة
 بين الفعل فنقول انه من الحق ان هذه الشرايع لها قوة مقنونة من مقنونات
 الابطال قبل كل حكم ايرادى فلو نظرت ما هو هذا المفعول اى لتتقرر هل ان الفعل
 يكون باطلا في المحلة الخارجية والباطنة وليس له قوة لادنيه ولا عليه اوهل
 ان هذا الفعل يحفظ في محلة الذمة تحت الطبيعة لان يبطل بحكم الحاكم ومنع ذلك
 يكون في المحلة الخارجية خاليا من القوة الدينية وبالقائه على يجب ان يترك في المحلات
 ويبطل من الحاكم كانه لم يكن قبلا اقول ان الشرايع البشرية تستعمل ان تبطل الافعال
 نظرا الى المحلة الخارجية والباطنة ونظرا الى قوتها الدينية والطبيعية ايضا وذلك حاله
 وقيل كل حكم حاكم وقلنا هذا هو كسب لانه قد يمكن ان يكون هذا نافعا للغير العرفي
 لازالة الغش والبلية وغير ذلك من الافعال ولا يفوق سلطان بشر وافع شرعية
 ولا يمكن ان يورثها قس ذلك لانه وان كان الحق مشا على العهد هو شيئا طبيعيا
 للانسان فيجوز ان يترفع منه الحجة ولذلك تقول المعلمون الداهريون
 باتفاق ان بعضا من الشرايع البشرية تبطل حقا افعال كثيرة نظر الى الحكمة وهو
 اولا تلك الشرايع التي تورد هذا الحكم بجات واضحة اى تورد ان الفعل هو في محلة
 الذمة ايضا باطلا وانه ينبغي ان يحجب كانه لم يكن او تلك الشرايع التي تمنع ذمة عن
 استعمال الحق مثونا قالت ان فعلنا لا يتقدم ذمة ان يقبل ويجف شيئا غير ان
 مثل هذه الشرايع الموردة على هذا النوع هي نادرة الوجود سيما في شرايع مدنية ثابتة
 بتفق المعلمون الداهريون على انه قد توجد بعض شرايع قانونية اى كتابية
 ملازمة الاسرار وما يخصها تبطل في المحلات كالشرعية التي تبطل الزميمة بين الزوجين وتكرس
 المنيح الذي صدر خلوا من المعنونة البروجية وانما تلك العدا في الشرايع القانونية

نظرا

نظرا الى بعض افعال خارجة زمنية كتبنيه امر ذاك الكنيسة وفتحها اليه من الوصية
 كتابية او ندمتها وتسلية لهم والحكومات التي لا تكل بالشرع المشورة الوصية
 وقد يتكون اكثر من ذلك بالشرايع الدينية للمصلحة الاخير والعلما والملازمة
 وما شاكلها لان الشرايع الدينية تلاحق على النفوس التبرير والسلام النافع ولذلك
 هو من الدين الا فعلت بقصد ايضا انما تبطل هذه الافعال نظرا الى المحلة الخارجية
 والقوة الدينية فقط وفي هذا تحتل الادراة جدا واذا ادوناها جميعا بطولها
 الشج ولذلك نقتصر على استنباط هذه النتيجة من اختلافها فنقول ان كل من
 لا يتحقق من كلات الشريعة ولا من مبادئها ولا من المادة ان الشريعة سواء كانت
 مدنية ام كتابية تبطل الفعل في محلة الذمة فحينئذ يكون من المحتمل جدا
 انها انما تبطل في المحلة الخارجية فقط وقلنا هذا يتأكد بالكلية الخارج في
 المدارس والمقولات من جميع المعلمين الداهريين وهو انه في عمل الشريعة ان يميل
 الى الرأى الذي يثبت قوة الفعل وان الشرايع المبجلة تقتضي تقييدا بالحدود
 لا بالفساحة وقد يتأكد ذلك بالمعاصرة الجارية اذ كان ليس من العادة ان
 يرد ما قد استلكت جهنم المتقدم ذكرها اعني العطايا والعهد والوصايا
 الاخير وغيرها الا بعد حكم الحاكم وقد يتبين ان الشرايع الكتابية والمدنية
 لم تقبل الا على هذا المعنى

المقالة الثالثة

في مادة الشرايع او فيما يقع تحت الزام الشريعة
 انه يسأل عن ثلثة اشيا اولا ما هي الافعال التي هي مادة الشريعة تحت الزام ثانيا
 هل ان تبطل الزميمة يكن ايضا تحت الزام ثانيا هل الزام الذي تم فيه الشريعة يكن ايضا
 تحت الزام وهذا هو معنى في ثلثة فصول

الفصل الاول

في الافعال التي تحت الزام الشريعة

ان الافعال البشرية للدرجة اما صالحة واما شريرة واما مجيدة من الصالح والشر
نظرا الى الوضع ومن الحق انه لا نضع شرايع الاعمال البشرية الضرورية
والعقيدة لتعميل الخير العمري وذلك بشرط ان تكون غالباً مناسبة لمجاعة البشر ولا
تكون غاية علمهم ومن ذلك ينبغ ان الشرايع البشرية لا تامر بافعال فضيلة العدل
فقط بل تامر ايضا بافعال بغيره الفضائل ماعدا الافعال السلبية جداً والمتسعبة
كثيرا وكذلك تستطيع ان تنهى عن افعال جميع الرذائل واخيرا ينبغ انما تستطيع
ان تنهى وتامر بافعال مجيدة من الخير والشر فنظرا الى الوضع وذلك حقيقا تكون
تلك الافعال معنة او مانعة للخير العمري ونظرا الى ذلك تعود بالشريعة افعالا
صلحة او شريرة فحيث اذا انفصلت عن الافعال الباطنة فيقال هذا هو كون صفة
الافعال ايضا تحت الزام الشريعة البشرية لانه من جهة الشريعة الالهية والطبيعية
فهو من الحق بالادمان انما نقد ان تامر بالافعال الخارجية والباطنة وان
تنبها عنها ثم اعتبار ان الافعال الباطنة يمكن ان تلاحظ على نوعين اى هل تنظر الى
ذاتها فقط اما تنظر الى صحتها معتبرة بالافعال الخارجية بما هي ضرورية للعدل
الافعال الخارجية الادبي فاقول ان الان الفعل الباطن نظرا الى المجردة ذاته ليس
هو تحت الزام الشريعة البشرية لانه لا توجد شريعة ما صحتها بغيره او مدنية تامر
بفعل باطن نظرا الى المجردة كونه فذلك باطنا فيقال هذا هو تقدير انسان واضع
ناس ان يضع شرايع تامر بفعل باطن بالكلية يجب او لا ان العاقل
يتكون ذلك غالبا نظرا الى واضع الشريعة الدينية لان سلطانهم يلاحظ غير

المجاعة

المجاعة الزم فقط والحال ان الافعال الباطنة محمدا لا تفيد لها يجب ثابت
ان الشكل نظرا الى واضع الشرايع الكناسيين لمصلحة بعدا لادارة الدين تحت هذه
الامر فقوم يقولون ان الكنيسة لم تقبل من السيد المسيح هذا السلطان ويعتقدون
في اثبات ذلك بقولهم انه لا يوجد جدي في الكتب المقدسة ولا في كتب الاب
القدوسين يدل على وجود هذا السلطان وغلا ذلك يقولون ان الكنيسة
لهذا السلطان من حيث ان السلطان الكناسي يلاحظ خير المؤمنين الروحي
والحال ان هذا السلطان اى السلطان الكناسي ليس هو من البشر بل من الله الذي
يقدر ان يامر بالافعال الباطنة فقد تبين انه تعالى اعطى الكنيسة هذا السلطان
من اجل حسن تدبير المؤمنين اقول ثانيا ان السلطان البشري يستطيع ان يامر
بالافعال الباطنة او ينهى عنها ولكن على وجه الرفقة والاصحاب اى نظرا الى
هذا وهو ان يكون جوهر الافعال الخارجية الادبي يقتضى الافعال الباطنة واثبت
هذا بدليلين الدليل الاول لانه يمكن ان يكون هذا تافها بل ضروريا يستلزم تدبير
المجاعة مثلا الامور الشرعية بفعل خارج يكون يشاركون اى وهذا او عهد ما
فيقتضى حينئذ للخير العمري ان يتم ذلك لا يقتضيه لكن الحق الدليل الثاني
ان الكنيسة تستطيع ان تامر بل افعالها تامر بالصلة والاعتراف من الضحايا
والحال انها لا تقدر ان تامر بالصلة الا ان تامر بالاصفا الضرورية الباطنة
للصلة بغيره ادبية وهكذا لما تامر الكنيسة بالاعتراف عن الخطايا
فاذا تامر ايضا بالنداسة الباطنة لان صحة الاعتراف تقتضى الندامة وقد
حكم بالصواب البابا اسكندر السابع والبابا بنو شيسون الحادي عشر اذ
قول راي من قال ان الوصية بالاعتراف في كل سنة تتم بكفالية بواسطة اخرين
اعتراف باطل غير صحيح وانه كذلك الوصية الكناسية بتناول القديسات

المقدس في عيد الفصح كل سنة تتم ايضا اول حيد الرب فتعاقى فقد ثبتت
اذا صد اوليك المعلن انك للديسة تستطيع ان تومي بل انما تومي حقبا بافعال
باطنة فلا يكون عمل الرب الغير المستقيم ونبوع المراقبة ولا قتلان

الفصل الثاني

هل يقع تتميم الشريعة يكون تحت الزامها

اعتبر ان هذا السؤال يلاحظ خاصة الفعل الخارج الذي به تتم الوصية الوجبة فيقال
هل يجب ان يتم هذا الفعل على الزم ما معين اذ اولا هل يجب ان يتم بتعدد واختيار ثانيا
هل يجب ان يتم بنية كميل الوصية ثالثا هل ينبغي ان يتم جيذا اعني بنية مستقيمة مع
بقية الاعمال المتوردي وجودها ليكون الفعل فعل المفضلة اقول اولا
انه لكي تتم الوصية كالمجبب ينبغي ان الفعل يتم بتعدد واختيار لانه بدون ذلك لا يكون
الفعل فعلا بشريا فبالتسوية بدون ذلك لا يمكن ان تتم الوصية اذ كان في الوصايا
للرجبة يوجد ملتزم اربا افعال بشرية وقد يقع من ذلك اذ من حصر القاص
الامر في يوم بطالة او لى الفضا الكنايس او احصل القانون المفروض عليه لا قتلان
وهو سكان اوتاييم او باخر اياكل لم يتم الوصية بل يلزمه ان يحضر قداسا
اخر ويصلح ثابته الفروض الكنايس وليبعد القانون المفروض عليه لا يعرف
اقول ثانيا انه لم يتم الشريعة البشرية لا يحتاج قلبا الى بنية حفظ الوصية والسبب
فيه لانه بغير هذه البنية يكمل كيانا سرية الشريعة ولذلك من حصر القاص باختيار
واصفاء وهو غير منطبق على الوصية مثلا فيعرف ان ذلك اليوم يوم عيد فانه
قد تم الوصية وهكذا من تفرضا او الزم ذاته بالقسم بانه يفعل شيكسا
او فرض عليه قانون فاكل ذلك اختياريا شغرا انتباه على تفرده او تحده او

قانون

قانونه فتدكر ما كانت ملتزم به اقول ثالثا انه لكي تتم الوصية البشرية فلا يحتاج
ضرورة ان يكون الفعل ذا فضيلة واستحقاق لان هذا النوع لا يخص جوهر الفعل
الخارج المأمور ومن ثم يتفق مرات كثيرة انه تتم الشريعة البشرية دون وجبة بنية
مستقيمة بل الشريعة الطبيعية ايضا شلوا تلك التي تلزم بفعل الصدقة او بر مال
الغير فانها تتم بعين الفعل المأمور ولولاه لا يكون جيذا بل مفسدة ابنية الجيد
الخارج او بعض اخر نظير ذلك غير ان الذي يتم الوصية بنية فاسدة يتخطى ضد
الشريعة الطبيعية والالهية التي تنهى عن هذه البنية الودية

الفصل الثالث

هل الزمن الذي تتم فيه الشريعة يكون تحت الزامها

انه يقال هاهنا من ثلثة اشياء وهي اولا هل للشريعة تلزم بان يتم في زمن ماسعين ثانيا
هل تلزم لمعين قبل ذلك الزمن ثالثا هل تلزم بعد مضيها ايضا وهذا نوعان في جزين

الخلاص

هل ان الشريعة تلزم بان يتم في زمن ماسعين

اقول اولا ان الشرايع تلزم في الزمن المعين وقولنا هذا واضح بذلك لانه يتحقق من
قبل الحق الطبيعي انه ينبغي ان يطوع المروسون او لمروهم الحقن ولكن يجب ان
تقام ان البعض من الشرايع تعين الزمن وانما شلوا تار عصور القياس في ايام كنعان
وبالصوم في الاربعين للقدسة والبعض من الشرايع تعين ايضا الزمن وتكون
مفصلا وبالمرة كالوصايا التي تلزم في ضرورة ما او انظر ما شلوا وصية
الصدقة التي تلزم في عمل العنودة للقرين والوصية التي تلزمنا بفعل الندلة

الكلمة في خطر الموت اذا جسدنا في حال الخطيئة اليه اقول ثانياً انه اذا كانت الشريعة
لا تمنع الزمن وانما ولا مفعلاً في حيزه بل تمنعنا من انشا بان نكلها جميعاً في ذلك بسهولة
صحيحة تقيم التدول والقسم والقانون المعروف في سائر الاعراف والسبب بذلك
هو لانه غايه ذلك لا يمكن ان تمنع الزمن الذي يتبدى للشريعة ان يلزم فيه وقد
قلت حينما يمكن ذلك وهذا يجب ان يفهم على معنى لول اعني في مدة ما من الزمن الذي
يجتنب سائر ما يحل حكمه فظن سوال هل يمكن ان يتم وصيتين في زمن واحد وبعمل
واحد اوجب نعم لانه يمكن ذلك كاتبع من العادة العامة لليومية لانه اذا وقع يوم
عيد في يوم واحد فلا يلزم المصنفين بحضرة قداسين سوال هل يجوز لاحد
ان يحضر القداس ويقيم الغرض الكنائسي معاً اوجب ان بعض من المحدثين
يقولون انه يجوز ذلك لان كل واحد من هذين الضلعين لا ينافي الاخر غير انه خلافاً
من ضرورة ان يجوز ذلك لا يتأملون ان كل واحد من الوصيتين في زمانين مختلفتين
والعادة المضادة ذلك التي تمسك بها بعض الكبار كمن اعني متولدة من قوانينهم في
تجذبة الله ومن انقطاعهم الحق عن الاشياء القارية اعتبر انه لا يمكن ان يتم وطائياً
كثير تبطل ولحد وقد رفق واحد اذا رفق من ذلك واضع للناموس فن قد لا يلزم مثلاً
بالصوم التزاماً مثلاً اعني من قبل الشريعة والنذر والقانون فلا يتم قال ما هو يلزم
به اذا صام يوماً واحداً اذا كان واضع الشريعة طر من ذلك على وجه مستقيم او غير
مستقيم اعني وانما لا مفعلاً

الحال الثاني

هل اشريع يلزم ايضاً قبل الزمن المعين وهل يلزم به مضيه ايضاً
اقول اولاً ان الشريعة لا تمنعنا من انشا بان نكلها جميعاً في ذلك بسهولة لانه
حينئذ يكون الالزام متعلقاً بالزمن وغير قابل للاعتراض منه نظراً الى جهة واضع

الناموس

الناموس والسبب فهو لان الالزام يحد بالزمن المعين سوال من اين يعلم ان
للالزام متعلق بالزمن اوجب انه يمكن ان يعرف هذا من نفس الشريعة او من الاعراف
ذلك اذا فرض على احد قانوناً احتملنا اليوم ما اول زمن ما مثلاً ان يحضر القداس
في يوم عيد الفلا في اويصوم بالارساء القداس الفلا في اوصق يعين فعل ما هو ويجعله
بزمن مثلاً تدور الغرض الكنائسي كل يوم فحق مثل هذه الاشياء من قد عرف يعلم
سابق انه لا يقدر ان يحضر القداس ولا ان يصوم ولان يتلو الغرض الكنائسي
في الزمن المعين فلا يلزم بان يسبق ذلك الزمن ويجعل قافيه قبل ذلك يوم حتى
وان فعل هكذا فلا يكل القانون ولا يحد على ذلك واقول انه بعد معنى ذلك اليوم
المعين ولوان مضيه يكون بذنب الشخص المقرن فلا يعود يلزم بذلك القانون
مثلاً بان يحضر القداس او يصوم او يتلو الغرض الكنائسي لان هذا الالزام يزول
بزوال الزمن المتعلق به وقد قلت انه لا يلزم بان يسبق يوم واحد لانه في اليوم
المعين يلزم بان يسبق اذا عرف انه فيما بعد وفي ذلك اليوم المعين لا يستطيع ان يتم
الوصية فاذا عرف ان لا يستطيع ان يكمل ذلك من غير النهار فصلاً قبله مثلاً
ان يحضر القداس بالكراماً وان يتلو الغرض الكنائسي لان الالزام يحضر القداس
متعلق بذلك النهار لا بساعته اقول ثانياً انه اذا كانت الشريعة عيناً للزمن
لا مانع من بل للفقيرة الالزام وتشد به في حيزه فانهم الشريعة ولو كان ذلك
الزمن المعين قد مضى لئلا يتم به الشئ المأمور وسبب ذلك فهو لان الالزام لا يزول
حتى يتم الشئ المأمور والزمن لم يبين صراحة انها الالزام بل انه قد عين التشديد
اعني لا يلا تأخر انما الامر فانتهى من ذلك انه اذا فات الزمن المعين لا يزول الالزام
بل انه يزاد في حقن الخطيئة تزداد بعد انما يستلزم تنبيه الشئ المأمور هكذا
الزام الشريعة القناص يتناول القناص المقدس في عيد الفصح وبلاعتراف في كل سنة

مرة واحدة وهكذا أيضا التزام اقام النذر والمقايضات الهوى وتيرة ذلك وكذلك
هو التزام نعمة القديس في ايام معينة والسبب فيه كانه في مثل هذه التعاقبات تبار
الشريعة على التخصيص بالنفيل نظر الرجوع وتعين عرض الرهن اما كشيء انسيب
لتقديم الامر لما لا يتاخر

المقالة الرابعة

في الذين يلتزمون بحفظ الشرايع

انه وان كان من الحق ان الشرايع تلزم بحفظها جميع الروسين الذين بلغوا سن المعرفة
الا انه يقال هنا من لربعة اشياء اولها هل توجد شريعة تلزم الاطفال ثانيا هل
الشريعة البشرية تلزم واضعها ثالثا هل الشريعة الكائنية تلزم الروسين الغاييين
رابعا هل تلزم القريب العاويين الطريق وهذا جميعه نودده في اربعة فصول

الفصل الاول

هل يوجد شريعة ما تلزم الاطفال

اقول اذ كان لا توجد شريعة تلزم الاطفال قبل تلك المعرفة لانهم قبل ذلك ليسوا
بقابلين الوصية ولا الطاعة ولا الخطة ومن ثم ليسوا بقابلين الاوامر بالنية وذلك هذا
عن الجانبين السابقين في حال الجنون ولهذا قال المعلم انه يجوز له ان يطمس الحما
في ايام الانقطاع ولا يستندوا في ايام البطالة وباشتغال الخدمة الا انه لا يجوز
لاحد ان يحكم بالخلق والفتن والتجديف والقرب تكون الاشياء ردة
باطلا واذ اشيا اعتراف انه لا يجوز ان يقدم لهم السكارى في زمن الصوم خاصة لا يجوز
ان يقدم ايضا للاطفال والجائنين المسجونين في حال الجنون اجيب شكرا المائدة لادب
السكارى والجائنين الذين ما يلتزمون حقا بشرايع الكنيسة لانهم خاضعين لها حقا

وتابعين

وتابعين المعرفة ولوانهم باتفاق عرضي لا يتصورون حينئذ بقبولهم ويكونون
معدومين اذا كانوا الحما في تلك الحال الا ان الذي يقع لهم الحما ويشغلهم
باشغال خدمية غائبة يغطي لانه ليس فيما لا يجوز فعله لذلك وهو بالكلية
فعل ردي فذلك يكون نظرا الى المادة لما لا يقال والجائنين المسجونين في حال الجنون
فليسوا بملتزمين بشرايع الكنيسة لانهم ليسوا بقابلين المعرفة وبالبتة ان
من يقدم لهم الحما لا يسي في فعله من غير رده فذلك يكون نظرا الى المادة

اقول ثانيا ان كل شريعة حتى الشريعة البشرية تلزم الصبيان بعد اداكم سن
المعرفة اذا كانت ملزمة الشريعة مناسبة لهم لان كل شريعة تلزم بالجملة ومن ثم
تلزم الصبيان القابلين الوصية والخطة اياها بلغوا سن المعرفة وقد عيانت
يحتسبون انهم بلغوا هذا السن اذا بلغوا الى تمام سبع سنين من العمر ولو كانت
الامرحت تسلك وقد قلت اذا كانت ملزمة الشريعة مناسبة لهم على ان الصبيان
يلتزمون بالاعتقاد كل سنة من واحدة وحضور القديس في ايام الايام وبالانقطاع
عن الكمال في ايام القرعة الا انهم لا يلتزمون بشريعة الصوم وتتادل القديس القديس
كل سنة من واحدة وغير ذلك مما لا تناسبهم اعلم انه ولان الصبيان
يلتزمون بالشرايع البلية بعد بلوغهم الى تمام سبع سنين الا ان الذين يتعدوا الاربعة سنين
نظير الشباب ولهم لا يلتزمون غاليا باتباع حقا ليس ولا باتباع اخره سيد

الفصل الثاني

هل الشريعة البشرية تلزم واضعها

اقول ان الشريعة البشرية التي ما قد شرعها ملاحظ واضع الروسين على حد يسوي
تلزم واضعها تحت عقوبة مجازاة لا تلزمه بالقلب اذ ان الشريعة البشرية تلزم واضعها

سنة وقته المرسدة لا تقدر الى قوتها اللينة الخفيفة وهذا هو قول جمهور المدعيين
وهو رأي واحد ونسبه هكذا انه وان كان واضح الشريعة لا يقدر ان يمارسه بذاته
لان الله سبحانه لا يرضى وضع الناس بان يحفظوا الشريعة الموضوعة من
على الجماعة وذلك من اجل انهم لا يعرفون ولكن يكون متقفا كهيئة الجماعة مع بقية
اعضائها اما قولهم ان لا يتعم تحت عذاب الشريعة فانها كانت ام مبدية فلا بد ان يكون
ان يحكم على نفسه بذاته وليس للمروسي ان يحكم عليه ومن لم يكن ان يقتضيه او يلزم
بعذاب لا اجل مخالفته الشريعة

الفصل الثالث

هل شريعة الكناينة تلزم سكان المكان العاليين

لما ان الشرائع بعضها عمرية مثلاً شريعة تناول القرابين للقدس في عيد الفصح لا يمتد
في كل سنة من واحد او صوم الاربعين المقدسة وبعضها كناية مختصة بالابريشية
او كنيسة خمرومية فمن جهة الشرائع العمرية فالجواب سهل لانه من الحق ان جميع
المسيحيين يلتزمون بها وذلك في كل مكان من حيث ان المسكونة كلها هي اراضي الكنيسة
وامكنتها ومن ثم لا يتجاوز الكنيسة حد ودسلفاتها بوضعها شرايع تلزم كل المسكونة
فانما الشرائع العامة المذكورة تلزم جميع المؤمنين في كل مكان غير انه يجب ان تستثنى من
ذلك ولا الذين اكلوا الشريعة لانه قد يكون اكلها للذين بعد انتم الصوم لا يبرهن
بصل الى مكان غير مخصص بالحنس السنوي للكنائس الجديدة ولذلك لا يكون الصوم انتهى
بعد في ذلك المكان فهذا لا يقتضي ان يصوم اذا امكنه ذلك بغير مشكك ثانياً من يوجب
في مكان ساق حيث الشريعة العامة لا تلزم سكانه فهذا يجوز له ان يستعمل القليل من
هذا المثل ومن ثم يجوز ان يوجب لبعض ابرشيات من بلاد فرنسا ان كل من اكل
السبوت التي من عيد الميلاد لالهى الى عيد دخول السيد المسيح الى الهيكل

ان من جهة الشرايع الكناينة قاقول ان انما تلزم المروسيين العاليين بسبب رعيه
او المتفرجين عن اوضاعهم هذا ما قاله جمهور المدعيين ويتوكل ذلك بما حذر في كتاب
الروسة الكناينة حيث يقرأ هكذا ان المروسي الذي ينادى به ان سقطت هي كبريت
مسوقا لا يبرح به المروسي من هذه الذين سرقوا خارجاً عن ابرشيته لان من
يحكم ويامر خارجاً عن اراضيهم يخالفوا من غير ان يتأديب من هذا القانون
نعم جهة لا تلت قبلنا لانه الشريعة من حيث ان اراضيها هو ثابت فتمت لا تحط
وتخص المكان الا ومنه تتمتع الى المروسيين الذين في تلك الاراضي ولا يمكن ان تمتد
خارجاً عن حدودها وبهذا تكلف الشريعة من الوصية لان الوصية تخص اولا
الاشخاص والى انما مضى تسفر الوصية ملحقه وصلة بهم غير ان هذا نوع
اتفاقان يجب استثنائهما الاول هو اذا كانت الشريعة الكناينة قائمة ابداً
بوجود المروسي متقرباً لانه حينئذ يلزم بحفظها اذ ليس له جهة ليعتد بها الثاني
هو اذا كان الشرائع المارونية المروسي او انتهى عنه ثلونه الشريعة بل يفعله اولا
يفعله داخل حدود اراضي لانه حينئذ ولو كان للمروسي خارجاً عن اراضي ل
ان فعله الملتزم به او انتهى عنه من قبل الشريعة يكون موجوداً ابتداء الاراضي
ومن ثم يكون للشريعة حق ان تاتى المروسي او تهبه عنه ايما وجد وهو يلزم بالشرع
لها هكذا للشريعة التي تلزم الاكليويكيين بالاسقرار في ابرشيتهم الزامات عذاب
الرباط بين الفعل او تلك التي تارهم بل ياتوا الى السيندوس فانما تلزم العاليين
حينما كانوا موجودين وكذلك الذي قد خرج من ابرشيته وقتل فيها نفسه
اشفاقاً منهم عرش منه قيد كالهكم به في تلك الابريشية على العتلة والسبب
لذلك هو ان مثل هذه الماعن تحسب معقولة في اراضي الشتم الا انهم لان لا يتأديب
منها حيث لا يفعل ما يجب عليه فعله اوجب يفعل ما يجوز له فعله

وقد قلت الغائبين بسبب حاجب لانه ولو ان بعض العلماء يزعمون ان العائدين ولو بغير
سبب واجب لا يلتزمون بالشرائع الكائنة المنقصة بأراضيهم الا ان بقية المطبق يقولون
لانه قد تحقق مما يستدركه المؤمن وما افتاد الاساقفة انه يفعل انه لا يجوز له ان يتبع
ان يحيا لواله على حفظ الشرائع لكننا بسبب سؤال هل الذي عزم على السفر للخروج من
مكان يحفظ فيه صوم او عيد بطلان يلتزم بالصوم او بحضور القداس اجيب اولاً نحن
حضور القداس انه يبين ان هذه هي نية واضع الشرائع الكائنة وقد نرى ان
عادة المؤمنين تثبت ذلك اعلم ان سكان المكان يلتزمون بحضور القداس في يوم عيد
اذا مكثوا في المدينة مدة ماضى الزمن يستطيعون بها ان يحضروا بسهولة ومن شمس
بالصواب يلتزم بذلك الاساقفة والقرابة اجيب ثانياً من جهة الصوم قد قال
بعض المعلمين ان الذي عزم على الخروج من مكانه في يوم يحفظ فيه الصوم فليترك الصوم
وبالاستماع عن اكل اللحم مادام هو في مكانه ذاك الذوق والشغف كانه يلتزم بالاستماع
عن الاستغفار القديمة اذا كان ذلك اليوم حينئذ كانه حينما يصل الى الكنيسة التي لا يلتزم
الشعب فيها بالصوم وبالبطالة فيجوز له حينئذ اكل اللحم والشغل الخدمي لما قبل
هولاً من المعلمين فيزعمون انه لا يلتزم بالصوم بل انه يجوز له ان يخرج من ذلك من ذلك
للكان ان يفطر ويتقدي غير انه لا يجوز له ان ياكل اللحم والسبب في ذلك هو ان وصية
الكنيسة بالصوم تنفع من الزاين لانها اولاً تلزم بالانقطاع عن اللحم ثانياً
تلزم بالكلية واحدة فالانزام الاول هو مجزى حقيقته ولو اتفق ان لا تحفظ الوصية
او جاز الله ان تحفظها في النصف الواحد من النهار فمع ذلك تكون ملتزمة ان تحفظها
في النصف الاخر من حيث تلزم الوصية اما الانزام الثاني فهو غير مجزى ومن ثم من
يستطيع ان ياكل اكلتين في يوم واحد كما يتبع في النثل المذكور فلا يلتزم بهذا الانزام ان
تكون الوصية نظراً اليه لا يمكن حفظها غير ان لا يمين له انه لا يجوز له الصوم الا بغير

ومرور

وصوله الى المكان المعاف فتخرج اذا ما سبق ايراده ان الذي يسافر ويخرج باكرام
مكان لا صوم فيه ويعلم ايضا انه يصل عند الظهر ومساء الى مكان يلتزم فيه الصوم
فيجوز له ان يفطر ويتقدي ولابد وصوله الى المكان لا يلتزم بحفظ الصوم اذ كان
ذلك غير ممكن له على صوم الكلام واعلم انهم يحتفظون به في كل يوم من كل سنة الا
ان لا يمين له ان يتناول الاكلة المنيرة فقط مع الصائين على انه في مثل هذه الاماكن
ليتفرغ ان يختار

الفصل الرابع

هل ان الشريعة البشرية تلزم المتقربين والدايرين
اعلم اننا لا نكلم هنا عن المتقربين الذين يلتزمون الى مكان جنة ان يسكنوا فيه لانهم
حال وصولهم الى تلك المكان يصيرون سكانه ومن ثم يلتزمون بشرايعه وليس
لنا شك من المتقربين الذين يلتزمون الى مكان ملتزم بنية ان يسكنوا فيه اكثر من نصف سنة
لان هؤلاء ايضا يصيرون على نوع ما العضا حكيمة ذلك المكان على راي جمهور المعلمين
يلتزمون بشرايعه وهكذا لا نكلم هنا عن الشرائع الملزمة المحفوظة في الاماكن التي
يجب انما للتقربين ولولم يكن محفوظ في وطنهم لان هذه كما يقول المعلمين يلتزمون
بها ايضا لان التمسك بالتمسك لا يفيد مخالفتها ولا يتعدون ان يستعملوا
فأذا انما لصال هنا عن هذا الخط او هو هل ان المتقربين والدايرين يلتزمون بالشرائع
المنقصة بالمكان الذي يلتزمون اليه بنية ان يجلسوا فيه او يسكنوا فيه قليلاً
اقول اولاً ان الرأى المحتمل اكثر من غيره هو ان المتقربين وبأولى جهة الدايرين الذين
كانت لهم ان يسكنوا في مكان ملتزم بشرائع الايمان التي يحفظونها بها اذا استقروا
هناك ما يلتزم من الذين لتقيم الوصية كما ثبت ذلك اقول اولاً ان جميع الناس
والمعلمين ايضا اذا تقربوا يزعمون بغيرهم انهم للتقرب يحفظ مبادئ الاماكن

التي يجتازون بها وايضا هاسيا اذا استقاموا هناك قليلا وقد اعتدنا الاساقفة ان
 يلزمهم بذلك احوال ثانياً ان وضع الناس له سلطان حفظ الجماعة في مذهبا الوحيد
 والعلل انه لا يمتد على ذلك انه لم يقدر ان يلزم للتغريم ايضا بان يوافقوا مذهب
 جماعة ما او امور جارية في اهلهم على انه من المعلوم بالاعتبار انه اذا تم الامر
 خلاف ذلك فمن شأنه ان يسبب خصومات وغضباً وشكاً صاعداً ذلك اقول
 ثانياً ان التغريم هم مرسومه لا يمتنعون بالكيفية لان الالتزام العام يقتضي انقضاء
 عابراً على من كان الذي ينقل ملكته الى مكانا فانه هذا يكون مخصوصا لشرايع ذلك المكان
 وتحت سلطان واضع الشريعة على الدوام هكذا الذي يريد ان يستقيم في مكان ما مدة
 يسير فانه هذا يكون في هذه المدة مخصوصا لشرايع المكان المذكور وتبين ثم كان ان
 البلاد اذا باين وطنه الذي يقيم فيه فانه هذا يزول للزلة حكماً بالحق لشرايع وطنه
 ولا يكون حينئذ ملتزماً بها هكذا من ياتي الى مكان ما ليسكن مدة يسير يحصل حالاً
 في المدة المذكورة مخصوصا لشرايع ذلك المكان وملتزماً بها اقول رابعاً ان الذين
 يتكروا هذا الالتزام يوجبون في ذلك بعض شرايع التي هي على راسهم تدوم للتغريم
 ضرورية شدة الشريعة التي هي الناس من ان يحملوا السلطة ومن ان يفعلوا حيلة
 خارجاً عن البلاد ومن ان يستقيم التغريم في المدينة اكثر من ثلثة ايام وغير هذه
 فان كان التغريم يلتزمون بهذه الشرايع فلم لا يلتزمون بالشرايع الاخرى وقد
 قلت اولاً ان هذا الذي يحمل اكثر من غير لان سلعين كثيرين يزعمون ان التغريمين
 لا يلتزمون بشرايع الاماكن التي يجتازون بها ان كان قد تم لهم الشرايع لا يسبب شكاً
 الاماكن ضرراً او سبباً او شكاً ولا يملكون هناك اشتراكاً شرعياً حيث انهم ينظرون الى
 العهود والاشتركات يلتزمون بحفظ مشرايع العسكة وعوايدها قلت ثانياً
 ان الذين لا يلتزمون الذين لا يملكون ان يستقيموا في مكان هم باول جهة ملتزمين

بشرايع

بشرايع الاماكن التي يجتازون بها حيث انهم ان لم يكونوا ملتزمين بشرايع تلك الاماكن
 فلا يكونون ملتزمين بالشرايع العامة والعلل ان هذا لا يمتنع وقد كان يصدر منه ضرر
 للجماعة ولخصوص هؤلاء الذين ايضا ثم حكم الاماكن لهم سلطان على الذين
 يستطيعون ان يلزمهم اذ ان يمتنعوا في تلك الاماكن الخارجة عن اماكنهم فمما اذا تخصروا
 لشرايع الاماكن اكثر من التغريم المنعهم فكم قلت ثانياً ان الاستقامات هناك ما يلزم
 من التغريم لتخيم الرخصة لانهم اذا استقاموا هناك يتعينون شدة بمقدار ما يحتاجون
 الذين ليسوا اولاً اخطوا فلا يلتزمون حينئذ بحقوق القديس اذا كان عبداً وقد كانوا
 ملتزمين به لو يستقيمون هناك ما يكون على الظاهر وكذلك لا يلتزمون بالمسام اذا
 لم يستقيموا هناك التهاكله غير انهم يلتزمون بالاستماع عن كل المم كن هذا يمكنهم
 ان يمتنعوا في كل ساحة من التهاكله

المقالة الخامسة

فكيف يزول التزام الشريعة

اعلم لو ان هذا السؤال يدحض الشريعة الوضعية فقط لان الشريعة الطبيعية هي
 غير قابلة للتغيير ولا يمكن ان يزل التزامها والزامها بما كانت تدوم به قبله لان
 ما يفرضه الشريعة الطبيعية يضاد العقل المستقيم والصواب ولذلك يكون شرايعاً
 بذاته ومن مبادئ وبالنسبة هو غير جائز في كل حين واتفاق اعلم ثانياً
 ان كل الاماكن التي جاء يمكن ان تنقل الشريعة الوضعية تحت التامها هي اربعة
 الاول هي ابيكيا الثاني هو ذوال الشريعة الثالث هو المل منها الرابع
 ان التام اي ابطالها فتسكن من ذلك شيئاً ثم تكلم ما يخص المادة وذلك
 في خمسة فصول

الفصل الاول

في لايبكيا

اعلم ان لايبكيا هي لغة برمانية تاويلها الانعام والقسط وهو ضم الشريعة على
 للمع الانيس وبه يحكم حشا ومنفعة مثله ان القصة القلانية المضمومة لتستغن
 في الشريعة ولها من تلك الشريعة وضمت بالقاطعومية وعلى الاطلاق وقد
 يختلف لايبكيا من مفهومية الشريعة للمفهومية البسيطة التي جاءورد دخول الشريعة
 العمى فقط ولهذا تقتضى ان لايبكيا ايرادا اصلا لا يمتنع من كونه كثرات
 واضع الشريعة لا يقدر ان يبق ويغير بعض اتفاقات يجب استثنائها اوله
 اولئك ذلك فلا يستحسن ذكرها لغرض من اطالة ايراد الشريعة وتبليها ومع هذا
 فقد يجب ان تستثنى هذه الاتفاقات من الشريعة العربية وهذا شأن الشريعة العربية
 التي نامر بالاعتراض لكن اول التي نامر برد الدولة يقال انها تقبل ان بوردها لا تلزم
 في بعض اتفاقات خصوصية التي لو لم تزل بها لكان يصدر من حفظها غير جسيم
 فالشريعة اذا اذ تكون عربية ولا تستثنى هذه القضايا للتصورية فتكون
 محتاجة الى تفسير ليس يدرى في الذي به يتفهم عدم ابدنها في مثل هذه الاتفاقات
 فاقول ان الشريعة لا تلزم في الاتفاقات التي يظن بها بواسطة لايبكيا
 انها غير متضمنة في الشريعة ولولاه يبين ان كلماتها العربية المطلقة تتضمنها وهذا
 هو رأي جمهور العلماء ولا يشوبه ريب ونشئت هكذا ان الشريعة مما كانت
 عربية ومطلقة لا يمكن ان تلزم اكثر مما يستطيع واضعها ويقصد ان يلزم بها
 والحال انه يمكن ان تحدث اتفاقات كثيرة تكون الشريعة بها واضحا فوق سلطان
 واضعها وضد مرله فاذ لم تزل تلك الشريعة فوق سلطان واضعها اذا حصل
 من حفظ الشريعة فكل روى او يجر منه غير الناموس العربي او انصد به خبر لفظ
 اذ كان حفظها شئ غير مستطاع او غير اجد بزيادة واخرها ثانيا تكون الشريعة

من ملام واضعها اذ يكون حفظها مضادا وضع الشرايع الاعتيادي وعادة ضم الشريعة
 وتفسيرها بعد ملاحظة الاعراض فالشريعة اذا لا تلزم في هذه الاتفاقات بل
 فقول ان رويها بواسطة لايبكيا شأن الشريعة التي نامر بان تحفظ ابواب الحرية مغلقة
 في زمان الحصار فانها لا تلزم بل الله الروسين حين الاتفاق جنود لمعونة المدينة او ترمع
 اليها اسكانها بعد الموقعة والملك بالاعداء لانه لو اذتم هذه الاتفاقات لكان حصل
 الجماعة ضرر من حفظها هكذا الشريعة التي نامر بتعيين بعض ايام فلو لم اذ الاتفاق
 ان يصدر من حفظها لم يظن ان يصدر ضرر معتبر ولو كان زنيشا فقط وقد قلت
 في اتفاقات يكون حفظ الشريعة بها واضحا فوق سلطان واضعها وضد مرله
 لانه لا يمكن ان يكون من غير ان يكون تحت الارتيب فينبذ لا يجوز استعمال لايبكيا بل
 بل ينبغي ان يرجع الى الرئيس واذا الى احد من الاربعة الى او ما يمكن ذلك فليتم
 بحفظ الشريعة لان الادرج هو ما تقرر به الشريعة بكتابات عامة وان كان احد لا يشكر
 بالكلية بل يظن ان الاقرب التي هو ان حفظ الشريعة فينبذ بفوق سلطان واضعها
 اوله ضد ابدانه فيجوز له حينئذ ان يستعمل لايبكيا وان يحكم انه في هذه الاتفاقات
 لا تلزم الشريعة والسبب لذلك هو ان هذا القوق والعل هو جيب اللفظة والحال
 للشريعة وهذا هو رأي العلين كافة وهذا عادة سالكة في الكنيسة كلها ولعمري
 لانه لو لم يكن هذا جائزا فم كان يحسم ان يقتضى اذ يشرب لا يفتحا من حفظ الشريعة
 الوضعية لاجل ضرورة باهظة عللته من الحال ان الى المشتبه رايه بجمعه لا يخاف
 من قبل الى المشتبه الى المضاد غير انه اذا ما كانا كاشف الرئيس فينبذ بتزول
 الضرورة التي تظن ان استعمال الرأى المحمل ثم اعتبر ان قولنا هذا لا يلاحظ سوى
 الشريعة التي تلزم تحت خطية او عذاب كالشرايع التي تبطل لافعال لانه من
 الحق عند جمهور العلين انه لا يجوز استعمال لايبكيا في الشرايع المقتضية تفعل

ومن ثم فالترجيح المأذرة يجعل مذهبنا وجوه عظيم او بائع من المانع البطلان ولو مما كان
مسيها فالحازجة بالطله في كل اتفاق والسبب لذلك هو انه لا مرفعه جذ الفير العري
ان يكون لا بطلان ثابتا حقا ومن ثم لا يحسن ان نزول الشريعة بعنونة ما واردة وان
فقد كان ينبغي مرات كثيرة باننا لنرى الشرايع البطلان وبصد من ذلك فهو جسيم الجماعة

الفصل الثاني

في زوال الشريعة

اعلم انه يقال من الشريعة انها قد زالت مع ما زال لزومها والزامها على نوع محقق من
زوالها احيانا بطلانها الرئيس للمحقق وقد يتحقق ذلك حينما تغير المادة تغييرا جديدا
او تغييرا سلبيا فالمادة تتغير تغييرا جديدا اذا حصلت روية او غير جائز او غير ممكنة
على نوع اولى او غير مضيعة للفير العري وتغير تغييرا سلبيا مع زوال الكلمة السبب
والغاية والمجمل الذي من اجلها وضع الرئيس تلك ولا استقامت المادة باقية وممكنة ومضيعة
الفير العري مثلا اذا ما وصي الاستغنى عنه ابوشينه بان يعلو من اجل المصلحة فاذا
صار المصلحة تزول للمضيعة على وجه سلب السبب الذي من اجله وضعت فاقول
الا انه يزول الزام الشريعة والزامها احيانا بتغير المادة روية او غير مستطاعة او
غير ناجية فقط بل يزول ايضا ذلك حينما يزول السبب الشريعة الكلي بالكلي ونظرا
الى الجماعة كلها وهذا الذي هو رأي جميع المذاهب فالجزء الاول الملاحظ في زوال الشريعة
على نوع التغيير العنوي اي حينما تغير المادة روية فهو من المحقق الواضح ولا شك
في ان الشريعة تزول به حالا بتغيران بطلانها واضعها غير انه يحتاج ان يتغير المادة
الذكور يكون واضحا لانه في حال حكم الشك بذلك لا تزول الشريعة بل يجب ان
تحتسب عادلة الجز الثاني الملاحظ في زوال الشريعة على نوع التغيير السلبى هو ممكن ايضا

لانه اذا زالت الغاية المقصودة بمقودها من واضع الشريعة زوالا كاملا فلا يظن به ان
يريد ان يلزم ايضا بشريعته ومن ثم يجب ان يقال ان الشريعة انها قد زالت حالا حتى
انه يجوز للمؤمنين الا يحفظوها ولولم يورد الرئيس ابطالها غير انه ينبغي ان يكون
زوال الغاية معروفا من الجمهور واذا وقع الشك فينبغي ان تحتسب الشريعة باقية
على حال الزلها قلت اولا حينما يزول سبب الشريعة الكلي لانه اذا وضعت
الشريعة من اجل سبب كثير وعند زوال سبب واحد يبقى سبب الخساف فيخفي
لوزول الزام الشريعة وكذلك اذا كانت الشريعة قابلة للتجزئة وكثيرة بالقرن فانما زال
سبب جزء واحد لا تزول الشريعة بكليتها بل انما تزول نظرا الى ذلك الجز فقط وانما
اذا زال السبب الذي من باخفظ فلا تبطل الشريعة بل تكون معلقة غير ملزمة في ذلك
الوقت لا غير قلت ثانيا اذا زال السبب بالكلية ونظرا الى الجماعة كلها لانه اذا زال
نظرا الى شخص واحد فقط مثلا اذا زال هذا السبب اعني منع الشك نظر الى شخص
يصنع خفيا ما انتهى منه الشريعة فلا تزول الشريعة لازمة ملزمة لانه لم تزل الغاية نظر الى
الجماعة ومن اجل هذا الغاية يجب على ذلك الشخص العري ان يحفظ الشريعة وذلك
لانه يوافق الجماعة ويمنع منه وراعه تركية والقياس على نفي الشرايع واذا على
ذلك فاقول انه ولو راعى واضع الناموس ان غاية الشريعة مستعمل نظر الى البعض
في ذلك يجوز له ويجب عليه ايضا ان يريد ان يلزمهم بما لا ينبغي ان يظن به انه
يريد ذلك مع كانت كلمات الشريعة قومية فانما ان الشريعة للسنن على
فمن مرسس على محتملة بزول لزومها اذا ما تحققت الحقيقة المضادة لذلك الظن
لان هذا الظن المرسس على محتملة نوعان احدهما خصوصي ويسمى الظن المرسس
على محتملة بفعلها مثلا اذا ظن احد ظنا مرسسا على محتملة بان دخل غش
في كل ما او اتفاق ما خصوصي ثانيا هو مرسس على محتملة

تدفع الخطر شدة اذا قلنا احدنا سوسا على حج محتملة بلنه في دفع ما من العهد ولا شتر
 يدخل النفس من شدة اوله في خطر ان يدخل فاقول ان الشرايع الخمسة على نظن
 المسمى على حج محتملة بفعل ما يترد لها اذا تحقق الحقيقة المقادة شدة الشريعة التي
 تار بانه يجب ان يخضع للحكمة بحسب من الشريعة ما لا لا على حج محتملة فاما لا نكرم
 اذا تحققت الحقيقة المقادة اي اننا نحقق ان القضا هو غير عادل اما الشرايع الخمسة على
 الظن العقل بوجه الخطر قلزم دنة ولوانه في اتفاق ما خصصه لا يحدث ما كان يجاز
 بالصران من حده وشه كالنفس والاعتصاب اللذين حذرنا منها ومنعت الشريعة وذلك
 لانه يستقيم دائما سبب الشريعة واسما على الخطر من ان يحدث ضرر وهكذا هي الشرايع
 المبطله التي كانت والنور والهيبة المشتهرة

الفصل الثالث

في السبل من الشريعة

اعلم ان العمل من الشريعة هو ارتقى الزوايا من قبل من له سلطان على ذلك قلنا رتقى
 الزوايا لانه بالعمل من الشريعة لا يزول الزوايا لكن يرتقى وذلك لما نظرنا الى من يراعي
 شدة الى من سعة فلا تلتزم الحجة بحفظ الشريعة تلك الدنة اما نظرنا الى شخص ما او الى
 بعض اشخاص يعملون من حفظها لا على حجة شخصية ثم يجب ان نفهم ان العمل من
 حفظ الشريعة هو متغير من اذاتها لانه بلالة الشريعة لا يعمل من حفظها فقط نظرنا الى من
 سامعين او الى شخص ما بل لفاسط بل ايضا الكلية وعلى الاطلاق ثم ان العمل من حفظ
 للشريعة متغير من الايكيا التي لا ترقى الشريعة بها لكن نفهم انها في اتفاق كذا لا تلتزم
 بل تفعل بذاتها ولها يجوز ان تتم الايكيا بولم لا يكون رئيسا اما العمل من حفظ الشريعة
 فليس هو كذلك فاقول ان الله يرد الزوايا الشريعة برسالة حل واجب من قبل

الرئيس

الرئيس واثبت ذلك هكذا ان الزوايا الشريعة هو متعلق بالرئيس الحقيقي الذي كانت
 استطاع ان يضع هذا الزوايا موضع الشريعة هكذا يستطيع ان يزيله وذلك لما كان
 ياراة الشريعة لما جازيا بالعمل منها قلت اولها بواسطة حل صادر من الرئيس لان
 الرئيس لا يقدر ان يعمل من حفظ شريعة الرئيس لانه لا يقدر ان يربط سلطانا او
 يعيقه الا انه بلقطة رئيس يجب ان يفهم من له التمرين بذلك السلطان نفسه على ان
 العمل من حفظ الشريعة هو قبل من له سلطان اقساى ذلك الذي يحسن وانزع الشريعة
 لا جل يحسنه وانزع الشريعة او غلبته او ربه او نايه بطريق سلطان الولاية
 الذي اتخذ من ولاة من الاشخاص المتقدم ذكرهم فانتج من ذلك ان العمل من
 له من قبل هو شرف ورجته سلطان العمل فيما يخص جميع شرايع الكنيسة العلية
 وللصومعة اما الاساقفة فلا يعقدون ان يعملوا من شرايع الباباوات وشرايع
 الجامع العلية الا باذن معطي لهم صريحا او مضمرا من الجامع العلية او من قبل
 الشريعة او العادة او بارادة الجبر الاعظم فالاساقفة اذا لهم اوله اذن العمل كرم
 توجد مشروعية حلة هذه الكلمات الا اننا يقدر ان يعمل لان مفهوم هذه الكلمات هو
 انه يجوز للاساقفة ان يعملوا ولا فكل هذه الكلمات زايدة حيث لانه من المعلوم
 الواضح ان الجبر الاعظم يستطيع ان يعمل في مثل هذه الشريعة دون كل اذن خصصه
 فاني يجوز للاساقفة ان يعملوا في الشرايع الغير الباهظة العكس لا تلتزم تحت خطية مجية
 وفيما يحدث من تعدية وفيما يشك فيه هل يقتضي حالا في اتفاقات
 نادرة الوجود ومتغنية العمل بضرورة كلية حذرنا من الشك او من ضرر اخر جسم
 اذا تأخر العمل لانه تقتضي حينئذ الحجة وحسن تدبير الكنيسة والغير العرمي
 ان يكون اذن للاساقفة ان يعملوا حتى في القضايا المحظوظة لها للغير الاعظم
 سوال هل يستطيع الرئيس ان يعمل بذاته من الشريعة اجيب شكرا لانه

كانه لا يستلزم احد ان يارفع انه بذاته كما قلنا بما تقدم هذا من احدية وان يعمل ذاته
بذاته من التزام ما حاد مستقيماً ووجهه للسلطان غير انه كان واضع الشريعة يلزم تحت
خفية بحفظ الشريعة الموضوعة منه فيما كان مادتها مشتركة ما بينه وبين المرويين
هكذا من الصواب الطبيعي المعروف بالنور الناطق ان المرويين يستلزم ان يعد نفسه غير
ملتزم بالشريعة فيما يوجد سبب واجب قد كان يقلل كجله ان يعمل المرويين منه
قلت ثانياً بواسطة حل واجب لا للعلل من الشريعة هو جاز ان كان سببه عادلاً كما
نظر الى المروية او التمتع وقد يتفق جميع المعلقين او لا على ان العمل يكون باطلاً اذا حل
المرويين فيما يخص شريعة الرئيس وذلك بغير سبب واجب او قد يكون بغير سبب
محبوب ما لا يحل مع محتملة ومن ثم يحل خفية ثقيلة من يعمل هكذا ومن يطلب
هذا التحليل بل الذي يستعمله أيضاً ولو لم يكن عليه بل تقدمه بغير طلب ثابت
يتفق للملوك كافة ان من يعمل بغير سبب واجب مما يخص شريعة فان حله صحيح
الا انه غير جائز فصحح ان التزام الشريعة هو متعلق بإرادة واضعها فانما حل
منها احداً فلا يلزم هذا بحفظ الشريعة ولو انه حل خلقاً من سبب واجب
واما انه غير جائز فلان الذي حل قد اخطأ لانه تصرف بسلطان ضد الفطنة
وهكذا من طلب منه هذا العمل قد اخطأ أيضاً لانه سعى بجعلية غير مسموعة
هل العمل من الشريعة يكون باطلاً فيما نزل حجة العمل لتصرفه والغاية منه
اجيب او ان لا يعمل الرئيس ما شئت الباطل لا يستحق او لعل لمعرفه اننا لان يعمل شخصاً
ما فاداً الم يكن السبب الغاي موجهاً فيكون العمل حينئذ باطلاً ولا يجوز استعماله
ولو ان كان يوجد بعد ذلك العمل والسبب لذلك هو ان الرئيس لا يعمل هذا الاذن
الا بشرط ان يكون الامر على الحال الموردة له فانما بطل هذا الشرط فيبطل التحليل معاً
اجيب ثانياً مع جمهور المعلقين انه اذا ما منح الرئيس اذناً او كلاً ان يعمل وقيل ان يعمل ذلك

المتوكل

المتوكل بطلت الحجة الثانية التي ادخلها شيخ الرئيس الاذن فان حل المتوكل مع بطلان الحجة
المذكورة فيكون العمل باطلاً وذلك لان الاذن المنح انما منح من الرئيس بهذا الشرط انك
بشرط وجع تلك الحجة حيث ان الرئيس نفسه اذا لم تكن الحجة الثانية موجودة لا يفتقد
ان يعمل خلاصاً من خطية ومن ثم يجوز ان يظن به انه اعطى هذا الاذن لغير اجيب
رأياً انه ان كان بعد قبول العمل من الرئيس او من وكيله زال سبب العمل قبل ان
العمل يبلغ مفعوله الاخير مثلاً لان منح لاجل الفقر اذن للزوجة في درجة منزله قبلت
حجة الفقر بعد اخذ الاذن وقبل التزوج فالرأى الاثبت بين المعلقين هو ان
هذا العمل لا يبطل واللبس هو ان الاذن الماخوذ موجود حقاً وازالت المانع قد
تمت بالكلية وبذلك زال لزومه ولا يمكن ان يعين يلزم أيضاً لاجل جمع زوال
السبب اجيب رأياً انه اذا زالت الحجة بعد ان بلغ العمل مفعوله مثلاً بعد ان كملت
الزيجة فحينئذ لا يمكن ان يصير العمل باطلاً غير صحيح ولا يمكن ان العمل المفعول
يقتر العمل يصير باطلاً وغير جائز في الامور التي يسهل على من مال العمل منها الرجوع
الى مكان عليه اولاً وذلك كمن يقتل حراً من وصية المصوم او الصلوات الرضوية
لعله ضمناً او مرضاً فاداً عرفي يلزم بحفظ ذلك لنزول السبب

الفصل الرابع

فانزلة الشريعة

اعلم ان الله الشريعة لا يبطل الشريعة بالكلية من قبل من له سلطان على ذلك فالت
اولاً الشريعة لا يبطل كسب لانه بكونه بطل الشريعة مطلقاً نظر الى الجامعة كلها
وبهذا تعين لازالة من العمل ويجب ان تعلم انه اذا ارتقت الشريعة كلها وكل التزامها
فتكون حينئذ لازالة حقيقة لما اذا ارتفع جزؤها وبقي من آخر شكاً في ارتفاع

الاولم بالصوم وبقي الاولم بالانقطاع عن اللحم فيه هي ذللك تنازل الشرعية قلت
 ثانياً من قبل له سلطان على ذللك وبهذا هو واقع الشرعية او خليفته اوردني
 اوردني به هذا السلطان وهذا اختيار ازالة الشرعية عن زوالها الذي لا يقتضي لا يجوز تغير
 المادة او العلة فاقول لان ازالة الشرعية تبطل الزامها لان ازالة الشرعية
 هي متعلقة بزيادة الرئيس وذللك لعدم ان يبطلها فيزول لزمها والزمانها سواك
 متى تزول الشرعية اوجب ان هذا يتم على ثلثة انواع اولها بابطال جلي صريح ثابت
 بوضع شرعية مضادة ثالثاً بالعادة فاولاً تزول الشرعية باطلها من الرئيس
 ابطلها صريحاً ولا يلزم لذلك ان توضع شرعية تبطل الاول بل يكفي ان الرئيس يريد
 ان يلزم هذه الشرعية وهكذا لا يلزم ان يكون زوال لزمها متوقفاً الى ان ينادى
 بانزالها بل جلا باطلها الرئيس يزول لزمها والزامها ولو انها بانفاذ عرضي تلزم
 الذين يجهلون ازالتها ثانياً تبطل الشرعية بوضع شرعية مضادة او بوضع شرعية
 جديدة تامة بما يضاء الشرعية الاولى ثالثاً واختياراً تبطل الشرعية بالعادة وعن هذا
 يجب ان تكلم باسماء في الفعل التالي

الفصل الخامس في العادة وعرضها سواك

السؤال الاول ما هي العادة اوجب ان العادة هي تكرار فعل بشري شبيهة ببعضها بعض
 او تسلسلها المتكافؤ المتصل والمستقيم من زمن بعيد السؤال الثاني كم نوعاً في العادة
 اوجب انها على ثلثة انواع الاول هو العادة التي يجب الشرعية والثاني هو العادة
 التي هي ضد الشرعية وثالث هو العادة الخارجة عن الشرعية فاولاً العادة
 التي هي على حسب الشرعية هي حقا اكثر من الشرعية او تكراراً فعال مأمور بالبرية

ثانياً

ثالثاً العادة في حضور العباس ايام البيعة وصوم الاربعة المقدس وهذه العادة اى التي
 هي حسب الشرعية لها منقولان لانها اولاً ثبتت الشرعية وتحققها ثانياً نظر الشرعية
 وتشهد على نوع ما انه هكذا كانت مفعلة واقع الناس وان شرعية هكذا قلت
 وقد يمكن ان العادة نفس الشرعية على نوعين الاول على نوع التي كيد المبلغ وذلك
 اذا كانت العادة عرضية ثانياً على نوع الاعتقال وذلك حينما تكون المادة ليست بمثابة
 بالكيفية ثانياً العادة التي هي ضد الشرعية هي كذا افضل مضادة الشرعية وهذه
 العادة اذا كانت متعصية بالشرط الواجبة فتطبع ان تبطل الشرعية الشرعية الرسمية
 متى وان كانت ككاسية السؤال الثالث هل يمكن ان العادة تبطل الشرعية اذا كانت
 الشرعية فمنى عن كل عادة مضادة لها اوجب اولاً ان الشرعية التي تقاوم عادة بمجرد
 ابطالها كعادة سالفة فقد يمكن ان تبطل بمادة جديدة مضادة لانه كان الشرعية
 المتجددة تقدر ان تبطل شرعية قديمة هكذا في جديدة مناسبة تستطيع ان
 تبطل شرعية مبطله عادة سالفة فخطأ غير انه يقال هنا هل ان هذه الكلمات
 اعرف بغير سبالة من كل عادة مضادة مما كانت او كانت اخر نظيرها التي توجد
 بحرف في بعض شرايع هل انها تلاحظ للعادة القسرية كما انها تلاحظ القسرية فيجب
 ان البعض من الملين يرون ذلك واخرين ينكرون وراهم هو الاشك وذلك اولاً
 لان توسيع زوال للشرعية بالعادة من شأنه ان يسبب غيظاً ثانياً لان واقع الشرعية
 لا يقصد احداً ولا يريد ان يبطل مادة قسرية ومن ثم اذالم بشر الى ذلك فخصر صيت
 يجب ان يظن به ان امرين ان يبطل كعادة سالفة اوجب ثانياً ان الشرعية
 التي تبطل مادة قسرية لا يمكن ان تبطل هي بثلث العادة لانه كاسنورد فيايبه لو كان
 العادة ان تبطل الشرعية اذالم يرض بذلك واضعها والحال انه لا يرض بذلك ان كان
 يزول بشرية ويبطل صريحاً كعادة مضادة لها ثالثاً اما العادة الخارجة عن الشرعية

فمن تكاثر غير ما مودة تغير محرمة بشرية مائة الشرائع وحرمة العادة انما كانت
متعصفا بالشروط اللازمة فيكون لها قوة لان تعميم بمقام شريعة محرمة وتلزم فدية
وعت خطية وعنت عذاب ابطال الفعل وقد عرفنا القديس بيسيد بروس المحرر احواله
جديدا بين معلقين الكنية قائلا العادة الخارجية عن الشريعة في حقها مرسوم
بكاثر الافعال ومقبول في مقام شريعة حينما لا تجد شريعة محرمة السوال الرابع
ما في الشروط المفروضة وجوبها لكي تحصل العادة بها شريعة او تبطل الشريعة
اجب انها خمسة الشرط الاول هو ان العادة تكون مشتهرة ومبررة فيبقى ان تكون
العادة مشتهرة علمانية لانها لا تدارس الافعال المتكاثرة جهارا واما الناس فيجب ان لا يجب
ان الشئ را ضيحا ولا الرئيس ايضا ثم ينبغي ان يكون مبررة لانه لا يمكن ان تكون تلك
الافعال بكاثر من الاكثرين من الشعب او الجماعة فلا تكون العادة في مقام شريعة ولا
لها قوة لان تبطل الشريعة الشرط الثاني هو ان العادة انما تكون الافعال بكون اختياريا
وتدارس من الشعب اما بنية ان يلزم فدية واما بنية ان يعلم من الزام الشريعة فاولا
ينبغي ان تكون العادة اختيارية لانه علم من ذلك لا يجب للشعب را ضيحا
ومن ذلك يتبع انه لتأسيس العادة لا يكون تكاثر افعال مما يسهل بجمل او ضلوك
لانه هذه لا يجب اختياريا حقله لا يكون ايضا تكاثر افعال مما يسهل بجمل او ضلوك
علمانه وان كان هذا الفرق لا يفرق الاختلاف بالنية لانه يتبع الفرق في وضع
الزام ثانيا ينبغي ان يدارس الشعب تلك الافعال المتكاثرة اما بنية ان يلزم فدية ولما
بنية ان يعلم من الزام الشريعة لانه من الحق الواضح انه لا يسهل للشعب من وضع
هذه النية لان الشريعة علم من هذه النية هي باطللة وبالنتيجة لا تكون العادة في
مقام الشريعة علم من بنية الشعب في انه يلزم فدية ومن ثم تجد بعضا من هرايدونية
ليست هي في مقام شريعة كتلك التي بها يتخذ المؤمنون ما اعتد ساعته وغولهم في

الكيفية

الكيفية او تلك التي بها يتخذون رساما مقدسا في ابدء الصوم لا يبين قول عبد الخوي
لا تترك وليست هي في مقام شريعة لان الشعب لا يدارسها واستقام مقاما بها مودع عباده
اختيارية بغيرية وضع الزام السوال الخامس كيف يمكن ان تعرف ان كانت العادة
قد جرت وتأسست بنية وضع الزام لم يرد ذلك اوجب انه ليس لنا دليل كالتحسين
لستطيع ان نعرف به ذلك بالتوكيد فمن ثم يلزم ان نضع الحكم في يد رجل عالم فطن
وهذا يجب عليه ان يلاحظ ويقرر بعض اشياء مثلا هل هي من العادة منذ زمن بعيد
وهل انها في شئ باهظ مستصعب او جزئية التبع للجماعة وهل ان الشئ يشك جديدا
بالذين لا يحفظونها ويظن بهم حكماء فناديا فخذ الدليل ونظرها تحقق ان
العادة تلزم فدية وهي في مقام شريعة مما اذا كان الرئيس را ضيحا اعذب بما فيها
اما من جهة النية في تحصيل الشعب ذاته من الزام الشريعة فمن الحق ايضا ان
مذروية لكي يكون للعادة قوة لا تبطل للشريعة وقد تعرف هذه النية بكمالية
بكاثر الافعال المضادة للشريعة او افعال الافعال المأمورة بها الشرط الثالث
هنا تكون العادة مقبولة بوضع الرئيس الجماعة على نوع ما لانه يخص الرئيس وحده
ان يضع شريعة او يبطلها ومن ثم لابد من رضاه لكي تكون العادة في مقام شريعة
اعلم لان الله يمكن ان يرتفع الرئيس على نوعين الاول شخصه وذلك اذا انتت العادة
بكله اشياء وانما اذا انتت بايديهم مقاومته اشياءا مغفرا وذلك اذا راعى
العادة ولم يقلوها وحيثما يتبين من الاعراض ان افعالها اياها ليس هي ذاتا
فقط بل رضى بها ايضا ثانيا يرتفع الرئيس على نوع شرعي وذلك اذا وجدت
شريعة يورث فيها ان العادة المتمسكة بشروط صحتا وكذا هي في مقام شريعة
او تبطل الشريعة هكذا قيل في الفصل الاخير من كتاب القرائن ان العادة الواقعة
الصواب والناسخة من زمن واجب تبطل الحق القانوق والحال ان كانت العادة

تستطيع ان تبطل الحق القانوني حتى باول جهة تستطيع ان تمنع اثره جديداً ومن ذلك
ينبع ان المادة اذا كانت متصفة بالشرايين لا في ذكرها في حد جديدها لرفضها الروسية الشرع
ولا يحتاج الى ان تقام الشكوى ولا الى العلم بالمادة بل انها توضع اي تلتزم خلوا من ان
يعلم الرئيس بما او يريد شيئاً جديداً الشرط الرابع هو ان تكون العادة موافقة للصواب كانت
اذا لم يكن مائتاً مائة العادة شيئاً حسناً ومن غير الجماعة فلا يمكن ان يكون ذلك مادة
الشرعية ولا جهة ولا جهة لا يبطالها السؤال السادس كم هي الشروط اللازمة لتكون المادة
حسنة ولموافقة الصواب اجيب انه يلزم اولاً ان لا تكون المادة مضادة للشرعية الطبيعية
والا الشرعية الالهية علان هاتين الشرعتين لا يمكن ان تعزى عليهما قوانين العشر وتقليدات
ثانياً يلزم ان تكون العادة متشعبة عن الفساد وغير مضادة للادب والصواب ويجب ان
تلمح هنا انه يمكن ان للمادة العكس قد رثت كعشر مضاد للصواب ان تصير بتغيير
الزمن شيئاً موافق للصواب ثانياً يلزم العادة الاتكاف سبب المعرفة والحكمة للناس
ولا مفرق لخير الجماعة وتنعيمها رابعاً يلزم ان تكون معتدلة على جهة كاجبة لوضع شرعية
او لا يبطالها بعدل وقديح يجب ان تكون الجهة التي توضع شرعية بالمادة اعظم مما يلزم ان
تكون لا يبطالها لانه لو توضع شرعية بالعادة فينبغي ان تكون العادة مسددة للجماعة
تعملاً في وجوبها كما تبطل شرعية بالعادة فيكون انقضاء العادة نفع الجماعة
الشرط الخامس المتروكي وجوده لتأسيس العادة هو ان تكون قديمة مستطيلة حسب
الواجب السؤال السابع كم مقدار الزمن اللازم لتكون العادة قديمة حسب الواجب
اجيب ان الواجب راي جمهور المذاهب انه نظر الى الشرايين الدينية يحتاج وضع الشرعية او
تبطلها بالمادة ان يكون للمادة نحو عشرين قايمة لان كتاب الحق الذي يطلب
هذا حقاً وهو ان تكون المادة مدة زمن مديد ولما ان مدة عشرين عشرين
مديد كاحد ذلك في الكتب المذكورة فيه اجيب ثانياً انه نظر الى الشرايين النكاحية يحتاج

تأسيس

تأسيس المادة لان تكون شرعية الى عشرين اما بطلانها الشرعية فينفق الى عشرين
مدة لانه فيما لا يضاف الحق التأسيس قد قيل في كتاب الحق القانوني ان مدة عشرين
تسمى زهاء مديداً لانها تضاهي الحق المكتسبة فقد قيل في الكتب المذكورة ان الزمن المديد
هو اربعين سنة فاعتبر اولاً ان الزمن المديد والمعين ليس هو ضرورياً لا ينظر الى
المادة التي تجري ولا يدري فيها الرئيس ولا يرتفع بها ولا يجب مرتباً بها الا انقضاء
شريعاً فقط لانه اذا عرفت ان الرئيس وارفعى بها انقضاء شيئاً على نوع صريح او مضمراً
بحاجه جديده الى الزمن المعين من الحق القانوني بل يحتاج مع اقتراض الرضى الشرعي
المضمر الى زمن يجد الرجل الحكيم كافي لان تقف به نية الرئيس وليد حذراً حل
ان تلك العادة تجري جهاراً وبكافراً لا قتال لانه بهذا يقف ان الرئيس مرتفع بها
وجديده كاذباً لا يحتاج الى زمن مديد بل يكفي اقل من ذلك الزمن سيما اذا خرج حكم
ما يصف العادة واشتت الرئيس هذا الحكم ولتغير القول ان هذا يقتضي حكم ذوى الفطنة
والعقور اعتبر ثانياً انه ليعاينها العادة اذا طفق الشعب يضادها بالفضل او
يقاومها الرئيس فحينئذ لا يكون الزمن المعين كافيّاً لتلك العادة بل ينبغي ان هذا الزمن
يتعدى ايضاً ثانياً بالشروط المتقدمة افترض انه لا يمكن ان عاينها مضادة للشرعية
تكون موافقة للصواب لان كل فعل يتجاوز الشرعية مع مدونة فاعله بذلك هو عملية
ثم ان زمن مثل هذه العادة ولو كان مديداً لا يقدر ان يبطل للشرعية لانه حيث
تكون للغة فتمتلكه لا توجد ثلثية المستقبه التي لا بد منها لكي تبطل الشرعية بالعادة
اجيب انه لا يمكن ان ابطال الصادر عن عداة مديدة يتبدى الا بنية مستقبه فلو ان
يتفق ملان كثر سيما في ابتد العادة ان الافعال المضادة للشرعية المفعولة مع المعرفة
بانها مضادة للشرعية تتم بتغيير سبب كافي ومن ثم يتم بالحكمة ومن اجل ذلك لا يتبدى
الابطال الصادر عن عداة مديدة على يد الذين يتبدى بهم العادة بل انما يتبدى على

يدخلواهم الذين يظنون ويجوز لهم عند وقوع تلك ان يعتقوا ان سلفا بهم العلم الشرعي
بسبب واجب فيعتقدون بهم ويستعملون ان يريدوا بنية مستقيمة هذا الاطلاق اما غير
معلمين فيجوزون عن ذلك قائلين انه ولو ان كان في الافعال المعزولة خلع الشرعية قبل
ان تمام الزمن الذي للعلة لتبطل الشرعية فكونه ذات خطأ في هذا مقام ذلك الزمان
تبطل الشرعية بوقوع الخلل فان قلت ثم يقولون ان هذه العادة لا يكون من اجل ذلك مضادة
المصواب لانها ليست بخلاف الحق الطبيعي او الالهي ولا في ضد نفع الجمهور اعلم انه
ما تقدمنا قلناه يتبع ان العادة تكون واجبة ينبغي ادراك كون مشهور وعروب
ثانياً ينبغي ان لا يقال ان الكثرة تكون من الشعب بنية ان يلزم ذاته او يجعله من
الوام الشرعية ثالثاً يجب ان تناسر عن العادة برضى الرب على ما رابعاً يدوم
ان توافق العقل خاشعاً ان يبلغ المدة الواجبة من الزمن

الكتاب التاسع من العلم اللاهوت

في وصايا الشرعية الالهية وبعض الخطايا الروسية ثم في واجبات بعض دعوات وخطاياها
وهو اثنتان وعشرون مقالة

المقالة الاولى

في الشرعية الالهية على وجه العموم

اننا نعلم اننا من تلك الاشياء او ما هي الشرعية الالهية واقسامها ثانياً كم عرفتم انزلنا
بمقتضاها ثالثاً ما هي اقسام الوصايا العشر وترتيبها وذلك في ثلاثة فصول

الفصل الاول

في ماهية الشرعية الالهية

اننا قد ادعينا باننا نعلم ان الشرعية هي قياس لا خال البشرية التي تكون جبرية الاطلاق بقوت
هذا القياس ولا انما كانت غير موافقة له فتكون رتبة اما تقيدها الشرعية هو هذا رتبة
علة عادلة ثابتة ملزمة المروسة بعد لهذا الكافي بها ثم اعلم ان الشرعية اما الهية
واما بشرية اما نحن فليست انكم هنا الا عن الشرعية الالهية وفي تقسيم الى الشرعية الالهية
والشرعية الطبيعية والشرعية الوضعية الالهية فالشرعية الالهية هي التي هي في حق الله لا عظم
او قل مستقر في الله صادر من الفهم الاطلي به يحكم تعالى على ما يجب على الخلق الناطقة
ان تفعله او تجتهد منه لكي يبلغ غايتها المقصود ويريد تعالى ان يلزمها به فالشرعية
الالهية اذا تضمن شيئين اعنى الفهم الالهي وفعله او امره صادر من ارادته تعالى
الشرعية الطبيعية هي نور العقل للترسم من الله على كل بشر الذي به يميز ما يجب علينا ان
نفعله او تجتهد منه وهذه الشرعية الطبيعية تسمى الهية ايضاً لانها هي جزاء من الشرعية
الالهية ومصادرها حسب قولنا ان الله قد ارادتم علينا ان تروا بهكم ولان الله عبته
يرسمها في قلوبنا واخيراً لانها تدفع ما يرضى الله به بحسب ما هو مدبر وما لا تدفع
في هذه الشرعية الوضعية الالهية هي الشرعية الالهية المنزلة والسلة في الزمن بالكلام
او بالكتابة والمعلقة للناس وهذه تقسم الى الشرعية العتيقة والحديثة فالشرعية
العتيقة هي التي سلمها الله لمرى النبي وبعثنا في جميعا على الشعب الاسما بل في حقنا وقد
استغاثت من عهد موسى الى السيد المسيح ومن ثم يسمى هذا الزمن زمن الشرعية
العتيقة او الشرعية الروسية حيث انه قبل موسى كانت الناس تترشد بالشرعية
الطبيعية والتقليدات السليمة لادم ولبقية الاباء الاقربين ولهذا كانت ذلك الزمن الذي
مضى من تكوين العالم الى موسى يدعى زمن الشرعية الطبيعية ثم يجب ان نعلم ان
الشرعية العتيقة كانت متضمنة لثلاثة انواع من الوصايا لان البعض من وصاياها

بما فيها

كانت ابيه ملاحظة عن حق السيرة وبعثها كانت قضيه رسمت بما طهرت من تحفة لمادة
 الله وبعثها كانت شبيهة مودة كغيره يجب ان يحفظ العدل بين الناس اعلم ثانيا
 ان الشريعة الجديدة او الانجيلية رسمت من سيدنا يسوع المسيح الاله الحق والانساني
 الحق بل من اجل شعب واحد فقط بل من اجل جميع الناس جميعا وتدعى شريعة النعمة
 وتسبق الى انهاء العالم اعلم ثالثا ان الوصايا الانجيلية تقسم الى ثلثة انواع ايضا وهي
 وصايا الايمان والوصايا التي تخص اصلاح السيرة وتلك التي توضح الاسرار واليهما
 تصاف في حجة الشريعة الجديدة اعلم رابعا ان الوصايا المشتركة للرسولية المحررة على الراح
 محورية في روم الشريعة الطبيعية او السليخة الاولى المستنقذة من مبادئها العامة جيدة
 كاستخراج ذلك في جبابه على انه لا قد كانت الشريعة الطبيعية قد نجحت على نزع مسا
 من قلوب البشر الطبيعية اذ الله لم يرد على الراح بحجة هذه الوصايا المشتركة التي هي
 انفس الشرايع الطبيعية وبعثها الشريعة على يد موسى امرا اياهم بان يحفظوا دينهم
 الروحاني في تابوت العهد لانه كما يقول القديس اغريستينوس في تفسير المنور السامع
 والمحسن انه لا يكون حجة للناس فيقولون انه نقضهم شيئا فيهم على الراح مالم يقدروا
 في قلوبهم حيث انهم لم يكونوا يفسرون على بل انهم لم يريدوا ان يقدروا فلهذا وضع تجاه اعينهم
 ما قد افترض ان يعترف في ضميرهم اعلم خامسا ان هذه الوصايا المشتركة الانجيلية في حصر
 كل الشرايع كما يدعيها القديس اغريستينوس وقد اتفق في هذا الرأي جميع المعلمين
 اللاهوتيين وقد اثبت الله بكفاية حيث انه تعالى عن كل ما كان اوردته لموسى النبي لم
 يجره شيئا على المؤمنين سوى هذه الوصايا المشتركة ولم ان تحفظ في ذلك بل يجب على
 الكاهن ان يتابعها الى دمارا لكي يطابق سيرته معها ولياها للشعب لان شوق الكاهن
 غفقتان انهم ومن في يلبس الشايق الناس لانه ملاك رب الجور

الفصل الثاني

في ماحية الزام الشريعة الالهية وغفقت

اقول اولاً ان كل الذين ادركوا سن المعرفة يلتزمون بحفظ وصايا الناس الطبيعية وهذا امر
 واضح مبين من جميع المعلمين وتنبه اولاً بقول الرسول ان الامم لا حاجة لهم بقدر
 ان يبتدروا بها لانهم لا عرفوا الله لم يجدوا كايدين بالوهيته وقوله ان الامم الذين
 لا سنة لهم اي لا سنة وضعية لم يكونوا بالسنة طبعاً فاولئك الذين لا سنة لهم فهم
 بمقام السنة لا فخرهم اثبت هذا فانياً بكلام الابا غالي لكانا فيسوس في الفصل الثامن
 من كتابه السادس على العبادة الحقيقية انه لا يمكن ان يظل هذه الشريعة بالكلي
 ولان يتبع منهاش لانه لا الشعب ولا قضاء الحاكم بقدر ان يخلوا لنا الزام هذه
 الشريعة وقال القديس ابرونيوس في مقالته الثامنة من كتابه المرسى الى اللغز ايا
 ان هذه الشريعة المحررة في القلب تضبط كل الشرير وما من احد يجعلها ثم بعد
 ذلك يبيد يستتلي قايلاً ان العقول لا تدفع هذه الشريعة والذي يغفل في بريرة
 لا يلتزم بشريعة الخطية اما اذا انت السنة اعني زمان التمييز تحييد بقندى الخطية
 ان تحييد وقال القديس برونوس في الفصل الثالث من كتابه عن الوصية
 والتحليل ان الله لا يقدرا بما يحجة من الراح ان يغير الشريعة الطبيعية اثبت ذلك
 شاكاً به ليعلم انه لا يجب على الناس ان يفعلوا وان يتجنبوا ما يراه الله ويحكم عليه انه واجب
 فعله او اجتنابه والحال ان الله يحكم على الجميع بان يفعلوا او يتجنبوا ما تقرر تابه
 او تمنى بانه الشريعة الطبيعية فاذا الخ ان الصفة واضحة فلو ان الشريعة الطبيعية
 كاستبقنا قلنا في اللاماة بالشريعة الالهية ومن ثم مما يفعل هذه الشريعة
 الطبيعية تتألف به الشريعة الالهية ولهذا قال القديس اغريستينوس في تفسيره
 الخفية انها هي قول او فعل او مشيئة ضد الشريعة الطبيعية ائنادية بالشريعة الالهية
 قلت الذين ادركوا سن القيمة لان الشريعة الطبيعية لا تلزم قبل زمن التمييز لانه

قبل هذا الزمن لا يكون الناموس كما كان لا يتبع من قول القديس برونفوس المتقدم ايراد
 اعتبر ان ان البعوض من وصايا هذه الشريعة في جملة جملتها كقولنا انه يجب
 ان يحل القير ويبيض الشد وان يكرم الوالدان وما يضاف ذلك في هذه الوصايا
 توجد على حد متساو بين جميع الشعوب ولا يمكن ان يجعلها احد بمجهل معذور
 ثم انه توجد وصايا اخرى مستتجة من هذه وقد يمكن ان تجعل على حد معذور كما
 سنرى في ذلك فيما بعد ومن ثم لا تلزم الاوصية تكون معروفة بالكفاية اقول
 ثانيا ان الوصايا الشرعية والمقسمة الموسمية لا يلزم ان يحفظها وهذا القول
 جليل التوكيد ونشبهه اولاً بالكتاب المقدس حيث يقول السيد المسيح ان
 الشريعة والانياسا حريصا وقلل الرسول فاناسه القولة كانت مرشدة لنا
 في المسيح اما فيما جاء الايمان لم يفرغ تحت ايدي المرشد وقال ايضا انهم قد انقضى
 لا ينفك المسيح بشي وقد تطلعت من المسيح يا معشر الذين يتبررون بالسنة
 والسبب لذلك هو انه تعالى اطلبها بالامه وموته وانما كانت الحجة القوية لاجلها
 وضع الله هذه الوصايا المقدسية في كل تشير الى المسيح الذي كان عتيقا والى
 ديانتها العتيقة كما قال الرسول ان الشريعة انما كان فيها ظل الفيرات العتيقة وكذلك
 الوصايا الشرعية القضائية رمت لارشاد الشعب الاسرائيلي وتبديروا خلقا اذا
 ان تطلب بعد انفاق السيد المسيح وتبديد وبد الشعب الاسرائيلي اعتراض ان
 الرسول اوصى في مجمعهم الاورشليم بان تمنع الموزون عن اكل الخنزير والدم اجيب
 ان الرسول اوصى بالامه من باب حسن التدبير اي لكي يمتدح اليهود بالديانة
 المسيحية بافضل سهولة اوانه كما قال املر قتها اللاهوت ان الرسول اوصى بذلك لانه
 لحفظ طقوس الناموس الموسوي بل من اجل اتحاد الامم مع اليهود وسكانهم معا حيث
 ان اليهود كانوا اجل عبادتهم القديمة يستكروهن الدم والخنزير هكذا اكل اللحم القوي

لادوثان قد كان يمكن ان تحسبه اليهود ارجاعا الى عبادة الاصنام فن اجل ذلك
 امرت الرسول للمؤمنين بان يمتنعوا من ذلك في ذلك الزمن الذي فيه قد كان ينبغي
 ان تمتد اليهود مع الامم لانه بقاى الزمن زالت العلة وبزوالها زال محلها
 ايضا ثم اعتبر ان الرسول اوصى المؤمنين فذلك الجمع بان يمتنعوا عن الزنا البسيط
 لاجل ظن الامم به انه ليس بخفية اقول ثالثا ان جميع المسيحيين يلتزمون
 تحت خطية مجتمعة فيها يحفظ جميع وصايا الناموس العتيق الادبية سيما الوصايا
 العشر المحررة في الاصحاح الموسوي اثبت ذلك اولاً هكذا ان الكروصايا الناموس
 القديم الادبية في وصايا الشريعة الطبيعية ثم ان السيد المسيح جدد دها وانبتها
 ونزهاها عن تعصير اليهود الفاسد الذي كانوا يفسدونها به كما ينبغي ذلك بمواضع
 كثيرة من الانجيل للقدس ولهذا لما سئل من واحد منهم بقوله له تعالى ماذا اصنع
 لادوثان اريد اجابه قائلا ان لادوثان ان تدخل الحيرة فاحفظ الوصايا المستوية
 موداه لبعض من هذه الوصايا العتيقة اثبت ذلك ثانياً باخذه الجمع للفرديين
 في القانون التاسع عشر من المجلة السادسة قال بعد عن الوصايا العشر انما
 لا تعمر المسيحيين فليكن محروما وفي القانون العشرين قال ان قال احد ان لادوثان
 البر لا يلزم يحفظ وصايا الله والكنيسة فليكن محروما قلت اذ الوصايا الادبية
 ويقول هذا استثنى التعيد في يوم السبت المود في الوصية الثالثة التي في ذلك تنسب
 للوصايا الطبيعية القديمة كاسنين ذلك فيما سياتي قلت ثانياً جميع الوصايا
 الالهية علوان من يمتدح واحدة منها في شيء بل حفظ ولوانه حفظ البقية فانه بهذا
 يخفى خطية مجتمعة وتترفع منه نعمة التقديس ويستوجب الهلاك الابدي حسب قول
 القديس يعقوب الرسول من حفظ الناموس كله ومتر في شيء واحد فقط فقد صار
 باكل قلت ثالثا سيما الوصايا العشر المحررة في الاصحاح الموسوي فذلكه كوننا افضل

١٠٠

١٠٠

وصايا النور المتيقن اقول رابعاً ان جميع المسيحيين يلتزمون بحفظ الشريعة الانجيلية
كلها وهذه هي قاعدة من قواعد الايمان اثبتت هذا اولا بقول السيد المسيح اذهبوا
وتلمذوا جميع الامم وعلموهم حفظ جميع ما وصيكم به وقال الانجيلي من قال انه يعرف
الله ولا يحفظ وصايا الله فانه كاذب وليس فيه صدق اثبت ذلك ثانياً لان الله قد
اقام السيد المسيح واصفاناً من صاحب قوله تعالى اسمعوا له سوال ما هي الوسيلة
التي بها نستطيع ان نعرف حقاً وصايا النور الذي اجيب ان الوسيلة هي الكلام الذي
لنور والتمسك بالحق القديم والقديم من الكنيسة اعلم انه دلوان الوصايا
للمسيحية المسيحية لا تستعمل جميع وصايا النور الذي تعميماً صورياً على ان
الوصية التي تسمى من القديم وتلك التي تسمى من النور فانها وصايا باهظتان
ومع هذا لا ذكر لها في الاولي المسيحية ذكرها صورياً الا ان جميع الوصايا الاقليل
منها توجد فيها على وجهها اعني كشيء مفترق او شيء يستنتج منها اوكشي قريب منها
لانه كان هذا اعني الوصايا العشر جميعها تستنتج من الوصية التي تسمى باهظة الله
والوصية التي تسمى باهظة القريب وغير ذلك من المبادئ العلة من الشريعة الطبيعية
كهذا المبدأ ما لا تريد ان يفعله لعدوك لا تفعله انت لغيرك حيث ان هذه كانت
الوصايا العشر المسيحية هكذا بقية الوصايا تستنتج من هذه مثلاً كالوصايا التي
تسمى من استعمار الدواوين والسرور وعن الجدين والربا فانها تنسب الى الوصايا
المسيحية التي تسمى من عبادة الهة غريبة وعن اغتراس الله باطلاً وعن الرقة
وتوحيها كبدى اذ هي مغترقة تتلخ يستنتجها اقتداً يكون العلماء والغرام من تلك
الوصايا المسيحية ومع ذلك فان هذه الوصايا الايديه التي لم تحدد في الاوامر المسيحية
صورياً صريحاً قد علمنا الله في العهد القديم والحديث وحفظت بالكتابة او اقلاماً يكون
تسلنا هاباً بتقليدات ومن لم تعلم جمعها كالترانما بحفظ بقية الوصايا الطبيعية

الفصل الثالث

في قسم الوصايا المسيحية وتوزيعها

تتبع جلياً اقسام مختلفان ونسب بقسمين هما افضل اعتباراً وخليقاً لمقصودنا فنقول
ان وصايا الاوامر المسيحية العشر تنقسم اولاً الى وصايا مربية ووصايا سلبية مثلاً
الموجبة تسمى على الوجه الاول بفعل الخير وتودد بخلاف من سلب وهي كالوصايا التي
تسمى بتقديس السبت والامم والوالدين اما الوصايا السالبة فتسمى على الوجه الاول عن
الشئ وتودد بصيغة السلب والنهي مثلاً كحفظه قتل لا تقتل لا تفسد فاذ نعلم ذلك
فاستمر ان الوصايا الموجبة تختلف ابصاراً من الوصايا السالبة بهذا وهو ان الوصايا
الموجبة اولاً تسمى دائماً لانها لا تسمى في كل زمان وكلاقت لانه لا يلزمنا في كل بقية
ان نكرم والدينا اما الوصايا السالبة فانها تسمى دائماً وفي كل زمان وفي كل وقت لانه
لا يجوز مثلاً فعل الرقة في زمان او وقت من الاوقات شائناً ان الوصايا الموجبة
تختلف بخلاف الحال العمل اما الوصايا السالبة فتختلف بخلاف العمل اعتباراً ايضا
لانه ان كان لا يجوز ان نعبد الهة غريبة وهذه وصية سلبية فتنتج من ذلك انه يلزمنا
ان نعبد الهنا واحداً وهذه وصية موجبة هكذا الوصية التي تسمى باكرام والدينا التي
هي وصية موجبة تنتفع من وصية سلبية لانها تنهي عن اعتقاد غير ان من حيث
ان صيغة السلب هي اقوى وانفع لضميمة للمناقضين فمن ثم تستعمل في خطايا كثيرة شائناً
تنقسم الوصايا العشر الى الوصايا اللوح الاول والوصايا اللوح الثاني اما وصايا اللوح
الاول فهي التي حردت في اللوح الاول الذي سطره موسى من الله وهي على ايدى القديس
اوسابيوس الوصايا الثلاث التي تحمى الله اى التي تسمى بان تعبد الله ولا تتخذ اسمه

بالمياطل ونفيه السبب املوصايا التي التافى عنها رأى القديس المذكور في الوصايا السلاخفة
 القريب غير انه يجب علينا ان نعلم اذ لا في وصايا الايمان والزجاء والحببة لا تماكاسات
 الوصايا العشر وكان نعلم ان بارنا بالوصية الاولى ان نعارض افعال هذه الفضائل الالهية

المقالة الثانية

فوصايا الایمان

انه ليجب ان تذكر هنا بعض شيئا مורה منا بما تقدم من كتابنا حيث نخلصنا من الاديان
فنعقول اولاً ان الفضيلة الالهية هي فضيلة خاتمة الطبيعة يكون الله موضعها القريب
او اقلها يكون موضعها الاول قلت اولاً - فضيلة خاتمة الطبيعة تكونها بوقعة خوف
كل قوة طبيعية وتقتضي ان تقا من الله قلت - ثانياً - يكون الله موضعها القريب
فكل تميز من فضيلة الاديان التي تلا حظ الله بشئ متوسط وهو المادة للخدمة من
الله القوي موضعها القريب الغير المتوسط قلت ثالثاً - او قد يكون الله موضعها
الاول لان الفضيلة الالهية تلا حظ من درجات غير الله لان كل فعل هو موضعها الاول
والاخرى فنقول ثانياً ان الاديان هي فضيلة الهية تستند بها الصفاً ثانياً كما هو الملك
الله وقلمه لنا بالكنيسة لئلا نرى من اجل مسدده فكل الاعظم اما فعل الايمان فهو لا يفتقر
الفهم الذي به نستند الاشياء المعلنة من الله والخدمة لنا من الكنيسة ونستند
لاجل مسدده فكل الاعظم وهذا لا يتناقض اذا ظهر بعلامه ما يسمى خدمه خارجياً او اقاراً
بالايمان واذا لم يظهر خارجياً يدعى ارتضاء باطنياً او فعل الايمان الباطن اعتبر ان فعل
الايمان هو اما مبيع واما هو على نوع غير مبيع فنقول الايمان المبيع هو الذي به يفتقر
الشئ المعلن في ذاته تصور اخصرياً ونؤمن به مثلاً مثلب الاقايم الالهية والوجية
السيد المسيح وناسوته اما فعل الايمان على نوع غير مبيع هو الذي به نستند سراً

لیکھو

ليس هو في ذاته نوع صريح بل في نفس اخر ينفصل عنه شئ لكن يعتقد كما اعتقد اكنيسة
فيقال منه انه يعتقد بكل اسرار الايمان اعتقاد غير صريح هكذا من يعتقد ان السيد
المسيح هو نفس العالم خانه يعتقد على نوع غير صريح تجسد الالهى ومنه للعالم
ثم لايمان الصريح يمكن ان يكون جليا كاملا كما يوجد في علي اللاهوت او مبروقا
ناخسا كما يوجد في النعماني الذين يميلون كيفية الثالث الاقدس والتجسد الالهى
ولما ضمه اقول ثالثا ان فعل الايمان الصريح بوسما يمكن ان يكون ضروريا بضرورة
الواسطة او بضرورة الوسيطة فالشئ الضرورى بضرورة الوسيطة هو الذى بدونه
حق ولا جهلناه واحلناه اهلنا معدورا لا نستطيع ان ننال الهدى وذلك كقول
لايمان بوجود الله نظرا الى من ادرك سز التغيير اما الشئ الضرورى بضرورة الوسيطة
فهو الذى تلزم به حقا الا اننا اجهلناه واحلناه اهلنا معدورا يمكن ان نخلص
شئ لنعمل الايمان بانبياء الروح القدس من الاب والابن سبحانه وتعالى فيما بعد ثم يجب
ان نعلم ان وصايا الايمان هي ثلث الاولى تلزمنا بمعرفة اسرار الايمان الثانية
تأمرنا باعتقاد الصريح بها الثالثة تلزمنا بالاعتراف بايماننا واعطاه في الخارج
وهذه نودعها في ثلث فصول ثم نورد الخطايا المضادة الايمان فتكون مقالتنا
هذه اربعة فصول

الفصل الاول

في الرصد القلبي نلزمنا بمعرفة قواعد الإيمان

أقول أولاً أنه يلزم كل المؤمنين الزائد لمطلقاً كي ان يعرفوا أسرار الأيمان التي
الأيمان المبرج بما ضروري بضرورة الوسيلة وهذا القول هو محقق ومطلعي على أنه لن
الجمال ان نعتقد هذه الأسرار اعتقاداً أصحياً إلا ان تكون قبلها وعرفناها
قبلاً فإذا ان كان المؤمنون ملتحقين بان يؤمنوا بما أيماناً أصحياً لكي ينالوا الخلاص

[illegible]

فيخرج من ذلك انهم ملتزمون بان يتعلموا ويعرفوها اما ما هي هذه الاسرار التي لايمان بها
ضروري بضرورة الواسطة فنورد ذلك في الفصل التالي اقول ثانياً انه لمن الحق
ان المؤمنين يلتزمون التزاماً باعتقاد بان يتعلموا ويعرفوها معرفة موحدة قلما يكون
جوهر اسرار ايمان التي الايمان بها ضروري بضرورة الواسطة وهي الاسرار الموجودة
في اشقي عشر قاعدة يتضمنها قانون ايمان الرسل ونبت ذلك اولا بوجوبية اليه
المسيح هذه على كل الامم بشرها بالانجيل كل خليفة من لا يدين بمان على ان هذه
الكلمات تعتبر فرضا وانما الالتزام بجمع الشعوب بان يتعلموا الانجيل وبالتالي بان يعرفوا
قلما يكون اخضر اسرار ايمان وهذا المعنى يقتضيه الصواب اي ان يعلم المسيحي بوجوبية
قلما يكون اخضر اسرار ايمانه والحال ان اخضر اسرار ايمانه توجد في قانون ايمان
الرسل فليعلم ان المسيحي ان يعرف جميعا هذا القانون قلما يكون نظرا لوجوه كثيرة
اثبت هذا قانونا يجمع فريقين الذين يظنون انهم يجب ان يتعلموا
قانون ايمان الرسل قبل ان يعتقدوا ويقال في مجامع كثيرة هكذا لتعلم كل مسيحي
غيباً قانون الايمان والصلوة الربية لانه خلصنا من هذه البركة لا يترك احد الملوك
وفي مجمع اورليان قيل هكذا من لا يعرف غيباً قانون الايمان والصلوة الربية ولا
يرى من كل قلبه ولا يفهم ذلك من كثرة في الصلوة لا يقدر ان يكون كاتوليكي
وقد ايدت الايا القديسين هذه الواسطة الكنسية بقولهم ان الرسل القوا قانون
الايمان ليكون للمؤمنين دائما قياس الايمان الذي يلتزمون به بصلواته ولاعتقاده
ويشهد لهذا القديس قسما اللاهوتي وعادة الكنيسة بتعليمها المؤمنين قبل اعتمادهم
والزمام للشباب والشبيبة بتعليمهم كطقس الذين قبلوا من المعمودية ويطردوها
عن تناول الاسرار الذين لا يعرفون قانون الايمان الى ان يتعلموا ويشهد لهذا
ايضا كتاب التعليم الروماني حيث يقول هكذا ان الذي يجب على الناس ان يعرفوا

اولا هو الذي بالمهام الروح القدس سمته الرسل الاطهار باثني عشر قاعدة
قلت اولا ان المؤمنين يلتزمون التزاماً باعتقاد بان يتعلموا ويعرفوها معرفة موحدة قلما يكون
جوهر اسرار ايمان التي الايمان بها ضروري بضرورة الواسطة وهي الاسرار الموجودة
في اشقي عشر قاعدة يتضمنها قانون ايمان الرسل ونبت ذلك اولا بوجوبية اليه
المسيح هذه على كل الامم بشرها بالانجيل كل خليفة من لا يدين بمان على ان هذه
الكلمات تعتبر فرضا وانما الالتزام بجمع الشعوب بان يتعلموا الانجيل وبالتالي بان يعرفوا
قلما يكون اخضر اسرار ايمانه وهذا المعنى يقتضيه الصواب اي ان يعلم المسيحي بوجوبية
قلما يكون اخضر اسرار ايمانه والحال ان اخضر اسرار ايمانه توجد في قانون ايمان
الرسل فليعلم ان المسيحي ان يعرف جميعا هذا القانون قلما يكون نظرا لوجوه كثيرة
اثبت هذا قانونا يجمع فريقين الذين يظنون انهم يجب ان يتعلموا
قانون ايمان الرسل قبل ان يعتقدوا ويقال في مجامع كثيرة هكذا لتعلم كل مسيحي
غيباً قانون الايمان والصلوة الربية لانه خلصنا من هذه البركة لا يترك احد الملوك
وفي مجمع اورليان قيل هكذا من لا يعرف غيباً قانون الايمان والصلوة الربية ولا
يرى من كل قلبه ولا يفهم ذلك من كثرة في الصلوة لا يقدر ان يكون كاتوليكي
وقد ايدت الايا القديسين هذه الواسطة الكنسية بقولهم ان الرسل القوا قانون
الايمان ليكون للمؤمنين دائما قياس الايمان الذي يلتزمون به بصلواته ولاعتقاده
ويشهد لهذا القديس قسما اللاهوتي وعادة الكنيسة بتعليمها المؤمنين قبل اعتمادهم
والزمام للشباب والشبيبة بتعليمهم كطقس الذين قبلوا من المعمودية ويطردوها
عن تناول الاسرار الذين لا يعرفون قانون الايمان الى ان يتعلموا ويشهد لهذا
ايضا كتاب التعليم الروماني حيث يقول هكذا ان الذي يجب على الناس ان يعرفوا

يتعلموا ويعرفوا صريحا قليا يكون جوهرا لا شيئا القيد ونها لا يستطيعون ان يسبروا سيرا
 حثا مسيحا ولعل ان يلمزهم ان يعشروا عيشا مسيحا لئلا يوافقوا خاتمة يلمزهم
 ان يعرفوا الوصايا الضرورية لترتيب السيرة المسيحية وفي الوصايا والاسرار وبعض عقايد
 اصلية اعتبر ان لا ينفق ان يعرفوا الموت والوصايا المشددة وان يعرفوا ما نمرهم به
 وما تنهيه عنهم شلا ينبغي لهم ان يعرفوا ان القتل من خطية مميتة الا انه لا يلزمهم ان يعرفوا
 قضايا كثيرة خصصت نتيجة من الوصايا المذكورة لانه نظر الى هذه يكفهم ان يستشروا
 المعلمين اذا حصلوا على شك وقيل هكذا من وصايا الكنيسة التي يجب على الكل ان يعرفوها
 اعتبر ثانيا انه قليا يكون نظرا الى سر المعمودية وسر التوبة وسر القديان القدس هذه الاسرار
 التي هي ضرورية لخلاص الجميع ينبغي لجميع المؤمنين ان يعرفوا ما يخص تناولها باستحقاق
 سيما ما يخص تناول القديان القدس لانه يلزم كل المؤمن ان يعرفوا ان سيدنا يسوع المسيح
 هو موجود حيا حقا لا كمن يتناول فقط بل كمن يسجد له ايضا وهو من الحق ايضا انهم
 انهم ملتزمون بان يعرفوا ان السيد المسيح في القديس الاله يعظم ذاته فيجسد في
 وذلك لكي يحفظوا كما يجب الوصية التي تارهم بمحضر القديس اما معرفة بقية الاسرار
 فليست هي ضرورية مطلقا للمؤمنين الا حينما يريدوا ان يتناولوها او يلتزمون بتناولها
 شلا سر التوبة وسر الزيجة لانهم حينئذ يلتزمون بمعرفة ما يخص تناولها باستحقاق
 اعتبر ثالثا انه ينبغي ان يعرفوا الموتون بعض حقايق اخرى كاسرار ارشاد النفس في
 طريق الخلاص شلا ان النفس هي غير قابلة الموت ومعتقة من الاغصاب ولا تفسد
 وان الجميع يولدون مفسدين بالخطية الاصلية وبالتالي انهم يحتاجون الى دواء المعمودية
 ودعوة السيد المسيح وايضا ان الله لو لم يلازمنا بغيرنا حرة الاله ولا شرارنا بل
 مودة في جهنم واعتبرا ينبغي ان يعرفوا انهم ملتزمون بان يلبسوا من الله في الصلوة
 كما يحتاجون من الخيرات خاصة خيرات النفس وهذا من ملكتنا من التزام جميع

المؤمن

للمؤمن بمعرفة الصلوة الربية نظرا الى جوهرها وليس هو ربي من كل انب من لا يدع قليا
 وقليا كل ملابا وسلام الله كجبريل من اجل العادة الكنسية عموما فانتهج من ذلك
 اولاً انه لا ينبغي عطايا معينة للكنيسة التي لا يعطون بها ما هم ملتزمون به مما يلزم المؤمنين
 ان يعرفوا وذلك حسب تعليم الجميع التوحيديين القديس انج ثانيا انه لا يجوز قليا ان يظن
 ان عمل الدين لا يعرفون ما ذكرنا الى ان يتعلموا ذلك سيما اذا كانوا بعد الصلوة يتعلموه هذا
 ما نقله القديس كارلوس مطران ميلان وقد روى البابا بنديكتوس السادس عشر هذا الرأي
 وهو ان المؤمن يكون قليا للكل ولو هو ما قبل اسرار الله ولوان يتولى غير مستور لا يعرف
 سر القديس الا قدس وتجد سيدنا يسوع المسيح انتهى ثمانية يقول القديس المقدم ذكره
 اما اذا كان المتعرف لم ينجح قبله على ذلك فيجوز للكهنة ان يجعله بعد ان يكون عليه
 بكفاية كما يجب لئلا يكون غير لهذا الاحسان العظيم فيجاء الى الكاهن في حين المعمودية
 ان يعلم المتعرف ما يكون العلم به ضروريا بضرورة الوساطة لكي يمارس افعال الايمان
 نحو قبل الحمل وتستكمل عن ذلك باسهاب حيفا ننكم من سر التوبة

الفصل الثاني

في الوصية التي تامة بالاعتقاد باسرار الايمان

تعلم انه لفهم عقلم بين العلم باسرار الايمان وبين الايمان بها لان الشيء الاول يفترض
 فهمها البسيط اما الشيء الثاني فانه مع اعتراض فهمها البسيط يقتضي ايضا جوارها
 ولعلنا اننا لان الشا بان الاشياء كما ختم وهذا الاعتقاد ينبغي ان يكون من مساعي
 الاعلان الالهى المقدم من الكنيسة ثم انهم ايضا ان الوصية التي تامة بالاعتقاد
 باسرار الايمان هي نعتان بالتمتع اى مربية وسالبة فهي مربية لانها تامة بان
 نعتها صفتا وسالبة لانها تنهينا عن الشك باسرار الايمان وعن الامتناع الاعتقادها

اقول اولاً انه من الحق ان فعل الايمان هو ضروري لا بضرورة الوصية فقط بل
بضرورة الواسطة ايضاً لكي يبلغ سن التمييز سيما اذا كان حاصله على حال الخطية الميتة
المفعولة او الاصلية حيث انه من المستحيل ان يتبرروا بنال الخلاص من غير ان هذا الفعل
اي فعل الايمان الفائق الطبيعة ولو مما كان اهماله ممارسة هذا الفعل معذوراً
لاجل جبهه الاضطراري واشتبه هذا او لا يقول الرسول انه غير ايمان لا يستطيع احد
ان يرضى الله وقد يجب على من يقرب الى الله ان يكون بانه كائن وانه يجاري
الذين يعملون به حيث ان الكلمات تقع واهمها ضرورة فعل الايمان في الذنوب
او كراسن التمييز فمما يرضى به الانسان لا بان الله موجه فقط بل انه ياخذ
الذين يلحقونه ايضاً اعتراض انه يجوز لنا ان نعم قول الرسول عن ايمان ما طبيعي
ما سس على شهادة الخلايق اجيب ان الهياكل في تفسير الحادي عشر من هذا
التفسير بانه من قال ان الايمان على المعنى المتسع اي المستند على شهادة الخلايق
او على جهة اخرى نظيره كيف للتبرير اشته هذا ثانياً بما قاله مجمع التريدين
في الفصل السادس من الجلسة السادسة وانا يستعدون للتبرير حينما يشتهرون
ويتأيدون بكون النعمة الالهية مقبلة على الايمان من السماء متى كين اختيارياً نحو
الله معتدين ان الاشياء التي اعلنها ووعدها بها هي حقيقية ثم يقول في الفصل
الثامن ان الايمان هو ابتداء خلاص البشر وان كل تبرير واصله اثبت ذلك او لا
بدليل عقلي فاقول انه من المتسع ان الانسان البالغ سن التمييز الحاصل في
حال الخطية الميتة يتبرر بغير ان فعل النعمة الالهية التي يكون بموجبها الايمان
الفائق الطبيعة وهكذا اذا كان حاصله على الخطية الاصلية فلا يمكن ان
يتبرر بغير ان يستعدوا ما فائق الطبيعة والحال ان هذا ينترض فلا يكون
ايماناً ابتدائياً الذي هو اول كل الفضائل الفارقة الطبيعة وقد قلت

الانسان

الانسان البالغ سن التمييز سيما الحاصل على حال الخطية الميتة المفعولة او الاصلية
لان جمهور المتعلمين يقولون ان فعل الايمان ليس هو ضرورياً للاطفال بضرورة الواسطة
سوال ما الذي ينبغي ان يقوله فعل الايمان الضروري بضرورة الواسطة اجيب مع الجمع
انه فعل الايمان ينبغي ان يتبعه انماها صريحاً فلا يكون في الاعتقاد بوجود الله ويكون
تعالى مجازياً الا برامسة ابيه فابقة الطبيعة ومنتهى من الاشارة بقوله ان الحق
الآخرى كما ينبغي ذلك من شهادة الرسول التقدم ذكرها ولذا رد الهياكل في تفسير
الحادي عشر راي من يقول انه ليس ضروري للذين بضرورة الواسطة سوى الايمان
بانه ولعد ولا يحتاج الى الايمان الصريح يكون الله مجازياً اما الايمان بالثالث الاقدس
والنفس الالهية لان بعد النعمة الكافية بلا يغفل المقدس فلا يتفق العلون في ان كان
هو ضرورياً بضرورة الواسطة فيران قابلهم يحققون انه حكماً اي انه ضروري بضرورة
الواسطة ويشتهون هذا بشهادات كثيرة من الكتب الالهية والاباء القديسين فيما قوله
تعالى من لا يؤمن فهو عدوان لانه لا يؤمن باسم ابن الله الوحيد انا المزمعون اننا هو
نؤمن بخطايكم لا ياتي احد الى الاب الا بواسطتي هذه هي حجة الابد ان يدرك انت
الاه الحق وحدهم والذات ارسلة يسوع المسيح لم يعط للناس تحت السماء اسم اخر الذي
ينبغي ان نخضع له اما نحن فنعلم انه لا يتبرر الانسان باعماله سنة الناس ولكن
بالايمان بيسوع المسيح وهذا عينه بومعه جلياً المقدس في تفسيره يقول في كتابه على
التايب والنبوة انه لا يخلص احد من اهل ذلك الذي صار يعلم الا بالايمان بيسوع المسيح
وقال الذهبي في فيوم السابع والثلاثين على بشارة من الرسول انه كان يكون حينئذ
ان يعرف الاله ولعد فقط اما الان فليس كذلك بل ان معرفة المسيح هي ضرورية
وقد اثبت هذا الجمع التريدين في الفصل الرابع من الجلسة السادسة حيث يقول انه
بعد النعمة بالانجيل لا يمكن ان يتبرر احد بغير المعرفة او بغير غفران على تقاتلها وتقال

ان هذا العلم يقتضي الايمان بالسبح او تجسد الاله فاما اخلاص من الايمان بالعلم فليكن
ان نسال القديس اقول ثانيا ان المؤمنين يلزمون للتزام باهنا فثبتا بان يارسوسيا علمنا
فعل الايمان اي بان يؤمنوا باننا صريحا فلما يكون نظرا الى البهجة باسرار الايمان المتضمنة
في قانون ايمان الرسل فلما هم يلزمون بان يؤمنوا بكل الاشياء التي بدون معرفتها لا بد
ان يصيروا مسيحيين اثبت هذا بقوله تعالى اكرموا بالانجيل في الخليفة كما من لا يؤمن
يؤمن فاما قد اوصى الله تحت العلم بعبادته باننا فؤمن بالانجيل الذي نأتمم به الرسل
وبالنسبة الى هذا الزم البشر بان يعتمدوا اعتقادا صريحا باسرار مختلفة التي لا يمكن تلك
التي جعلها الرسل في قانون ايمانهم والتي لا تحظر ترتيب السيرة للسجدة وهذا يؤكد مما
ذكرناه في الفصل السابق غير اننا من حيث ان هذه الوصية هي مرجية فلا تلزم في كل من
فإن يجب علينا ان نعين الايمنة التي فيها يلزم المؤمن من قبل هذه الوصية وعلى
الوجه المستقيم بممارسة فعل الايمان التواضع هذا حجة حقا انهم يظنون خطية خصوصية
مضادة هذه الوصية اذا اهلوا هذا الفعل في تلك الايمنة فاقول اولاً اننا لم
المحقق ان وصية الايمان تلزم ذاتيا وعلى الوجه المستقيم وذلك اكثر من واحد في
ضمن حياتنا لان الباطن شفيقوس الهادي عيش ذلك الذي من قال ان فعل الايمان ليس هو
تحت وصية خصوصية من عين ذاته وانما يمكن ان يكون الانسان آمن بهذه الاسرار ومارس
فعل الايمان مرة واحدة في زمن حياته اقول ثانيا علوي جمهور المعلمين ان هذه الوصية
تلزم ذاتيا وعلى الوجه المستقيم لا نظرا الى اعتقاد الاشياء التي هي ضرورية بغضيرة الواسعة
خطا بل نظرا الى اسرار التسليم ذكرها ايضا وذلك حقا كون مقدسة بالكنائس وكون
بالكنائس لزوم اعتقادها على ان هذا يخص جميع الشرائع التي ليس لها من ما
معين وتلزم اديبا حقا يمكن ان تحفظ بغيره وانما تلزم اديبا لان هذا يقتضي
مدى ما يبينها من عالم حكم اقول ثانيا ان كثيرين من المعلمين يزعمون ان وصية

الايمان

الايمان تلزم ذاتيا في وقت الموت اي حينما نعتقد لاجل حق محتملة ان موتنا قد قرب لانه
حينئذ يحتاج جد الى ممارسة افعال الايمان ولهذا يجب جدا على الربا ان يحركوا الرضى الى
مارستها بكثر اقول رابعا انه لم يبين ان وصية الايمان تلزم ايضا بممارسة افعالها
بعض الايمان اي في مدار الفقه ولوان بعضها غير ممكن وعرضها ولهذا يجب على الربا
ان يمتنعوا المؤمنين انهم جميعا يتلون قانون الايمان او يصليون او يحضرون التعليم المقدس
او يستعدون لثنا من الاسرار او يتاملون جوالة وبقية كالاتي او يارسون
ما يشبه ذلك ان يبرزوا افعال الايمان والذين يتعرفون هكذا لا يكون لهم سبب لانت
يشكوا هل انهم يحفظون وصية الايمان اقول خامسا ان المؤمنين يلزمون مرات
كثيرة بممارسة افعال الايمان لا من ذات وصية الايمان بل بطريق العرض وعلى الوجه
التسليم المستقيم اي من اجل شي اخر يلزمون بفعله ولا يتصور ان يفعلوا خيرا من فعل
الايمان شيئا حقا يتوجب احدهم الايمان او يجربوه اخرى لا يتصور ان يتبعوا عليها الا بفعل
الايمان او من يلزم باظهار الايمان او بالعلوة او بتأمل سريما او بممارسة ففصل
الندامة التامة الكاملة والحجة حق هذه الاستنتاجات كما يلزم المؤمنين عرضيا بممارسة
فعل الايمان لان افعالها ليس هي خطية خصوصية ضد وصية الايمان بل انما هو
شي واحد مع خطية افعال شي مألوف كان يقتضي فعل الايمان ولا يحتاج حفيظة ان
مارس فعل الايمان على نوع صوري بل يكفي ان يمارس بالفعل وان يكون متعمدا في فعل
فقطيلا ما مارس على نوع صوري كتنفيذ القيلة والحجة اقول سادسا انه لا يكون
ابدا ان نقض الايمان ونعتبه حكما سواء كان ذلك نظرا الى كفايته او نظرا الى
جبر مائة ولا يجوز ان نشك في محسبته شيئا تحت الارتياب وهذا القول لا يزيل
المشكك وثبتت اولاً بالشهادات الالهية الواردة سائلا من لا يؤمن بان
من لم يؤمن فهو عدو ان اثبت ذلك ثابتا بل لعل على ان كون الله صادقا يلزمنا

بان نؤمن بايماناً مركباً بما قد اعلنه تعالى نفسه ناداً ياولد حجة يلزمنا الا نؤدله
ما قد اعلنه تعالى ولا نشتك فيه لان هذا الردل والشك يقيطان الله ودينه الكثر
مما ينبغي له ودينه مجرد عن المصدين اعتبر ان هذا الردل والشك الاختباري هو خطية
تضاد الايمان بهذا المقدار حتى انها تنافي ذاتها وبالكلية من الايمان الايمان المتأخر
وقد اوضح ذلك البابا استيفانوس بقوله ان الشك في الايمان قد كفر به وكذا ذلك
البابا بن شليسبروس للهادي عشر قدوة رأى من قال ان فعل الايمان المتأخر الطبيعية ذاتية
الخلاص يستقيم مع معرفة الاصلية المرسية على حجة واحدة فقط حق مع الارتياح الذي
به يخاف الانسان من ان لا يكون الله يحكم او اعلن هكذا

الفصل الثالث

في الوصية التي تلزمنا بان نؤمن بالايمان جباراً
نعلم ان هذه الوصية بطورها جميع العالمين الكاثوليكين هي وصية بالحق لا ولي مرجية
وذلك لانها تلزمنا احساناً بان نؤمن بالايمان ونظهر والثانية سائلة لاها تمهيد
فكل زمن وفي كل دقة عن ان ننكر الايمان فاقول اولاً انه لمن المحقق ان المؤمنين
يلتزمون التزمناً ثقلاً بان يمتثلوا بايمانهم ويظهروا خالصاً ثابتاً ذلك اولاً بقول
الرسول ان القلب يومن به لا بالبر والتم يعترف به للخلص اي لتبيل الخلاص ثم
يستتلى قائلاً من يومن به لا يجزى اثبت هذا شيئاً بشهادة القديس اغناطيوس
حيث يقول في الفصل الاول من كتابه على الايمان وقانون الايمان هكذا انه لا يكون
ان تخلص من هذا الدهر الشرير ان لم يظهر بالتم الايمان الذي تحفظه في القلب وفي عطف
على قول الرسول يقول ايضاً ما اذا ينفع فعل الايمان بالقلب للبر اذا ارتاب العالم
يظهر ما في القلب ولعمري ان كون الله صلاً قلاً لا يلزمنا لهذا فها هو ان نقتدي بما

اعلم

لعلمنا بل وجباً اعلمنا بفرسنا ايضاً بان نتكلم بالله ونظهر بحجبه اعتبر هذا انه
من حيث ان المؤمنين يمارسون افعالاً ديانهم خالصاً يظهر هذا ايمانهم بالكلية فنرى
غالب المسلمين يعينون مع القديس توما اللاهوتي زمانين واتفاقيين يلزم المؤمنين
ان يظهروا ايمانهم اولها من سيلوا عن الايمان جباراً ثانياً جباراً لان
هذه قضية قاهرة اذا سئل المؤمن من حاكم او من رجل مقتضب او من من اخذ في مقام
ما يجسر الايمان فانه يلزمه دأباً بالاعتراف بايمانه جباراً ولهذا قال السيد المسيح
من غيري وبجلاي فها يخرج به ابن الانسان اذا جاء في مجده ولهذا رد البابا بن شليسبروس
الهادي عشر رأى من قال اذا سئل بعد من حاكم من الايمان خاف من باب المشورة اعطه
على الاعتراف به بسد لجة كشي به بحمد الله والايمان ايضاً غير انه اذا نكست فليست
الحكم عليه بجناحاً هكذا اذا سئل المؤمن عن الايمان من ليس له حكم ولا سلطان فانه
يلزمه على الاطلاق باظهار ايمانه كل مرة ينتج من عدم اعترافه الخارج اهانه للكرامة الله
اولاً بدانة المسحية او سقوط القريب او قلما يكون خطره سقوطه وكثرة يلقى الصلوات
نفسه بسبب صوته في خطر خسرة الايمان اقول ثانياً انه لا يجوز للمؤمنين ان
لا ينكروا الايمان اثبت هذا اولاً بقول السيد المسيح من انكوفي قدام الكثرة ان اقدم
ابي الذي في السموات اثبت هذا ثانياً بما اوصت به الكنيسة فالابا القديس بولس
الذين حكوا انما بخطية جداً على من انكر الايمان خلوا خوفاً من اسد العقوبات
ولوا حظه في قلبه ويتحذره ذلك بمثال القديس بطرس الرسول الذي يكون جباراً
مراً من اجل انكاره السيد المسيح ومن ثم يجوز ان نقول مع القديس اغناطيوس انه قد
انكر المسيح لا الذي ينكر وجود المسيح فقط بل الذي مع كونه مسيحياً ينكره مسيحياً لان
الرب لم يقل لبطرس انك ستنكر انك تلبس بل انك تنكروني ومن ثم قال هذا القديس
في مقالته السادسة والسبعين على انجيل يوحنا انك تنكروني من انك تبست لحكم تبست

نفسك لانه كان الاعتراف بالمسيح هرجيع هكذا انكاره تعالى هو ميت وقد
يقتضي صكون الله صادقا ليس ان لا تكون كلامه باثنا فقط بل لا تكون خارجا ايضا
ومن ثم انكار الاديان خارجا هو ايضا كذب واقتراح على الكنيسة وعلى الديانة
المسيحية واحادة لها وبالثاني هو خطية تشبه لا يجوز فعلها الثاني اي اتفاق
كان من جميع الاتفاقات شبرا ان لايمان يتكون خارجا ثلاثة انواع افعال الكلام
وبالفعل وباشيا اخر خارجة فنكر الاديان الا بالكلام وذلك اذا انكر احد حقيقة
ما من حقايق الاديان مثلا ان الكلمة هوالا او نكر تكيد الاديان او اوجب شيئا في
حقيقة ما من حقايقه وايضا اذا انكر بالجد لا يمنع ولرب انه ميسر ولولم يكن ذلك
بالقلب بل بالفم فقط او انكر انه بايديا او اذا قل انه كل شيء اما الذي ينكر من
نفسه كذبا انه اكبر من اوكاهن فانه لا ينكر الاديان لان هذه لا يتفق الاديان بل انما
تفق وظيفة اورثية موجودة في الديانة المسيحية وقد يمكن ان يكون الاديان خلوا من
هذه الورثة ثانيا يمكن ان ينكر الاديان بالفعل وذلك كرامة من الوهن نحو شيلا بليلة
انها لا مجة ذاتيا او من قبل رسم الناس الى عبادة مختصة بالديانة فقط مثلا ان قدم
احد بخور للصنم او ركع اولهم صدره لملكه او فعل غير ذلك من هذه الافعال او اختل
مع اليهود غير اننا لا نقول هكذا عن بعض الناس وان كانت ايماننا تنصب الى العبادة
والديانة لا جعل بعض اعراض الالهة من قبل ذاتها ومن قبل عبادة الناس تنجيه ايضا الى
خاية اخرى لانه لا ينكر الاديان على الاملاق بهذه الافعال مثلا اذا دخل بعد كنيسة
الادانة بنية التمتع وحضر هناك الوعظ او نذر بما يصير هناك على انه ولو كان
هذا احسانا غير جائز الا انه ليس هو ضللا ضد الاديان وعلى هذا القياس يجوز ان ياتهم
للوثان لان هذه الافعال لا ينكر الاديان اذا لم يكن اولها معصية ولا ظهورا للذهب الكاذب
او ينفذ بالاديان واهاته ثانيا اذا لم تنار بنية اظهار المذهب الكاذب ثانيا اذا لم تنار

في حال وقوع اعراض لا يمكن بوجودها ان نفهم بتلك الافعال سوى اظهار المذهب الكاذب
ومن اختار لاعداء المكاب ان يموت اخصل من ان يتظاهر للناس انه اكلهم لم يمتدح لكون
اكله هذا اللحم كان علامة الكفر بالديانة فأتبع من ذلك انه باولهم بخور الهرب
في حين الاضهاد كاعلان السيد المسيح بخلاصه وعلنا القديسون باشا لم يأتوا
هذا الهرب لغيه ومعنوي غالبا للضعفاء غير اننا لست اقول هذا نحن الوعاة لان
من المعلم ان هولاء لا يجوز لهم هذا بنية لا بسبب واجب وجبته بل يزم ان يقوموا
لغيره من موضعهم لتدبير الرعية ثانيا ينكر الاديان باشا خادمة سجايا لاثواب
وهذا ليس احد شيئا او استعمل اشياء اخر مرتعة لهذا فقط اي لكي تكون عبادة اعداء
الاديان والقسلة بالمذهب الكاذب مثلا اذا مات روى احد يجيد مجلة كهنوت اليهود
او كهنوت الوثنيين او الارثوذكسية في صفايتهم وقل هكذا عن الثياب المختصة بالكهنوت
اذا رسمت بالشرائح للديانة لغير اصحاب الاديان المختلفة مثلا ان ليس احد في بلاد
ايطاليا البرينطة العصف المختصة باليهود فانه بهذا يتقاهر كن قد تمسك بندهم
حيث ان هذه ارتفعت لغير مذهب اليهود اعترض ان الشيع النجاة ان لغات
السريان ان يتقاهر وثنيًا فاذا الخ اجيب شكر المقدمة حيث ان لغات لم يطلب
من النبي انما لان يقدم عبادة ساخرا لثوث بل اننا نطلب اجرة لان يقدم ملكه
في هيكل الوثن المقدمة التي كان يقدمها له خارجا عن الهيكل وهو ان يقضي جميعا كان
ملكه يريد ان يخفوا راكما وبه مستندة على يد خادمة علمانه ولوان الملك كان
يفعل هذا اكراما للوثن الا ان لغات لم يكن يفعل ذلك الا بوجه خدمة ملكه فحقا
ان هذا الفعل يمكن ان يكون احسانا غير جائز من قبل الملك الا انه في هذا الاتفاق
لم يكن شكك من حيث ان لغات كان يظهر نفسه جبارا انه متعبد لاله
الحقيق وانه لا يعبد الاوثان اصلا

الفصل الرابع

في الخطايا المضادة الايمان

اننا هنا نكلم عن الخطايا المضادة المضادة الايمان التي تنافي بالكلية الايمان
اللكي والمفاهيم اعرفها الايمان عن الايمان والاشك فيه بقاء وهذه الخلقية تسمى الخلقية
المضادة الايمان حقاً لان عدم الايمان في الذين لم يسمعوا شيئاً عن الايمان ليس هو
خطيئة بمقدار ما هو عذاب الخلقية لانهم لو يضلون ما هو في طاعتهم لما خفي الله
عنهم الايمان وهذه الخلقية المضادة الايمان تقسم غالباً الى ثلاثة انواع وهي عبادة الوثنيين
و عبادة اليهود و عبادة الارافقة على انه بعد تقبله اسرار الايمان والتعلم الوحيي
للايمان تقدمه كاذبة فاما انه يردل الايمان بالسيد المسيح بالكلية ولا يقبله اصلاً
وهذه هي عبادة الوثنيين وتشتمل على عبادة الاله و عبادة تارك وجود الله
واما انه يقبل الايمان بالسيد المسيح نظراً الى عبارات العهد المبني و براءته فقط وهذه
هي عبادة اليهود واما انه يقبل الايمان بالمسيح يقول كتب العهد القديم والمجدد
ويعتقد ان المسيح قد جاء حقاً الا انه يردل شيئاً من تلك الكتب بعدم قبوله بعضها
من الاسرار او من حقايق الالهة الحقيقية وهذه هي الارافقة اما اذا انتقل اليه
فبأنه الايمان الكاثوليكي للعبادة الوثنيين او اليهود او الارافقة فذلك هو مجرّد
الايمان والكفر به ولكن ليس هو نوعاً جديداً من الخطايا المضادة الايمان بل
يكون منتصباً حسب كونه لاحد الانواع الثلاثة المتقدم ذكرها وانما يختلف عنها
بهذا اي بانه تركه ايمان كان مقبولاً قبله اعتبر ان الارافقة هي ضلال ضد الايمان
تقتون ببقاء في رجل مسيحي ولهذا تقتضي الارافقة ثلثة مشروط الشرط الاول
هو ان يكون الضلال ضد الايمان اعترافاً واعترافاً خاصاً ضد قاعدة من قواعد كواين

ثلاث للمعلنين الالهيين يعنون بهذا القول اي يقولهم انه راي واعتقاد الشك الاختياري
ايضاً لانه لا يتناول حكم عقول ضال يحكم به الانسان على ما يشك فيه لانه عن ارباب
وغير محقق النظر الثاني هو الضناد لانه ينبغي ان يعرف ان الكنيسة الكاثوليكية الغير
المجسولة يجعل معدور تعلم ما يضاف للرأي الضال ومع ذلك لا يريد المصلح به ان يخضع
لحكمها حيث ان الذي يخضع رايه لحكم الكنيسة نعم انه يمكن ان يكون ضالاً الا انه ليس
هو اذ هو خيراً صورياً الشرط الثالث هو ان يكون الضلال من جهة اقل انسان مسيحي
ولكن يكون هذا مختصاً للشرائع الموضوعة من الكنيسة لتأنيب الارافقة فيلزم اولاً
ان يكون معتقداً شيئاً ينبغي ان لا تكون الارافقة باطلة فقط بل ان تظهر عارياً ايضاً
بعلمه ما صادرة من الانطاف نحوها ودالة عليها بكفاية

المقالة الثالثة

في وصية الرجاء

اننا نورد هنا اولاً ما هو الرجاء ثانياً على نوعاً وصية الرجاء ومقتضى ذلك قسم
هذه المقالة الى فصلين

الفصل الاول

في ما هو الرجاء

نعلم ان تعريف الرجاء هو هذا فضيلة الهية بها نستطرد ونفزع بطريقه الكبر نزال
للسعادة الابدية التي وعدنا الله بها لاجل استحقاقات سيمنا يسوع المسيح والمعمول
على الوسيلة الموصلة الى بلوغها قلت اولاً اننا بالرجاء نشتر السعادة على ان
الفعل المختص بالرجاء هو انتظار هذه السعادة واشتهائها والارتياع اليها كارتباطاً
بسيطاً بل ارتباطاً فاعلاً ملوطين لايها كشي عسر وكسبه لكنه مستطاع بعون

المعرفة يتم بقبولهم النعمة اختياريا اما سوا الارادة هذا فيتركت خاصة على الرجا
الذي به ارادة تتابعه ممارسة العقل فضل الايمان تبتهى ان تتقرب الى الله كما علم هذا
الجمع في الفصل الخامس والسادس والسابع من الجلسات المذكورة اقول ثانيا انه قد
توجد وصية بالرجاء مربية يلتزم بها الجميع ان يرجعوا الى الله المعادة الابدية وسفر
خطاياهم واثبات اخر ضرورية للخلاص وقد ينفع العرفون ذلك من الكتاب المقدس
حيث قيل اذ تجردوا بجمعة العدل وتوكلوا على الرب توكلوا على الرب واصنع الخير
توكلوا على الرب يا جميع معشر الشعوب لكي يكون لنا رجاء بالعبرانيين والكش
ننعم باعتقاد رجائنا القبرائيل وشهادات اخرى كثيرة ثم نبث نقول به ليل عقل
هكذا انه لقد توجد وصية تلزمنا بمارسها كحل فضيلة ضرورية للخلاص والحال ان
فعل الرجا هو ضروري اما الخطاة فليل التبرير كما ان صحتنا ذلك من الجمع للذين يثقون
اما للابرار فلا يتم لا يتحقق من القانون السادس والخمسين من الجلسة السادسة من
الجمع المذكور يلزمهم ان يتفقدوا ويرجوا راحة من الله الامير الابدى باسحقاف
السيد المسيح فاذا لم يولدوا بعد ما صنع الله من اجلنا عقابا مذهب العقل
فالذي لا يمارس فعل الرجا نظرا الى نيل الخلاص يفترى عليه تعالى افتراء عظيما غير
ان هذه الوصية بجميعها مربية لا تلزم في كل زمن فلذلك يجب ان تكون الازمنة
التي نلتزم فيها بممارسة فعل الرجا ولكن اذ كان يصير يقين قلبه بالثقة في خفيها
حسب المكان على وجهها فاقول اولا انه لمن الحق ان هذه الوصية من غير
ذاتها تلزم حالها على النفس الابدية بعد تكملة الاعتقاد بالسعادة الابدية كبنية
حتى انه لا يجب ان يتأخر كثيرا فعل الرجا بعد تكملة هذا الاعتقاد ثانيا تلزم وقت
الموت ثالثا تلزم احيانا في ملاءمة حرجا حرجا قلنا من وصية الايمان لان ذلك شيء
واحد نظرا الى فعل الرجا وما خلا ما ذكرنا فقد تلزم مثل كثيرة بممارسة هذا الفعل

الرجاء مربية
الرجاء مربية

اي فعل الرجا بوجه العرض اي لامن قبل ذات وصية الرجا بل من قبل شيء اخر نلتزم
بفعله مثلا من اجل الاتصال على تجربة باهتلة او من قبل ذات المصلحة او فعل التملذة
اللازمة لممارسة اما وصية الرجا بجميعها مربية فتلزمنا اولا بالانسان ايا ذلك
لما لفعل لا يزيد من اجله ان تترفع ولا ان ترجع من بعد السعادة الابدية من الله
ولا الراسيا الموصلة اليها واثباتا لا نريد ان نستعمل هذه الوسائط والحال
ان الياس نهان الاول هو ارادتي والاخر هو فعل المجازفة فالياس الارادتي
يتأسس على حكم عقل ارادتي به يقتضد الانسان انه لا يمكنه ان يكتب السعادة
الابدية وان اجتهد به كله يكون في ذلك باطلا لئلا الياس الذي هو فعل المجازفة
فقط هو فعل عقلي ضد المغلطة فقط به يقتضد الانسان الا ليس انه حقا
لا يحصل او انه لا يثبت في النعمة اذ ان اكتساب السعادة بالنسبة اليه هو بعد
مزيدة اعتبر ان خطية الياس من حيث انها تقصد الرجا تضادا مستقيم
فهي ثقيلة جدا ولا يصغر بصف المادة ثم انها تاتي ملكة الرجا وملكة الايمان
لنفسا اذ كان الياس صدادا من حكم عقلي ارادتي وقد خلفا حسنا القدوس
ثوما ان علة الياس الاعتقادية هي الرضا والكل لان الرضا يصير الانسان ان
يلتصق بالخلقة ويستكن الاشيا الروحية وجميع رسلات المعادة والكل
يصير الابرية ان يقتضب نفسه ثم ان وصية الرجا بجميعها مربية
تلزمنا ثانيا بالانقياس رابعا ان ترجع السعادة الابدية والوسائط العاقبة
الطبيعية خلافا للصراب وضد النظام وحسن الاعتقاد ثم اعلم ان المجازفة
نقسم الى ثلاثة انواع احسن المجازفة الصرايية - والمجازفة البلاوية - والمجازفة
الكلمينية - فالمجازفة الصرايية بل التي وضد الصراب هو رجا شيء لا يجب
ان ترجع شيئا اذ رجا احد من الجسد والنعمة بمقدار ما اعطى للسعادة المجيدة او

لرسل الاطهار او انه ينال هذه التوبة في انتهى حياته مع استمراره الذي على حال الطبيعة
 محققا لنفسه ما هو متحقق في غيره من سعادته العاقبة الطبيعية ومما يبينه ويوصله
 لا كسلبها فلهذا ثانياً بها غيب الله والقريب على ان المحبة الكاملة لا تقتضي
 هذا فثالثاً وهو ان غيب الشخص الذي من اجله تاسست اولاً المحبة بل تستلزم ايضاً
 ان غيب من اجله كلها غيبه والحال ان جميع الناس يخضعون لله وذلك لانهم يكونون
 لان لو يمكن ان يكونوا مساوياً لله واحد قاه ووارثه لكنهم قائلين لان يقبلوا لغير
 النعمة والمجد قلت ثالثاً بها غيب الله من اجله على ان المحبة لله نعمان فالمحبة
 الاولى تسمى ود الشوق وتغيب الربا وبها غيب الله مجسماً هو غير ملنا اى لا جلالة سنى
 ورحم غيبنا وبشركتنا في ذاته بوفور جزيل بواسطة النعمة والمجد والمحبة الثانية
 تسمى والمحبة الكاملة او الود الذي يربى غيب الله من اجل كالاته الغير المحدودة ولا ت
 يستحق بالملنا ان يجب اى لانه يهتق ذاته صالح وعجبه خلوا من ملاحظة نفوس
 والنفات الذواتنا قلت رابعاً بها غيب الله من اجله والقريب من اجل الله وهذا
 اشبه لان محرك محبة الله والقريب هو واحد وهو الله اعنى كاله الاعظم وجوده
 المحبوب المعروف شاملاً لايمان ذلك الذي يمتلكه ذاتنا وقد يشتركه لو يمكن ان
 يشتركه فيه القريب بواسطة النعمة والمجد حقلاً غيب الله والقريب من اجل هذا فاصط
 وهو لانه تعالى يستحق ان هو محب لذاته والقريب من اجله عز وجل اى لا جل كون
 القريب قابلاً ان يشتركه في محبته تعالى ومجده فغير انه من حيث ان المحبة للقريب
 هي راس للوحي المسمى الشان الذي يرشدنا فنظراً الى القريب ونحن قديون ان نسلم منه
 فيما بعد فلهذا لا نوره هنا الا ما يحسن وصية المحبة لك

المقالة الرابعة

في وصايا المحبة

اننا نغفرها ما هي المحبة وهل نلزمنا وصية المحبة لله ومن نلزمنا ولذلك نغفر هذا

الفصل الاول

في ماهية المحبة

اعلم ان المحبة هي فضيلة المحبة بها غيب الله من اجل ذاته والقريب من اجل الله قلت
 اولاً فضيلة بها غيب الله لان فعل المحبة هو وادبه تزيده اى اول القريب غيراً ما وذلك
 لما بان تشبهه له ذلك او تحصله له اذالم يكن ممتلكه وتسمى هذه المحبة محبة رغبة الغير
 للغير اما اذا كان مثلاً ذلك الغير فتخرج بذلك وتسمى حينئذ هذه المحبة محبة السرور
 ثم ان الغير الذي تشربه وتزيده المحبة نظراً الى الله هو وجوده الاعظم والباطن وكاله

وسعادته

وسعادته او بمجدة الخارج بواسطة السماع والخدم المقدمة له منا ومن غيرنا اما
 المحبة للقريب فتشبه له على الخمس من سعادته العاقبة الطبيعية ومما يبينه ويوصله
 لا كسلبها فلهذا ثانياً بها غيب الله والقريب على ان المحبة الكاملة لا تقتضي
 هذا فثالثاً وهو ان غيب الشخص الذي من اجله تاسست اولاً المحبة بل تستلزم ايضاً
 ان غيب من اجله كلها غيبه والحال ان جميع الناس يخضعون لله وذلك لانهم يكونون
 لان لو يمكن ان يكونوا مساوياً لله واحد قاه ووارثه لكنهم قائلين لان يقبلوا لغير
 النعمة والمجد قلت ثالثاً بها غيب الله من اجله على ان المحبة لله نعمان فالمحبة
 الاولى تسمى ود الشوق وتغيب الربا وبها غيب الله مجسماً هو غير ملنا اى لا جلالة سنى
 ورحم غيبنا وبشركتنا في ذاته بوفور جزيل بواسطة النعمة والمجد والمحبة الثانية
 تسمى والمحبة الكاملة او الود الذي يربى غيب الله من اجل كالاته الغير المحدودة ولا ت
 يستحق بالملنا ان يجب اى لانه يهتق ذاته صالح وعجبه خلوا من ملاحظة نفوس
 والنفات الذواتنا قلت رابعاً بها غيب الله من اجله والقريب من اجل الله وهذا
 اشبه لان محرك محبة الله والقريب هو واحد وهو الله اعنى كاله الاعظم وجوده
 المحبوب المعروف شاملاً لايمان ذلك الذي يمتلكه ذاتنا وقد يشتركه لو يمكن ان
 يشتركه فيه القريب بواسطة النعمة والمجد حقلاً غيب الله والقريب من اجل هذا فاصط
 وهو لانه تعالى يستحق ان هو محب لذاته والقريب من اجله عز وجل اى لا جل كون
 القريب قابلاً ان يشتركه في محبته تعالى ومجده فغير انه من حيث ان المحبة للقريب
 هي راس للوحي المسمى الشان الذي يرشدنا فنظراً الى القريب ونحن قديون ان نسلم منه
 فيما بعد فلهذا لا نوره هنا الا ما يحسن وصية المحبة لك

الفصل الثاني

هل تلزمنا وصية المحبة لله ومحبته

اقول اولاً انه لمن المحقق انه لو وجد وصية تلزمنا بحبة لله وهذه الوصية بحسبنا تأملنا بان
غيب الله في موجبة وبحسبنا انها من بغضه ومن كل عزم من اجل ما يحصل له تعالى من كثير
والحمد في سالبه ونبت هذا بقوله تعالى تجيب الرب الهك من كل قلبك ومن كل عقلك
ومن كل نفسك وهذه الكلمات اوردوها السيد المسيح وقد قرأها القديس توما هكذا ان هذه
الوصية تأمرنا بان كل نيتنا نتجه الى الله وهذا معنى قوله من كل قلبك وبان يخفض عقلك
لله وهذا معنى قوله من كل عقلك وذن تدوب شوقنا على سبادة الله وهذا معنى
قوله من كل نفسك وبان يكون فعلنا الخارج تحت طاعة الله وهذا معنى قوله من كل قوتنا
فهذه الكلمات الالهية تعبر على وصية تلزمنا مربيان محبة الله وبالنسبة تأمرنا مضمراً
لبغضه تعالى وبالنسبة تعبر عن محبة كعمل صورية حفظها علمان هاتين القيتين فتضاءلت
الحبة تضاداً مستقيماً فلم يرد ذلك بالتفصيل فاعتبر اولاً انه لمن المحقق ان
وصية المحبة لله بحسبنا في موجبة تلزمنا الزلنا خصوصاً بممارسة فعل باحقيق غايق
الطبيعية من افعال المحبة لله لان السيد المسيح يسمي هذه الوصية الوصية الاولى
والعقل في جميع توصايا غير ان قوله تعالى ان محبة فوق كل شيء لا يجب ان نفهمه بمعنى
الاستعداد كانه لا يمتنع ان محبة بفعل حب شديد في الغاية علوان هذا اما انه شيء
مستحيل اما ان نشانه ان يسبب لنا شكوكاً ووساوس كثيرة بل ان هذه الوصية اى
اى غيب الله فوق كل شيء تلزمنا ان بان محبة تعالى فوق كل شيء ومن كل قلبنا نفكر الى
الوضع اى انه يلزمنا ان نشهد له تعالى خيرات اعظم من التي نشهدها للغير احب
كوننا والكرامات لنا ثانياً يلزمنا ان محبة تعالى بحبة التفصيل مغفلين الله ومحبة على كل
شيء مخلوق حق ثانياً نكون مستعدين لان نقبل ونحمل ونحسب كل شيء افضل من ان نحسب
محبة او نفيظه او نضلحبه خوفاً من حقيقة او حباً لها اعتبر ثانياً ان هذه الوصية

من

من حيث انها موجبة لا تلزم في كل دقيقة من الزمن بل في بعض الاحيان ثم انه من
المحقق اولاً ان هذه الوصية لا تلزم بالعرض فقط اى حينما لا يكون لنا واسطة سواها
لتبرير بل انها تلزم دائماً وبالحبة المستقيم ايضاً ولذلك ردل البابا من تفسيره لما رآه
عشر راي من قائل ان وصية محبة الله لا تلزم احياناً تلزم بالتبوير ولا تفقد راي
نبتور بطريفة اخرى ثانياً انه من المحقق ان هذه الوصية تلزم اكثر من مرة واحدة
في مدار الحياة ولذلك ردل ايضا البابا المذكور راي من قائل لا نجبر ان نحكم بحبة محبة
على من يمارس فعل المحبة نحو الله مرة واحدة فقط في حياته ثانياً انه من المحقق ان هذه
الوصية تلزم بممارسة فعل المحبة لله مرات كثيرة في مدار الحياة سيما اذا خالت ولا يجوز ان
نعمل تلك زمناً محدداً اما تعين هذا الزمن فيتمتع بحكم النعمة حسبما ذكرنا من
فعل الايمان ومن ثم ردل البابا المستقيم ذلك راي من قائل انه لمن المحقق ان وصية
الحبة لا تلزم ذاتها التاماً صارها واحدة واحدة في كل خمس سنين وابداً قد زعمت
العلماء الاخرى بكون مع القديس فيما ان وصية المحبة لله تلزم على المعنى الادنى لبعده
ادراك سن التمييز حتى ان الذي عرف الله كانه غايته العتسرى بمعرفة غاية اللبينة
لا يجزله ان ياخذ كثيراً فعل المحبة لله الذي يجب على كل الناس ان يؤمروا اليه تعالى
نفسهم وكل افعالهم مع القصد في تقيم رضوانه وادارته والسبب لذلك هو ان
كون الانسان عابراً طريق يقتضى منه ان يوجه ذاته الى غاية التي هو الله مفضلاً
ايها على كل اخلق لانه بدون ذلك لا يستطيع ان يبلغ البر ولان يحفظه ربنا
طويلاً بسان اقله في المعصية خاساً انه من المحقق على راي اكثر المؤمنين ان هذه
الوصية تلزم في وقت الموت وماعدا ذلك فيلزم المؤمنون احياناً وبوجه العرض
اى من اجل شيء اخر بان يمارسوا فعل المحبة نحو الله مثلاً من قبل الدعاة الكاملة
من القروا بفعلها قبل ان يتاولوا الاسرار المقدسة او يتناولوها غير انه لا يحتاج

حينئذ ان يارس قل المحبة نحو الله على نوع موصى بل كقول الله الكلمة المستعينة
بالقوة فعل المحبة ثم انه يمكن احيانا ان تكون فعل المحبة مفعولا لشيء مستعينة به على تجربة
فقط اقول ثالثا ان هذه الوصية مجببة في سالبية هو من الحق انها تلزمنا دائما وفي
كل حقيقة بالانقياس لله ولغيره انه مجببا ان الله هو الغير الاعظم فلا بيان انه منطبق
اذا ان يقضه الا انه يمكن ان يقضه المناقرون مجببا هو لنا لو عن الخطية وحذب
الخطاة وعلى نوع يمكن ان تكون هذه البقعة هي الخطية الاعظم من جميع الخطايا
وهي الخطية الشيطانية والنية دائما ما عدا ان حدثت بغير اذاعة اخيرا نقول انه
من الحق ان هذه الوصية مجببة في سالبية تلزمنا بالانقياس ونحن من قبل محبة الله
وعبادته فخر منها من اجل انها مقترنان بتعب وصعوبة وهذه الخطية تضاد
تضادا مستقيما المحبة التي من شأنها ان تسر وتفرح في خدمته تعالى ومن ثم تكون
هذه الخطية محبة نظرا الى زعمها وقد يمكن ان تكون عريضة لاجل عدم الرعي والاتباع
اذا كان الغير والفرق حقيقيا لا يغير الانسان به من محبة الله وخدمته الواجبة
ولا يلق بدله نفسه في خطئ معتبر من انه يتعدى هذه الوصية

المقالة الخامسة

في الديانة على وجه العموم

انما قد تقدمنا فقلنا ان وصايا اللوح الاول الوصية الثالثة هي بعد ملاحظة ما يخص
الايمان والرجاء والمحبة تلاحظ الديانة ايضا لان الوصية الاولى تارنا بالامانة الواجبة
عليها لله وتتم عن عبادة الهة غريبة وعلى الاطلاق تنهى عن كل ما يفسد هذه الامانة
والوصية الثانية تارنا بالاحكام الواجب لله ولاسه القدوس وكلما يجزمه تعالى
وتنهى عن كل ما يهان به تعالى والوصية الثالثة تعين الزمن الواجب لعبادة الله

وفي

وتنوع عمل العبادة وتتم من الاعمال الخدمية في الايام المهيئة لخدمته عز وجل
فالان قيل ان نكلم عن وصايا الديانة ينبغي ان نورد ما في الديانة وما في اعمالها
وما في الرذائل التي تضادها فنقسم هذه المقالة الى فصلين ففصل الاول
نكلم عن ماهية الديانة واعمالها وفي الفصل الثاني نورد الرذائل التي تضادها

الفصل الاول

في ماهية الديانة واعمالها

لعلنا اولاً ان الديانة هي فضيلة اديبة بها تقدم لله العبادة الواجبة له تعالى قلت
اولاً انما فضيلة اديبة اعني ملكة وخاصة جيدة تميل بنا الى اعمال جيدة لا تفرح على
ان الديانة ليست هي فضيلة الهية لان الله ليس هو موضوعها القريب بل ان موضوعها
القريب هو عبادة الله الا ان للديانة هي الفضيلة الاولى فيما بين الفضائل
الادبية وذلك لان موضوعها هو اشرف من بقية موضوعات الفضائل قلت
ثانياً بها تقدم لله العبادة الواجبة فقولنا لله لان الديانة على وجه الكلام انما
تقدم لله وعبادة الله لانه تحفه تعالى فقط اما العبادة التي تقدم للغير المحبة
والتي تقدم للتقديسين فليست هي فضلاً عن سائر فضيلة الديانة بل هي فعلها بوجه
الفضيلة وقولنا العبادة الواجبة يراى به لاجل ان اعتبارنا لله فقط بل يراى به
ايضاً فعل ما به نعرف بجلال عزته تعالى ونظهره خضوعنا وتعلقنا به وتقدم له
هذه العبادة بما انه المبدأ الاول لجميع الاشياء وربما الاعظم وهذه العبادة اما هي
خارجية وجسدية شأها كالاجتهاد والروح والسرور والفرح بالتمتع وغير ذلك مما يظهر به
استمطائنا لله والانسانيات اما انها باطنية فقلبه شأها كالانقياس والباطن
العقل بجلال العز والالهية كالانقياس والبطن والبشرية ما من كثرة حيثما يسجدون

لله بامتياز ان الديانة تميل بنا الى الكرام الله كما ان المحبة تميل بنا الى حبه فالديانة
 اذ هي تميز المحبة فضيلة المحبة اجيب ان الفرق هنا متفرقة على ان المحبة تميل بالارادة
 المحبة لله اى الى الله نفسه بماله الغير المظهر المحبوب فيكون لله هو موضع المحبة الاول
 اما الديانة فتميل بنا الى العبادة تعالى فتكون العبادة على الموضع الاول والقريب
 للديانة اما الله فهو الموضع الذي تقدم له هذه العبادة هكذا موضع العدل الاول
 والقريب هو الشئ مجبىء للقريب لا القريب منه والحال ان المحبة تميل بالارادة الى حبه
 الله عينه وبالنسبة ان هذين القريبين انما الديانة تميل بنا الى العبادة الله والمحبة تميل بنا
 الى حبه تعالى بمناهيان بعضهما بعضا باعتبار الالفاظ وحسب قياس تركيب الكلام لا
 نظرا الى الحقيقة المعنى اعتبر الان ان افعال الديانة فهناك ان بعضها مفعولة من
 الديانة مسددة منها انفسها وبغيرها مأمورة منها فالافعال المفعولة من الديانة نفسها
 على غير المعنى في التي تصدر من الديانة تعينها على الوجه القريب وبغير واسطة انك
 ان تقدم من تلك الملكة التي تميل بنا الى تقبلة العبادة لله وهذه الافعال هي افعال الارادة
 الصادرة عن هذه الملكة شلو حبه عبادة الله واشتهاؤها واستعمال الوسائل الموصلة
 اليها والسور فيها انما الافعال التي بها تخضع لآسان نفسه لله ويقدم له الاكرام والعبادة
 الواجبة يقال لها ايضا افعال التذمة لانها تصدر بغير واسطة اخرى ستميز من الديانة
 ومن جملة هذه الافعال هي السجود والذبيحة والتقدمة والصلوة والذكر والخلة
 والمدحة وورد الشكر في السجود فتعرف بعقل جليل من الله الغير المتناهية ويكونه
 سيدنا الاول وبالنسبة تكريم سلطان الله المطلق على حياتنا وجميع اللذات وبالقدرة
 نتعرف بحكمه على كل الاشياء وبان كراماته هوشه وبالصلة نتعرف ان الله هو ممد لكل
 الخيرات والاشياء فيه دايما وبالتفكر نتعرف ان الله المستحق جدا جدا ان نقره ساعدا
 به وبالحال نتعرف بكونه صادقا على نوع غير متناهية وبجدان سلطان شهادته

وبالمدحة او التسبحة تكريم الخالق الالهى المستحق ان يمدح على نوع غير متناهية وورد الشكر
 نتعرف بان الله هو النفس البينا انما افعال الديانة المسماة مأمورة فاما افعال بقية
 الفعائل التي يمكن ان الله يفتناها من افعالها وعلى هذا المعنى قال يعقوب الرسول
 لما الديانة الزكية الظاهرة عند الله فهي هذه اعتقاد الايتام ولا اهل في ضعفهم
 وحفظ الانسان نفسه من دنس هذا العالم وفعال القديس اغوستينوس في الاكبريون
 وفي كتابه الثاني عشر على الثالث الاقدس انما تكريم الله بالايان وبالرجاء والمحبة
 لا تبارك لايمان تكريمه بماله الحق الاول وبالوجاهة تكريمه تعالى بماله امين وقته رضى
 الغاية وبالمحبة تكريمه بماله صالح وحواله على نوع غير متناهية

الفصل الثالث

في الزوايل المضادة فضيلة الديانة

اعلم ان الزوايل المضادة للديانة تبعها تضاد الديانة بوجه الاخر كما للعبادة المخيرة
 وبعضها تضادها بوجه التقص والاحتقار كالتفاد فالعبادة المخيرة على رؤى القديس
 توما هي خطية بها يقدم الانسان الكرامة الملبا لما لم يمتنع له ذلك مثلا الخلية او
 لمن يوجب له هذا الاكرام الا انه يقدمه له على نوع غير واجب ولهذا تنقسم العبادة المخيرة
 الى نوعين فالعبادة المخيرة الاولى هي التي بها يقدم الخلية ما الكرامة على الله وهذا
 وهذه تنقسم الى ثلاثة انواع اولى عبادة الاوثان والشرك والذوق الباطل اما
 العبادة المخيرة الثانية هي التي يقدم بها لله شكل الكرام كاذب غير واجب اما
 الزولية الاخرى اعني التفاد التي يصح قول ما رتبها تضاد الديانة بطريق التقص
 فانه بها يهان الله في ذاته اذ في الاشياء المقدسة وقد يصير هذا على خمسة انواع
 من الخطايا ولا بالخلت المضاد الديانة وهذه الخطية تضاد الخلق الواجب انصار

عن التقوى ثانياً بالجدد وهذه الخطية تضاد المدخلة الواجبة لله ثالثاً بتعدي
 الذنور وهذه الخطية تضاد الامانة في وق ما وعدنا الله به دائماً بحسب الوعد
 وهذه الخطية تضاد الصلوة الواجبة والاستماتة بالله خاساً بفعل بضاد القبول
 الواجب بلا شيا المقدسة اي تقوى وجميع هذه الذلئل تنهينا عنها وصايا
 الفرج المرسى الاول اما السبعين فالا نعلم انها عني ان نهب الكلام في
 ايراد ما يحتمل انفسه فاجزء من احراز هذا العلم وهو الجرح الخامس عشر

المقالة الخامسة

في الوصايا المعقولة كدبانه المتضمنة في الوصية الاولى الالهية
 بعبارة قال الله في سفر التوراة لا تأخذ لك الهة غريبة ولا تضع نفسك
 تماثلاً ولا صورة ولا تسجد لمن ولا تعبد من وقد صرح الله بذلك في سفر الاحبار بل
 ان السيد المسيح ايضا اورد هذا قائلًا تسجد للرب الهك واياه وحده تعبد ومن
 الواضح ان هذه الوصية هي مرجية وسالبة فوجبة لانها تأمر بالاسجد لله وتبذل
 العبادة الواجبة لفرقة تعالى وسالبة لانها تنهى عن عبادة الاوثان وبالنتيجة
 عن كل عبادة باطله ومن ثم تجزى هذه المقالة الى فصلين حسب الوجهين المتقدم بيانها

الفصل الاول

في الوصية الاولى بحسبها هي مرجية اي بحسب انما بنا بالسيد الله وبالنتيجة
 لعلم ان السجد لله هو تفضله الاكرام والتهيب من اجل عظته عظم من يقدم له اوانه
 فعل به نكرام الله بحسبها هو مبدأ جميع الاشياء وبالنتيجة هو مرفوع فوق كل شئ على نوع
 غير متناه اما الصلوة فهي فعل العقل العلى المورث امام الله اشتها النفس ليل غيبا

منه تعالى بما انه تعالى مصدر الخيرات كانه فاقول اولاً انه توجد وصية طبيعية
 والهة تلمزنا بان تسجد لله وتقدم له الصلوة في بعض الاوقات فاولاً هو امر
 واضح انه توجد وصية طبيعية في ذلك لاننا نعرف بالذوق الطبيعي ان الله متعبد
 في جميع المخلوقات وانه مصدرنا ومالكنا وماع جميع الخيرات التي تنفعنا فيها
 وبالنتيجة لانه تعالى يستوجب منا السجود والصلوة كحزية الاكرام والاعتراف
 بغيرتنا وتعلقتا به عز وجل ثانياً انه لمن المعلوم الواضح ايضاً انه توجد وصية
 الهية في ذلك كاشهد السيد المسيح بقوله تسجد للرب الهك واياه وحده تعبد
 وقد شهد لهذا ايضا الكتاب المقدس في مواضع كثيرة حيث يامر الله بان تسجد له
 وتطلب منه كما عتاجه اما الرمن الذي تلمزنا فيه هذه الوصية فانه يجب ان
 يعين حينما يحسبنا ومن الزام وصايا الايمان والرجاء والهة وقد تلتزم على
 الختم من هذه الوصية بالانستقرزنا عليها بغير ان تسجد لله ونصلي اليه ولهذا
 قال السيد المسيح صلوا ولا تملوا وكذلك قال الرسول ولعل ان حرباً الروحية
 المتصلة مع اعدائنا تلمزنا بالانستقلد عن الصلوة زماناً طويلاً وذلك نظر الى
 جميع الاعراض والسبب لذلك هو ارادة الله الذي رتب الامر هكذا بعدد
 وعلى نوع يفيد لخلاصنا وهو لا تقدر في حال ضرورتنا ان نال عننا وعلاجنا
 اذا لم نلج اليه تعالى بمحض وقبول وقد اعنى السيد المسيح هذا قائلًا سالوا
 فليطرحكم فكانه تعالى يقول انكم لا تقطعون الا بها سلطة المملو وقال ايضاً
 اسهروا وصلوا لئلا تدخلوا التجربة ومن هذه الكلمات تجت ادبا القديس
 ان الصلوة هي ضرورية للانسان لكي يحفظ الوصايا ويظهر بالجارب وقال
 القديس اغريستوس ان الله لا يامرنا بشئ غير مستطاع لكنه تعالى حينما يامرنا
 بان نفعل ما في طاقتنا وان نطلب ما ليس لنا قدرة عليه وقد استعمل الجمع

التريدين تيقن المقدس هذه الكلمات في الفصل الواحد وعشرون من الجلسه السادسة وقد قال ايضا
 القديس المذكور في الفصل السادس عشر من كتابه على توحه الثبوت انه لمن الحق ان الله
 يمنح بعضيهم نعم لا يصرحون شأنا ايمان ونعم اخر لا يصرحون الا بالذين يعملون
 كالنشاط في البر حتى الانتهى وهكذا رب الله ايضا ان نعترف بجلوه عنه ويجوز ان
 فن ثم نلقون بالصلو من قبل الحق فقط القديسين بعمل خيرا ونؤمننا بل من قبل
 الديانة ايضا وسعدنا ذلك فاما ما كثيرة نلقون بالصلو بطريق العرف ومن قبل وصية
 اخرى شأنا لا نسيب شكًا ولكن نسير على القربة او لئلا لنا اولفينا معًا في حين
 الضيقه وهذا الذي ذكرناه من الصلوة والسبح هو مجبها على مختلفين بالافراد
 فليست كل من الان من العبادة المشهوره التي تتم بالذبيحه فنقول اما الذبيحه على معرفتك
 هي مقدمة شئ مجوس ومستقر مقدمة خادجة مرتحة من الله بها مغفون براسله
 تميز الله المقدم ان الله هو رب الخلق والموت فاقول ثانياً انه وبعد وصية طبعية
 والهية تفرنا بان نعيد الله بتقديم الذبيحه اثبت ذلك اولاً بشأنا القديس قوس
 الاخر في حيث يقول ان تقدمه الذبيحه على وجه العزم هي وصية طبعية ومن
 ثم قد اتفق الجميع في ذلك وقال القديس اغريغوريوس في المقالة الثالثة من كتابه
 المتضمن المقاتلات الست ضد الوثنيين ان الذين يعملون تعليم المهديين لا يلومون
 هذا في طقس الوثنيين المناقضة اي انهم يقيمون هياكل ويرسمون كهنة ويذبحون
 ذبايح بل اننا يلومونهم على انهم يعتقدون ذلك للاصنام وللشياطين اثبت ذلك ثانياً
 بدليل عقلي ان الطبيعة منها لئلا انه يجب ان تعبد الله بالضعف الاكل يمكن ان يجد العقل
 البشري كاحي عبادة الذبيحه ولهذا استند الناس في انشاء العالم ان يكونوا لله
 بالذبايح ولذلك الامم انفسهم مع انهم عديروا نور الايمان استدلوا دأماً الذبايح ومن اجل
 هذا رسم الله ذبايح كثيرة في التاموس المزمور وهكذا من اجل هذا امر نفسه رسم امير في

التاموس لا يجلي في حجة دأمة حاوية في ذاتها حقيقة بنية الذبايح الحقيقية وقد امر
 سيدنا يسوع بتقدمها لمرتباً قائلاً امنوا هذا الذي لان الكنيسة تفسر هذه
 الكلمات على هذا المعنى كاحد من الجلسه الثامنة والعشرين من المجمع التريدين وقد
 لم نخطئنا هذا القديس قوس انه ولان التاموس الطبعي رسم الذبايح لان تعيينها
 هو متعلق بلادة الله او ارادة الناس ومن ثم ولان الجميع استعملوا الذبايح كالايمان
 كانت مختلفة اما قديس هذه العبادة الالهية فلو انه عجز الوصية الثالثة الالهية
 فن ثم نسيب الكلام في تفسير ذلك حيفاً نورد الوصية الثالثة

الفصل الثاني

في الوصية الالهية الاولى مجبها على سابعة

اعلم ان ثلث خطايا على التاموس تضاد الصلوة الواجبة على الحقيقة لها القداوسين
 عنها الوصية الالهية الاولى وهي اولاً عبادة الاصنام التي بها يقدم الاكرام الاكظم
 لشئ اخر غير الله ثانياً السحر والتعريف والترب او الاحتفاظ بالباطل والوقا
 ثالثاً العبادة المخبرية وبها نحن نتكلم من كل منها في ثلثة اجزاء

الجزء الاول

في العبادة للصنمية

اعلم ان العبادة للصنمية هي عبادة الهية مقدمة لعنماي الحقيقة اما من لفتة ضم
 فهو كل شئ يعبد كاله اقول اولاً ان من الحق ان الوصية الالهية والطبيعية تنهى
 عن العبادة للصنمية اثبت ذلك في الكتاب المقدس حيث امر الله هكذا فتمت
 لك الهة عثرية وعن الاصنام قال لا تسجد لها ولا تعبدوها ثانياً النور

الطبيعي يعلم انه لا يجوز ان تقدم الحقيقة ما أكرامها اليها بل ان العاقل يتبين ان
 العبادة هي ذاتها اعظم لخطايا جميعها ولوانه نظر الى الشوق للخلق يمكن ان يكون
 فيها من الخطايا اعظم منها على انه حسب قول القديس المذكور كانه في الملكة الارمنية
 يكون القدر اعظم هو مقدمة الاكرام المترك من ليس هو الملك حيث ان هذا الفصل
 من شأنه ان يحرب كل نظام الملكة هكذا الخطايا الثقيلة التي تفعل ضد الله فاعظمها
 هو تقسية اكرام الله الحقيقية لانه من شأن هذه الخطية ان تجعل في العالم لها اخس
 وتقتض الرتبة الالهية اعتبر ان العبادة المصنعة تقسم الى ثلاثة اقسام اى كاملة
 وغير كاملة ومصنعة فالعبادة المصنعة الكاملة هي ان يكون احد ان يقدم لخدمته اكرام
 الهيا معتقدا انه خلاصه ان هذه الخطية تكون عظيمة جدا وهي في الانسان
 المعتد قسمن فقد الايمان والكفر به ومن اجلها يستحق العذاب الكنايس المختص
 بالارامة اما العبادة المصنعة الغير الكاملة هي التوسل باسمها بوجه الى
 واحد وبالتالى مع علمه بان العظم ليس هو بله يقصد ويريد بعبادة قصود ان
 ان يقدم له اى العظم اكرام الهيا وذلك لما يحكى بعض ولتفتار صوري لله ولما يوجب
 لان ينال من الشيطان سرور به او عجزه اخرى ردية فلاجع فان هذه الخطية
 تكون ثقيلة جدا ولو كانت ناجية من ضلال العقل بل انها الاعظم من الاولى لانها
 تهم باعظم معرفة وضلالة العبادة المصنعة المصنعة هي التوسل كون فاعلم
 لا يعتقد ان العظم له ولا يريد بالتمام ان يخضع له فمع هذا تقدم له في الخارج
 اكرام الهيا وذلك مشغول من الموت وهذه الخطية هي محبة لانها هي كذب ملكة
 ضد الوصية التي تارنا باظهار ايماننا وهي اقتراف عظيم على عبادة الله وشك جسيم
 للناس ولها استعظمت الكنيسة دائما خطية الذين كانوا يقدسون بجزر الاصنام قربان
 من اشد العقوبات ولهذا قال القديس اغناطيوس في الفصل العاشر من صغابيه

السادس علومه بين الله من تباشيريك هكذا انه مع كونه احد قضاة رومية كانت
 يبعد ما كان موزولا منه ويعمل ما كان يلزمه هو ويسجد ثيا كان بكرهه وقوله هذا الزداد
 هناك من حيث اننا نرى كان يعمل كذا فانه كان يوعيه الشعب ان يقطن به انه يعمل
 يبيع ومعتا

الجزء الثالث

في السحر والتعويذ والتوق للباطل والوقا

اعلم ان السحر هو سلطان ما مخيف من النظام ومعطى من الشياطين بعد اشتراط ما
 هم به يبيعهم ما يعرف على قرة الطبيعة بوساطة ربه بالظلمة والتزيين او الخيال
 هو استعمال مخوف من اشيا معتدة او خفية لا يستطيع الانسان ان يعرفها بقوته
 الطبيعية والتوق او الاحتفاظ للباطل هو فعل ما يابل به الانسان يستند على
 الشيطان مغفرا ويستعمل بعض وساطة ليس لما قرع فاعله نظر الى اصدار بعض
 مفعولات والوقا هو نوع من السحر ومن استعمال اسور باطلة بها يريد الانسان
 خذرا خذرا لجسد اذ في النفس اذ في الغيرة الخارجية او يريد بها تنمعه اقول الوب
 ان السحر والتعويذ والتوق للباطل والوقا هي امور مضمية بوصية صادرة من الوصية
 باستدعاء الشيطان ظاهرا او مضمرا اثبت ذلك اولاً بالكتاب المقدس لا يوجد فيك من
 ينسب لفاو او يوقب الاحلام والطين الطائرة ولا يكون ساعرا ولا رفا ولا كان
 مبال العرافين او الوصيات عن الحق فان هذه جميعها يعقها الرب افلمست
 اريد ان تكونوا شركا الشياطين لانه اية موافقة بين المسيح وبليعال وى الفة لهيكل
 الله مع الصم وشيت هذا ثاني بالشرائع القانونية ورسومات الباباوات ثالث
 بالاسرار الطبيعية الذي يعلم انه يلزمنا ان نتجنب كل شركة مع الشيطان وكل العجا اليه
 خذرا الله لكي نعرف بواسطته شيئا او نفعل شيئا قلت اولاً باستدعاء الشيطان

لان كل من مشرب السم والقال يقتنى من الشيطان وواسطته الطبيعية لهذا الغرض
فمن ثم ان طلب احد من الله معرفة الحقيقت او من الملكية او من القديسين او بمسألة ما
ما طبيعية فلا يكون خطيئة خفية السهر بل اما ان يكون قلة في نسب ليرب الله اما
قلة باطلا وتفتيشا خطيرا قلت ثانيا باستدعاء ظاهر الاكان او مضمرا لان استدعاء
الانسان الشيطان يكن ان يصير على نوعين فيصير اولاه على نوع مبرح ظاهر وذلك بالتمسك
معرفة ما او علمها من الشيطان بطولية والفاظ والتمسك او بفعل الانسان شيئا حية حقيقية
في ان الشيطان يسبق معه في تعميم فرضه او بطله ما قد عرف ان الشيطان يسبق بواسطته
وسر الاكان ذلك بطولية بسيطة خلوا من همد واشتراك من جهة الانسان المستدعي او بفعل
مقتدة باشتراط به يلزم الانسان نفسه بالتحصن لا بلبس اخرته الله اذ بالاشتراك الدائم
معه اذا علمه وسعى معه فيما يقصد او كشفه ما يقصد كشفه مما هو خفي عنه
ثانيا يصير هذا الاستدعاء الشيطان مضمرا وذلك حينما يستعمل احد بفيادة ويجعل سيلة
باطلة لا فرق لها من قبل الطبيعة ولا من قبل الرسم الا هو لكشف الحقيقت او لا تمام على
ما على ان الذي يفعل يجدي فانه يلزم مضمرا من الشيطان ولولاه لم يقصد استدعاءه
لانه يستعمل سيلة لا فرق لها لا تمام الشيطان مضمرا فاستدعاء الشيطان ظاهرا هو
خطا اعظم جدا معتون ببدائع الاشام وبالنسبة يلزم المكون ان يورد عرض هذا الاستدعاء
في الاعتراف اما استدعاء الانسان الشيطان مضمرا فهو ايضا خطا ميت نوما ولا
يمكن ان خفة المادة تخفف هذه الخطية وتصيرها عضية لان دولهما تبينست
المادة خفيفة فقد تصير على الدوام هوكه جامع الشيطان وبالنسبة معتون ببدائع
الخطية كغيرها بالله بالحق به احتفارا وبسدى الشيطان اكراما غير انه قد يمكن ان
يكون هذا الاستدعاء المضمرا خطا عضية فقط اذا كان جهل الانسان المستدعي بهذا
النوع كشافا مدبرا وغير مقصود وانما كان استدعاء الاشياء الباطلة غير كامل ان ادا

استدعاء

استدعاء الانسان كجدي وبنية احد الفعل بل برجه القلب والمخاج فقط الدائم هذا
فيه اي استدعاء هذه الاشياء الباطلة بطريق المزع فقط قد يمكن ان يكون خطا ميتا من بين
الشك ومن اجل انه يكون سببا للغير لان استدعاءه يجدي وان كانت مستغفرا في
علامات هذه الامور السحرية فاجيبك انها تعرف ما قبل الفعل للمصدر ومن قبل العلة
المصدرة فمن جهة الفعل للمصدر تكون علامة امور سحرية كما مرة تحقق من احدى الجهات
ان ذلك الفعل للمصدر هو ما يفوق على قوة الانسان الطبيعية وتحقق من جهة اخرى
لانه ليس هو من الله فحينئذ يعلم بالنتيجة انه من الشيطان لا بحالة شلا كويرا بولت
ولتقال الانسان الى مكان بعيد بدقيقة من الزمن واستقالة خارقة ومعرفة يقينية
بافعال قيدة اختيارية ومن ثم قدر ذلك الجامع والبابا بولت ولايا مرات كثيرة علم التعميم
الذي يلاحظ الافعال الاختيارية والامور الطبيعية المتعلقة بملادة الله اقام من جهة
العلة للمصدرة فليطرح الامور السحرية هي اولاد استدعاء الشيطان على نوع مبرح ثانيا
استدعاء علة علوية بالملكية عن احد الفاعل المقصود ثانيا اعتزان العلة الفاعلة فانيا
بشي باطل لانه ضروري لفعلها شلا اذا التفت كحات كاذبة مجهولة مرجية الفصد
رابعا استدعاء شمس مقدس لاجل احد لشي باطل او غير نافع او اقتران شمس مقدس بغير
باطل لانه ضروري شلا اذا اغشى احد ايضحة قدس في لما كفى منزل المهد او اذا طلب
لحد بنية ان يشق ان يقدر له الكاهن بحلة يكون لوها غير مناسب لذلك او بعد شمع
ولون غير مالوث وفي هذه القضايا الاخيرة لا نجد خطية السحر فقط بل تقترب
بها ايضا قدس الاشياء المقدسة وهذا العزم يلزم ارادة في سر الاعتراف سوال
هل ينبغي ان يورد في الاعتراف انواع السحر المختلفة اوجب انه غلبا بجوابها شلا
استدعاء النعال والاشياء الباطلة والافعال السحرية المضرة الغريب لان بعضا من
هذه الخطايا هي اعظم من غيرها وعلاجهما مختلف ولذلك ينبغي مالب ان يورد

الانواع المختلفة من استعمال الاشياء الباطلة وهي ثلاثة انواع الاول هو صناعة السحر
 وهو ان يستدعى الانسان الشيطان استدعاء ظاهرا او مضمرا لتفعل معهما او تعلمها النوع
 الثاني صناعة الامور الخفية وهو ان يستدعى استدعاء ظاهرا او مضمرا الشيطان
 لتفعل شيئا نافع للذات مثلا لتفعل الشفاء النوع الثالث صناعة الامور المغفرة وهو
 ان يستدعى الشيطان استدعاء ظاهرا او مضمرا لا لاصلاح ضروريا وهذا النوع الثالث
 مطلقا لا سحري فانه يقتضي ظاهرا يلزم الساحر بصلاحه اما الادوية التي تخرج بها
 هذه الافعال السحرية فبعضها طبيعية وبعضها فائقة الطبيعة وبعضها ادوية
 وقد يجب ان تستعمل الادوية الطبيعية بتدبير طبيب ماهر لدفع الموانع التي يستعملها
 الشيطان ليكدر بها العقل والخيالة غير ان الادوية الفائقة الطبيعة او الروحية فانها
 ملتبسة كثيرة هي انفع سيما الصلوة المتواضعة بالاعتناء والرجاء والتمسك وتناول الاسرار
 المقدسة سيما سر القديس وحضور القداس الالهى والصلوات والتسبيحات
 الكتابية على الشيطان وللا الكس وايقونة حمل الله واشياء اخرى مكسوة من كنيسة
 ونحو القديسين والعبادة للهلاك للفرس ورم اشدة الصليب المعروفة قوتها عند
 حمل الصليب واستدعاء اسم يسوع ولم يرم اما الادوية الادوية فهي رفع الاشياء البحرية
 وازالتها كبحر عمليت واشياء موطاة وهائشة ذلك مما يستعمله باليسر لضرر الناس
 على انه اذا تحقق انه يمكن ان تنتزع هذه الاشياء خلوا من استعمال سحر جديد فانه
 يجوز لا يمانع ان يرى الجمهور ان يتزعموا ويزيلها او ان يلزم الساحر بغيرها كانت
 ذلك لا يمتنع شرعية مع الشيطان او استدعاء بل يشير الى البعض من اخوان الله غير
 انه لا تحقق او يكون من المحتمل او تحت الشك ان الساحر لا يقدر ان يرفع السحر بغيرها
 سحري فحينئذ يتغير نظامه مما كان يحس على ذلك حتى ولو كان الساحر من ذلك مستد
 لذلك لانه لا يجوز قسط ان نطلب من اخوة ماهردي باطنا وذاتيا ولا يجوز

كما قال الرسول ان تفعل شيئا لكي يصير لنا خير

الجزء الثالث في العبادة الباطلة

اعلم ان العبادة الباطلة هي عبادة مع انه يمانع الله ووجه بطلانها هو ان الانسان
 الانسان لا يستعمل شيئا بل بعبادة الله الملائكة لا يستعملها في حين وعلم نوع غير واجب
 ومن البين ان هذا غير جائز ويستحق ذلك من الايمان التالي ما اعتبر اولاً ان
 العبادة المرساة على الكذب هي كاذبة مضرة مثلاً اننا نعلم ان عبادة الله بالاعتناء
 وطقوس اخرى يومية تدل بمفهوم الكنيسة على ان سيدنا يسوع المسيح لم يات بعد ذلك
 اذا قم بعد ذلك كاذبة ان اخذت حقيقة ايماننا وديانتنا وقصص كاذبة باطلة
 على ان شل هذا الكذب في امور ملاحظة الديانة هو مفسر بل هو خطية بمسئلة فيها وفي
 هذا قال القديس اغريغوريوس في الفصل لليلة والرابع والاربعين من كتابه على الكذب
 ان الكذب الاول والرئيسي للواجب الفار منه جديدا هو الذي يصير في تعليم الديانة ولا
 يجوز ان نبل اليه ولا ان نعلمه لبس من الاسباب اعتبر ثانياً ان العبادة الباطلة
 ليست هي المعروفة بالكذب بل هي التي تقعون بتقصي امر وذلك كما اذا ما استعمل احد
 في عبادة الله ما لا يطابق الرسم الالهى او الكيس او الاقديس ومن ثم يمانع تعالى بذلك
 اكثر ما يحكم وهذه الاشياء تحضر فالتا الشياطين يجعلون عبادتهم مثلاً في عذاب
 معين من الصلوات والركعات والشعر والصلوات وما يضاف الى ذلك او احسن
 يمتنعون في السبوت عن قصص افكارهم او عن الغزل ثم ان هذه الشاكلة
 ايضا الى الذين يزعمون على الطقوس والرسومات الموضوعة من الكنيسة في تدوين الزمن
 والقناس او يقتضون منها بنية العبادة عند تعليم الجمع الشريد شيئا لان تعليم

كثيرين يزعمون أنه في هذه العبادة الباطلة لا توجد إلا خطية عرضية إذا كانت النية جيدة لوصار ذلك مجهول ككثير وغير مقصود لأنه تكون هذه الخطية مجتبه أولاً إذا حال ذلك سبب واشتراط مضموم مع الشيطان ثانياً إذا صار هذا ضد وصية صريحة فمادة باهقة مثلاً إذا صار تغيير معتبر في رسومات القداس ثالثاً إذا استعمل أحد في عبادة هذه شيئاً مادياً من ذاته مثلاً كيقض الأضغان الغضة رابعاً إذا وجد ذلك احتقاراً لله أو احتقاراً لرسول الكنية أو شك الناس

المقالة الثامنة

في الوجبة الالهية الثانية اسم الحلف

قال الرب الاله لا تستخدم اسم الرب الهك باطلاً من أجل أنه لا يريد الرب زكياً من حلق باسمه باطلاً أي خلواً من تميز واسبب واجب واعتزم سيالاً لثبات الكذب فمن حيث أن هذه الوجبة كما قال القديس توما اللاهوتي تلاحظ على وجه العزم احترام الله الواجب فهو على الوجه المستقيم سالبه إما على الوجه الغير المستقيم فهو الوجبة ونظر ذلك أي نظر إلى كونها موجبة فامرنا بأن نعظم الله أولاً وأجيباً وذلك بتحيين الواجب ما قد صدقنا به مستشهدين باسمه القديس وبوقائده وبعين معرفتنا بها يجمع الله لنا نظر إلى كونها سلبية فإننا نتبينها عن أن نفعل ما يحل به الله ونعترف به على اسمه القديس ولهذا نكلم هنا كامن الحلف الخالف المتقوى فقط بل من بقية الخطايا التي تنسب لاحتقار الله أيضاً وهي تعدى الذنور والتعديف وتجربة الله والنفاق وذلك في سبعة فصول

الفصل الأول

في ماهية الحلف

نعلم أن الحلف هو استشهاده لتحقيق الكلام أو لتثبيت العهد قلت أولاً استشهداً

استدعاء

استدعاء الله وقنائه مثلاً شاهد أو هو فعل ما فعل الله به شاهد قلت ثانياً استشهاده الله لأن الحلف يستعمل لاثبات شئ بشهادة وكيدة غير قابلة للذنب كما في شهادة الله وحده الذنب لا يقدر أن يجبر شيئاً ولا يكذب فإذا حلف الرقيق بالهزم الكاذبة ليس هو حلفاً حقيقياً ولا يلزم إيمانه إلا أن كان من أجل ضمير الضال أما الحلف بالخلقين التي نلفق فيها على توسع خاص قداسة الله وجوهه وقدرته وغزوه شدة الحلف بالابن الخلد والقدوس وذخائر القديسين والصليب ولإيمان الكاثوليك والمليكة بل الحلف بالأرض والشمس والسموات أيضاً هو حلف حقيقي لأنه ليس بالخلقين التي تستعمل للشهادة بل لله المروج فيها على نوع خاص هو الذي يستدعي مفعلاً كما فسر ابن الله بقوله والذي يحلف باسمه خائفاً يحلف بكرم الله وبالله الذي يجلس عليه وقد يجب أن يفهم هذا من القديس الشريفة حول أن الحلف بالخلقين الدينية مثلاً بقشة تين أو بتراب ومساكن ذلك هو حلف شرعي إذا لم يقصد الحالف أو يريد صريحاً إضافة ذلك لله مثلاً قوله بفار الله هذه قلت ثالثاً لتحقيق الكلام أو إثبات العهد لا شيئاً ولا بالتحقيق والإثبات الثابت غاية الحلف هو تثبيت الحق بتوكيد هذا معناه حق أنه يكون لقضا كل خصومة علانية كما قال الرسول أن غاية كل شئ تنجز هي الحلف للتثبيت ثم لا شيئاً أيضاً فنهما أي يسلخه التحقيق والإثبات إلى الكلام والعهد الوحي الحلف أي الحلف الأدباني المحقق الكلام والى الحلف الوعدي للتثبيت العهد

الفصل الثاني

في كمية أنواع الحلف

أعتبر أولاً أن الحلف ينقسم إلى الحلف الباطن وإلى الحلف الخارج فالحلف الباطن يتم بالفعل فقط أو بالكلام المعقول ومن ثم لا يمكن أن يعبر عنه لاقتدار الله أي لا إثبات ما وعدنا تعالى به بالباطن أما الحلف الخارج فإنه يصير صارماً بالإسلام أو بالإفلال

والله بسم الله ونعوذ بالله من الشيطان الرجيم والحمد لله رب العالمين
 هو الذي يتم بحكمه الاصل شأنا بارقاء اليد او ليس بشي ما نفقة وما شاكل ذلك لما لللفظ
 الخارج المتخرج فيه بالكلام والفعل شأنا كما انما نطق بكمات نفق من استشهاده الله
 وزاد على ذلك فلو ما جديا كانه لا يلزم الا التزام وشهاد الامر شأنا وضع يده على الايمان المتدبر
 ثانيا للفظ نظرا الى الصيغة ينقسم الى اللفظ الاستشهادي واللفظ الدعائي فالاول يصير
 باستشهاد الله او باسنته ما بسيط شأنا كقول الحالف يشهد الله الله شاهد اقسم بالله
 وبين الله وما شاكل ذلك واللفظ الثاني يصير بطلبه شيئا وذلك حيا يستدعي الله لان
 ينتقم من المالف اذ لم يكن القول والوعد حقا شأنا كقوله الله يلعن الكذاب - ثالثا
 اللفظ نظرا الى الموضع ينقسم الى اللفظ الاتيان واللفظ الهدى فالاول يصير لتثبت
 حقيقة ما والثاني الذي يضاف اليه حلف الوعيد ايضا هو الذي يصير يشهد الله لاثبات
 وعديا وهذا اللفظ الزعمي اي مثبت الوعد ينتقم اياها اللفظ الاتيان اي المحقق
 الكلام لان الذي يحلف علمانه سبيل شيئا فانه يجعل الله شاهدا على انه يري ان يفعله في
 ذلك الوقت المعين منه وبعدها فانه يجهل الله على ان يفي ما كلفه لتعظيم العمل لله وعباده

الفصل الثالث

هل يجب الحلف وما هي الشروط اللازمة ليكون جائزا

قول ان اللفظ جائز وهو فعل من افعال الديانة اذا صار لا يجب وهذه قاعدة من قواعد الايمان
 اثبت ذلك اول بقوله تعالى انشئ الرب الكرم وانياء وخذ العبد واحلف باسمه وقول المثل
 ينسج كل من يحلف به اثبت فانه ثانيا بخبر ما تلتقي بين ومنهم من يجهل ويغيب من سمع
 واوله الرسول الذي قد حلف ميثاقا في رسالته بل ان الله واليق داود يقول الرب
 قد حلف والسبب لذلك هو ان اللفظ هو فعل الصيغة المختصة بالله الذي به تقدم له

عقلا

قال اكرام من هو العظم والذي شهادته على اجل واشرف من كل شهادة وغير قابلة لكذب
 اعتراض ان السيد المسيح يمين من كل حلف بقوله وانا اقول لكم لا تخلفن اليه بل تكون
 كلامكم نعم نعم ولا وما تراء على ذلك فهو من الشرير وهكذا يكره القديس يعقوب
 الرسول اجيب ان الكلمات المذكورة تنمي عن اللفظ الباطل وعن اللفظ بالخطاين فقط
 لا عن اللفظ المنسوب للشرقي نعم ان سيدنا يسوع المسيح يوصينا بان نتحفظ من
 كل حلف بمقدار ما يمكننا وذلك في مثل كرتنا ومعاشرتنا الامتدادية لانه قد اتي يري اننا
 نكون تلاميذ صديقين بهذا المقدار حتى انه يصدق كلامهم خلا من كل حلف الا انه لم
 ينهي عن اللفظ مطلقا كانه لا يجوز اليه اما بقوله جل شانه وما تراء على ذلك فهو من الشرير
 فيقره القديس توما اللاهوتي بقوله القديس يوحنا ستيغري هكذا انه هو من الشرير نظرا الى
 من يطلب الحلف ويلزم به اخذ لا يمتنع ان يسمه الفعورية بالحلف وهكذا يجب
 ان نفهم قول البعض من القديسين الذين يرون ان الحلف اعتبر هنا انه ولو كان الحلف
 ببنائه شيئا جديا فهو ذلك لا يجب استعماله بترار بل انما هو من جملة الاشياء الجدية التي
 لا يجب استعمالها الا في حين الفعورية كالحملانية العينية في زمن المرض اما
 الشد وما التي لا بد من وجوبها ليكون الحلف جائزا فهي ثلثة وقد جمعها الرضا النبي
 بقوله وتحت هي هوالرب بالحق وبالعلم والعدل فالشروط الاول اذا هو
 الحق اي ان الكلام المثبت بالحلف يكون حقيقيا ومؤكد على ان يفي بالشروط
 الثاني هو العدل اي ان الشيء الذي يقدر به بالحلف يكون شيئا حقيقيا لا شيطانيا
 هو الحكم اي ان الشيء او الوعد المثبت بالحلف يكون باهنا مقبولا جديا وان يصير
 الحلف بيمين واعتراف مجزئ من اجل امر ضروري ومفيد جدا فاذا انفس شرط من هذه
 الشروط يكون الحلف حسنة غير جائز وبالنسبة لخطاها كما سنوضح ذلك

الفصل الرابع

في الحلف الاثبات وهو ثلثة اجزاء

اعلم ان الحلف للقسمة انقسم الى ثلثة انواع الاول هو الحلف الكاذب الذي لا حق فيه
الثاني هو الحلف الخالي من عدل وصلاح او الذي ثبت به غرر غير جائز الثالث هو الحلف العادم
التيقن او الذي يميز من اجل شيء في حقير ومن الحق ان هذا الحلف الثالث الانواع هو
خطا وذلك اولاً لانه يوجب هذا اسم الله بالخطا وقد هانا الله عن ذلك بالصحة الثانية ثانياً
لانه يكره من انواع هذا الحلف الثالث فيعقر شرطاً من الشروط العينة من ايمان البني والالزام
وجوهها كما يكون للحلف جائزاً فيقال لان هذا الحلف الثالث يكون خطا في ثلثة احوال
فريق من ثلثة اجزاء

الحال الاول

في الحلف الكاذب

اقول ان الحلف الكاذب هو خطا ثبت ثانياً على الدوام ولو كانت المادة خفيفة اثبتت
ذلك اولاً بقوله تعالى لا تحلفوا بآسركذباً ولا تتبحروا اسم الحكم اثبت هذا ثانياً بمشاهدات
الابا القديسين قال القديس هرمستيروس في غبطة الثانية والعشرون على كلمات الرسول
انه ليس احد يشك بان الحلف بالكذب هو خطية عظيمة وفي غبطة الرابعة والخمسين له
المادة قال ايضاً انه لا ريب في ان الذي يحلف كذبا يالله الحق يحلف خطا والعظم من
خطية الذي يحلف بالله كاذب صدقاً والحال ان الحلف بالله كاذب هو خطا عظيمة
فاذا باولى حجة الحلف بالله صدقاً هو كاذب صدقاً في الحلف المذكور خطا عظيمة جداً
وهو الذي اراد الله ان يتبعه منه كالبعد بقوله لنا لا تحلفن بالله اثبت هذا ثالثاً
بالتقديرات البسيطة للضرورة لاجل هذه الخطية في قوانين الكنيسة حيث يذكر هكذا من
حلف كذبا وذلك كما يفرض الموت او من اجل حجة وضروية اخرى ايما كانت فبما
احب المجد افضل من حبة نشتر فيعبر من صوم الاربعين يوماً ثلث مرات وفي قوانين

اخر

نصر عليه نيكمان بان يصرف ثلث سنين في افعال التوبة وواحدة منهم بالصوم على الخبز
واللحظ واليابا الويلوري يقول ان القوانين للمادة وضعه على هذه الخطية يجب ان
يكون تقديراً الذي يوضع لاجل خطية الزنا اما تقديراً لثباته اثبت هذا رابعاً لاجل عظم الخطية
يحلف كذبا ولو كانت الكذب خفيفاً فإنه يحلف بالله شاهداً للكذب والحال ان هذا يكون
خطا للدوام افترا عظم على الله وقدرة اليابا يوسيفوس القديس عشرى عن قال
ان استهزاء الله على كذب خفيف ليس هو افتراء عظيم على الله بهذا الحلف هو خطية من اجله
يريد الله ان يهلك احداً اعلم ان الحلف بغير حق يكون على ثلثة انواع اولاً من ما يحلف
له على ما يعرف او على ما يدعى كذب ولونه اتفق ان يكون صدقاً وهذه هي خطية عينة
دائماً ان لم يكن حلفه بغير لقبه ثانياً اذا ثبت احب الحلف شيئاً من ايمانه صدق غير
انه لم يكن حلفاً فإنه ان اصره كما يكره الحلف وهذا النوع من الحلف من اجل انه فيه
خطران يحلف كذبا فهو سائر بالخطا الحلف الكاذب وبالتالي خطا عينة وقد لاحظ
هنا القديس هرمستيروس في غبطة الثامنة والعشرين على كلمات الرسول حيث يقول
اعني القديس المذكور هكذا ان الناس يحلفون بالكذب حيث يصرون وحيث ينشرون
ايضاً وذلك حيث يظن الاشياء بما هو كذب انه صدق فيحلف بلا تمييز فبما
قد يمكن ان تكون هذه الخطية عرسية فقط من اجل قلة النظر وذلك اذا اجتهد الحالف
اجتهاداً سامياً يعرف الامر على الحق الا ان اجتهد له لم يكن كاذباً بالكلية اولاً منه
عرفه الامر في محتملة الا ان اتمام كمن موكة بالكلية والذي خلاه من مثل هو الثالث
على هذا النوع فقولوا عن الذين قد اعتادوا على الحلف ولا يميزون هل ان الذم
يشبهونه بالحلف هو صدق او كذب وقد نزل الكتاب المقدس هذه المادة بقوله
لا تقبلوا قسطاً على الحلف لان فيه سقطات كثيرة ان الذي يحلف كثيراً يهلك نفسه
وقد قال القديس ايسيدور رروس ان الحلف بالحق ليس هو منه وصية انه الا ان

في الامور

فان الله خلق قلوبا خفية لتكون ما يندب فاداهن العادة تجعل الانسان في
 حذر وحيث لا يظن ان كذبا بل كرامة يظن بغير اعتبار ولما قد انبته على
 انه حاصل على هذا القول ولا يردل هذه العادة باطنا فيهم جبريل ما ولا جبريل فاستمعوا
 فان جميع اقسام الكاذبة التي القوم في اختيارها في خطاها كاذبا ولو انه نظري بها بغير
 فياقة مع ذلك يجب اختيارية في العلة اي فتلك العادة التي لا يريد ان يظن
 ان النوع الثالث من انواع الخلف لقالي من الخلف خبر ان يخلف احد بالفاظ ملقبه ذات
 متباين غير ان هنا شكك منه في حمل الحسد

الجزء الثاني

في الخلف المضاد للعدل

اقول ان الخلف الخالي من العدل هو خطأ محبت وذلك قلما يكون اذ امرى على شى ردى
 اثبت هذا ولا يما حور في قولين لكنيسة من خاتم لعدا وقلنا انه لا يصنع من المسح
 خصه من اجل هذا الخلف الكاذب يكون منبعا من واحدة عن تناول حبه المسيح
 ودمه وليق عن الله بالصدق والبر والصبر والحيثيات على قدر ما يمكن وقد
 يتبع من هذا ان الخلف هو شى ردى هو خطية فثبته لاننا قد علمنا كاذبا ووضوح كاذبا
 فان ثبته لعدا اثبت هذا ثانيا بل على كذا الله يعزى على انه افترا اعتبرا
 حينا ثبت احد خطية ميتة بتهانة الله حبه بل الخلف لا يثبت ثبته عرضية يتبين انه
 خفية ميتة من اجل انه لا يعزى على الله حبه فانه يحط الذي ثبت بالخلف كذبا
 خفيا لانه يعزى افترا حينا على كون الله حيا وقد زاعوا ذلك انقر ليس
 ثوبا بغيره انه خطية باهية من خلف انه لا يصنع خيرا ما معتبرا ولو انه لم يكن
 مذكرا به مشة انه لا يترتب كانه بهذا يصنع ما لنا للروح القدس وكتاب الله لا يسي

الورداني

الرومان يقول انه غير خطية باهية من خلف انه لا يعزى الشورى لا يجبرية لاث

الجزء الثالث

في الخلف لمادة الخيرة

اقول ان الخلف الصادر بغير تمييزه لى يصير خلوا من سبب مقربا ههنا هو خطية عند
 وصية الله الثانية اثبت هذا بالكتاب المقدس حيث حذرنا ان الرب لا يترك من
 خلف باسدة يا ربنا اي بغير سبب داع وان من خلف بالعدل لا يترتب ثم ان ادبنا البغ
 يعين الحكم اي العنبرين الشروط الائمة الخلف الجايز فيسأل اذا هنا عن هذا فقط
 وهو ان هذا الخلف يكون خطية عرضية او ميتة فحيث انه خطا محبت لانه يعزى
 به على الله افترا حينا اذ يعاقب تعالى بشا هذا على شى بالمل طيف لا يمتدحه وقال
 القديس ابرنوبيرس في تفسير قول ارميا النبي خوات الخلف له وثقة وهو الحق وادبه
 والعدل فاذا نقص شى من ذلك فيكون حينئذ الخلف كاذبا فقد يظنون اذا
 خطية ثقبلة الذين يظنون بعبادة غير محرومة وغير معارضة على النوع المذكور قبل اعتبر
 هنا انه يوجد قوم في الاعتراف يعنون بلطفه من التجايد للصادرة عند الله والشام
 والادمية على انفسهم وعلى القريب مع ان هذا لا يلبا تكون مختلفة جدا فلهذا يجب على
 معلم الاعتراف ان يسأل المعترف عن الخلف نفسه اي هل خلفه الحقيقي شى امه فاذا
 اقر والتم خلفا هكذا فليس انهم هل خلفوا التثبت شى كاذب او على شى كان تحت الشك
 فان اعترفوا بانهم خلفوا التثبت ما كان تحت الشك فليس انهم كيف خلفوا الى بابته عات
 ونية ويثبت ان يعزى به تلك نوع الخطية وضاحتها وانشك الساع منها

الجزء الخامس

قول الخلف الوعد كـ

ان قد استرنا بان نعم ان هذا الخلف يتفق قولن احدنا مختص بالوقت الحاضر والاخر بالوقت
الستقبل فبه الخلف نفق الى القول الاول هو خلف اتفاق محقق الكلام لا غير والله اذا كانت
خاليا من الخلق ومن لكم فيكون خطأ على التبع المذكور في الفصل السابق فاقول الان ان
الخلف الوعدى يلزم لاننا استتم الوعد وانا بعدى خلفه تعديا اختياريا يكون خطأ
مباشرا فيما ومنه عن بوجبه خصص صفة مختصة للبيان اثبت هذا اولا بلكا بلخص
يارجل ثم فانه قديم كونه ان يكون بخلافه بل فيكون كما وعد به وقيل في الاصل ان
او في الوعد كمال اثبت هذا ثانيا بدليل على هكلا انه لا بد ان تكونا شيئا صاميا بان
تجمل ما خلفنا عليه من افعالنا جميعا قال القديس توما وذلك لانه غير الله شاهد
للذب بتعدينا وهذا الثبوت بشهادة تعالى وبذلك تختص لان هذا انما اعظم على
الله وخلفية ميتة فيما سؤل هل يمكن ان تكون مخالفة هذا الخلف الوعدى خطية وعرضية
فقط وذلك بطريق العرض ولا بد ان المادة اجيب ان هذا ليس هو محققا بالكلية
فهم يكون ذلك وذلك لان مخالفة هذا الخلف تخفى دائما على اهانة عقل الله ولغفون
يزمرن مع القديس ايجل ينوس انه قد يمكن ان تكون خطية وعرضية لاجل ديانة الشعوب
المعذوبة لاسيما اذا كانت هذه المادة الحقيقية جزءا من حقيقة المادة الخلف لادانته الكلية مثلا
اذا خلفنا احد انه يعطى بله عرض فحفظنا منها قليلا من الغفوة فعل حسب هذا الراى لا يتخلل
خطية ميتة لان الذي يعلق لا يقصد اعتياديا ان يلزم بانه بكلما تقيمه الكلمات بالخير
والنديق بل بما تقيمه بالمعنى الذي سؤل هل الخلف للمصنع والكائن بغير قصد
لخلف بالذنب يلزم صاحبه اجيب ان هذا الخلف ولو انه لا يكون خلفا حقيقيا فانه
يلزم بانتم الوعد الزنا باهنا شديدا اولا من اجل عمل ذلك فيما يسبب هذا
المصنع ضرر للتقريب ولله قال القديس ايسيدروس في كتابه الثاني على الخبر انتم من

خلق باختياره كانت فان الله يقبل قسمه على المعنى الذى فهمه ذلك الذى خلقه
ثانيا من قبل الخلق الذى لا بد ان يصدر كثيرا اذا لم يجل الوعد ثالثا من قبل المباشرة على ان
من هذا الخلف المصنع والمشتهر بقصد راهبته واحسانه ومن ثم اوصى البابا اسكندر الثالث
بان من خلف هكذا في الحكمة يقدر بوقا حقه حسب معنى الكلمات الاقضية والبابا
بنو شيسير الراى منه وقيل على من قال ان اذا كان السبب واجبا فجور الخلق بغيرنية
وذلك على ايا شئ كان حقيقيا او باهنا فلتعذر ان من في الخلق قد عرف ان الزام
لخلف الوعدى فبه الخلف لتقسم على وجه العزم المتعين فان تعميها تمتع ان يكون القسم
المذكور لازما ويعمها كجمل ذلك بعد لزومه

الفصل السابع

في الخلف متى منع ان يكون القسم الوعدى لازما

اعلم ان هذا الخلف يتخذ لسان قبل الخالف اما من قبل الشئ الذى خلق عليه ووعده اعز ملة
القسم فنقول ان الخلف يتفق مرات كثيرة ان لا يلزم للخلف الوعدى وذلك اولا لاجل عدم
الكافي ثانيا اذا كانت نية الخلف محددة حقا على يوم صير شيئا اذا كانت نية محددة
مفرا او على نوع ما عجب رسوم الشرايع او على حسب عادة مقبلة و قد يجب ان نورد ذلك مفصلا
فاقول اولا ان عدم اقرضا الاختيارى يمنع ان يكون الخلف الوعدى لازما للخالف هل ذلك
من حيث ان هذا الاقلام هو الزام تحت خطية ميتة فيقتضى الرضا اختياريا الذى لابد
منه لكون الخطية ميتة فغير ان الذى خلق لسبب خوف باهنا فان خلفه هذا يارته
لسبب الخوف لا ينافى الاختيار على الاطلاق وهكذا قل من الذى خلفنا بغير قصد
الذام بكن القدر والقتول وجوه المرفضة ومن ثم ان الذى خلق ان سبه في سبب
من الدارهم لسان ما اولو جيل سكن اعتبه بالخلق انه احد قريابه فانه يفرق بوقا حقه

غاوة من جهة تغيير المادة لمصدق ما قلناه انما انه ينزل الزام الحلف الوعدى حينما يحدث
 تغيير الامراض ان يصير الشيء الميث بالحلقة الما غير مستطاع اما غير ما من اجل ان ليس ولهذا
 قال القديس ليسيه روس في التواضع الربيه اخبر مبرك لان الوعد الذى يحل بالامم فهو وعد
 الشفاعة العاقبة اكان ذلك تحت الشك فينبغي ان يحفظ الوعد على قدر ما يمكن ان يحفظ بلا
 خطيه ثانياً نظراً الى الابطال فنقول نعم في ذلك بقدر ريس الذي حلف ان يحمله فربما قدوة
 كاستوى ذلك في المقالة التالية ومن ثم بقدر الوب ووبكل اليتم ان يبطل اقسام الاحكام
 والزم يستطاع ان يبطل ايضاً اقسام امراته في اشيا كثيرة وفي بعض اتفاقات وقد قلت في
 اشيا كثيرة لان الدنيا لا يعتقدون ان يبطلوا جميع اقسام المورسين منهم بل انما يعتقدوا ان
 يبطلوا اقسام التي تغير حقهم ثالثاً من جهة التركة فنقول ان من كان في وعد الميث
 بالحلف قد لاحظ وندى على وجهه شخص من نفع الغير فقد يمكن ان يقول لزوم قسمه بترك
 من صادر الوعد لنفسه بشرط ان لا يكون ذلك بطريق الاغتصاب كما سطر في القوانين الشرعية
 وقد يكون ان يكون هذا التركة مفقوداً اذا تحققت فيه الشفعة لثاكره غير انه اذا صار للعلن
 لكرام الله خاصة فانه ولو كان لنفع انساناً فلا يقدر ذلك الانسان ان يترك للمالك
 ذلك الشيء المورع بالحلف مثلاً اذا حلف احد انه يترك او يصدق على سائلين فيرمينين
 رابعاً من جهة الحلف فنقول ان من الحلف ان الويس يقدر ان يحل او يغير الحلف الذي ثبت
 به للويس وعده الله وحده كما ستجد ذلك فيما نذكر من النذر لان نظراً الى ذلك لا يوجب
 فرق بين النذر والحلف قلت وعده الله وحده لانه ان كان للحلف يثبت عهد الانسان
 وهذا قد قبل الوجد فلا يمكن قلباً ان يحل او يتغير الا برضاه لانه ما عليه اية الديانة
 فقد يوجب هذا القسم رابط العدل وحق ما قد اكتسبه انسان بواسطة الوعد وهذا
 الحق لا يجوز ان يوجد منه خلل من انقضاءه لما قبل قول هذا الوعد الميث بالحلف فيزوم
 حلفه كبرون ان يستطاع الويس ان يحل من هذا القسم لانه لا يجوز ان يغير هذا لاسباب

بأهـ

بأهـ اعتبر انه في عاذه كره يمكن ان يحل الحلف الوعدى او يغير ولو انه يكون قد قبل وذلك
 على راي ما رتبها لولا حينما يثبت بالحلف هل انه جميع ام لا وهل يكون ناقصاً او مفقوداً ثانياً
 حينما يتفق ذلك الغير العرى مثلاً اذا حلف احد ولعلنا لم نذكره لا يكسب رجلاً مذبذباً وكان
 ممكن ان يصدر من ذلك ضرر جسيم للجمهور ثالثاً من اقسام الحلف بطريق الظلم والفساد
 او الخلف او الاغتصاب ففي هذه الاتفاقات يقدر الاستيفان ان يحل من الحلف ان يغير اقسام
 الغير خاصاً من جهة الابدال فنقول ان الاقسام التعريفية التي صارت بموجب سنة الكرم الله
 قد يمكن ان تبدل بشي افضل نظراً الى كل النذر وذلك على ما طر من حلف واختياره كما سطر
 في القوانين الشرعية لاما الاقسام التي صارت لمصلحة الانسان فلا يجوز ان تبدل هذه الاقسام قد
 يظن بالله واما ان يرضى بما هو افضل اما الانسان الذي صار الحلف لمصلحة غيره يرضى
 واما بما هو افضل ومن ثم انما يتركه ويرضى اختيارياً او يجهل شي ما يقدر الواعد
 فينبغي ان يحفظ الحلف كما يقع ما سطر في القوانين الشرعية

المقالة الثامنة

في النذر

ان النذر يشبه الحلف الوعدى جداً ومن ثم يحسم الكتاب المقدس ويضع ما يستعمل على نوع واحد
 ولهذا بعد ايلولنا ما يحسم الحلف يجب ان نورد ما يحسم النذر وذلك بلا حجة اربعة اشيا
 الاول ما هو النذر الثاني كم هو النذر الثالث ما هو لزوم حفظه الرابع ما هو الحلف النذر
 حفظه ومن ثم نشر هذه المقالة الخامسة فصول

الفصل الاول

في ماهو النذر

لا يتصا بالجوهر الذي لا يتصل بمادة النذر ويخلف ذلك عدم معرفة الشرع والعبودية تنبر
 المصنف لا يجعل النذر غير صحيح بل ان النذر يرتقي بجوهر النذر الذي لا يخص منه ومن
 ثم اذا نذر احد الوهابية وهو فاني البعض من رباضاتها انها ليست في تقبلة هذا المقدار
 فيلزمه نذره وهو صحيح قلت ثالثا وعديده نذره هل ان النذر كاتل ماري توبا
 هو فعل العباد والعبادة المختصة بالله ومن ثم لا يجوز ان نذر بالله وسحق حاله دور
 التي نذرها للعبدين انما هي ليست بنذور حقيقية بل من اعيد تعقبة نفس للعبادة
 المختصة بالعبدين انما هي اذا كانت نذورا حقيقية فتكون منسوبة لله وحده والراس
 للعبدين لا غير من اجل اننا نعلم النذور نذرا فلهذا ما يلحقه الكرام الله يبين اولنا
 حين النذره من الله يبين اذ على ان يكون نذرا لم يندور ولا يصدق حاله قلت رابعا
 به نفع الله بالخير الاخصيل وهذا شرع في كبره على ان تكون مادة النذر نجيب اولنا
 لا يكون الذي نذره شيئا دائما وذلك لما في ذاته كاذبا فلهذا ان يقتل انسانا لما نظر الى
 غايته القلبية ولا كراهة خاصة كاذبا نذرا ان يصدق على الساكن لينا في قضاء
 نجبا ومن هذا النذور قال العبد ليس يصدق في الفريضة الودية اهم العهد في النذر
 النجس غير النجس لا يتقبل ما نذره ولا يميز لانه العهد الذي يتم باخ فانه هو وعدا خلق
 ثانيا على ان يكون الذي نذره شيئا باطلا ويجوز ان الشرط بالكلية لانه لا يميز هذه
 النذور ثانيا ينفى ان يكون الذي نذره بالشرط او بغيره من جهة اخرى من جهة لانه
 لا يمكن ان يرضى الله بشيء اذ لم يكن ذا صلح ولرب غير مناف خير افضل منه ومن ثم نذر
 الزبيح انما نذره احدان يزوج فانه نظرا الى ذات النذر لا يلزم حسن ان نعم الزبيح
 خالبا ونظرا الى ذات اذ هو افضل من الزبيح فانه مماثل له لانه لو يكون النذر رجبيا
 لا يد من خمسة اشياء لانه ينبغي اذ ان يكون النذر حقيقيا ثانيا ينبغي ان يكون اختياريا
 ثالثا يلزم ان يكون لله راجيا ان يكون الشر النذر افضل من ضده خاصا ان يكون الشر

النذور مستغنا عنه كاسطر في الغايين الشريعة لا يلزمها احدا هو غير ممكن

الفصل الثاني

في حكم النذور

فصل في النذور ينقسم اوله نظرا الى الفصل الى طلق وشروطي خالته وانطلق هو الذي يصير بشرط
 شل ان ينذر باحد ان يصير اليوم القلبي النذر الشرطي هو الذي يند نذرا بشرط ما وهذا
 الشرط يطلق للزام النذر الى حين ان يتم شل اذا نذر احد زياره كان قدس اذا خص بطرس
 من مرضه فلو كان للزام هذا النذر معلقا لوقوع مصلته فبانه اذا احاط الشرط لم يلزم
 او ماضيا وقتيا ضروريا فالشرط حقيقي لا يطلق الا لزام لانه امر النذر يكون ماضيا في
 شيء وجوبه من ثم اذا نذر احد انه يترهب ان كان ابو عايشا او ان كان قدسك او ان
 اشرك للشخص غدا فيكون هذا النذر لازما حاله وفي حين صدوره ثم ان النذر الشرطي نذران
 بعد ما شرط عايشا والآخر هو شرط محض خالته الشرطي للمقاي هو نذر من يند وشيئا
 قصدا من خلية اذا صدرت منه شل كن ينذر صدقة اذا سكر او ينذر لا يسكر فيها به
 واذا سكر يترهب اما النذر الشرطي المحض هو الذي لا يصير تحت شرط صدور خلية عتيدة
 وبرجه انقضاء بل تحت شرط اخر محض ثانيا ينقسم النذور نظرا الى ثلاثة الى شخصي ولري
 ومترج خالته والشخصي هو الذي يند به الناذر بان يفعل فعلا ما حيدا كالصوم والصلوة
 او بتركه فعلا ما مائلا كالعب وغيره والنذر الاسرى هو الذي يند به الناذر بما لا
 او بما يقوم مقام ذلك كمن ينذر ان يعطي صدقة وما يشبه ذلك اما النذر المترج فهو
 الذي يجوز النذور المتقدم بيانها كقولك اني انذرت زياره المكان العلفي للمدح
 وقصده كاس لتعديس الاسوار اعلم ان النذور الشخصية لا يمكن وقاها بشخص اخر
 لكن بشخص الناذر نفسه ولذلك بعد موته لا تكون الورثة ملزمين بوما نذره حذرا

اما النذور الالهية والمترجمة نظرا الى كونها العربية فيلزم الارتفاع بوقاها بعد موت
 الناذر فحق الوراثة لامن قبل التسمية بل من قبل العدل اي كانتا شيئا متعلقا
 بالوراثة كارتبت القرانين الشريعة الثانية والمدنية

الفصل الثالث

في ما هو التزام حفظ النذر

اقول ان الولاية الالهية تامة نافية النذور وتخي لنا ان تعدى النذور خطية متصلة
 اثبت ذلك اولا بقوله تعالى اذا نذرت للرب الهك نذرا فلا تأخروا عنه من اجل
 ان الرب الهك يطلب ذلك منك واذا ابطأت بحسبك خطية اذا نذرت له
 نذرا لا تتأخر ان تعفيه لانه يقاطع من بعد جاهل وخالي من الامانة فجميع
 ما نذرته اقتضه لان الاصلح لك الاتذار من انك تنذر ولا تفي قلنا الرسول
 عن بعض الامل انك تن بوعدهن ان ذلك هلاك لهن من اجل انهن ابطعن الالهة
 الاولى اى لاهن خالفن وعدهن الله بان يحفظن عقبن هذا فتمت الجاهل المنة
 والابا القديسين هذه الآية للقدسة ثانيا اثبت هذا بتعليم الابا فتم القديسين يتبين
 الذي يقول هكذا في رسالته للقدسة والاربعين المارضا ويوم انك بعد انك نذرت
 لقد اثبت نفسك وتوهم ذلك ان تفعل شيئا اخر فقبل ان ترتبط بالذكار كان الاوصى
 اختيارك اما الالف بعد ان قبل الله وعذك قلت انا اجتهد بك الى بوسام بل
 اتا اصدق عن اثم جسيم ثالثا اثبت ذلك بدليل عقل ان قبيلة التفرق تعقبت ان
 نفى وعنا الله لانه كاتل القديس لفرسيوس ان كان الوعد الشرعي الصالحين الناس
 ذى صير صالح لا يجل ليل كتم بالذي لا يجوز ان يجل وعنا الله فشرع النذر اذا خاف
 بالحيانة في الامانة الواجبة لحفظ المواعيد التي تلتزم بها الله من قبل الديانة ثم ان

مادة للنذور ان كانت ملوثة من جهة اخرى فيكون تعدى النذر حبيذا جوار شرين ومن ثم
 الزنا البسيط بعد نذر العفة ليس هو خطية ضد العفة فقط بل ضد الديانة ايضا
 قلت ان تعدى النذر هو خطية عظيمة لانه هو اقتراف عظيم على الله الا انه قد يمكن ان يكون
 خطية عرضية اما من قبل عدم الانتباه لامن قبل ذنابة المادة مثلا اذا عمل احد من
 مذوره شيئا بسيما الا انه من جهة تعدى النذر كله في مادة خفيفة كتدور بشارة الملك
 فلا تنفق في ذلك ارا المعلمين في انه يكون خطية عرضية فقط ولذلك يكفي ان تنفج
 هنا معنى الامتثال ان يقر في ان يقر ان لا يذم على ان يقر ان نذره

فانج ما ذكرنا انهم يحيطون خطية ثقيلة لا الذين يمدون نذوره فقط بل الذين
 خلوا من سبب واجب ياخرون تهمها زنا متصرا ايضا وذلك متى كانت مدة
 النذر معتبرة بما هذا التأخير الذي يكفي لان تكون الخطية حبيثة او عرضية فلا يكون
 ان نعتبه بقبول واحد لان هذا التمييز يتعلق بمادة النذر وبالا على ايضا نظرا
 الى بعض نذوره مثلا نذر الدخول في الزينة يقتضي اقل تأخير اى غير من النذور

الفصل الرابع

في التي تعدى الامانة عن الالتزام بحفظ النذور

ان هذه هي اربع وهي تغير المادة وابدال النذر والمكانه وابداله وها نحن نرى
 في اربعة اجزاء

الاول

في التي تعدى الامانة عن حفظ نذره وهي تغير المادة

ان تغير المادة الذي هو اربعة الاولى التي تعدى الامانة عن حفظ نذره يمكن ان يصير على ثمة
 انواع النوع الاول هو اذا حصل بعد نذر شي النذور على حال لو يكون حاصلا عليها

قبله لم يكن جائزاً ان يتقدم شئ اذا صار هذا الشرع غير متعلق او غير جائز او قبل صلاحه من
 ضده كانه حينئذ يتبع جلياً ان لزوم المذنب قد زال وذلك اذا كان المانع شياً لا يزول
 لما اذا كان هذا المانع غير دائم فلا يترتب لزوم المذنب لكنه يكون سلباً فقط الى ان يزول المانع
 النوع الثاني من التغيير هو من مازالت غايته المذنبية ولاكثر اختصاصاً فانه حينئذ
 يزول لزوم المذنب او يعلق مثلاً اذا نذر احد ان يحسن بالصدقة الى رجلين وذلك لان
 خبر فاشق من هذا الفقير صار شيئاً هكذا اذا نذر احد نذر ان يجل ثيابيه فاشت
 الاب بعد هذا المذنب حاكاً وقلت من مازالت غايته المذنبية لانه اذا زالت
 المحجة او الغاية الاقل اعتباراً فقط فلا يترتب لزوم المذنب مثلاً اذا نذر احد زيارة ميت
 العذرية ان يزور يوماً صديقاً له هناك فانه وان لم يصدق من ذلك المكان قبله لم
 بالزيارة ولو لم يراء هناك كما حذر في القوانين الشرعية النوع الثالث من التغيير هو من
 ما تغيرت ارض الفعل المذنب وهذا المقدار او حدثت صعوبات ثقيلة هنا حصة حق
 ان الشئ المذنب صار بحسب من ذوي الفطنة والفرق مستقلاً الى حال مختلفة على نوع مبر
 لم يقصد الناذر ان يبدله فاذ تغير هكذا فلا يترتب النذرية طالما يكون الامر على حال
 هذه الصعوبة مثلاً اذا نذر احد صدقة واقف فله بعد ذلك حصل على حال تصريفها
 نذره مستصحباً فانه لا يترتب بذلك غير ان لا يرد شيئاً كاتيان به مختلفاً هنا محذوراً
 هكذا احد من انك تخرج نفسك بظنك ان المذنب في اتفاقات كثيرة مختلفة لا يربط
 ولا يترتب لزومك تلك شيئاً فترتب لو سبقت وحدثت هذه الاتفاقات لم تكن نذرت
 لان هذا الفعل ولزوم هو مفضل غالباً ولا يشك كالدواعيد البشرية ولهذا يجب عليك
 في مثل هذه الاتفاقات ان تسأل العالمين الاخذ على وداعة

الجلال الثاني

في الجهة الثانية التي تصدر عن جنس المذنب وهو ابطال المذنب
 ان الجهة الثانية البطلان لزوم المذنب هو ان المذنب يتغير به الشخص المتعلق به المذنب او ارادته او
 قبل ان يكون الشئ المذنب لكنه يبطله وهذا الابطال نوعان ابطال على الوجه المستقيم وابطال
 على الوجه المخوف فالابطال على الوجه المستقيم او الابطال الكلي هو الذي يبطل المذنب
 مطلقاً وبالكيفية الشخص المتعلق به المذنب او ارادته وقد تحقق من القوانين الشرعية
 الكنيسة ومن عادة البيعة ان ارادة الاحداث متعلقة على هذا الشرع بايهم لو بوجه
 حق انهم اقرروا الاحداث لا يتقدمون ان يذروا شيئاً الا هذا الشرع المفسر وهو ان الرقعي
 بذلك انهم اذوكيله وكان الاب اذوكيله يتقدمون ان يثبت مذنبه هكذا يستطيع
 ان يبطله وبلا شبهة بالكيفية وهذا الذي قلناه عن الاحداث يقولون العلمين عالماً لا يترتب
 تهماً في نذر الرعيان لان رعيهم يتقدمون ان يبطلوا كل ما عدا المذنب والرهانية للشخص ونذر
 دخول الرهينة ذات مذهب الكرمية وهذا يشقونه بجاهد في القوانين الشرعية
 بما الابطال على الوجه المخوف فليس هو ابطال الاطلاق بل هو ابطال المذنب وذلك
 من قبل الشخص الذي مع ان ارادة الناذر ليست متعلقة به على الاطلاق بل
 تتعلق بمادة المذنب حتى لو لم يكن المذنب كان يشتمل حقه وسلطانه ولهذا اذا زال
 اسكان هذا الاصلوم والضرر يحجب المذنبية ويلزم لها القانون العلم نظر الى هذا
 الابطال المخوف فغير هذا وهو ان الذي له حق على مادة المذنب يتقدمون ان يفعل بعد الله كما
 كما يتقدمون ان يفعل قبله وذلك لكي لا يرتبط حقه البتة بنذر حديث دلماً او ظلم
 الرصاص والاساقفة بل المذكور والارباب العلميين يتقدمون ان يبطلوا نذروا رعيهم
 في الاشياء التي قد كانوا يتقدمون ان ينهوا عنها بالعرب قبل نذر كاسط في القوانين
 الشرعية ثانياً هكذا يتقدم الرجل ان يبطل على الوجه المذكور نذره لزمته التي تغيرت وتفسرت
 واحده وكذلك المرأة تستطيع ان تبطل نذرها التي تضاد حقها لا غير ثانياً هكذا

يتطوع الدين بطل من هذا الوجه فقط ندور فيه الذين تجاوزوا استقامة الدين لم يبلغوا
بعد الزمن المطلوب من الشريعة ليكرهوا اصوله بقرينة قوله يقتدر الدين ان يبطل بتدورم ان تسفر
سلطنة الدين او من شأنها ان تغض شلوا ندور فيكون كان مقدس بعيد الا ان هذا القول
لا يصح في تدور العفة والتزهد والاعتراف بين الاحداث نظرا الى ذلك هم معترفون غير
مقبولين بسلطانها بهم هكذا وكل الاحداث يقتدر ان يبطل بتدورم قبل ان يبلغوا خمس
وعشرين سنة وانما الحكم في التدور التي تغتر بدينها هم اما الامم فليس لها سلطان
على تدور اولادها الا لانها في مقام وكنيتهم اولاد تدورم تغرها او من اجل ان لها
سلطان لان قنهم من الشئ الموعود بالندور

الجزء الثالث

في المجلة الثالثة التي تغتر من حفظ التدور في الحل منها

اعلم ان المجلة الثالثة التي تغتر من الزام التدور في الحل منها وذلك من قبل ليس حقيق لما ليس
الحقيق نظرا الى ذلك هو الذي له من الحكمة القارعة سلطان كنائس كالحبر الرومان
والاساقفة والملاكين منهم هؤلاء جميعهم كالقائمة ولا الكهنة لهم سلطان لحل
التدور وهذا السلطان الكنائس يثبت بقول الحق تعالى كلها ملقوا على الارض
يكون محلا في السموات على ان هذه الكلمات في محمية ومن ثم لا تشير الى سلطات
حل رياح الخلق فقط بل تغتر ايضا سلطان حل التدور ومن ثم ذلك بعبارة كنيته
القدية المقدسة اعترافا لكونه لا يستطيع ان يحل نفسا لا دمية الهية وطبيعية فدا
لا يستطيع ان يحل التدور اجيب ان دوسا الكنيسة يتدورون ان يحلوا من التدور بالسلطان
المعطى لهم من الله الذي قد رده انه سمعه يحلوا كما يحلونه ومن يربط كما يربطونه
ولا يتبع من ذلك انهم يحلون رباط الحق الطبيعي لان الحق الطبيعي لا يقتضي سوى

هذا

هذا وهو انه يجب ان يحفظ التدور مادام ندورا وما دام رباط التدور موجودا ولللات
الذي يحل احدا من تدوره لا يصير ان يتعدى تدوره مادام غنندا بل انما يبطل ان التدور
يزول ان يكون ندورا كان الملك اذا ما حل في شريعته لا يحل الناس الطبيعي الذي
يقتضي ان تطبع شرايع الروسا بل انما يبطل الا تكون شريعته في هذا الاتفاق شريعة
في هذا الاتفاق نظرا الى من يحله ولهذا قال ما رى فيها انه يخص سلطان الرئيس الذي
يحل ان الذي لا يتغتر التدور لا يكون فيه متضمنا بل انه يحكم ان مدة التدور في
هذا الاتفاق ليست بواجبة وذلك من اجل من ماعدت جديدا ولهذا الحل من امر
التدور يستلزم على الدول حجة وسيب و بدون ذلك يكون الحل دائما ليس جاز فقط بل
غير صحيح ايضا على ان دوسا الكنيسة يتصرفون بهذا السلطان كغريب الله الموكنين على
حقه وخبراته ومن ثم يجب ان يكون تغترهم بهذا السلطان للنبات لا للهمم وليس
لهم حجة ليحلوا بالله انه يرضى حل من وعد بشئ اذا لم يكن له سبب واجب

الجزء الرابع

في المجلة الرابعة التي تغتر من حفظ التدور في ابدال

ان المجلة الرابعة التي تغتر من التدور من حفظ تدوره في ابداله اعني نقل الزام التدور من مادة الى
مادة اخرى وقد يتبع من قوانين الكنيسة ان الزام التدور يزول بهذه الاسطة وهذا
الابدال يكون على ثلاثة انواع اولها بتبديل المادة المدور المحل نظرا الى ابدالها حينئذ
لا يحتاج الى سلطان ولا الحجج اخرى بل ان التدور حية يقتدر ان يتغير تدوره الى ما يراه واضحا
افضل قبل ان يحد الله نجه اعتباره الا رجعيما غير انه لكي لا يجمع احد نفسه في دعونه
فلا جد به والذين له غالبا هو ان يأتي الى الرئيس مما اذ يكون لا يرتحت شكك كما
لاحظ القديس فيها ولكن يجب ان تعلم ان التدور لا يغير التدور المحل منها

تغير الاعظم ولا تترك التذرع الممتع الغير وقد قبلت منه ولوانه اعقبتنا وادان
 يدها بما هو افضل خيرا وصلاحا ثانيا يكون هذا الابدال بتغير التذرع بما هو انفع خيرا على
 نوع معتبرا وهذا الغير بما يبدل بسيط بل انه قد يكون بغير حلا جزيا ومن ثم يقتضى
 سببا واجبا وسلطانا لحل التذرع ثالثا يكون هذا الابدال بتغير التذرع بما هو مساو له
 اى بما يتبين فيه اعتبار الاعراض جيدا وبغير مستقيم خيرا مساويا للتذرع نظرا الى مجده الله
 ونفع التذرع سيما النفع الواسع وهذا على ما لا اكثر من يحتاج الى سبب واجب والى
 سلطان حل التذرع اعلم انه في هذه التذرع يكون الابدال بالكلية بالابدال الواجب الا انه
 يجوز للتذرع امانته بغير تدره الاول امانته بفعل ما يقتضى اليه لانه يقتضى انه هكذا في
 ارادة الله وان هذه هي حجة طالب الابدال وهذا يتبع من القانون الحادي والستين من
 الشرايع الكناسية سوى اول ما هو الاسباب الكافية لابدال التذرع وله اجيب ان تبين
 هذه الاسباب بخمس حكم الرجل النطق غير ان يقول ان الحل يقتضى سببا اعظم مما يقتضى
 الابدال وهذا ذلك حل التذرع يقتضى حجة اخرى مما يقتضى حل التذرع الاقل اعتبارا
 هكذا ابدال التذرع بما هو انفع خيرا يقتضى سببا اعظم مما يقتضى ابداله بخير مساو
 لان ابدال التذرع بما هو مساو له يقتضى سببا خفيفا وقد تكون تلك طلبة التذرع وضعفه
 ولكن تدره بافضل من قبل وقد قال مفسر قوانين الكنيسة انه في امر حل التذرع يجب
 ان تغير ثلثة اشياء اولها يلبق نظرا الى الهوى ثانيا ما يمكن نفعه لما تنفع ثالثا ما يجوز
 نظرا الى العدل خلا سبب العلة لثلاثة وهي اكرام الله ونفع الكنيسة وضرورة تادير
 الروحية او الشورى والنفع والضرورة اما سبب حل التذرع الضرورية الاعتبارية
 فهي انه المقر بوقوع التذرع شأنا صار بحركة الحق او بجملة عقل او بحمل كان يحرم من
 التذرع على فعل التذرع وبغير ذلك ثانيا لنفع الاعظم الناتج من حل التذرع بعد اعتبار كل شئ
 غير انه ينبغي ان نلاحظ على خمس من نفع نفس الشخص للتذرع ثالثا جملته صعبة

حفظ التذرع اذا حدث به فعل التذرع لوانه لم يبق عليها التذرع حين تدره ولوان هذا
 كما يكون كافيا لا يبالى بالتذرع ولما خدعة متبعة او نفع ما يقتضى به ردا وعلية فقط خاسرا
 الشك بغير التذرع ووقته غير انه اذا قد فقر عن الابدال السبب لا يكون كافي لحل التذرع
 سيما اذا كان التذرع معتبرا فمن ثم من حلا بوسا الكنيسة انهم لا يحلون حلا مطلقا
 بل انهم قيل للحل يفرضون شلما من افعال التقوى بوجه التوفيق سوا ثلاث
 من يقدر يبدل التذرع واما يحلها اجيب ان الاساقفة والذين لهم في المحكة الخارجية
 الكناسية سلطان يشبه سلطان الاساقفة والذين وكاهنهم الاساقفة على ذلك
 يستطيعون ان يحلوا كلها بالخصصة الغير الرومان لسلطانهم وهذا واضح مما تقدم ذكره
 سوا ذلك ثالثا حلى التذرع والقوانين البليبا حلها لسلطانها بحسب ان الغير الاعظم لا يحل
 في القوانين الكناسية خصص لسلطانها حل حصة تدره الاول هو حفظ النفع
 الكنيسة العام الثاني تدره الدخول في رهبنة مشيئة من الكنيسة الثالث تدره ردة
 الامانة الاورثوذكسية المقدسة الرابع تدره زيارة قبر القديس يعقوب الرسول فلبانيا
 الخامس تدره زيارة كنيسة مار بطرس وبولس الرسولين في رومية

المقالة التاسعة

في التجديد والتقية التي يجب النفسات ربه وفي قضية النفاق
 انما تكلم عن هذه المقضايا الثلث بثلاث فصول

الفصل الاول

في خلية التجديد

اعلم ان التجديد هو كلمة اقل على الله قلت اولها كلمة لان التجديد يصيغليا

بالكلام لانه كان المدعى الالهية تنويعا على الكلمات هكذا التجديف المعنى
المدعى الالهية مضادة مستقيمة لما افترى الاضلال كالذى افترى به اليهود على سيدنا
يسوع المسيح لا اتفقوا عليه كالذى يفترى به الاربعة عليه حينما بطرطون القديس المقدس
فليس هو مجرد تفاعل الحقيقة بل هو تفاق ولان الكلام نوعان اعز عقليا وتعليل
هكذا التجديف نوعان باطن وخارج فالجديف الباطن هو الذى يصير بالكلام
العقل والجديف الخارج هو الذى يصير بالكلام المحسوس امين ذلك الذى يخرج
بالفم او يتبين بالكتابة قلت ثانيا كلام افترى اى كلام لوم وثلب بالكذب قد
يفترى على الله بانواع كثيرة اولا ما ينسب لله ما لا يخصه وقد تكرر عنه تعالى مثلا
غير عادل او مصدر للظلمة او ان الاسرار باطلة او ان العقاب المقدس كاذب ثانيا
اذ ينكر او يجعل تحت شك ما يخصه تعالى ضرورية مثلا كالكفر وجوهه تعالى هو السيد المسيح
وكونه تعالى حكيم قديسا وانكار المروية المقدسة او الالهيون المسيحي ثلثا ان ينسب
للظلمة ما يخص الله وحده كاقول القديسين الذين نسبوا للشيطان اعمال السيد المسيح
الالهية او كاقول كسروا ان الشيطان يدبر كل شى او كقول المنجيين والكفرة بان
كل شى تحت سلطان الجرم والخط والنصيب وكقول من يقول هذا حق كالان للروح
وكان المسيح هو الحق والابن الحق رابعا ان يفتن احد على الله بالتمنة وما شاكلها
من الشتام حساسا اذ ينسب بطريق المزاج والجنون ما يخص الله والسيد المسيح فخر الى
ناسه قلت ثانيا على الله لانه قد جرت العادة ان نقطة تجديف تستعمل من
الاقرار على الله فقط مع ان الكلمات الغريبة على القديسين وعلى الاشياء المقدسة هي
تجديف حقيقة بئان هذا الاقرار يرتد الى الله بطريق الواسطة لان القديسين
هي خاصة الله كتاباه واصدقائه اما اللعنات والكلمات المنفوية على الناس
المجردين على الارض ولعمرة القديس الغير الناطقة وغير المفلسة فهي فليسا

ليست

ليست تجديف لانه في النار تلعن تلك الخبيث فقط الى الله غير ان هذه اللعنات هي
خطية ثالثة فاقول ان تلعن الحق ان التجديف هو خطية عظيمة جدا ضد الديانة
والذلك قد تبارك الله عنها بوصية خصوصية مخصصة بالديانة وهذا الله يقول تعالى
اولا من جحد على الرب فليمت موتا ابنت هذا ثانيا بشها وان الاله القديس
قال القديس ابراهيم تفسر الامحاج الثامن عشر من اشعيا النبي انه لا يوجد شى ارحب
فجما من التجديف الذى يضع المحبة في الخلا لانه كل خطية اخرى بالنسبة الى
التجديف هي اخف ثقلنا وقال القديس اغناطيوس في كتابه على الكذب ان السبب الذى
من اجله يكون التجديف اعظم خطية من الخلف بالكذب هو لانه يلحق بالكل يحصل
الله شاهدا للكذب اما التجديف فنسب الله عنه اشيا كاذبة اثنت هذا ثالثا
بدليل عقلي انه بين نظائير الرب ما يستعمل اسم الله باطلا ووجوه الاقرار لا توجد خطية
اعظم من للظلمة القربا عارب الله عنه وعلى الوجه المستقيم والمقال ان هذا يخفى خطية
القديس فالتجديف اذا هو اعظم للظلمة المضادة لليلة عدل خطية عبادة الاصنام
فقط وقد يوضح لنا الكتاب المقدس في مواضع شتى ان الله يبعث التجديف اقوى
بفقا وانه يعذبه احيا على الارض بعد ايات مرعبة وقد ذكر القديس اغناطيوس
في كتابه الرابع من عاواراته ان للشيطان اختطف مبيتا لم يكن يعلم من العرسوى
سبع سنين لا جل بعض كلمات تجديفية خرجت من فمه ولهذا القديس الكتابي سبه
وصفت على الجذنين عذبا ثقلنا وقد زاد عليه الجميع لانه اقر ايضا حق ان الشرايع
تحكم على الجذنين بالموت فن هذا لما ينسج جليا ان شره هذه العقبة لعظيم بين العقبات
حتى انه لا يمكن ان تصير ضحية من قبل خفة المادة بل انما يمكن ذلك من قبل عدم التقيا
الكافي فقط ثم اتوا ان الذين لهم عنة هذه الخطية بالخيلة انه اذ وذلك يتموهون
على غفلة وبغير اشتباه بكلمات تجديفية فانهم يلترنون تحت خطية مميته بان يحترقوا

جدا جدا فقطع هذه المدة واستبها لها اعتقاد الله ليس هو بريا من خطية التجديس
من يخلق كبريات ذات تجديد بركة لتعلق فقط او التعلق على الناس وقيل هكذا من هذه
مقتله على الخلف على انه قد يكون انهم حينئذ يكون هكذا يشبهون ويحلون ان الكلمات
التي ينطقون بها هي ذات افتراء على الله او على اشياء مقدسة الا ان الذي يحدث على الله
بنسبة تجديس اليه تعالى فخطاه هو اعلم جدا لكونه غالبا مقتونا بشخضية لغزى كعدم الايمان
او اليأس او بغض الله وذلك لمجرد ما لا عزان من عرض بنسبة هذه الامانة لما من جهة يميز
القيامات والاعتزازات فانه لم يكن ان تكون جميعها من نوع واحد الا انه يتحقق مرات كثيرة
ان يكون تفسيرها متورفا في الاعتراف لسبب اقترانها بشخضية اخرى فعلم الاعتراف
ان يسأل عما يظن به الجدل وبما نية وحرارة جدت

الفصل الثاني

في الحقبة التي تجذب الله بها

انما بلطف تجربة لله نعم اختيارا ما وتجربة ما بهما بحسب الانسان بلا سبب واجب ان تجذب
اما وجه الله اما الامانة كما كانت مثلا خديته او غايته او ارادته او ما حكم به نظر كل
شي عتيد ولان هذا الامتحان لا يخلو من احتقار الاستاذ به فمن ثم هذه الحقبة تخالف
الوصية الالهية الاولى اما تعريف تجذب الله فهو هذا طلب ذو مباشرة به بطلب
الانسان الله شيئا مستغنيا غير اعتيادي بنية الاستغناء عنه تعالى واعتقاد
قلت اولو طليس من الله غير اعتيادي اي القاسم العون الوثيق الذي يصير شيئا يجيب عليه
خارج عن تعريب العناية الالهية كما اذا طلب لحد بالكلام او بالفعل تجربة من الله عند
القادة فاننا وبعيد الله بغيره منها قلت ثانيا طلب ذو مباشرة اعم بغير سبب
لا يثق واجب على الله اذا تجرت الوسيلة الاعتيادية والحقبة المتوردة واقضى بعد الله

او شان الايمان لوجه الله وانما بالاهامه الى طلب شيئا غير اعتيادي فلا يكون هذا بين
الله الا انه يجب علينا ان نطلب ذلك بانقسام وخضوع لارادته تعالى قلت ثالثا
بنسبة الاستغناء من الله واختياره اي بنية ان يعف الانسب التجبة هل الله موجودا
او قد وصل كل شي او ما الذي حكم على امره باستقبال والحال انه اذا طلب لحد او عمل شيئا
بهذه النية بنية اختيار الله من يرا فيكون قد جرب الله على نوع صري. واذا لم يقصد
قصدا صوريا ان يختار الله بل انما طلب او عمل شيئا لا ينسب لغير ذلك اعم بغير اعتياد
الله ومعقولة حكم على امره فيكون قد جرب الله تجبة مفعلة فقط مثلا اذا التقى
احد نفسه في بير او قصدا ان يصوم مثل السيد المسيح لربيعين يوما بغير اكل وشرب
او رام ان يثبت جهرا انه بوي فيرسل بجملة حسيديا رجا بان الله يجيبه
اقول الان ان تجبة الله ليست بجماعة بل خفية برعية خفية مختصة بالديانة
اثبت ذلك بالكتاب المقدس حيث قيل لا تجرب الرب الهك وقد ذكر السيد المسيح
هذه الكلمات حينما كان الشيطان يحثه على طرح نفسه من قمة جناح الهيكل واعني
به ذلك انه لا يجوز لنا ان نطلب من الله خلوا من ضرورة اية ما يظهر لنا بها تعالى
جودته واسماقه اما المشقة التي هي الحقبة فيستوقف على احتقار الله بطلبنا منه
خلوا من ضرورة شيئا بجملة غير مألوف لان الذي يصره هكذا مع الله لا يجذب عرفة
من شايبة الممارسة فتجربة الله اذا هي خفية بميته نوعا وان كان التجبة صريه
فلا يمكن ان تكون عريضة فقط الا في النادر جدا وماعدا ذلك فانه غالبا يقتصر بها
شخضية اخرى شواشا لارتقة او لشك بوجود الله لا بحقيقة اخرى من حقائق
الايمان او قتل الانشادات اما تجبة الله المفعلة خلوا من ضرورة صرية للاستغناء
من الله فتممكن ان تكون كثيرة اشخضية عريضة فقط لامن اهل عدم الاقتناء فقط بل
بل لاجل خفية المدة ايضا خلوا لاجل قلة الخلق اولان الانسب يطلب ما لا يثق

جدا تدبر الله الاهتيادي شدا اذا تقدمت بعد ليكونا ويصل وهو غير مستدر اجبا ان
الله يصفه على نوع غير ما لو لم يصف من عقته او صلته كما تمارا لطرية منه غير ان
افتقر هنا ليكون فذلك ضرر ولا خطر لخصو

الفصل الثالث

في خطية النفاق اي سلب الالهيات

اعتبار خطية النفاق نقض احيانا على من تابع اى خطية ضد الديانة وكل
اعتقار ينسب الى الله كما اخبرنا من الحق كل اعتقار ينسب الى الاشياء المقدسة
وعلى هذا المعنى نستعمل هنا اللفظة اما هذا الاعتقار اى اعتقار الاشياء
المقدسة فيتمسك بالله ومن ثم تنبأته الديانة بوجبة خصوصية وتزيفه اى
تعريف النفاق هو هذا تدبير شى مقدس اهو تعريف وى بشى شخص بالنسبة
او تقدم له تعالى ونحو لمبادته بطمس مشهور سواء كان ذلك شخصا ناقضا
ام كان مكانا او شيئا اخر قلت بطمس مشهور لانه اذا كتماننا على حصول الكلام
فقول انه لم يبرور شخص او شى مقدسا يتبين انه لا يكون نذرا ومن شخص قد
صدر فيما بين الناس وربه خلوا من طمس مشهور ولا لكان لا تعدى نذرا يتضمن
لا شرعية الله بالهدى فعلا بل شر النفاق فى شى مقدس ايضا فاذ تقدر
ذلك فتقول ان النفاق هو خطية هيته نوعا تمس بها الديانة بوجبة خصوصية
وذلك لانه يحتمل الله وهما بالقرون الردى بشى ما تقدم له تعالى ونحو من به
ولهذا يتضمن النفاق شرا مضادا للديانة وبوجه او معار او زيادة وداة ايجابية
الى الديانة وهذا الشر يختلف عن بنية هذا الخطايا المضادة الدليلة وهما
ببنية هذا الخطايا لانه فى ذاته على نوع ما خلوا من داسطة اما بالنفاق

فانه

فانه تعالى يحتمل لاف ذاته بربواسة ثم يجب ان تعلم اذا علمت ان النفاق
منع التعبد بها للاهوت الى ثلثة انواع عربية تشمل كل انواع الشرك كثره خالفه
الاول من النفاق هو ضد الاشخاص المقدسة ويدهى شخصيا الثانى هو ضد الماكن
المقدسة ويدهى مكانيا الثالث هو ضد اشياء اخرى مقدسة ويدهى وى وها نحن نرى فذلك
قوله اجزا

الجزء الاول

في النفاق الشخصى اى المصادم ضد الاشخاص المقدسة

اعلم ان الاشخاص المقدسة هم الذين خصوا لمبادته تخصيصا مخصوصا بالادع الاكبرية
او الرهبانية او بدع اخرى مشتركة بها ضد هرا برنك النفاق اول ما نرى وذلك
اذا كان هرا الاشخاص المخصصين لخطية العفة تخصيصا مخصوصا وذلك اما بانه ر
هو راسم المقدس اما بانه رهبان مشهور اما بانه ربيط قد صار يقضى مشهورا
استقى او كاهن مكنية ومن ثم يكون زنا هرا ربيع بعد اوزنا اهلهم مشابا
بثلثة شروط الشر الاول منية العفة والثانى شر النفاق والثالث هو شر الخيانة
بالنذر ثانيا برنك ايضا النفاق ضد الاشخاص المخصصين لمبادته الله بالاكيل والذهب
الاكبريكى او بالاسم الرهبانى خلوا من ارتسام مقدس وذلك على الخصوص بهذين
النوعين اولهما اذا لم يبرهم بعد ثانياها اذا سمجهم احد الى محكمة العوام

الجزء الثانى

في النفاق المكانى اى المضاد الاماكن المقدسة

نعلم ان الاماكن المقدسة التى نحن فى صدد النكح عنها هى التى كوست من اسقف او بركت
منه او وضع حجرها بالاول او رفع فيها الصليب المقدس وبهذا او شى يشبهه عتبه

وخصها المقدسة ويحفظها وتتداولها الكنيسة او لممارسة افعال اخرى من العبادة حقانه فيها
 بعد ان يجوز ان تعارض فيها الموروا فاعمال عالية اما اتفاق هذه العاكن المقدسة بصير على
 ثلثة انواع النوع الاول هو ان يكون ما يفسد من هذه كونه اختصاص المكان المقدس وذلك مثل
 هدم كنيسة او هيكلا او منزع او جرحها او بنيتها او كبرياها وغير ذلك ثانيا بغير المكان المقدس
 او ما دونه لا شرعا في شدة البيت او اصطلح خيل وغيره ثالثا بجذب شخص من مكان مقدس الى اى
 ذلك الشخص حق بالانجاليه من قبل مرسومه الشرعيه او من قبل العادة النوع الثالث
 الذى بصير به اتفاق ضد كونه المكان المقدس هو حق ما يصير في الكنيسة احدى المقابر للكرسى بغير
 به المكان المقدس وذلك يكون اذا قتل احد دون سبب جليل ويجرحه جرحا ميثاقا
 المكان المقدس ثانيا باخراج القرا اختياريا بل بياضه الرجل امراته في المكان المقدس دون
 التزام وضروقه ايضا ثالثا بصير احد هناك صوماميرا حق انه يجرى منه الدم بعد ما يصر
 ولوانه خرج الدم خارج ذلك المكان رابعا بصير شخص ما محرم بجرم يلزم للوثنيين يجنبه
 او شخص معروف بانه قد ضرب هناك رجلا كبيرا ضربا مشهورا معروفا من الناس
 بناسا بغير رجل بغير من او غير معتمد فيها كلها بكل اثم التفارق ضد الاماكن المقدسة
 ولانهاى هذه الاصل المذكورة لم تكن مشتهرة ولم تحب الكنيسة مدنة حقها بها
 ما دلت تخفيه غير معروفة النوع الثالث الذى به بصير اتفاق ضد الاماكن المقدسة
 هو اذا عارض فيها افعال عالية نضاه فلثا او من قبل وصية كتابيه قياسها اى
 قداسته تلك الاماكن شلوا نايها الحد او حل وليمه او وضع وحده بغير موعود او لمحتل
 المكان المقدس للذكاوات والجمهات العاليه من اجل لوزارضة او للعب او للتجارة او
 لمناصب الحاكم او لوضع اسفله البيت دونه الزام المعنوية او من في الكنيسة لاسرقة
 اسفله الكنيسة فقط او اشيا اخرى جوهرا هذا النوع الرابع (بل على الراى الافضل ثباتا)
 سرقة اى شئ كان في الكنيسة ايضا وذلك لان شين انه هكذا رسمت القرا بغير

المقدسة

المقدسة الكناسية ثانيا لان الاحترام الواجب للمكان المقدس واختصاصه يقتضى ان
 جميع الاشيا المحبوبة فيه تكون بايان ناجية من خطر السرقه

الجزء الثالث

في الاتفاق العلى للمعول ضد اشيا اخرى مقدسة

لعل ان هذه الاشيا التى تخفى الدين في صدد لبرادها هي التى ماعد الاشخاص والساكن للعبادة
 قد خصصت لخدمة الله تخصيصا حضريا او رسمت لذلك بعبادة الكنيسة وقد
 خصها ما توفا الى اربع درجات ففي الدرجة الاولى وضع الاسرار والواجب الفايضة
 الطبيعية وضد هذه بصير اتفاق على انواع مختلفة شلوا نانا ولها اوتوا لها العبد بغير اتفاق
 او على نوع لا تقع به الاسرار او بغير استعمال المقدس لا قيداى وايضا بصير اتفاق ضدها
 بالسرنا شلوا نانا بما احد او اشترها وغير ذلك لم ينظر الى القراين المقدس اقول انه
 اذا اضرب احد به او باع منه السرية بغير اتفاق فقد يوجد به الله شرهتقارضه من
 غيرهم سيدنا يسوع المسيح وهذه العينة بصير ايضا غير القراين المقدس اذا حفظ على
 نوع غير لائق او مدة مديدة من الهان جفرا ان نفس الدعاء ومن ثم يجب ان يتجدد
 القراين المقدس في كلمة يسيرة وفي الدرجة الثانية وضع الادوى المقدسة والصلوات
 والابغريات والاعمال والكتاب المقدس والاساس سيدنا يسوع المسيح والقديسين
 والزيت المقدس والماء المكرس واشيا اخرى قد صيرتها عادة البجعة الاوت
 للعبادة الالهية وفي الدرجة الثالثة وضع القديس المذكور اعنى مارتيا الاشيا
 التى تخص زينة اللذخ وخصها التى كثرها على مكوسه ففي هذه جميعها بصير اتفاق
 او بالسرنا ثانيا باستعمالها استعمالا عاليا ثالثا باستعمالها على نوع الاحتفال
 شلوا اذا لمس رجلها من الكاس او العينة او ذخير القديسين او الانديكىس والناور

اول شئ في تيم الكاس وذلك لبيان يكون الكاهن استعمالها في تقدس اسرار المقدس
 المقدس فخذ جميعا يلحق بها الاحتقار اذا لمساها العاى بيده خلوا من شديدا او غيرها
 نفسه عليه ايضا يصير النفاق ضد هذه بالتزلف مثلا اذا تعاهد الخدم عن حفظ
 الاواني المقدسة من الدخ او من قتل المتداول واصلاحها او من وضع الزينة المقدس
 في موضع لا يوقر تحت قتل ولعل انه نظر لذلك فحفظت كثرة الكهنة والخدام المقاب
 لهذا القدسة وفي الجوز الرابعة وضع المقدس المتعمد كونه الاموال ولا تراق المحضه
 لعبه الكلبين اذ لمعار الكنيه او لمعاره الفعلا فمضت هذه يصير من ماسن
 النفاق وذلك لما يطرق الميراث او باخذها المضاد العدل فاعتبر لان
 انه ينبغي ان تورد في الاعتراق انواع النفاق المذكورة وذلك لانها على راع
 الاكثرين تختلف بعضها عن بعض اختلافا معتبرا وينبغي اذ في هذا يمكن
 ان يتفق وجود شرين من النفاق في فعل واحد كما يوجد في اختلاس من مقدس
 في مكان مقدس ثم انه اذ لم توضح كيفية النفاق ومادته فلا يمكن ان تعرف
 بالكفاية الخفية او عظمها او لرفع الوفا او لتاويب الكنائس اللازم لذلك
 في اوقات كثيرة كما يلزم ان يفرب الاكليريكي فاعتبر لان انه ولو كان النفاق
 خطية ميتة فمما كافتا فمع ذلك يمكن ان يكون خطية عرضية فقط وذلك
 اما من قبل عدم الانتباه والقيصر او من اجل خفة المادة مثلا اذا تواف احد
 في حفظ الاشياء المقدسة فزانيا خفيفا او اذا كان الشئ المضاد قداسة المكان
 يسيرا مثلا كذبة باطلة في مكان مقدس خلوا من شك

المقالة الحاشية

في الوصية الالهية الثالثة

قال

قال الله اذكر ما اوصيك به وهو ان تقدس يوم السبت لا تمل فيه اذى قتل ومال ايضا
 لا تمل فيه اذى قتل هذه الوصية نظرا اليومين اليم المذكور ونظرا الى النفس اليهودي
 اللازم حفظه في ذلك اليوم كانت وصية ملقبة ولهذا بطلت مع التورس القيق
 لما نظرا الى جوهرها والى العبادة الالهية التي تلزمنا بما رتبها ايماننا وبترك كل شغل
 العالمة والاضراب البدنية قاتما وصية ايديه وطبيعية فالعهد الجديد كما كانت في
 العهد القديم وقد وضعت حسنا في المكان الثالث لا تمل ان رفع الله بالوصيتين
 المتقدمتين من افع الديانة اعني بالعبادة الباطلة المضادة الديانة بطريق الاقرار
 وبقية للقطايا التي تضاد الديانة بطريق التقصير حسن حينئذ ايراد ما يتأسس به
 حجب الله حله وديانة حقيقية وان يتبين له شكل العبادة الخارجية الواجبة تقديمها
 لله تعالى كالحفظ حشا لارحها ثم علم ان هذه الوصية هي موجبة وسالبة شرعية
 بالانها تلزم بتقدس يومها وهذا في العهد القيق قد كان يوم السبت الذي فيه كان
 الله قد استراح عن كل عمل يحسن تكوين العالم وفي العهد الجديد هو واحد الذي فيه الوصية
 يومه الله به المسيحيين بان يقاسوا لانه فيه استراح السيد المسيح بقيامته من قتل
 خلاصنا وانصار حبلته والامة وموته وقل هكذا عن ليام الاحياء التي خصصتها الكنيسة
 لعبادة الله حلولة كاتل حسنا الكريستال بلرمينون ان وصية الله تلتزم بان تحفظ
 بعض اعياد والحال ان الوصية الالهية لم تعينها فوجب اذ ان يكون للكنيسة سلطان
 لتعين هذه الاعياد ولان تلزم بحفظها والا كانت تبطل وصية الله فمن من
 الكاثوليكين يكرهه ينبغي ان تطلع هذه الوصية الكتابية والحال ان السيد المسيح
 يقول ان من لا يصوم من الكنيسة عيدين لديك كالوشى والعشر وهذه الوصية تلزم تحت
 خطية ميتة لان البابا يترس من الشاف قدوة في راع من قال ان الوصية بحفظ
 الاعياد لا تلزم تحت خطية ميتة ان كان لا يصوم من ذلك شك ولا يوجد اذ

بالرعية ثم ان هذه الرعية هي سبالة بما لها شهر من اعمال القدسية في تلك الايام فقد قلنا اذا
هذه الرعية اذ لا بحضور القديس وبغاية افعال التقوى ثانياً نلزمنا من الاستماع عن الاعمال
القدسية في ايام القدسية والاعباد وما نحن نورد فله في تفصيل

الكتاب الاول

فالربنا بتقليد ايام للعدد والاعباد بحضور القديس الالهى وعلمنا افعال صالحة
اتخاذ تقدمنا خلقنا ان الرعية الطبيعية والالهية نلزمنا بان نعبد الله بتقدمة ذبيحة
وقلنا ايضا انه في التأسيس الالهى توجد ذبيحة القديس فقط القديسين الكنيسة وبوصيتها
تقدم تلك في الاحاد والاعباد في كل اسبوعين بل قدس سبينة وقد يقدمها اولاً الكنيسة بتعبد راحة
عند تفانيهم لاسرار الشعب يقدمها بواسطتهم الى بواسطة الكنيسة لان هكذا امرت بجميع
المختلفة وباباوات كثيرين ومن ذلك ينبغي ان لا نترام بتقدس يوم الاحاد والاعباد
بحضور القديس الالهى ضد تأسيس بالتعبد على الرعية الطبيعية والرعية الالهية
والشريعة للكنائس ام نحن هنا فاننا نكلم من الشريعة الكنائسية فقط فنقول اذ لا
انه لمن الحق ان الرعية بحضور القديس في الاحاد نلزم جميع المؤمنين الذين ادر كوا سن
التيز بكفاية وتلزم تحت خطية ميتة بما انها تحفظ الربا باهتافاً ولذلك من يهمل جسداً
مسيحياً من القديس الالهى يحفظ خطية ميتة غير ان المؤمنين لا يتفقون في تعيين هذا الجزر المعبر
الذى يكون احوال خطية ميتة فكل من يهمل يهملون ذلك من ابتدا القديس الى انتم الواسطة
ويؤمن ان احوال هذا الجزر خطية ميتة واخرون يقولون انه ليس هو خطية ميتة
ان حضور السيخ في الاعمال وقد عجب ان تعلم ان الذى لا يقدر لاجل ما نعلم ان يحضر
القديس كله فيلزم بحضور الجزر الذى يستطيع انه يحضر لانه يجب ان يحفظ الرعية
على قدر ما يمكنه اقول ثانياً انه من الحق انه يلزمنا ان نحضر بالكنيسة قدساً يقدر

كاهن

كاهن واحد ولانه لا يتم الرعية من يحضر جزئ من قدس بقدمها كاهنان واحد
الاخر لانه من هذين الجزئين لا يقدم قدس واحد فلهذا في عيد الميلاد يكون لمقدم
الرعية ان يحضر المؤمنين قدساً واحداً اقول ثالثاً انظر الى نوع حضور القديس انه لمن
الحق ان يجب على المؤمنين الحاضرين في الكنيسة ان يحضروا بقصد ذبيحة القديس
باصفاً وعبادة وذلك يلزمهم اذ لا يكونوا حاضرين في الكنيسة في وقت القديس وان
يستطيعوا ان يسبقوا الكاهن او يسطروا او قد يكون ينبغي ان يقدموا ان يسبقوا على نوع ما
فانعله الحاضرون احضروا بقصد الكاهن ثانياً يجب على المؤمنين ان يحضروا القديس
باصفاً وعبادة احضروا ان يكون منتبهاً على انه يحضر القديس وان يتولى حضوره
واما ذلك ينبغي له ان يسمع بعقله للذبيحة فلما يكون اصفاً بالقرع وذلك يتوق
بعض صلوات وتقدمة الاكرام والتقصير لله ومن ثم لا يعمل الرعية من يحضر القديس
وهو ساكن او نائم كانه لا يتم الرعية من يحضر في الكنيسة بحذو انتفاخ صاحبه
ولا يحفظ الرعية من يبع عقله مشتتاً باختياره مدماً من القديس محبوس او يهملها
في التذكر او يهمل فيها او يهمل من الاصفاً وبجلاء ذلك يحفظ الرعية من يتلقى
وقت حضور القديس بعض صلوات بشرط ان يكون نزيلاً في حضوره وان يكون منتبهاً
فلما يحضر اقول رانياً ان الحظ القديس من حضور القديس في مختلفه فالحجة
الاولى هي ان الكاهن الملبس وهذا يحفظه من حضور القديس المحبوبين والرسى
المؤمنين على الفرائض والسائقين في الجى يبدون حضور كاهن الحجة الثانية هي الجنى
الادبى وهذا يعبر من حضور القديس اذ لا الذين لا يقدر ان يحضروا بقصد صغوبة
جزئية كما يحدث اصفاً للنساء الغربيات الى الوردية والذين يغفلون انهم كانوا
في حال ضعف جسيم ثانياً الذين لا يقدر ان يحضروا بقصد ضرر روحى جسيم يجعل لهم
اول الغيب من حضورهم القديس مثلاً لانداء اهلان حضور القديس بلبقته في سبب

خفية متب قريب ثلثا الذين لا يقعدون ان يحضروا بغير ان يحصل لهم اول القرب ضرر من
 جسيم وهو لا هم كالمس بيت او ماشية او خادى مضى وفعال اقول خاسا نظرا الى
 لزوم تقديم الاحياء والاعباد لممارسة الاعمال الصالحة انه قد اورد في كتاب التعليم
 السبعين الوصايا في تفسير لفظة تقدم من الموجهة في وصية الله الموجهة في ابتدا هذه المقالة
 فقال هكذا ان هذه الكلمة تعني ان يرفع السبب هو زعيم التقوى وانه يخلص لممارسة
 الاعمال الصالحة ولمباشرة الوظائف القدسية ثم ان هذا الكتاب ينعم ايضا بالوصية بان
 ينعم المؤمنين باجتهاد بان يتناولون في الاعمال الاسل المقدسة اى سائر القدسية ورس
 القربان الا لاهد ويحضروا الوعظ والصلوات الكتابية ويكثروا صلواتهم ويمارسوا افعال
 الرهنة

الفصل الثاني

في التزام المؤمنين بتوكيد الاشتغال القدسية في الاحياء والاعباد
 اعلم انه بلطفة اعمال القدسية نفهم ما يفعله الاجراء للقيام مثل حراثة الحقول وحفر الارض
 وزبر الكروم وقطع الحطب وغت الجارة وعلى الاطلاق مباشرة اعمال كل الصنائع
 اقول لان اولاً انه يتجدي الناس الجديدين وصية تلزم المؤمنين تحت خطية عبثية ان يتسرعوا
 عن الاعمال القدسية في الاحياء والاعباد والحاجة لنا ان نثبت هذه الحقيقة لانه لو وجد
 من يشتك بها قلت اورد تلزم تحت خطية عبثية لان هذا امر باهظ يخص عبادة الله
 والديانة وهذا يتبع من ان بعض جماع تخم الذين يجالسون هذه الوصية لانه
 يمكن ان يكون قدسى هذه الوصية خطية عرضية فقط لاجل هذه المادة وهذا يتبع من
 ذات العمل اذا لم يكن خديسا خفيا وايضا من السبب الذي من الجمله يعمل شرا اذا غنى
 من اجل ضرورتها الا انها غير كافية للتبرير الكلى اما من ملة العمل الضرورية تكون
 للضرورة ينة نظر الى العمل الغير الضرورى فهو مبرر بل فبعض يقولون ان سعة واحدة

تكون

تكون لذلك واغرون يقررون انه يجب ان تكون الاثرين ساعة قلت ثانياً تلزم المؤمنين
 ان يتسرعوا عن الاعمال القدسية لان هذه الوصية لا تنهى من الاعمال التي تعصى العقل
 وتحمينه ورياضاته على نوع خاص ومن ثم يجوز للمؤمن ان يدرس في هذه الايام ويعلم
 ونفيرا الا انها مع الاعمال القدسية تنهى ايضا هذه الوصية عن توبين آخرين من الاعمال
 كما حذر في القوانين الكتابية وعما اولاً التجارة الا التي نصير بها رافا لازفة والتجارت
 المقترحة فقط بل التي نصير بالحفة في السيرة ايضا ثانياً الامور الترفيهية وكما يتفق
 بالحكم العقلية من تقديم للدعوى واحضار الشهود وغير ذلك اذا لم تقطر الحاجة اليه
 او تقتضيه التقوى وتدعى اليه ثم تعلم انه توجد اعمال اخرى ليست بخدمية على وجه المقرب
 ومع ذلك فهي مبرجاة في العمل والاعباد وذلك من اجل ان اول الزمن للتعرف فيها
 كالزمن الذي يصرف بزيارة اللعب وللا في خلافة الرسالت البيعة سؤال اول
 ما هي الحق تعذر المؤمنين من الاعمال بالاشتغال من الاعمال القدسية في ايام الاحياء والاعباد
 لعيب ان الضرورة تقدر من ذلك اورد الضرورة الملاحقة عبادة الله فمن اجل هذه
 الضرورة يجوز في ايام المذكورة تزين المياكل والنداء وقد اشار الى ذلك سيدنا يسوع
 المسيح بقوله للفيدين لما قرأ في الناس ان الكهنة في السبت في الهيكل يجسرون
 اسبوت وليس عليهم ذنب غير ان اذا امكن ان يصير ذلك قبل العيد فلا تكون بلا مشقة
 هذه الاعمال مبرية من كل ذنب ثانياً ضرورة المجهور وبها يجوز لمؤمنين للذين لا يحضرون
 القداس وطلب الاذن من الطيس الكتابية ان يباشروا اعمالا جديدة النفع للشعب
 والقرب كاعمال الرحمة والكلية ثالثاً ضرورة القرب ومن اجلها يجوز شرا اهداد اديه
 عليه مداوة المريض ومما يشبه ذلك باسأ ضرورة الشغل وذلك شلأحيما يتحقق
 براهم رجل يحكم عليه انه اعنى الشغل لا يستطيع ان يقيت نفسه واهله
 ان لم يشتغل في ايام البطالة الا ان شل هذا لاذن لا يجوز ان يجفى لا في الشغل رجساً

وكذلك لا يجوز خلط المطر بحور النقا حين ادخال الغلات كحفظه وغيرها في منازلهم خوفا
من اكلها بالملح او حفظها من السالين اما الاجراء والقيام فاما اسرارنا من ضرورة بان
يشغلوا قلوبهم عند فائهم ولوان اربابهم لا يلزمهم بذلك بوجه استقار التفرغ
ذلك يلزمون اولا بان يطلبوا من اربابهم لا يخطروا بذلك ثانيا اذ اخبرناهم وطلبهم
هذا فيلزمهم ان يبايعوا اولئك ارباب اول ما يمكنهم ويجب عليهم ان يقرروا بعد ذلك
ثم اخبرناهم مع وجه الحج التي من اجلها يجوزنا الشغل في ايام البطالة فينبغي ان لا يقرروا ان يخبر
القدس ثانيا يجب على ان يحدروا من كل شئ ولهذا ينبغي ان يكمل العمل بالحقبة واذا
كان العمل مشغرا فينبغي ان تغلب الحاجة من الرئيس للكنيسة ثالثا يحتاج ان تكون الضرورة
واضحة سواء لثاني من هؤلاء ان يقدروا ان يجلوا من لا يلزم بالامتناع من الاعمال
للمذمة في ايام البطالة لا يجب ان هذا السلطان هو في يد البابا ولا ساقطة بل الخوري
ايضا في بلدته بعد ان يخبر هذه الاجابة حينما يصير الاجمال الاستغف

المقالة الحادية عشرة

في وصايا المحبة القريب

اعلم ان محبة القريب تشتمل على ثلثة وصايا محبة فادع وصايا سلبية فالوصية اولى
من الوصايا الموجبة ثانيا بان يحب القريب الثانية تلزمنا بالصدقة غيرة وافعال الخيرية
الرحمة الجديدة الثالثة تلزمنا بالتأديب الاخوي وافعال اخيرتوهم الرحمة الوضعية اما
الوصايا السالبة فالاولى تلزمنا من بعض القريب والثانية من الجهد والثالثة من العنة
والرابعة من الشك وها نحن نورد في ثلثة فصول

الفصل الاول

في الوصية التي تلزمنا بحبة القريب

اننا في هذا الفصل نورد ثلثة اشياء اولا هو توحيد وصية تلزمنا بحبة القريب ثانيا
هل يلزمنا ان نحب عدونا ثالثا ما هو النظام اللازم لحفظه في محبة القريب ولذا نقسم
هذا الفصل الى ثلثة اجزاء

الاجزاء

هل توجب وصية تأديبنا بحبة القريب

اعتبر ان ابناء القديسين والعلماء اللاهوتيين يفهمون بملقطة قريب كل من هو منا خايل
المحبة الالهية والسعادة الابدية كالمليكة والعرباويين ولا تغض العذبة في المسهر
لا الشياطين والهالكين لانهم غير خالدين المحبة الالهية والسعادة الابدية وكذلك جميع
الناس الموجودين في هذه الدنيا غير ان هناك ملقطة قريب يفهم على القصور والى اى
جميع الناس الموجودين في طريق هذه الطريق صديقين كانوا اهل خطاة مرتين لم يفرقوا بين
اصدقائهم لهذا لان السيد المسيح قد علمنا ان كل انسانا هو زمينا حق السامع هو قريب
لرجل الهيولى فاقول الان انه لتتجد وصية تلزمنا بحبة القريب بحبة قابضة الطبيعة
شعفته فاعلم ان ذلك اولا بالكتاب المقدس حيث ان السيد المسيح بعد قوله

ان الوصية العقلية والاولى هي وصية محبة الله استلحق قائلا والثانية هي تشبه هذه
وعلى من يحب قريبك شل نفسك وقل بوجه الرسول هذه هي الوصية التي قبلتها
من الله ان يكون المحبة له محبا لاهيه ايضا فقلت اولا انه ينبغي ان نحب القريب
بحبة قابضة الطبيعة اعني بفعل ياتون به فربما للفرق السعادة الالهية وغيرها
من الفوائد القابضة الطبيعة وغيرها القابضة الطبيعة فلهذا ما تستطيع ان تسعفه
لاكتساب السعادة الابدية ولهذا قال سيدنا يسوع المسيح هذه هي وصايا الله
تقبل بعضكم بعضا كما احببتكم لنا فانه تعالى يقول وصيتي هي ان تحبوا بعضكم بعضا

بحبة فائقة الطبيعة كانه احببتكم هكذا وتكون المحبة للقريب فائقة الطبيعة نظرا
 الى مصدرها الذي هو الله الالهية ونظرا الى الموضوع الذي هو السعادة الابدية
 ونظرا الى الحركة الذي هو الله عينه قلت ثانيا بحبة متعطفة اعني بفعل باطن
 صادر من المحبة كانه لا يلقى الا تقربا القريب بل يحب ان يحسن اليه بشئ ما خارج ايضا
 على نقطة تحب تقتضي شيا افضل من ان لا تقدر فكانه على رضى الجميع تقتضي
 وصية محبة الله خلا باطنا هكذا وصية محبة القريب تقتضي ذلك ايضا وقد
 قال القديس امبروس في الفصل الثالث من كتابه الاول على الواجبات
 لا يكون اتنا زيدا حسنا بل يجب ان نفعل جيدا ايضا ولا يكون ان نفعل جيدا اذ لم يكن
 هذا من نيتي جيدا اعني من ارادة جيدة ومن ثم هذا اليك يا ابن شنيوس الثاني عشر
 داي من قال انه لا يلزمنا ان نجيب القريب بفعل باطن ضروري ودل ايضا راي
 من قال انه يمكن ان نحفظ وصية محبة القريب بواسطة الافعال الخارجية فقط
 غير انه لا يحتاج ان نجيب كل قريب قريبا بحبة خصوصية اذ لم يكن هو الا يعطينا على
 نوع خاص مثل ولدنا وروسنا بل يكفي فعل راجح هو نريد للجميع الذين هم الى
 السعادة الخالقة الطبيعية ان يحسنوا ونريد لهم خيرات تتجاوز فائقة الطبيعة ونريد ان
 نسعهم في ذلك على قدر الامكان ثم اعتدنا ان نعين بالمتحقق من يلزمنا
 ان نمارس فعل المحبة المذكورة غير انه يجوز ان نقول اننا نلتزم بممارسة اولها بعد بلوغ
 سن العرفه واطلاعا على لزوم محبة القريب ثانيا نلتزم بممارسة هذا الفصل
 احيانا في سائر ايامنا وماهنا ذلك تلزمنا هذه الوصية احيانا بوجه اخر من
 تبين لنا هذا العمل اعني فعل المحبة للقريب انه ضروري لكي لا ننفقه او نخطل
 على وجه اخر صفة مثلا حينما نلتزم بمساعدة هونا الا انه قد يمكن ان نكل ذلك
 اغلب الاوقات بطريق اخرى اى بواسطة محبة الله نحبين رضوانه تعالى بتركنا

بقصة

بقصة القريب وبمساعدة اياما قلت ثالثا بحبة فائقة ونظرا الى الخدمة
 والسعادة ولهذا قال الرسول لا تكونون ثوبا بفسا بل بكم بالكلية ولدا للسان
 بل بالعل والصدق وقال القديس اغناطيوس في بره على الانجيل المقدس ان المحبة
 تحقق العمل فاذا وصية المحبة للقريب لا تتوقف على ربح المحبة الباطنة بل يلزمنا
 ايضا بان نظهر هذا العمل اعني بالاحسان الى القريب ونفع الغير منه فيجمل لنا صدقة
 لا بحالة من لا نمنع القريب على امر بعيد ان يلم به من العنود اعني ان القديسين احيانا
 طلبوا من غير الخطاة قاذرا لا يلزمنا ان نعهم بحبة فائقة اجيب مع القديس روبا انسه
 ينبغي ان نعلم على معنى مختلفة تلك الطليبات المحبة في الكتاب المقدس التي بها طلبة القديسين
 ضررا للخطاة او لا يجب ان نعلمها بمعنى النبوة لا بمعنى الطلبة كقول الموس لزمنا الخطاة
 الى الجحيم ثانيا بمعنى طلبة ضرر نرغمه فيض القربة ثالثا بمعنى طلبة صادرة من الغير نلزم
 بما ان الله بكل عدل يرسل تلك الضرر قصاصا عن اثم الخطاة وهكذا فعل ايليا النبي
 مع الخبيث جندي وكذلك فعل ايضا اليسع النبي مع صبياني بيت ال رابع
 بمعنى ان هذه الطليبات لا تنجم الى الناس بل الى سلطة الخطية فيطلب القديسين لان
 تقوى الخطاة بل ان يزلوا ان يكونوا خطاة كاذم القديسين افرستينوس

الجزء الثاني في المحبة للامم

اعلم ان وصية المحبة للقريب تلزمنا بحبة تعاضا وذلك فلما يكون بمقدار ما يحب بقية الناس
 وبان نعلم لهم بالساوا به الينا وهذه هي قاعدة من قواعد الدين اثبت ذلك اذ بالكلية
 المقدس حيث قال السيد المسيح وانا اقول لكم حبوا اعدكم احسنوا الى من يبغضكم
 اثبت هذا ثانيا بتعليم الابا القديسين قال القديس ابراهيم مفسر الفصل الخامس من بشارة

متى ان كثيرين يقيسون وصايا الله على هندسة ضعفهم لا على قيام قوة القديسين فيكون
 سائرنا به غير مستطاع ويقولون انه في القسيلة لا يتحقق احدنا انما ان نجسم هذا يزعمون
 انه لا يعرف الطبيعة البشرية فليسهم الجميع ان المسيح لا يمارى غير ممكن بل يمارى كامل
 اى بامله داود غنى شاول ولبشالم وقد حصل استغاثون الشهيد من اجل اعدائه واولم
 يشترى ان يكون حريصا لاجل مقصده به وهذا عينه على يسوع وحده قائما بالبناء انظر
 لهم لانهم لا يعلمون ما يفعلون في مثل ذلك قال القديس اغريستس في عظته الخامسة
 على القديس استفانوس حيث يتبع هكذا فيلزمون ان يقول ان محبة الاعمال لم تستطع
 حيا هذا وهذا لا يمكن بالحق فهم صعبة هذا العمل في هذا الدهر ليست في يسيرون
 الا انه في الدهر لا في سكون الاجر عظمي لانك تجدك انما تاعده تلك تعب صديق الله
 وليس هذا فقط بل تحصل ايضا به لتلك كاذل الرب نفسه جوا لداكم احسن الى
 من يضطهدكم فتكونوا البنايكم الذي في السموات في اشد هذا ثالثا بدليل عقل ان
 احدنا ما اذا ما برين طريق هذا للفرح فتم قابلي اقبال محبة الله واكتساب السعادة
 الابدية وبالنتيجة شترين فيما تقتضيه محبة المحبة صديقا فاما ان يلزمنا ان نجسم
 قلت اولنا المتقنون ان نجعل احدنا قداما يكون بمقدار ما نجيب بغيره الناس لانه يلزمنا
 ان نجسم بفعل الحب العروى وعلامات خارجية مظهر المحبة من احتاجوا الى ذلك فلهذا
 قال الرسول انا جميع عدوك فاطمه وان عطش فاستقه وفي سفر الخروج قيل ان
 وجدت ثور عدوك او حماره ضال فخذ اليه وان رايت حمار عدوك واقفا صديقا
 تحت عمله فاحقه وقل هكذا من كما يجدي عدوك غير نظرا الى النفس والجسد والقياس
 لاننا لم نتقن يدفع الغيرة اذ اننا كذا ذلك بغير ان يقدر لنا من ذلك ضرر جسمي ويجب
 على كل ان يكون قلبه مستعدا لذلك ثالثا اننا لم نتقن ان نجيب عدونا قداما يكون
 كجستنا باقى الناس واعني بذلك انه ان كان من سكان مدننا او من اقربانا فيجب ان

نجبه كجستنا بغيره اهل المدينة او بغيره اقربانا او مقصود الدربة والربة على انه دولنا
 لانهم دائما باظهار جبتنا عدونا بعلامات خصومية مثلا باستدعاءه الى الوليمة وسأ
 ايضا على ذلك الا اننا لم نتقن احسانا بذلك وذلك من علمنا انه يصدر من اعمال هذه العلامات
 شك لوازباد بخصه عدونا او من كان بذلك دجا اطمنانا بنفسه واخيرا من رايانا ان
 خلوا من اظها وهذه العلامات لا يمكن ان نطفي بنفسه الا بصعوبة جسيمة قلت
 ثالثا اننا لم نتقن باننا نغفر ما قد اساء به اليانا لانه الوصية الالهية تلزمنا بان نغفر
 حقنا بالقلب ما اغترى به علينا عدونا لانه قيل ان لم تغفرو للناس فكم يغفر لهم اولم
 خطاياكم هكذا الى السماوى يصنع بكم ان لم تغفرو لآخرىكم كل واحد منكم من
 كل قسركم وقال القديس اغريستس من هذا الالتزام في خطية اللادوية والستين على الزمان
 انه يقول قابل ان لا اقدر البتة ان احب اعداى فليجب ان الله يقول في جميع الاسفار
 المقدسة انك تستطيع ان تجسم وها انت تقول انك لا تستطيع فاعبر لان من هو
 الذي يجب ان تصدقه ان تصدق ان الله على انه لم يخلع ان الذي خلق
 عدول يمارى غير مستطاع ولما السخيل ان الذي هو صالح هلك الانسان من اجل
 شئ لم يمكنه ان يجبره فتم اعتراف محقق الاصل ان شئ اخر غير ترك للبعثة
 الباطنة وترك طلب الانتقام فاصدر خلاف ذلك فمن خطية ميتة نوما الا اننا
 احسانا اذا كانت علامات البعثة خفيفة فتكون خطية عرضية فقط وذلك
 اولنا نظر الى السبب مثلا اذا صدرت تلك العلامات من بغير خفية او من غير خفية
 خفيفة فخلوا من شك كما يحدث مرات كثيرة بين المؤمنين يسكنون معا ثانيا نغفر ان الخطي
 والحرف من ان العدو مرد او شر اذا غفرنا له سريريا ولذلك يجوز احسانا للروسا كالسرا
 والاساقفة والمؤمنين ان يمتنعوا من ما من الصالحة ومن اظها وعلامات المحبة
 الاعيان به نحو من اسما اليهم من الروسين وذلك لاجل التاديب بالعدل واصلاح

باقيا
 باقيا

لذنب واحد ان يخل به اخرون (وهذا يشبه ان لا يصدر من ذلك شك ولا تكون
بغضه والقلب) فانه لا يجوز ان يقال مادتها ان نستشهدوا استنباطا
صحيحا من الملوآت والمعنات والساعة الاعتيادية ولا من علامات المحبة العارسة
لاستنباطها من البغضه والاستقام ايج ثانيا انه لا يجوز عدم السلام بعدنا حين
يسلم علينا ايج ثالثا انه يغفل حقيقة ثقيلة الذي ياتي للملحة مع عدم ذلك اذ
لا يريد ان يستغفر منه مع ان ذلك واجبه عليه بما انه اما سبق فله اليه اما ان
هو في سنة درجة او حين لا يريد ان يعترف باستغفره الا بغيره بالحق اللين المقدم
له اما من جهة التعاون في الحاكم فليحذر المخاصم للفر الكي من انه يفعل ذلك بحكمة
البغضه وبينة اخذ النار لان الذي حاله هذا للعل يغفل خطأ باهظا كانه لا يجوز
لاحد ان يخاصم في الحكمة الاعمال للعدل ومن اجل خير المهور ومن هنا يتضح ان امير
هذه الدعوات يحطون بتلك مرات كثيرة

الخلاصة الثالثة

فحفظ النظام فصر في افعال المحبة

اعلم ان المحبة المشقة تقتضي منا ان نفعل خيرا الروح المعنوي على كل خير القريب
ثانيا ان نفعل خيرا القريب الروح على كل خيرا الجسد حق حقيقته ايضا ثالثا
ان نفعل خيرا الجسد على خيرا القريب الجسد رابعا ان نفعل خيرا من قريب
افضل رابعة على خير من بعيد دون ذلك اذا كانت حال الاثنين حلا واحدة وقوة
هنا هو قول جميع المصلين ونسبته جزءا فجزا فثبت ذلك الجرا الاول بالثنا بانفس
حيث يقال هذا ماذا يتبع الاستاوس مع العالم باسم وخبرته من يتفكر
نفسه في من يحسن ومن هذا الايات يتبع الانبا بطرس بولسيوس في تعليمه كاسر

قايو

قايو احذر من اتق في امر النفس واكتساب الورثة المعنوية قد احدث افضل قرينة كبر
فانت قريب لنفسك ثانيا اثبت ذلك بقبول عقل هكذا ان جهة الاستاذة كاقال
مارتها على قايو محبة للقريب وشالها ومن ثم ينبغي لها النظر الى الاشياء المعنوية ان
تكون لها اول من تلك وافضل ولهذا دبر هذا المثال المحبة تتبدى بما يخص خير صاحبها
هنا ان التمثل والنسبة في قوله تامل حب قريبك كتمسك لا تشير الى المساوي بل الى
النسبة فقط اي الى انه يجب ان يحب كل واحد قريبا كما يحب نفسه فيشتمله
السماعة الابدية وعلى كل خلق ان يفعل به ما يريد ان يفعله للامس منا ومع هذا كله فقد
يجوز لنا ان يحب علينا ان يحب ذواتنا افضل من حبنا القريب نظرا الى المميزات الموهوبة للمعنوية
ولهذا لا يجوز ان نشتمل ونرضى بخيرا روحيا لا تقسنا ولهم كانت خفيفة ليكتب
قريبنا خيرا روحيا ولهم كان عظيما وفي هذا قال القديس اغوستين في المفضل
المعادي والمؤمن من صلاته على الكذب لا يجوز ان تهدي احد الى الفلاس الابدية
براسطة الكذب اعتراف قال الرسول ان كنت استهوى ان اكون انا وامن المسيح من
اجل اخرف قاذو الخ اوجب انك مع القديس ابراهيم وبنو انا الرسول لم يشتمل من اجل اخوف
ان يخبر شاهدة الله الى الابد بل انه كان يشتمل ان يبدل حياته من اجل خلاصهم لا يري
اجيب ثانيا مع الذهبي الغم في يوم الخامس عشر والسلاش عشر على رسالة الرسول الى
اهل رومية ومع اخرف كثيرين من الدنيا اننا القديس بولس عند قوله هذا اعتراف
ما قد كان يعرف انه غير ممكن فاشتمل بافراط غيرة لخصم المهر ان يجر الى الارسل
مشاهدة للسيد المسيح لو كان ذلك ممكنا ومغنيا لله ومغنيا للمحبة ومع ذلك يكون
مستطعا ان يحب المسيح الى الابد وقد كان هذا الاستهوا علامة محبة المتزايدة نحو القريب
الا انه لم يكن ممكنا ولا كان ممكنا ان يكون هكذا كما هو في الثاني قال ايضا الرسول
اننا نحمل الله لا تعلموا شيئا من الشر وتكون نحن موزنين اجيب ان الرسول يقول له

المذكور يطلب ان يكون هناك وحقن من الجميع بشره ان اثنين بالسبح بر ابطون على فعل الخير
 وعلى هذا المعنى يستعمل الكتاب للقدس لفظة مفرد في موضع آخر الاقترن ثالث قال
 الوسايق في متعلقة للقدس انما هي هذه الخطة والاما نحن من سفره الذي كتبت احب
 اذ ان من قول النبي هو هذا المالكه لتفهم اما انك استاصل من ارض لا حيا وعلم هذا
 المعنى قال ايضا هذا النما الكلام وان كنت لا تدري بذكره فارغب ليك ان تفتي احب
 فاني انما اريد احد ان يكون المراد بالسف المذكور سفر لا تقابله الا في حقول ان النبي
 حكم هكذا لعله اليقين ان الله ليس بعينه ان يخرج من هذا السف وذلك على ما يمكن ان
 يقول ان وحيد محراب من ابيه مستشفع له به باعدا جليله هكذا ان انت اخرجت
 هذا الاجير من بيتك فاخرجنا انما انما مع ان هذا الابن يكون متفقا ومتفقا
 انما لا يخرج به انت هذا ثانيا الجرا الثاني من قولنا المقام اعانه بلنا ان نفضل غير
 قيسا الودعي والقعودى على اخير البسدي حق على حياتنا ايضا لانه قيل في
 الانجيل المقدس هذه هي وصيقت ان يجب بعضكم بعضا لا محبة ثانيا ليس لاحد
 حب انفس من ان يبذل انفسا نفع من احبابه فحال انقلبه للحيب به
 مننا بحبه الله لانه اسلم نفسه بلنا نحن ايضا ينبغي لنا ان نسلم انفسنا
 بل اخوتنا وفي هذا قال القديس اغناطيوس هل ياتي للسبح من ان يطرح من الزنب
 من اجل حيرة قيسه الابديه فلا تبات تلك اقول اخيرا ان خلاص القريب هو خير من
 من حياتنا البسديه فاذا لم نلفظ لنكرم بذلك فلا يكون جبا يكون القريب حاصلا
 على ضرورة مغنى نظر الى خلاص مثلنا لكرم بمسامة من هو عند ان يكون بغير محراب
 في بيت قد احاطت به النار وقل هكذا من حمل مطونا في رفق الربا وليس له
 كاهن يسعفه ومن هو حاصل على خطيه ممته وهو فيه ان يقتل قريبا او في
 حين لا يدري وما ايضا في ذلك ففي هذه الاتفاقات يلزم كل سيجي بالسادة

القريب

لقريب على قدر ما يمكن ولو التزم ان يتأخر بحياته وذلك جبا يكون له ان يرجو على حدى سوى
 انه سيعصف القريب ونجمله ولا يوجب احدا من يقدر ويريد ان يجده ثم اني اقول ان
 الرعاية يلزمون ايضا من قبل العدل بمسامة القريب ولو غفل فقد حياهم وذلك
 لان الضرورة الودية البليغة والقوى ضحا بل في حال الضرورة الباهظة ايضا لان
 الرعاية يلزمون اكثر من الاخرين والحال ان الاخرين يلزمون بمسامة القريب في حال الضرورة
 البليغة للقوى فذا الرعاية يلزمون في حال الضرورة الباهظة ايضا ولهذا قال
 المعلمين انه في رتب الوبا تلزم الرعاية بمسامة المؤمنين وعيتم لاسر الضرورة ولا يجوز لهم
 ان يقارنوا هم معلمين انت ثانيا الجرا الثالث وهو على المعلم الذي اعانه يجوز لنا انما
 ان نفضل خيرا للبسدي الضرورة على غير القريب للبسدي وقال القديس اغناطيوس
 في كتابه على الكذب انما من احب حياته الزمنية عن جوع قيسه الزمنية فانه يرى
 لا يجب اقرب شانه بل يحبه اخضا من نفسه وهذا يفوق قياس القديس
 المقدس قلت ادلا غالبا لانه ان كان يريد سب واجب كغير العزم اذ جاتفع اعظم
 وعلى راي كثير من المعلمين انما القصى ذلك حسن الرضا وسعة الجيل والمجبة او مجبة
 اخيه نظره فانه خفي فيمكن ان يكون جائزا ان نفضل حية الغير على حياتنا بل يمكن ان
 يكون ذلك ضروريا لانا اذا اقتضت تلك ضرورة للهدى لانه حسب اقتضى الصواب
 يجب ان يتأخر الجرم من اجل الجوع قلت ثانيا حين البسدي الضرورة لانه نظرنا الى
 الخيرات الغير الضرورية مثل الثواب والوظائف الشريفة القيمة مغريات اخرى نظير اخر
 يجوز لنا بل يمكن بنا ان نعها لكي تكون لغنا حسب حال السيد المسيح والقديسين
 انت رب الجرا الرابع وهو ايضا راي القديس قيسا انه ينبغي لنا ان نفضل غير من
 يقربنا افضل من اية على غير من يقربنا دون ذلك قال الرسول من لا يقربنا فاجتد
 في حال بيته فكذا بالبيان وهو شرمه الذين لا يقربون وقال القديس اغناطيوس

٥
 ١٠

فالفصل الثامن والعشرين من كتابه الاول على التعليم المسيحي انه اذ يكون غير ممكن ان تقبل جميع
 قبيح عليك ان تقبل خاصة بالذين يعرفونك افضل قرابة نظرا الى المكان والثناء وغير ذلك
 والقديس امبروسير يقول في تفسيره الفصل الثامن عشر من بشارة لوقا يقول انه ينبغي
 الحق ان تعلم والديك اولا ثم اذ لم يبق ذلك بدليل عقل فاقول للذين يعرفوننا افضل
 قرابة هم معاش واحد الكثيرين غيرهم والحال ان نظام المحبة يقتضي ان نفعل خيرا لمؤخريه
 الغير خالصة يجب ان نفعل خيرا للذين يعرفوننا افضل قرابة على غير الذين هم دونهم ولغير
 ان العلية قبلنا الى ذلك وقد لاحظنا القديس توما بقوله ان كل عمل طبيعي يقيم
 عمله او فريضا نحو ما كان اقرب اليه كان لنا متقنا ما كان اقرب اليه او فريضا وهكذا
 الله يقيم من اهل بيته الى الجاهل اقرب اليه او فريضا فانه انظر الى سلامة القريب
 في حين ضرورية البليغة الكلية جسيمة كانت او رومية بلنا ان نفعل للذين يعرفوننا
 على حسب قايوم القرابة الا افضل قريبا او الاقل ولتتم بذلك تحت خطية ميتة متى يكون
 الامر باهنا اما النظام بين هؤلاء الاقرباء على رأى القديس توما فاعلم العلماء فهو هذا
 اود الاب ثانيا الام ثالثة الزوجة رابعا البنين خاتما الاخوة ثم بقية الاقرباء سادس
 الذين يعرفوننا قرابة روحية اولية من اجل التعليم او من اجل الصلوة او من اجل
 من اجل المحبة او المصلحة او من اجل احسانا من سائبا نظرا الى الغير يجب ان نفعل
 البار والبر من ذنب على الخاطئ والذنب وفي هذا قال القديس امبروسير في الفصل
 الثاني من كتابه على الواجبات لادوية انه دوامة تلزم بالرحمة نحو كل احد كانت
 لمعتون بذكره اشدهم نحو الصديق الا ان من خالف هذا النظام نظرا الى اشخاص
 الذين قرايتهم ليست بافضل قريبا او ليس هو بمحقق انها كذلك فانه يكون بريئا من الخطية
 وقد يكون الخطية الميتة اعتبر انه يجب حفظ هذا النظام اذا كانت بقية الاشياء
 متساوية لانه اذا كانت الضرورة مختلفة غير متساوية فيجب حينئذ علينا ان نفعل

القريب

القريب الى الاطراف ايضا الماحصل على ضرورية روحية كلية على من يقربا وهي حاصل على ضرورية
 جسدية فقط وقل هكذا من هو مرتبط منا بباطل روحى معتبر جدا او محبة بليغة
 او من كان له علينا احسان جليل فقل هو لا يترك الا على المذكرة محسوبون لبرائنا
 بقرابة العظم من قرابة الذي لا يقربنا بهذا المقدار بقرابة الدم

الفصل الثاني

في نوعية القربى تلزمنا بمسقة القريب بواسطة الصدقة والتوسيع الاموى
 علم ان الرحمة في فضيلة لادوية قبلنا الى مسالة القريب من اجل الله وبالنسبة الى الصدقة
 هو فضل الرحمة وبما تسعف القريب في ضرورية او ضيقه الروحى او الجسدية ولذلك تقسم
 الزماتين وهما الصدقة الروحى والصدقة الجسدية اما الصدقة الروحى فهي
 سبع افعال وتدعى افعال الرحمة الروحى خبالفعل الاول تعلم الجاهل وبالثاني
 نشر على القريب في حين لرفقائه وبالثالث تودبه على ذنبه وبالرابع تغزيه فرب
 حزنه وبالخامس تفعله ما افترى به علينا وبالسادس فعمل بالبروقا ايضا
 وبالسابع تفعل لاجله وكذلك الصدقة الجسدية هي في صدقة على الوجه
 الاخص هي سبع افعال ايضا وتدعى افعال الرحمة الجسدية خبالفعل الاول تفقد
 المرضى والمجهرين وبالثاني نسق المطاش وبالثالث نعلم الجراح وبالثاني
 نقدي المساكين وبالخامس نكر العلة وبالسادس نأوي الضياء وبالسابع
 ندفن الموتى فلتكن اولاه من هذه الصدقة اعنى الجسدية ثم عن التوسيع الاخرى
 ولذلك تقسم هذا الفصل الى جزئين

الجزء الاول

في الوصية التي تلتها بفعل العهدة المحسنة

لعمري ان غرور القريب التي يمتاز ان نسمعه فيها تقسم الى ثلاثة انواع وهي الضيقة
القصوى الكلية والضيقة الباطنة الثقيلة والضيقة الاقتصادية الضيقة القصوى
الكلية هي ما يحصل الانسان بها على خطر واضح من مظاهر الموت او من اشتغاله او قطع عضو
من اعضائه الرئيسية او فقد حس من حواسه او فقد العقل والسمو في الميزان ولا يجد له
اخر فيكون بعد او يريد ان يعينه ولذلك يجتمع السعدونك احتياجا كليا والمفردة
الباطنة الثقيلة هي ما يحصل بها الانسان على خطر يقع في ضيقة باهظة ثقيلة كاس ومرض
ثقل او قصر الحيق او اذاته معتبر او خسارة اولاده او ضيقة اخرى تجعله للسيرة
مستعصية جدا مثلاً كما اذا اضطر رجل شريف القدر بان يكون خالماً او ان يترك انسابه
معتبر ان يكون متسولاً اما المفردة الاقتصادية هي التي تقع كون الانسان بما ليس هو
في حال ضيقة باهظة فهو مع ذلك حاصل على ضيقة حقيقية وهذه الحال غالباً هي
حال الفقر المتسولين لعمري ثانياً ان الاموال والمخزونات التي يتكلمها الانسان هي على
ثلاثة انواع اولها ما كانت ضرورية للطبيعة اي لقيام حياته وحيث اهل بيته ثانياً
هي التي ولو انها لا تكون ضرورية للطبيعة فهي ضرورية للشخص او لحفظ حاله ومن
جملة هذه المخزونات على راي البعض من المعلقين هي التي يحتاجها الاب لتربية اولاده
الثانية اللازمة وايضا المخزونات التي يستيقها الانسان للمفردات والاتفاقات
الاقتصادية غير اننا لا نعني بين هذه المخزونات ما يبيعها منها الانسان لاذن من اجل اقيام
الحرف العام بالاطل او حفظه ثالثاً هي المخزونات التي ليست بضرورية لا لقيام
الحرف ولا لحفظ الحال فاقول اولاً انه لتوحيد وصية تلتها تحت ضيقة تمت
بالسدة على المحتاجين وهذه قاعدة من قواعد الايمان وابنتها اراد بالكتاب
المقدس حيث يوصي الله بذلك مرات كثيرة كقول له تعالى ان يراعي بالاعين ان

التار المودة لا فحمت فهم تصديق الخ حيث انه يتبع من هناك الناس بل انون ولهذا يكون كليل
اهلهم افعال الرعدة وتسمي هذه الوصية وقال التلميذ للبيب من كان له مال في هذا
العالم وراى اخاه غنياً فليس احشاء عنه فكيف يمكن ان تكون محبة لله فيه اثبت
هذا ثانياً بشهادات الاباء الذين لا يخفى عنهم وتلقوا يراى ما قاله القديس امبروسيو
في الفصل الثلثين من كتابه الاول على الواجبات الادبية انه لما ثبت وثيقاً باهظاً
اذا احتاج المؤمن ذات طرف ذلك الحق اذا عرفت انه جامع حاصل على ضيقة سيما
اذا احتج من الفقر لما هذه الوصية من حيث انها موجبة فلا تلزم في كل زمن بل ان
تلزم حينما يتفق هذان الامران اولهما متى ما كان المقصد من تلك الخيرات فاضلة
غير ضرورية كما نتج ذلك من قريب وذلك حسب قول السيد المسيح اطراصفوا
عما بقى ثانياً متى ما احتاج القريب وكان حاصل على ضيقة نقول ثانياً انه لو لم
الحق ان الوصية تلزم بان تصدق على القريب الحاصل على مفردة قصوى كلية وذلك من
مالنا الضروري لشخصنا او لقيام حالنا وثبت هذا اولاً بشهادة الكتاب المقدس المتقدم
ذكرها التي لا محالة تلزم بالصلة باهظ حجة في حين المفردة القصوى ثانياً نشأت
هذا بشهادات الاباء القديسين منهم القديس امبروسيو الذي يقول بجلاله المحر في قريتين
الكسبة هكذا اطعم من قداضاً عليه الجمع حتى الموت واعلم ان الذي كان يمكن ان
تخلف حياته لو نظره الامان لكان لم تطعمه فتكون قد قتلتها ويقول ايضا في
الفصل الثلثين من كتابه الاول على الواجبات الادبية انك لا تذهب وثيقاً فترايت
حرفاً مأسوراً صريراً ولم تسعفه او اذا الموقد جل بارق سجن وتذهب من اجل الدين
ولم تمل عن اسلك في مرض ضيقته او عذبت فضلت في حين الخطر المصل الى الموت
اكثر من اعتبار حية انسا حاصل على هذا الخطر نفسه ثالثاً نشأت هذا
بتياس عقل ان نعلم المحبة تقتضي سقائاً ان نفضل حية القريب على كراتنا

الذاتية قال الخ اقول ثالثا انه في ضرورة القريب الباهظة الثقلة يلزمنا ان نصدق
عليه ليس ما يفضل لنا من الخيرات المضادة لشخصنا ولحفظ حالنا فقط بل ما يفضل
لناس الخيرات المنسوبة للطبيعة اى لقيام الخيرات ايضا وهذا القول لو كان غاية التوكيد
واثبتته اولاً بخدم السيد المسيح التمتع اياه حيث انه تعالى لا يتكلم من الضرورة القسرية
فقط بل من الضرورة الباهظة ايضا على ان هذه الكلمات ان كانت غير بلاغية مسبوحة
لا تعنى ضرورة بلينة كلية بل انها على الكثير تقع ضرورة باهظة ومع هذا فان تعالى
يقول بالهلاك للذين لا يتصدقون على من هو حاصل بها اثبت هذا ثانياً بشهادات
الابا خال القديس اغوستينوس مفسر رسالة يوحنا الاولى لاجماع اخوتك وحصل على
على ضرورة فان كانت ما كان خيرات هذا العالم واجللك قليل ماذ على من
فان حجة الله ليست في شيء وقال بيا المكرم في تفسيره الفصل الحادي عشر من بشارة
ماترنا اعط القريب ما يفضل من الاشياء الضرورية لكسرتك وقوتك على ان وصية الصدقة
لا تمنحك ما تفقد نفسك بالفقير بل انما تاركه بان تقبض المسكين فلو قدرتك على
ان تكون اهتفت اهتماماً واجباً بما يحتاج اليه جسدك اعتباراً هذين القديسين المتقدمين
ذكرهما وغيرهما من القديسين اذ يتكلمون من الصدقة ولزمتها لا يذكون الضرورة
البلينة القصوى فقط التاد وجدها بل يذكرون غالباً الضرورة الاخيرة التي ترى اعتباراً
اى الضرورة الباهظة وتحت بل ما يفضل من الخيرات المنسوبة للطبيعة ايضا لانه في
ضرورة القريب الباهظة الثقلة يلزمنا ان نسحق بشئ ما هو ضروري لحفظ حياتنا
لذا كان ذلك ما يفضل من هذه الضرورة وسبب ذلك هو ان الحجة تلزمنا بان ندفع
عن القريب ضرراً جسيماً اذا امكنا ذلك بغير ان يلحقنا ضرر جسيم اقول رابعاً
انه يتحقق حكمة ان الوصية الالهية بالصدقة على الفقير في ضرورتها الاعيانية تترجم
من له خيرات فاضلة بالكلية اغنى القليست هي ضرورة لا لقيام الخير ولا لحفظ

لياقته

لياقته الحال وهذا اثبتته اولاً بقول السيد المسيح اعطوا صدقة مما يفضل حيث ان الابا
القديسين قالوا عن هذه الكلمات الالهية انها متضمنة وصية وقال ايضا تعالى من لم يشرب
قليل من لبيس له ومن لم يطعم قليل من لبيس له وقال القديس ابراهيم في تفسير
هذه الآية اذا كان لك شئ اكثر مما تحتاجه كسرتك وقوتك فاعط ذلك صدقة واعلم
انك تعطى ما كنت ملتزم به اثبت هذا ثانياً بشهادات الابا حيث ان جميعهم يحكمون بغير
ولعية ان الخيرات الفاضلة غنى لا غنى هي خيرات المساكين وان الاغنيا نظر الى
خيراتهم هذه هي بمنزلة اناس قد اقيموا للترتيب لا غير قال القديس باسيليوس في تفسير
السادس مخلصاً النفس المساكين وجعل ما بقى جميعاً عفاً وتغنى لثالث ما قد اعطيت
لنفسه وقال القديس ابراهيم في تفسيره في عظمة الملاية والثاني: ما من احفظا لم ويجعل
بمقدار من له ما يكفي لطعام كثيرين وهو يخص لذاته وتغنى وزيدته فقال ان الخير الذي
تخفظه هو خير للمساكين والشرب المحفوظ عندك هو ثوب للديانين والصدقة المدفونة
شك في الارض في ضلهم وحل بالماتم والقديس ابراهيم يقول في تفسيره المزمور للملاية
والملاية عشر من له ولا يتصدق فقد اذنب ومن لا يمن له ما يتصدق به خالوصية
لا ملاحظة بمقدار ما يشهد ان يعطى بمقدار ذلك قد اعطى لانه اعطى باثباته وقال
القديس اغوستينوس في تفسيره المزمور السابع والاربعين بعد الملاية ان الخيرات الفاضلة
للاغنيا هي ضرورات العقل فن يفتقر خيرات فاضلة يفتقر خيرات الغيرة وفي عظمة
الثاسعة عشر بعد المائتين يقول: ما فضل لك ملعاً ما يقتضيه الوقت المستد
والكسوف الواجب فلا تحفظه للتسم العالي بل ضعه في الكسوف السعوى بواسطة
الصدقة لان كما اعطاه الله في ضرورتها فقد اعطاه لندفقه فخير فان
كما لا نعطيه ذلك فنكون قد اخفنا ما للغير اثبت هذا ثانياً بدليل عقل لان
الحجة والرحمة تلزم بمساعدة القريب المحتاج من يملك ذلك بهولة ولا يغير ضرر

لذنه ولهذا قال الرسول ومن اقتيا هذا الدهر بان يعطى بهولة فاذن الخ اعلم
 انه قد ضل من يقول انه لا يوجد عند الكثير الفقدان فاحمل الا في ثا ارجحاً لانه كان
 القديس اغريستينوس في تفسيره المزمور السابع ولا يعين حق للملحة انه لقد توجه عن
 اشيا كثيرة فاضلة ان كنا لا نطلب سوى ما هو ضروري لانه اذا طلبنا الاشيا الباطنة
 فمن الحال ان يكفينا شئ ومن ثم زل الباطنة شئ من الحادي عشر راي من قال انت بالمر
 وفي الثا ارجحاً عند العوام حق عند الملك شياً فاضلاً غير ضروري لحفظ الباطنة
 الحال ومن ثم بالكاد وفي الثا ارجحاً تجد من يلتزم بالصدق حين لا يلتزم بها الا مما
 يفضل عنده من الاشيا الغير الضرورية لقيام حاله غير انه من حيث ان القديس رة
 الاعيادية تكون خفيفة نظر الى الاختصاص فثم لا يتبين لنا الرجل القوي خطيئة
 خطية بمسحة اذا انى عن الصدقة لمحيانا قليلة فقط لا سيما اذا اشنع عن ذلك
 لب واجب او قد ان يعطى بعداً او ان يعطى الاخر او فاستحقاقاً او ان يعرف
 ذلك في افعال اخر صلحة الا ان خطيئة خطية بمسحة الرجل القوي الذي له خبرات
 فاضلة ولا يصدق على احد كنه بطر جميع القمل بغير سب ولا يريد ان يحسن
 الا لو من يكون في ضرورة باعقمة كلاً كثيراً من الاغنيا خطيئة من هذه المهمة
 فيجب على كل لا اعترف ان يفهمهم باجتهاد وفيهمهم بتدقيق على التزام هذا
 الصادم جداً فالذي قلناه من الصدقة نقول ايضا ان بقية افعال الرخصة
 الجديدة كانت او الرخصة مثلاً اقتقاد الرضى وتقنين لغزنا وتعليم الجبال
 ومعاينة المساكين وهكذا الضبيب يلتزم بدولة المريض الفقير مجانا اشيا
 التزج الاخرى فقد يتقن صعبة خصوصية ولهذا يجب ان نصفها في هذبت

الجزء الثاني

في وصية التزج الاخرى

اعلم ان التزج الاخرى هي فعل خارج من افعال المهمة او الرخصة الواجبة بجهته به في
 اصدار القريب او قد رده من الخفية او حش على الفيلة وتكمل الواجبات الخفية به
 وذلك بواسطة خطاب واجب ووصي فمقدرة يتم في حال بليته الرخصة وهذا الخطاب
 يتم لما يتبع الخفيف وهكذا يجب ان نعامل الذين هم دوننا لما ينبغي انات حجة وهكذا
 ينبغي ان نعامل من هم نظيرنا لما في سبل وهكذا يجب ان نفعل مع من يكون اشرف رتبة منا
 فاقول ان الله قد وجد وصية المهمة قلنا بالتزج الاخرى اثبت هذا او يقول الرسول
 ان وجه انشا قدلة فانت معشر الروميين علموا بروج الانس والعذوبين ولا تعامل
 بمنزلة عدو بل انعمي كالنعم النوح وقال السيد للسبح ان اخطا اخوك فاذبه وجبه
 وهكذا وقالت الابا القديسون ان هذه الآية تنفع وصية ومنهم القديس باسيليوس
 في قرانته المقترة والقديس لبروسيموس في كتابه الثامن على بشارة لوقا والاهي
 القم والقديس ابراهيم في تفسيرها بشارة من وقد اثبت تلك بلاوات كثيرون منهم
 البابا بوحا الثامن بقوله انه لقد اذنب مع الذنب من اجل اصلاح ما قد يستطيع ان
 يصلحه فيه فلا يفسد انك لا تعذب من اجل خطيئتك اذا كنت عبيداً ان تعذب
 من اجل خطيئة الغير وقال القديس غريغوريوس في الجزء الثالث من كتابه على لوازم
 الراعي ان الذين يرون شرور الناس ويجسسون الشيا بالعمت فانهم يشبهون من
 يرى انسانا يجرحاً ولا يد اوبه فيصير بذلك سبب موته لانه كان يقدر ان يشفي
 جرحه ولم يرد اثبت ذلك ثانياً يدل على هكذا ان الثاموس الطيب الذي يلزمنا
 بالحب والرخصة نحو القريب لا يلزمنا بمساعدة في ضرورته البسدين فقط بل ياول بمدة
 يلزمنا بان نجده في ضرورته الرخصة كما هو حال الخفيين التي يتفق مرات كثيرة اسما
 اعني القريب لا يقدر ان يحفظ منها او يخلص منها بسهولة خلق من نصيح وتزج وذلك

من اجل ضعف الطبيعة ومقاومة النعم وشدة الالام والعادة المتأصلة على العبدية
فأما الخ ^{فإن} سالت كيف يجب ان يكون التوبخ الاخرى فأقول انه يجب ان تغفل
كلما تأتينا من يسوع المسيح في بشارة من قبله أو ان تصح القريب خفية ^{أو}
ان لم يكن ذنبه مشتهراً أو من الذنوب التي يقتضي الامتناع عنها الرئيس على انه يجب
ان تغبر الرئيس أولاً لاجل الخطأ اي حينا يكون خطيئته ما يراها الرئيس من ان يصير ضرر
للمجاعة أو لشغل من يخصه من يكون ضرره اعظم من خسران للذنب حينئذ عند الرئيس او
لان الذنب لا ترمى توبته اذا وجده اخيراً الرئيس ثانياً يجب لاجل ان يغبر الرئيس
ليكون التوبخ فاعلاً وموقفاً في الذنب وذلك جازي حتماً لا يصدر من ذلك ضرر باهظ
للذنب مثلاً حينا تغبر الوالد في اومع على المدارس بخطايا اولادهم او لا يسلمهم ثالثاً
يومي سيمنا يسوع المسيح بلته اذا عاده هذا التوبخ الذي يخلو قلنا حينئذ ان تصح الذنب
امام شاهد واحد او اثنين وذلك لا يضره ذنبه فيجمل ويخاف ويؤذي التوبخ قوة
وفاعلية ثانياً يومي تغل بلته ان لم يغفر ذلك ليقض ان تشكل الذنب لكنيسة اكل
الرئيس وبفهم هذا المعقولة رئيس الاسقف او الابل او الحاكم اذا دعت الحاجات اعتبر
ان هذه الرعية من حيث انها من جهة فلا تلزم الامانة تتفق هذا الشرط الاربعة اعني
اولاً اذا عرفت خطيئة اخيك وهذا يفهم من قوله تعالى اذا اخطأ اليك اي بعلك
ومعركك حسب تفسير القديس اغوستينوس وما دتها فان كنت لا تدري خطيئة
اخيكت فلا تلتزم بان توبخه ولا بان تغفر من ذلك لان هذا يحتمل وطيفته الرئيس
ثانياً ان كانت لك اذ ترمو توبته على ان غاية التوبخ الواضحة هي التوبة ولهذا قيل
لا توبخ المستهري غير ان استغنى من ذلك شيئاً وهو متى ما كان عدم توبخ الذنب
شكاً للغير وسبب خطيئة او انه يصدر منه ضرر لو صدر من ذنب او للمجاعة ثانياً
ان لم يكن الذنب قد تاب بذاته او برأسله غير لانه ان كان قد تاب عن ذنبه ذوا

يجتاج

يجتاج التي تجتاج ومن ثم لا تلتزم بان توبخه رابعاً ان كان اضرار المكان والزمان وغير ذلك
تناسب التوبخ لانه اذا كانت الاعراض المذكورة غير مناسبة فالخليف بك ان تستطير غيرها
وله لك قال القديس اغوستينوس في الفصل التاسع من كتابه الاول على مدينة الله
اذا اخرا احد توبخ للذنب الى ان يجد رفاقاً الكثر مناسبة فلا يتبين له قبل هذا ان
يلتزم التوبخ لاجل ان يامن جهة الذين هم ملتزمون بوجبة التوبخ الاخرى فمن الحق ان
الجميع يلتزموا بها ووساكنوا او غير وسوا وذلك تحت خطيئة معينة اذ قيل ان الله
او من كل احد يغفره غير ان الرحلة يلتزمون بذلك اشد للثقل من قبل وظيفتهم
فانبع من ذلك مع القديس توما انه لا يخطئ خطأً محتملاً من اجل صد القريب عن خطيئة
محتملة او غلبه منها وكان قادراً ان يفعل ذلك بجهولة غير ان الخوف من شر
ذنب او الرعية تغبر ارضي منعه من ذلك وذلك لانه يهزم نظام المحبة في امر
ما هزل بتفصيله خبير الرضى على غير القريب الروعي الضروري وهذا لا يحفظ
ما يولد محبة الذين يلتزمون بذلك من قبل وظيفتهم او من قبل العدل مثل الرحمة
والواقفين والحكام الذين يلتزمون احساناً بان يغفروا لجهلهم بصد الناس
من الخطيئة وتغيب المذنبين ولو علموا ان الرعاة والحكام الله يصبر لهم من
ذلك ضرراً ويجادلون بجهلهم الا انه قد يتفق ان الذي يجهل التوبخ وهو غير متصف
بدرجة اوربنة لا يخطئ خطيئة معينة وذلك من شدة الاستحياء والخوف للطبيعي
لم يدعه ان يفتق على صرامة هذا الالتزام او اذا علم ان توبته القريب لا يفيده
شيئاً او يفيده قليلاً او انه اعف القريب يترتب من تلقا نفسه خلواً من توبخ
اما الموسوسون فليجدوا امناءهم في توبخهم الغير يتجاوزون حدود القبيح فيشتاقوا
على الذنب بزيادة ويكونوا سبب شر اعظم سوال هل الوصية تلزمنا بتوبخ القريب
على الخطايا العرسية ايضاً احيب ان الوصية تلزمنا غالباً بغير هذه الخطايا

يحيى

الا على الكثرة تحت خطيئة مريضه ويلزم لذلك ان يكون الامر سهلا جديا وهذا يتفق في
النادر فربما بين المحدثين بحجة عظيمة غير انني استثنى من ذلك الدوسا الذين يلزمون
بصحة الدوسين منهم من الخطايا العريضة ومنهم منها اذا كان قريباً ان يصدر من ذلك
ضرر ما يجسم كالتراخي في الذنب وتكاثر الخطايا المذكورة اى العريضة

الفصل الثالث

في الخطايا المتعددة بحجة القريب

اننا قد علمنا بما تقدم ان وصية حجة القريب مجبى على سالبية نهينا عن اربع خطايا
وهي البغضة والعداوة والفتنة والشك وهما عن تكلم عن ذلك شيئا فشيئا في
الاجل التالية

الاجل الاول

في بغيض الاشياء

اعلم ان البغضة هي كراهة الارادة واشهرها وقدمها في النوعين اولهما هو البغضة
العداوة ثانيهما هو البغضة الاستقباح اما البغضة العداوة التي تدعى ايضا ببغضة
الشخص فهم القاصير الشخص له بناستكرها وهذا يصير ان تشتهى له اوليا
بغضه ثم اضرارا بحب ان ذلك الشر والقصور يلتحق به اما ببغضة الاستقباح
التي تدعى ايضا ببغضة الحسب والافتقار فهي التي بها تشاء من الشخص مطلقا
ونظرا لذلك بل نظر الى خصلة ما تحقده تستصحبها او تنقصها بغيره لنا
ذوق ان ببغضة العداوة هي عظيمة باهتة وثقيلة في نوعها اشبه ذلك اوليا بالكتاب
المقدس قولا البشير من يبغيض اخاه فانه هو في الملذات ان قال احد ان يجب الله
ويجب اخاه هو كاذب من لا يجب فهو في الموت كمن يبغيض اخاه فهو قاتل

وذلك كما قال القديس ابراهيم في رسالته الخامسة والعشرين لان القتل يصدر من
البغضة ومن ثم كمن يبغيض ولو انه لم يضرب بالسيف فانه يقتل بالقلب
والسنة اثبت هنا ثانيا بدليل عقلي لان ببغضة القريب تضاد وصية المحبة
على الوجه المستقيم ونظرا الى ذلك كما قال القديس توما تكون هذه الخطيئة اعظم
ببغضة القريب اعظم من جميع الخطايا التي ترتكب ضده ولو كان البعض من الخطايا
اعظم من هذه الخطيئة نظرنا الى العنود ببغضة القريب اذا هي عظيمة عظيمة جدا
قلت اولها الخطيئة صيته نوما وهذا قد تقدم بيان انه يمكن ان تكون مريضه
فقط وذلك لما لاجل عيب الانتباه لما لاجل خطيئة المادة قلت ثانيا انها ببغضة
العداوة لانه وان كانت ببغضة الاستقباح عظيمة قاليا من اجل انه غالبا تقتصر
بها ببغضة الشخص الا انه يتفق احيانا الا تكون خطيئة مثلاً اذا ما حبست القاطم
بجميعا هو عمل الله بربا ببغضه بجميعا هو مسمى بالخطيئة وذلك نظرا الى القابل
ليس ببغضات البغض يلزم وبغضا كاملا انفسهم وقال القديس اغريستينوس في
تفسيره هذه الآية انك قد ابغضت ببغضا كاملا ان كنت لا تبغض الناس لاجل الخطايا
ولا تحب الواحد من اجل الناس سوال هل يجوز للاشياء ان يشتهى ضررا وشيئا القريب
اجب ان هذا غالبا لا يجوز لاجل المحل من ان يصدر هذا الاشتها من ببغضة العداوة
والشخص او من الخلق وطلب النار ولهذا في البابا يترشيسوس الحادي عشر راي
من قال اولاً انه يجوز ذلك ان تحب من طاعت حيرة احد الحيرة الزمنية وان تفرج
من منه الطبعي وان تطلب وتشتهى ذلك برفية غير خالصة لا بحكمة ببغضة
والتكراه من الشخص بل من اجل منفعتك الزمنية فهذا جسيم جائز اذا خلصت
باعتدال واجب ثانيا انه يجوز لابن ان يشتهى موت ابيه اشتها مطلقا لا بحسب
هو شر لا يبيد بل بحسب ما هو غير المشتهاى اى لانه مشا يحصل على وراثته وافر ثانيا

يجوز ان لا يفتح من انه فيكون قتل اياه من اجل انه بهذا حصل على وراثته من قبل
خزينة جميعها قد ردها الخبير لا عظم الشكرم ذكره وحكم بحماها

الجزء الثاني في الحسد

قال القديس اغوستينوس: ان الحسد هو بغض سمعة الغير: الا ان الحسد على الحق
اليقيني كما قال ملوكنا، هو حزن الانسان من اجل غير الغير. من حيث انه يتصور
صكمتين لشرف ذاته، ولهذا قال القديس اغوستينوس في الفصل الرابع عشر من
كتاب على سفر التكوين: ان الانسان يحبه عظيتم اما انه يحسد الذين هم نظيره في
العظمة لانهم مساوون له اما انه يحسد الذين دونه خوفا من ان يحصلوا تقديره
اما انه يحسد الذين هم فوقه لانه لا يساويهم في الشرف: فاقول الان ان الحسد
على الحق اليقيني هو في نفسه خطية ممتدة ضد المحبة اشبه ذلك انما بالكتاب
القدس ان الحسد يقتل الصغير اشبه هذا ثانيا بشهادات الاباء القديسين وكتاب
القديس كيريلوس في كتابه على الفيرة والحسد ليس شئ يجب على المسيحي ان يتصور
منه باعظم اجتهاد اكثر من ان يستحق عليه الحسد لان الحسد هو اصل كل الشرور ولهذا
قال الرسول ان اعمال الكفر هي معروفة وهي الحسد والقتل الخ وقال الذهبي
قد في جمع الرابع والعشرين الى اهل انطاكية: ان الحسد من هم اشرف من العروش
وهو نظير الشياطين وربما اشرفهم ان هذه الخطية لا تغفر لها كان الزاني يمكن ان
يعتد وبالشفرة والسارق بالنفق والقاتل بالرجز اما انت اياك الحسد بماذا تقدر
لانه لا محبة لحسدك سوى اقل شركه اشبه ذلك ثانيا بدليل عقلي لان الحسد
يضد المحبة التي من شأنها ان تنفع من خير الغير وبما جاءه ومن ثم ولان الحق

الحسد

الحسد يتولد من الكبريا او من دفة اخرى شرفه الذات ومن ضعف قلب
يخشى به الانسان ان يجد من يكون مساويا له وان يرتفع عليه الذين هم نظيره الا انه
يضاد المحبة على الوجه القريب والمستقيم قلت ان الحسد هو خطية منه توهن
وهذا تقدم بيان الا انه يمكن ان يكون خطية عرضية وذلك لما لا يحصل عدم الانتباه
والغيبه لما من اجل ضعف الملة كما يتفق ذلك على كثرة في العيشا قلت ثانيا
للسد على الحق اليقيني هو حزن الانسان من اجل خيرات الغير لظنه بها انه ينقص
شرفه وذلك لان الحسد لا يحزن من غير القريب الا لهذا السبب مع ان شرف القريب
وبما جاءه يكونان مادة للفرح لاسادة للفخر ويزيدان شرفنا اكثر مما ينقصانه وهكذا
ايضا الحسد هو في الانسان بما حصل لغيره من الشرف لظنه انه بذلك يكون هو مقبلا
ولا يتقصر فيه وكما ليس اوقلا يصحون شرفا اقل ظهورا خارج من ذلك اولاد
ليس هو حسد على الحق اليقيني اذا حزن الانسان من اجل غير القريب بل من اجل
انه هو ليس بما حصل على مثل هذا الخير وهذا الفخر يسمى غيرة وهذه هي حبيبة او اكانت
غوا الاشب الروحية الموصلة الى الخلاص ولهذا قال الرسول فتعابروا على الواهب
احفظوا لعل ان اكانت هذه الغيرة نحو الاشياء الالهية فتكون لعلنا نرجو من الغير والش
واحيانا ردية فتكون بركة من الغير والشر حيفا لا تصير لاننا ان يكتب تلك الخيرات
بوساطة ردية ولا يحزن حقنا من اجل خيرات الغير بل يحزن على قلته الذاتية فقط
وهذه الخبة تدور على كثرة من الخطية او ليكن الذين اذا راوا انسابا رديا في العلم
او غيرهم في صناعتهم وانهم يرجون اكثر من يحزنون لهذا السبب فقط اى من اجل
انهم هم غير حاصلين على مثل ذلك العلم والخبرة والبرع نظيرهم غير انه قد يكون خرفهم
هذا وكثيرهم ردية اولاد اجتهادوا بالعلم او بالفن في ان يبيدوا مرض الخير او يعطوا
وجه ثانيا اذا حزنوا من اجل غير الغير او قصدوا ان يستعملوا الوسائل الرديئة التي

بما حصل للشافق على هذا القبر ولهذا القول لا تقع من الذي يخرج في طريقه الذي يسرع
 خلاف انما توس ايق ثانياً انه ليس هو جسداً اذا اخذ احد من اجل غير البعض الذين
 من وجه ان هذا القبر يصعد تلك الاشياء عن القبر الرومي بل ان هذا القبر هو جسد وهو
 فعل الجسد غير انه يجب على المؤمن ان يحذر هذا كليا من ان يصدر حرقه هذا من سبب
 اخر ايق ثانياً انه ليس هو جسد اذا اخذت الاشياء من اجل خيرات الناس مطلقاً ولان
 هذه الخيرات خيراتهم ولان خاطره ثقيل عليهم ويبيد ان يتقدم منهم هذا القبر ليس هو
 جسد بل هو خلق او يخلق لا وليك

الجزء الثالث في الفتنة

اعلم ان الفتنة على الاطلاق هي خطية ثم السلوة والعدل المحبة مع القريب او هي ما يحل
 اتحاد الارادة والارادة والمخاطبات والافعال الواجب حفظها مع القريب اقول الان
 ان الفتنة في الارادة والكلام والفعل التي بها يقاوم انشاؤه من غير ان يشي
 تلزمه الوصية ان يكون بها اتحاد معه هي خطية هيمنة فيها ضد المحبة هكذا قال
 مارنوس ابنت هذا اولاً في كتاب المقدس سنة هي التي يمتنعها الرب والسابعة تكرر
 نفسه فاني ما يكون وهي الذي يزرع الفتنة بين الاخوة وقال الرسول لنا اعمال اللحم
 معروفة وهي الخسرات والانشقاقات لان الذين يفعلون هذه لا ينالون ملكوت
 الله ابنت هذا ثانياً مشاهدات الاله خال القديس كبريانوس الشهيد في تفسيره انشاؤه
 الربيه من لا يحفظ السلام مع الاخوة فانه على حسب قول الرسول وتعليم تكتاب
 المقدس ولو قتل من اجل المسيح لا يبرر به لان من خطية الانشقاق الاخوة
 فواذا تكون اذا خطية التي لا يقدر الاستشهاد ان يحورها وقال ايضا في كتابه

على

على روبا الصلبي ان خطية الفتنة والانشقاق لا يحورها الموت من اجل المسيح ابنت
 ثانياً بل على ان خطية الفتنة تضاد المحبة تضاداً عضوياً ولذلك يقول الرسول
 تكون الصلح بينكم والله الصلح والمحبة يكون حكم والها ان الفتنة تضاد المحبة تضاداً
 كليا قلت اولاً ان الفتنة هي القتال في الارادة والكلام والافعال لان الفتنة عدم
 الاتفاق مع الاخوة ينقسم الى ثلث انواع النوع الاول هو عدم اتحاد الارادة والغلب وهو
 على معص العن من الفتنة وهذا قسم اتفاق الارادة الانشاق مع ارادة القريب فيما
 تلزمه الوصية ان يكون متفقاً به معه هو خطية هيمنة فواذا كانت للمادة باهضة
 اما ان كان عدم هذا الاتفاق يلاحظ ما لا يلزم بوصية ان تكون متفقين فيه وقد
 يكون غالباً خطية اذا لم يصدر من ذلك شكل النوع الثاني من الفتنة هو عدم الاتفاق
 في الارادة والكلام ويعد على خاصة ويتم على المقوم حيناً تقاوم ونهضت حقيقة
 ما معروفة بقصد مضادة القريب وتكون خطية هيمنة اذا كانتا حقايق ملازمة
 الايمان او بعض امواد بيت تلزم بوصية ان يكون بها متفقين لما تنظر الى غير ما ذكرنا
 من الموضوعات فاذا قام احد حقيقة معروفة منه بقصد ان يضاد القريب
 فانه يظهر حقاً ضد المحبة الا انه في التاخر تكون هذه الخطية هيمنة لانها انما تشر
 المحبة قليلاً لان يصدر من ذلك شكل او يكون خطراً من ان تحل المحبة النوع الثالث
 من الفتنة هو عدم الاتفاق في الافعال وهذا ينقسم الى نوعين الاول هو الانشقاق
 الذي به يفصل المؤمن نفسه من وحدة الكنيسة بابا يدين من الادعاء لروما بها وعن
 فلاشتراك مع بقية اعضائها وهذا يكون على الدوام خطية هيمنة ثقيلة جداً ولهذا
 قال القديس كبريانوس في كتابه على وحدة الايمان هل يقبل كمنشقة لانه يسبح
 وهو مضاد كنيسة المسيح ومفصل نفسه عن كنيسته مع كبريكيته وشبهه وقيل
 شكل هذا على نوع ما من يفصل اتحاد اهل بيت او جماعة مثلاً كنيسته لانه يتجرى خطأ

ثقباً ضد المحبة من اجل غير سبب بباط السلام في شدة الجاهل وخطيئة تشبه
خطيئة الانشقاق النوع الثاني من عدم الاتفاق في الافعال هو استعمال الاسلحة خلاف
العدل وهو خطيئة ممتدة نوعاً قلت ثانياً ان القسنة هي خطيئة ممتدة نوعاً وهو
قد تقدم بيانه الا انه قد يمكن ان تكون خطيئة عرضية فقط وذلك لاجل عدم
الانتباه والقيود وخفة المادة وقد يمكن ان للمنافرة الصادرة بغير نية المضادة
والسببية عن جهل معذور يكون خطيئة عرضية ولو كانت مادتها ما يحس خبير
القريب او الجدل الاله مثلاً اذا اعتقد احد ان الشر المفلان هو اتفق لئلا يصيب
القريب او الجدل الاله واعتقد اخر بعكس ذلك كاحد في الدين القديم بولس
الرسول والقبليين يونانيا

الخبر الرابع

في خطيئة الشك

اعتبر ان وجبة المحبة لا تلزمنا بان نحسن الى القريب فقط بل نقضوا ثانياً بالاول
يجب ان نضمره عندنا لاجسه ثانياً ولا روجاً ومن هذين العنصرين ينبغي ان نتكلم الا
انه من حيث ان الضرر الجسدي الذي يصيب غالباً للقريب ضد رضايه لا يشتمل المحبة
فقط بل احياناً كثيرة يشتمل العدل ايضاً فلذلك نبقى للخطاب عند المحبة نتكلم عن
وصاياا وبالعكس ذلك اذا كان الضرر الروحي لا يلحق الا بمن يرتضى ومن ثم غالباً لا ينفصل
العدل بل ينفصل المحبة فقط فلذلك نتكلم عند الان وحده وذلك في اربع سوائل

السؤال الاول

في ماهو الشك وكيف هو

اعلم ان الشك كما قالت آيئة المعلمين مع القديس ثوما هو قول او فعل متخوف من شائنا ان يثبت

القريب

القريب سبب سقوط رومي قلت اولاً قول او فعل ولربما بذلك فهو غارياً او اهل الشك
ظاهراً لان الفكر لا يثبت بماله مخفي لا يمكن ان يكون سبباً للشك القريب قلت ثانياً قول رومي
اي روي لما في ذلك لما المصدر الظاهر فقط لا يمكن للشك ان يكون الفعل بصورته
الخارجية كما قلنا لان يجتنب الغير الى الخطيئة مثلاً اذا اكل احد شيئاً فتمنى عند الوصية لغير
ان يورد السبب اللائق الذي من اجله يستعمل ذلك الاكل قلت ثانياً من شأنه ان يعطى
سبباً لا يمكن ان يعطى سبباً لسقوط ولو انه لا يصدر ذلك ولذا ان كانت الخطيئة
الخارجية لا تشمل كل وجوب سبباً للخطيئة وذلك لما لان الحاضرة اناس حلجوا بهذا القول
حقاً انه لا يظن بهم ان هذا الفعل يجتنبهم الى الخطيئة لما لانهم اشركوا بهذا القول حتى انه
يرى ان هذا الفعل ملزمهم الى الخطيئة اكثر مما كانوا يدونه فلا تكون الخطيئة حينئذ شيئاً
قلت رابعاً سقوط رومي واريد بذلك اولاً للخطيئة الممتدة فمن اعطى الغير سبباً
لفعلها فقد اخطأ خطأ ميثاً ولو كان للفعل السبب للشك ليس هو ردياً او كان خطأ
عرضياً فقط ساعداً اذا كان مفعولاً بدم تميز كامل او اذا كان خفيفاً اي اذا كان
الفعل المشكك نظراً الى الامراض انما يجتنب الى الخطيئة اجتناباً خفيفاً حينئذ يمكن
ان يكون خطأ عرضياً ثانياً بل فقط سقوط رومي فهم ايضا للخطيئة العرضية الا ان
سبب هذا السقوط يلزم ان يكون شيئاً مادة شك خفيف فقط ثانياً يفهم ايضاً
بذلك احوال فعل اكثر كالاتسبيه للغير علواً من سبب واجب اي قصد الغير لغير
سبب عن ممارسة فعل غشاً وهذا احوال نظراً الى الوجه ذاته لا يكون مادة باهظة
الا اذا كان للغير سبب ضرر رومي ففهم او قلنا هو ان ضرر جسم وقد يتبع من هذا
القديس انه لا يكفي للشك ان يفعل شيئاً فاعلاماً او يتكلم كلاماً يصدر عنه في الشك
قيل وقال او غير الذي يدعى غالباً من العادة شيئاً بل يلزم ان يكون سبباً لسقوط رومي
كايتفق مرات كثيرة سيما في ما يكون الفعل شديداً فثبت الا ان الشك بلا حظ اما

نظرا الى الشك الذي يعطى الغير بسبب سقوط الروح لما نظر الى من يسبب سقوط
 الروح فقرر الى الوجه الاول يسمى الشك شكاً عاماً ومسيباً ومعطياً ونظراً
 الى الوجه الثاني يسمى شكاً انفعالياً ومعطياً ومقبلاً فالشك انفعالي والمسيب
 والمعطى هو قول او فعل يخفى ناقص يعطى الغير بسبب سقوط روحى وهذا الشك
 ينقسم ثانياً الى الشك المستقيم ويسمى ثانياً الى الشك الغير المستقيم ويسمى
 المستقيم هو ذلك الذى به يقصد الاثبات سقوط القريب وذلك اولاً لاستنابه
 الغير ومنه الروحى وهذا الفعل هو من شيطان فلا الوجه بين الناس ثانياً من اجل
 نفسه الذاتية ولذاته كايصير في المذاكرة الجسم لاجل طلب لذة شهوانية اما الشك
 الغير المستقيم نعم انه لا يتغير هذا المقصد صحيحاً لانه يورث انه بذاته يجذب الى
 السقوط الروحى ومع هذا يهل ثم الشك لا يتعلق المعطى والمقبول فهو السقوط
 الروحى الصادر من قول الغير او من فعله وهذا السقوط اذا صدر من قول او من فعل
 يخفى يسمى شكاً مقبلاً ومعطياً واذا صدر من قول او من فعل لا يجذب الى الخطيئة
 لذاته ولا يثبت قابلية او فاعلية حقيقية يدعى شكاً مستغلاً مقبلاً لا معطى ثم ان
 هذا الشك ينقسم ثانياً الى شك الضمى والشك الغيرى فالشك الدل هو الذى
 يصدر من قبل حمل الشك او من ضمير والى ان اى الشك الغيرى هو الذى يصدر
 من غير حيث من يشك كالفريسيين الذين لا يوافقونهم الجيدة اتحدوا سبب
 للشك بالسيد المسيح عند نظم افعاله الكلية القياسية

السؤال الثالث

هل يكون ومع يكون الشك خطيئة
 اقول ان الشك انفعالي هو خطيئة ميتة نعماً اثبت ذلك اذ يقول السيد المسيح من

شكوكه

ثمة احد هؤلاء الصغار المؤمنين في خفيته ان يعلق في عقدة حجرى ويختبئ
 في عفا البحر الويل للعالم من اجل الشكوك الاول لا شك الذى ياتي الشك من قبله
 اثبت هذا ثانياً من الدليل وهو ان الفعل الذى به نسب اغتياياً للغير غير روحى
 هو فعل مضاد المحبة جداً اكثر ما يضاد المحبة عدم عون في ضرورة الرومية ولهذا
 قال الرسول ان كان بسبب العلم يخفى عنك فانتك لست تسعى بالمحبة فلا تهلكن
 بطعامك ذلك الذى مات المسيح من اجله ان كان الطعام يشكك اخي فلا اكل
 لئلا ليلا اشكك وان سالت هل انت يوجد في خطيئة الشك شران مختلفان
 نوعاً فاجيب اولاً نظراً الى الشك انفعالي للمستقيم انه ذو شرين مختلفين نوعاً على راي
 جميع المعلمين لحد ما يضاد محبة القريب المقصود سقوط الروحى ولا خفياد
 تلك الفضيلة المقصودة التي يقضاهما الفعل المشكك ايجب ثانياً نظراً الى الشك
 الفاعلى الغير المستقيم انه ولو ان جميع المعلمين يمتدحون انه هو خطيئة ميتة نعماً
 الا انهم لا يتفقون من جهة نوع الخطيئة التي يجزمها هذا الشك فقوم بذكر ان هذا
 الشك ليس هو خطيئة خصوصية ضد المحبة بل انما يخص النوع الذى يميل اليه من
 الخطيئة لا غير اى ان الذى يتجدد يقبض يجذب احد الى التجديد خلوا من قصد وادب
 ومثورة لكن يعلم بذلك نعم انه يكون قد اخطأ بخطيئة التجديد الصادر منه والذى
 صدر من الغير الا انه لا يكون اخطأ ضد المحبة خصوصية واحداً يقولون ولا هم
 اصح وافضل من راي الاولين ان هذا الشك على حد سوى يقضاه المحبة والفضيلة
 المقصودة الذى يقضاهما الا ان هذا الشك لا يترك نظراً الى الاعتراف لانه يترسأ
 ايما ان نوع الكاهن انما يعطينا للغير بسبب الخطيئة وعلى راي الاكثرين يجب
 ان نؤيد نوع تلك الخطيئة التي سببها ما بعد الثاني الذين يعطينا هم هذا سبب
 اعلم انه على النقص من يرتكب خطيئة الشك وتكبر ما يوجد في هذا النوع من الشر من

ثانياً

من يجتنب الغير لا قبل رضى ذاتي بل او بشرة او بوسطه او بغيره ذلك لانه حينئذ
 يكون قد اجتنب به الى الخطيئة ومن ثم لا يجوز شلوان فقلب من ساعد ان يرفع سحابي ورا
 من رجل غير مومن ان يطلع بالهدى كاذبة او بغير كاذب هكذا لا يجوز ان نذكر او نذكر
 احدنا الى الشرب حتى السكر والسبب في ان هذه الاشياء كلها هي شريرة ذاتيا وباطنا
 ثم يجب ان نعتبر ههنا ان شلوان لا يجوز ان يكون من اجل ان الناس يكونون مستعينين ذاتيا الى فعل
 ثمت للخطيئة لانه لا يجوز لنا ان نجتنب احدا الى تعميم الخطيئة او الى الاستعانة فيها فيكون
 اذا احسن الفعل الذي نجتنب احدا عليه فعلا صالحا من ذاته او مجردا من الغير والش وقد
 يمكن ان يفعله بغير خطيئة فيجوز لنا ان نطلب هذا الفعل منه ولو كان حقا عتيقا ان
 يارسد بخطيئة وذلك من اجل القسورة او لانا ملزمون تحت خطيئة بطلبه منه
 مثلا كتناول القربان المقدس من مكان شرير بشرط ان الذي يطلب ذلك منه لا يفتد
 بذلك ان يجتنب به الى الخطيئة والسبب لذلك هو ان هذا الطلب والاجتناب ليس هو
 شكا معطى بل مستقبل فقط وحسب ذلك ملزمتها لا يجب من اجل هذا الشك ان نعمل الغير
 القسوري للتلاص والغير الواجب علينا من قبل وتطبيقا وقد ناهى ذلك بعضنا
 من المصلين بقولهم انه يجوز لنا ان نشير بما هو اقل شرعا من قد نعلم على ما هو اكثر شرعا
 وذلك حينما لا توجد واسطة اخرى لصدقه عن غيره بشرط ان الذي اقل شرعا الذي
 نشير به يكون جزءا من ذلك الفعل لا وفرقا ومثلهما فيه قلنا يمكن بالتفرض شلوان
 اذا غم بطرس على الاختلاس بماية غش فيجوز لبولس ان يشير عليه باختلاس
 ضمن فقط لانه حينئذ لا يجتنب به حقا الى الخطيئة بل بمنعه من فعل منزهة
 اذا لا يقدر ان يمنع من الكل لانه لا يجوز ان نشير على احد ان يفعل بشخص معين
 ما هو اقل شرعا بنية ان نصده عن فعل اعظم شرعا يريد ان يفعله بشخص
 اخر مثلا اذا قصد احد ان يسرق من بطرس سانية غش فلا يجوز لنا ان

نشير

نشير عليه بان يسرق خمسين من يعقوب لصكى لا يسرق من فاسك

السلوك الثالث

هل يجوز ان نقيم مادة الخطيئة لمن هو عتيق ان يخطئ

اعلم ان مادة الخطيئة نوعان احدها قربية وبعيدة فمادة القربية هي التي تنب لفعل
 للخطيئة نسبة كلية وتقدم لمن هو مستعد حال الخطيئة والمادة البعيدة اما التي
 لا تنسب لفعل الخطيئة نسبة كلية اما التي تقدم لمن ليس هو مستعد حال لفعل الخطيئة
 فاقول الاتي انه لا يجوز ذاتيا ان نقيم مادة لمن هو عتيق ان يخطئ واذا كانت المادة
 قربية فلا يجوز تقديمها ولا في حال خطر من رر باهت اذ لم يدعو الى ذلك التزم اعظم
 اما اذا كانت المادة بعيدة فيجوز لنا ان نقدمها اليه وذلك حينما تنفق الشروط
 الواجبة ثبت الجزء الاول اي انه لا يجوز ذاتيا ان نقيم مادة لفعل الخطيئة لانه
 كما سنرى فيما بعد انه لمن المحقق انه لا يجوز ان نطلى القريب سببا للخطيئة حتى
 ولا بما هو مجرد من الخير والشر اذا سبقنا وعرفنا ان القريب يتخذ سببا من ذلك
 لفعل الخطيئة على انه كاذب القديس اغريستينوس نعم ان ذلك قتل نفسه بخطيئة
 الا ان هذا حرك به القاتل والحال انه يفعل ذلك من يقدم مادة لانسان عتيق
 ان يخطئ ولذلك فن ذات الامر وعلى الاطلاق لا يجوز ان نناول الغير المستحقين
 الاسرار المقدسة ولان تقدم مواكيل محبة في زمن العزم للذين يلتزمون به
 ولا غير المسكين ولا ان نذكر بغيرنا للزنايات ولا ان نبيع سبي او اسلمة او صورة
 او كتابا مضادة الادب ومستبينة الى الدنس حتى ولو لم يكن دنسه بالكلية
 للذين يبيعون وهو من المحتمل انهم يستعملونها استعمالا رديا قلت من ذات
 الامر وعلى الاطلاق وذلك لانه بطريق الدنس يجوز ذلك اذا اتفق من جهة

لغيري أشد التزاماً بل يجوز أيضاً من أجل سبب آخر إذا كانت المادة بعينة فعلاً
سنورد ذلك اثبت الجواز أي أنه لا يجوز أن يقدم القريب مادة الخليفة ولا في
حال خطر ضروري هذا إذا لم يجر من المدة التي التزم أعظم من الشر الذي تخشاه قال القديس
توما أنه لا يحظر قطع من يتم الخليفة بل يعطى أيضاً من كان سبب الخليفة على ما وجبه
كان والحال أن كل من نطق بوعى أن الذي يقدم مادة الخليفة هو سببها فلا يكون
السبب الأول ومن ثم البليان في شمس من المادى عشر ذلك من قال في أن التزم التزم
استحقاقه ليس له لم يصعد من المطابقة إلى البيت ليعينه هناك نشأ بشر أو الذي
يختمه مرات كثيرة بجعل السلم وفتح الباب أو بفعل شوا غير نظير ذلك فإنه لا يحظر قطع
عينة إذا قبل ذلك خوفاً من ضرر معتبر مثلاً لا يفرضه سيده أو نظراً إليه لجورسة
الرجل أو تخشى من بيته به فاداً لا يجوز التزم لأجل خوف من ضرر بها هذا إن يستعمل
لسيده امرأة فائمة أو غيرها اليد لأنه هذا وما يشبهه هو مادة قريبة الخليفة قلت
إذا لم يكن من جهة أخرى التزم أعظم من الشئ الذي تخشاه لأنه لمن العلوم الواقع أنه
ينبغي حينئذ أن تفعل التزم لا أعظم ومن ثم يجوز للكاهن بل يجب عليه أن يتأول رجلاً
خاطباً القربان المقدس إذا طلب ذلك منه ولم يكن يعرف الكاهن حال ذلك لما طلى
الردية إلا بواسطة سر لا عتراق وهكذا يجوز للمرأة ويجب عليها أن تفحق الزينة لرجلها
إذا طلب هذا منها بأجتهاد ولو أنها عرفت أنه مرتبط بنظر العفة وأنه لا يجوز له أن يطلب
ذلك وكذلك من لا يقدم أن يحفظ نفسه من القتل طلباً إذا لم يقدم خوفاً من هو مستعد
للكسر استعد أو قريباً فيجوز له أن يقدم له ذلك اثبت ذلك الحق الثالث وهو أن
بسبب وهذا تنفق الشروط الدائمة يجوز لنا أن نقدم مادة الخليفة البعيدة لمن ليس
هو مستعد الخليفة استعداً قريباً وذلك لأن تقسيم المادة البعيدة ليست بمحتلة بغير
القريب لا تلقاً خفيفاً ومن ثم قد يمكن أن تكون القيمة جائزة من أجل سبب واضح

عند

منه اتفاق بغير شروط واجبة قلت أولاً من أجل سبب واضح وذلك كالتزم التزم
من تكون الأنت كخافاً أو من قبل الوظيفة أو العسكرة لأنه شئ يجوز التزم أن يحضر
الغنى لسببه حسب ماله وان يقدم له الطعام المذون يوافق ما فقه بسببه في
الطريق مجردة من كل فرض آخر روى ولو أنه عرفت أنه ما في الخلفي وهكذا يجوز لك أن
أن يسرع حديثاً تستعمله لا تفتن لخدمة هيأ كالم قلت ثانياً عند انتدع بعض شروط
واجبة وهي أربع للشر الأول هو أن المادة المقدمة تكون جيدة أو قلما يكون عينة من
الغير والشر لأنه إذا كانت المادة تستعمل لغيرها كالسم سيما السم الذي لا يستعمل
غالباً إلا للضرر فلا يجوز حينئذ أن تقدم للمالك كين محققاً حين تقدمتها ذوال الخطر فإذا
تحقق أن السم المطلوب إنما يطلب لتزريب دوا أو اللون لا للضرر الشر الثاني هو أن تكون
الخليفة كمال على حد سوى ولو لم تقدم أنت تلك للمادة وبدون هذا الشر إذا قدم أحد
المادة فقد صار سبب الخليفة إذا لم توجد وصية أعظم تكونه بذلك كالتزامه عن
المادة القديس الشر الثالث هو أن تقدم المادة بنية ردية مثلاً بنية سلفة أحد
في الخليفة لأن ذلك يكون شكاً مستقيماً الشر الرابع هو أن الذي يقدم هذه المادة البعيدة
أو المجردة من الغير والشر لا يكون ملتزماً من قبل وطلبته بمنع الخليفة مثل الرابع والربيع
وما يصح ذلك

السؤال الرابع

هل يترتب أن أهل بعض أقاليم من الغير والشر لا فاعلاً لها خوفاً من شك الضعفا
لجيب أن الخوف من شك الضعفا لا الخوف من شك القوي يترتباً بالخيرين حسبية
وروحية أو قلما يكون تأخرها إذا لم توجد وصية تلتزم بها وتنعنا من تأخيرها
وهذا ما قاله القديس توما وهو أن ثبت للزاد الملاحظ شك الضعفا فتقول
قال السيد الشيخ من شكك أحد من هؤلاء الصغار المؤمنين في أخيه أنه بدلق

في عتق جبر الرقي ويفرق في عتق البصر احدوا من ان عتقوا احد هؤلاء الصغار وحسن
الوصول لا تملك بطعامك ذلك الذي مات للسبع من اجله فيهلك بملك الراح الضعيف
الذي من اجله مات للسبع وهكذا انا كنتم تخطون الى اخوتكم وتطوفون ضحروم الضعيف
قال للسبع تخطون ولذلك ان كان الطعام يشكك اخي فلا اكل لها ابنا لئلا اشكك اخي
فمن هذه الشهوات يتبع جلبا انه ليعطى خبطة ثقيلة من يفعل شيئا يتبع منه سقوط القرب
الضعيف اثبت هذا ثانياً به ليل عقل فاقول ان المحبة تلزمنا بان نغفر من كان يسيء
القريب سميماً في اللطمة وبالنتيجة من ان تكون له سبب شك حتى شكك لا تضل
فقط لانه اذا كنتم تحلمون القريب من اللطمة بواسطة التي يخفق متى بكنا ذلك
خاؤه حجة نلتزم برفع ما يتخذ منه سبباً للفعل اللطمة قلت انتم توجب وصية لزمنا
لانه كما قال القديس توما لما الواقع انه لا يجوز ان غفلت كرفق اخر من اللطمة حيث ان
نظام المحبة يلزمنا بان نجبر خلاصنا الروحي افضل من حيناً خلاصنا الفاني وبالنتيجة
لا يجوز لنا ان نعمل ما هو ضروري لئلا نلزم من هذا من الشك قلت اعمال او اخبر
خبرات روحية او حسيية لان القديس الروحانية التي لا تلزمنا بها الوصية يجب علينا ان
نعملها او نأخذها الى ان يزول الشك ولكن كما قال القديس توما اللاهوتي انه لا يجب
علينا ان نعمل هذه الغزوات بمقدار ما يجب علينا ان نخفيها وناخذها الى ان يزول الشك
غير انه اذا استمر الشك بعد ان نكون اوروباً مجتهداً في إزالة الشك فربما يصار
من اللبث فلا نفع ملتزمين بان نعمل تلك الافعال الروحية من اجل هذا الشك
المن جهة الغزوات الزمنية فنبقى ان نعملها بالكلية ولا فيجب علينا ان نزيل الشك
بواسطة التصديق هذا ما قاله القديس توما اثبت ان الجدل الثاني من قولنا انتم
وهو انه لا يجوز ان نعمل الخير الروحي من اجل الشك الفريسي فاقول ان التسليم للسبع
ما سمع ان الفريسيين قد شكوا فيه لاجل تعذيبه فقال دعوه عنهم عيان ومادة

عيان

عيان ولهذا قيل في صفة العواين خير لنا ان يمدد الشك من اننا نعمل الحق غير اثبت
قولنا هذا نظراً الى غيرنا الزنى فنقول انه كالحفاجيد القديس توما لو كنا نلتزم ان
نعمل الغزوات الزمنية حدراً من الشك الفريسي لمكان يصدر من ذلك ضرر للجبرور
لانه من ذلك كانت الاشارة تتخذ سبباً للتعطيل بل كان لنا نحفون يتفرون من
ذلك باسفرارهم في اللطمة بعد اختطافهم خبرات الناس الزمنية

المقالة الثانية عشر

في الوصية الالهية الرابعة

قال الرب الاله الرباني ولك ليعمل في الارض التي يعطيكم الرب الهكم انه
قد بين عجب الظاهر ان هذه الوصية تلزمنا بها فقط وهو ان نكرم والدينا بالحب
ونحبه ونطيعهم الا انه على راي جمهور المعلمين بل على حسب تعليم الكنيسة ينبغي لنا
ان نفهم ايضاً بالغلظة اب ولم اذكر دوماً الكنيسة والاهل والكنيسة الذين يمتثلون بالشك
احكاماً روحياً ثانياً الملوك والامراء والقضاة الذين يدبرون الشعب نديراً ثانياً
وكلا لايتام والعلماء والادباء ثم ان هذه الوصية تنفع ايضاً مضمراً ما يلزم به
الوالدين والارواح من قبل وظيفتهم غربيهم والموسين منهم وما يلزم به الرجل والامراة
بعضهم البعض واقول على الاملاق ان هذه الوصية تنفع مضمراً ما يلزم به الاقرب
بعضهم البعض ولوازم وظائفهم اما هذه الوصية فاجاها بالحب وعلى نوع خاص تلزمنا
التفكير في كقول القديس توما ففصلنا اديت بها تقدم العزلة والتدسية
الواجبة اولاً لوالدينا ثانياً وبالتالي لجميع اقربائنا والغريبون بعضهم البعض ولبنينا
ثالثاً لوطنا قلت على نوع خاص لان مادة هذه الوصية تشمل ايضاً في فضيلة تربية
السقوى والذي الذي تقدم به الامم الواجب للروس الذين يدبروننا في الاسرار

الروحانية ولا مود الزمنية لانه كانا معكم والدينا لاننا اعتدنا معكم الوجود هكذا ينبغي
 ان نتقدم الذين اتخذنا معكم اتفاق الوجود ونحسين الاخلاق لانه اذا كانت هذه
 الفضيلة اعز التقوى قريب جدا للادب فيجب علينا ان نود لو انهما تعلمان فضيلة
 التقوى تستلزم ثلثا شيئا من البتة وهي الاكرام والخدمة والطاعة وهاتين نوعين
 في ثلاثة فصول

الفصل الاول

في الاكرام الذي يلزم به البنون من قبل هذه الوصية لوالديهم
 اقول ان البنين يلزمون باكرام والديهم وينبغي ذلك بالوصية للتقدم ايرادها في العهد
 القديم والاعتراف ذكرها من السيد المسيح في بشارة من وعظما قال الرسول انها هي الوصية
 الاولى في الوعد اي في الوعد الذي به وعدنا الله لا بالسعادة الابدية فقط بل بهذه المخرج
 الزمنية للعامة ايضا وذلك لنعلم كم يريد الله ان نحفظ هذه الوصية وقال المعلم
 من يمشي الرب يكرم والديه ويخدمه كسيادة وقداور كتاب التعليم السبعين الذين
 سبب ملك بقوله انما والدين هم كصوت الله بما انهم يهرون على نوع بالخدمة وغيرها
 النفس والجسد وسابعا التوبة السبعية لا ولاهم اما هذا الاكرام الواجبة تقبض
 للوالدين فيشرحن على شقين لانه اوله ينبغي ان تقدم لهم الاكرام الخارج في زمانهم
 ومكانه باعطاء باطن وذلك لا بحسن غلنا الباطن بهم فقط بل بحسن ثنائنا بهم ايضا
 وبمقدمة السلام والخدمة وغير ذلك حتى ان احوال ذلك هو خطية ممتدة سيما اذا
 صدر هذا من اعتقائنا والدينا او اذا اظهرنا هذا عارضا اعتقائنا اليهم ثانيا نلزمنا
 هذه الوصية بالانفصال ولا نفعل شيئا نهي به والدينا وقد يشهد الكتاب المقدس
 ان ذلك خطية عظيمة جدا بقوله من لعن اباه واسمته مات من عذابه ويقع له
 قاه من عقر وشق العين التي تستهزى بالادب فتنقرها الغراب ولنا كما افترقنا

فقطرون

فقطرون اذا اخطأ ثقيلا اولئك الذين يحقرون والديهم ويستهزئون بهم ثانيا الذين
 يشقون ثانيا الذين يعزبونهم ولو ضربا خفيفا بل الذين يروون ايديهم ايضا ليفترقونهم
 رابعا الذين يفرسبون عجزونهم حزنا عظيما او يسبونهم غمفا عظيما كما كانت
 ذات اغراء او بالفاظ قدحوا ان والديهم ينشأون منها جدا خلصا الذين
 يحقرون والديهم لاجل تقدم سادسا الذين يشقون في الحاكم العالمية مشبهين بملهم
 انا ذلكا حقيقيا ما خلا الامم المغلدا العزة الالهية بواسطة الارقة او الغناء
 العنة البشرية بالنقص على الملوك والاسرا او بالخيانة لهم وهذا يجوز حجب
 دوا اخر فلهذا كلها وما يشبهها يجب ان نضعها غلنا خطايا ممتدة وهذا الاكرام
 يجب علينا ان نقدمه لآباء والدينا واهلنا حق لاجل ادم وهذا قل من لاخرة
 والافوات والابنا لان التقوى تهيئنا عن اهانتهم ولا فتر عليهم كانهما قهني الرجل
 ايضا عن الا فترنا على امراته غير انما لا تلتصنا بالكرام بمقدار ما تلتصنا بالكرام والدينا

الفصل الثاني

في الخدمة التي يلزم بها البنون من قبل هذه الوصية لوالديهم
 اقول ان البنين يلزمون بان يجروا والديهم بحسب خصوصية وذلك لانه ملزم
 الالتزام العمري بحسب القريب يلزمون التزاما خصوصيا ثقيلا بحسب والديهم من
 قبل فضيلة التقوى كاتقينا الطبيعة نفسها سيما بعد ان والدينا احبوا بحسب
 جنسيتهم قال القديس ابراهيم في تفسيره الفصل التاسع من بشارة من
 بعد حبله الله احبب اليك احبب اليك احبب بنية فالتقوى اذا نلزم البنين
 بشيين اولهما محبة باطنه خصوصية لوالديهم كما ذكرنا ثانياها اظهار علامات
 خصوصية صادرة عن تعلق محبتهم بالاطنة مظهر حبهم لهم ومن جملة هذه

الاعلام في بشاشة الوجه ولطافة الكلام وسرعة الطاعة وغير ذلك لا يسا
 مساعدتهم في ضرورتهم الجسدية والروحية فخرج من ذلك ان البنيان يتغيرون
 خطية ثقيلة اذا بقصوا والديهم واشتهوا لهم ضررا او الموت لئلا يراهم سريعا
 او اظهروا لهم البغضة بعلامات ما يحسن الظن وشراستة للظن ولو انهم لا يكونوا
 يغيثونهم حقاً وقد يجب عليهم ان يحبو هكذا اقرابهم غيران التزامهم بذلك ليس
 هو ثقيلاً كالتمسك بعب والديهم ثانياً خطي البنيان خطية ثقيلة اذا لم يسعفوا والديهم
 في فقرهم ومريضهم ولا يخلصهم من العيش والاسراء السكنهم ذلك ولا يمتنعونهم
 في هذه الحال ولا يفرحهم في خذلهم وبأول جملة خطيرون خطية ثقيلة اذا لم يسعفوا
 لهم باقتبال الاسرار المقدسة في مرضهم للخطر ولا في صلوات الصلابة بدينهم
 اولاً فيقوام للولادة ويؤمنهم وحياتهم الاخيرة سيما القوت فقرى والعبادة
 او ياخروا وفادلك يا خيرا زليلاً ويؤمنهم عن ان يظنوا للفقر شيئا من اجل خلاصهم

الفصل الثالث

في الطاعة التي يلتزم بها البنون لوالديهم

اقول ان البنيان يلتزمون بالطاعة لوالديهم نظرا لما هم مخفيين لهم فيه ويتحقق ذلك
 اولاً ما سطر في الكتاب المقدس في الموضع المعينة املك على الخماش ثانياً بما قال
 سيدنا يسوع المسيح الذي كان خاضعاً لوالدته المجدرة والقديس يوسف ثم اننا
 نعلم ذلك واضحاً من الناموس الطبيعي قلت ان البنيان يلتزمون بالطاعة لوالديهم
 فيما هم مخفيين لهم فيه واعرف بذلك ما يخص حسن الاخلاق عند بير الجيت
 ومن ثم خطي البنون ضد التقوى خطية ممتدة ان لم يطيعوا والديهم حينما يراهم
 بالايعاش والانساشيرين ولا يفرحوا صلباً ردياً وبان يباشروا خدمته البيت

وقد تزداد جسامه الخطية اذا خالفوا والديهم بحركة الاحتقار او ابتعاد غير انهم ممكن
 مرات كثيرة ان تكون عدم طاعتهم خطية عفيفة فقط وذلك اذا حينما لا يامرهم والديهم لئلا
 فاعطاهم مجاً بل يحثونهم بطريق التعصية فقط ثانياً من كان للشوال الذي يامرهم به
 خفيئاً يسيراً ثالثاً حينما لا يذنون عظمة الاسرار المأخوذة لاجل نقص المص وبكسر ذلك
 لا يلتزم البنون بالطاعة لوالديهم اولاً في الاشياء الروحية التي الجارية ثانياً فيما يخص
 اختيار دعوة الكليركية او الوهبانية او دعوة العاشقين في العالم بالعفة والمترجوت
 لان ذلك هو في اختيار كل انفسا الا انهم يلتزمون احياناً بالاستمرار في العالم ليسعفوا والديهم
 في ضرورتهم الباقية

المقالة الثالثة عشرة

فيما يلتزمون به الوالدون من قبل التقوى لاولادهم والمتزوجون بعضهم لبعض
 اننا قسم هذه المقالة الى اربعة فصول ففي الفصل الاول نتكلم عن تقوى الوالدين نحو والديهم
 وفي الثاني نوضح تقوى المتزوجين بعضهم لبعض وفي الثالث نورد افعالهم المروسيين
 لربنا وفي الرابع نقرر ما يجب على الوسا من الاقتناء في المروسين منهم

الفصل الاول

فيما يلتزمون به الوالدون من قبل التقوى لاولادهم

اقول ان الوالدين يلتزمون من قبل التقوى بالايعاش لاولادهم التي الثقيلة اثبت ذلك
 اولاً بقول الرسول من لا ينفق في خا صته لاسيما في اهل بيته قطعاً كقربا لا يمان
 وهو اشرف من الذين لا يربون ومن ثم اجمع انكرا بان يحرم الوالدون الذين يخلون
 اولادهم ولا يقيتقونهم ولا يفرحون بهم فان ينجذبهم الى الديانة وانجادة التواجية
 اثبت هذا ثانياً لان العمل الخلقي والطور الطبيعي ببلنا ذلك اما هذا الا حقا

اعد احوالهم الاولين في اولادهم فيستوقف على ثلثة اشياء اولها على حفظهم حياة بنينهم ثانيا
 على قيامهم بالقرعة والخدمة لهم ثالثا على تربيتهم للسنة المسيحية فاقول اولها
 نظرا الى حفظهم حياة بنينهم انهم يحيطون خطيئة ميته اذا لم يحذروا من ان يقتلوا بنينهم
 او يضر في بطن امه فطرح او يختنق بعد ولوده ولذلك يحيط خطيئة ثلثه الذين
 يضعون اطفالهم معهم على فراشهم فينتفون ان يختنقوا بالفساد بل ان قتل البنين في
 بطن امه هو خطيئة ثقيلة ضد الوصية الخامسة كما سطر قولين الحسنيين
 اقول ثانيا نظرا الى قيامهم بالقرعة والخدمة انه يلزمهم من قبل حق الطبيعة ان يقوموا
 لاولادهم حق الذين ولدوا منهم بلزنا بالقرعة والخدمة وكما يحتاج اليه لقيام
 حياتهم الا انهم يلتزمون بذلك اولها اذا حصلت اولادهم فلابد ان يقيموا انفسهم
 ويكسروا ثانيا اذا ساء اليهم بنوهم بخطيئة تستحق ان يقوموا من ذنوبهم لانه حينئذ يحسوز
 للوالدين ان يكبر انفسهم لا القوت الضروري لحفظ حياتهم بل الامساك بالضرورة لحفظ
 لياقة حالهم فقط ثم يعلم ان الاولاد يقرع الاولاد يحسن الاب ساعدا الدم لتقوم ان تقب
 طفلها بلينا اذا ملكها ذلك اما اذا عرفت عن ذلك فيلزم الاب بان يبعده عن ماله مميته
 الجسم ذات اخلاق حسنة فوضع من حليبها بنفقتة واذا انجز الاب من قيام الوضوء
 فتلزم بذلك الام وانجز كلاهما فيلزم بذلك اولها ابوالاب اوجهه ثم ابوالام لوجدها
 وانما عجز ههنا ايضا ولم يوجدوا فتلزم الاخوة والاخوات ومن هذا يتبع عظم خطيئة
 الذين يبدلون اولادهم ولذلك يجزون عن قوة اولادهم ولا يجتهدون اجتهادا
 واجبا ليصتسبوا ما يحتاج اليه اهل بيوتهم اقول ثالثا من جهة تربية اولادهم
 التربية المسيحية انه يلزم الوالدون من قبل الطبيعة والشرع تحت خطيئة ميته ان
 يهتموا في حسن تربية اولادهم مقدمين لهم كل ما هو ضروري لهذه التربية مثلا تعليم
 انقيا وكتب ونصائح مفيدة وتعليم وصناعة مناسبة لحسب العادة الجيدة الجارية

بين

بين الابهات والامهات الذين من نسبهم وحسب حالهم ودهوتهم وقد يلتزمون
 على الخفوص بان يعلموا اولادهم الاشياء الضرورية للقدوس اولها يبعثوا لهم من
 يمام ذلك ليعرفوا قانون الايمان والصلوة الربية والوصايا الالهية والحسابية
 ويحفظوا ناهجيا وينصفوا باخلاق حسنة وسيرة حسنة ويحبوا الاشرا ويتقوا
 الاسرار المقدسة ثانيا ولجبا في الحق للرسم لتساو لها سيما في حال المرض ولجبا
 بتم الولدون هذا كما جيبا فيجب عليهم اولها ان يحذروا اولادهم الى الحق بالحكم والمثال
 الصالح علمانه كاقال القديس اغوستينوس ماذا يفعل الصبي سيدي يا بني والدي
 يفعل له ثانيا ينبغي ان يصوموا باجتهاد عن كل سبيل الفلح ثالثا ان يتوحدوا ويذبحوا
 على ذنوبهم خلوا من خلق وخلق كقول الرسول وانتم ايها الاباء لا تذكروا ابناكم الى الخلق
 والغضب رابعا يلتزمون بان يهوا اولادهم ان يحذروا الدعوة التي يربى الله ان يحذروا
 وقد يحيط خطيئة ميته بلاربيب من يقتضيه ابنه على ذنوبه ما او يمتنع دعوة ما
 يريد الله ان يحذروا

الفصل الثاني

فيما تلزم به فضيلة التقوى المتزوجين

يعلم انه فضيلة التقوى تلزم المتزوجين بان يقيم بعضهم لبعض واجبات الاكرام والمحبة
 والطاعة والاعتنا اثبت هذا اولها بكم الرسول والنسا فليخضعن لادوا منكم كما
 للرب ايها الرمال جبر انساكم كما احب المسيح الكنيسة اثبت هذا ثانيا بدليل عقلي
 لانه من جليل اعتاد الرجل مع امراته يتوله القوام جليل من قبل التقوى بنفسه بعضا
 لبعض الاكرام والمحبة والطاعة والاعتنا فمن جهة الرجل فانه يحيط خطيئة التقوى
 خطيئة باهظة اولها اذا احتقر امراته وتكلم ضدها ككلمات ذات اعترا وضربها ضربا
 ثقيل ثانيا اذا لم يقدم لها القوت الضروري الواجب ماعدا ان كانت هي قد فارقت

أما

بنها فينبذ بل يترك الرجل بذلك اذا لم يكن في ضرورة ولا استطاع ولا اذا كانت
يعتبروا بقولها ثالثا على الرجل ان ياتي عن السكن مع ملته ووافاق الزيجة لها واما
اذا غاب عن بيتها لملا مديا بغير سبب واجب او نفا من تدبير البيت رابعا اذا سجع
ابراة من الاعتناء في خلاص نفسه وذلك ما ينظر الى الاشياء الضرورية كحفظ الوصايا
اما نظر الامور الى الميابة كالاعتناء وتناسل الغنم للقدس بشاؤ من جهة
الامارة فانها تحظر نظير ذلك ضد التقوى اولا اذا اعتقرت رجلا ونفوت عليه
بذلك ذلك افترا ويجادلون لمصلحة ابناء الخلق والجديف ثانيا اذا ثبت ان
تطهر في ضرورة وفي قيادة على ذلك ثلثا ان كانت لا تطيعه فيما يوجب الامور لادبية
وتدبير البيت بغير سبب واجب اذا كانت الامارة مخففة لرجلها نظر الى ذلك رابعا
اذا ثبت عن السكن منه ووافاق الزيجة له دون سبب واجب خاص اذا اعتقد من
الاقدام الضرورية بخلافه

الفصل الثالث

فيما يلتزم به المومنون من الاحترام لروسائهم

اقول اولاً ان المومنين يلتزمون باحترام روسائهم العتقائين والدينيين وهذا اثبت
اولاً بقرينة النص قال الله في سفر ابن سيراخ اتق الرب من كل قلبك ونفسك
واحترام اباؤك وقال الرسول فاما القسوس للفق التديب فلتضع عن لهم الكرامة
لا سيما الذين يتبعون في الكلام والتعليم فاحتملوا لفظه تقاعف مع القديس
برونيوس كرامته فخلعت اومع القديس ليدرس في كرامته وقوات اما الاكرام
الواجب تقدمت للروسا العالمين فقال عند الرسول هكذا اعطوا العظمى
ما يحق الكرامة لمدى عجب له الكرامة اثبت هذا ثانياً بدليل عقلي هكذا انه لا يلتزم
باكرام والدينا لانهم موروثةا الجسد وتربيتنا الجسدية هكذا يلتزم باكرام

الطهنة

الطهنة والبراء لانهم مصدرات لادنا الروحي وتربيتنا الروحية وكذلك يلتزم
باكرام الروسا العالمين الذين يعنون في حفظ حياتنا وتربيتنا الزمنية وبشأننا
بتدبيرهم ويشتركون في نوع خاص في كون ابائنا كاقال القليس ثوبا اللاهوتي
ومن هنا تنفع لنا الذين يقترون على روسائهم الروحيين والعلمانيين بخطيوت
خطية ثقيلة خاصة اذا صار ذلك بنوع الاحتقار اقول ثانياً انما يلتزمون
بان يحب روسائهم بحسن حسنة وهذا ثبت بالحق للتقدم ذكرها ومن جهة ما تقوم
به هذا المحبة انتج ذلك ما قلناه من محبة البنين لآباءهم لما ان الالتزام من الطرفين
شي واحد غير انه ليس هو خيلاً كاللزام لمحبة البنين لآبائهم اقول ثالثاً ان
المومنين يلتزمون بالطاعة للشرائع العادلة الموضوعة من الروسا العتقائين
والعالمين اثبت ذلك بالكتاب للقدس اولا نظر الى الروسا العتقائين
اهتم بهم المبر الا عظم والاساقفة والمعلمين سيما مبرهم واخصوا لهم لآباءهم
كاناس عبيدين ان يعطوا حبلهم من نفسهم ثانياً نظر الى الروسا الدينيين مثلاً
الملاك والامراة والقبلة كل نفس فلتضع للسلطين العظمى من قادم السلطين
فانما يقام اسرائيل والمقاومون يكونون الذين تلتزمهم اختصوا اليوس
من اجل الغضب فقط لكن من اجل خلاص منبرهم ايضا ثالثاً نظر الى الالاباب
للقصصيين قال هللة الدسل ايها القمام كونا خاصين لآبائهم كمال الخاضعة لله
لا الصالحين والانيسين فقط بل للهارين ايضا اثبت هذا ثالثاً بدليل عقلي
وهو ان دون هذه الطاعة لا يوجد نظام في العالم

الفصل الرابع

فيما يلتزم به الروسا من الاحكام في المومنين منهم

اقول اولاً انه الرومسا يلتزمون بالاعتنا في الرومسين منهم نظراً الى الاشياء الزمنية والروحية
على حسب مقتضى وظيفة كل واحد منهم اشبه هذا بقول الرسول من لا يفتق في خاصته
وسمياً في اهل بيته فانه قد جحد الايمان وهو امر من لا يورث من فاداً نظراً الى الاشياء
الزمنية يلتزم من قبل العدل مصحح اليتيم بالاعتنا في شخص اليتيم وفي خيرات
والا ياب يلتزمون بان يطعموا ايتامهم ويكفواهم اجرتهم في حينها اما نظراً الى الاشياء
الروحية فالرومسا وكلا الاقسام والادب والاعمالون وغيرهم يلتزمون للرومسين منهم
بما يلتزم به الاباء اولادهم ومن ثم عطف الرومسا غطاءً مثيلاً اولاداً لهم يتوفوا للرومسين
منهم لان يعرفوا الاشياء الضرورية للفلاس ويعتقدوا الرومسا ويحيطون اعظم خطية
اذا صدروهم عن حفظها مثلاً اذا اوصروهم خلوا من سبب واجب بمباشرة اعماله في
ايام الاحياء والاعيان اولادهم باشغالهم عن حضرة القدس ثانياً اذا اجندبرهم الى
الخطية بشاغلهم الذي اولم يقطعوا عنهم لسبب الخطية منع كثرهم قادرين على ذلك مثلاً
كانوا يخرجون من عندهم بعض خدام شربيرت مفسدين فيغير ثانياً اذا اقلعوا عن دفعهم
وتاديبهم من اجل انهم وكسهم في غير الفلاس اقول ثانياً ان الرعاية يلتزمون
التراثا لمانيا من قبل العدل باقتناضهم في الرومسين منهم اشبه ذلك بقول
الرسول المتعمد ليو في الفصل السابق اي ان الرعاية عتيدت ان يحاسبوا على
نقوس الرومسين منهم وقد اوضح الجمع للتزديد في القدس ما يقوم به هذا الاعتنا
الخصوسى بقوله في الفصل الاول من الجلسة الثالثة والخمسة ان الوصية الالهية
تدوم جميع الذين اقيموا في القدس اولاً بان يعرفوا اخوتهم ثانياً بقدر ايمانهم ذبيحة
القدس ثالثاً بان يرفعهم بالتعليم الالهى رابعاً ان ينادوهم لاسرار القدسة خامساً
بان يكونوا لهم مثل صالح في جميع الاعمال سادساً بان يمتوا بالفقراء وغيرهم من المتضايقين
اهتموا اليها سابعاً بان يقتنوا في بقيق وظايف الرعاية والحال ان الدير

لا يبررون

لا يبررون على حفظ حقهم لا يستقيم ان يتركوا هذه صلتها التي ستوردها فيما بعده

المقالة الرابعة عشرة

في الوصية الالهية الخامسة

اعلم ان الله بقوله لا تقتل لا ينها عن القتل فقط بل من كل جرح وضرب ايضاً وعلى
تفسير السيد المسيح لهذه الوصية فانه تعالى ينهاى ايضاً عن كل غضب خارج وباطن
على القريب هذه الوصية اذا انتهيا اولاً عن اننا نقتل ثانياً او نجرحها ثانياً يا مريد
لله هذه الوصية بالانقضاء القريب ولا نجرحه ولا نغضب ثالثاً يا مريد بالانقضاء
على القريب وهذه الثلاثة اقسم نورها في ثلثة اصول بعد ان نحون اعتبارها
ان هذه الوصية كالوصايا الخمس الاخرى تخص العدل الذي ينهاى عن ان نغضب احداً
وقد يمكن ان يغضب الانسان اما في خيرات الجسد وذلك بالقتل والزنا اما في
الخيرات الخارجية وذلك بالسرقة والخلف اما في خيرات الصيت وذلك بالتهمة
والاهانة وعن هذه كلها ينهاى الله ببقيقه وصايا

الفصل الاول

في ان هذه الوصية تنهى الدير عن ان يقتل نفسه او يقطع عضو من اعضاءه
اعتباراً بان يمكن ان يقتل الانسان نفسه على اثنين اولاً على روح مستقيم اى بقصد قتل
ذاته ثانياً على روح غير مستقيم وبوجه الرضى وذلك لما قبل اذا ما حله يحصل
الموت لنفسه من خلق اخر واما باهلل ش اذا اهلله يلتحق به الموت على نحو ذكرنا
اى من طريق اخر مثلاً اذا اهلل احد الدفوة التي وجبها بغيره في السفينة لصديقه
او تركه ياخذها وتلك ابتلعته المياه وغرق فاقول اولاً انه لا يجوز للانسان

انما ان يقتل نفسه على الوجه المستقيم اثبت هذا أولا بوصية الله هذه لا تقتل لانه
 من ذلك ينفع القديس اغوستينوس انه لا يجوز لاحد ان يقتل نفسه وقد اثبت هذا
 ايضا ابا اخرون والجامع المقدس سيما القسوس ضد الدوناتيستين الذين اعتبروا
 قتل الانفس انفسا دائما اثبت هذا ثانيا بقول ابا الجمع البراكري في الفصل
 السادس عشر حيث سطر هكذا من قتل ذاته بذاته بالجسد او بالهيم او بالنفوس
 او بطبع ذاته او بنوع اخر فقد حكم الجمع عليه بانه لا يذكر اسمه في القداس ولا
 يدفن بتراجل الزبير. اثبت هذا ثالثا بثلاثة كلام مرورة من مارونية القائل ان
 الذي يقتل ذاته بذاته يأس أولا الى ذاته اسيرة ثقيلة فالله الناس من الطيور
 ثانيا يأس الى الجماعة التي هو جزء منها ثالثا يأس الى الله اسيرة ثقيلة جدا لانه
 يخلس سلطانه كان الذي يقتل عبد الغير يأس الى من هو سيده حيث ان الموت
 ليس له سلطان على حياته بل الله وحده له هذا السلطان كقول الحكيم لذلك
 يارب السلطان على الحرق والموت وما عد ذلك فلان الذي يقتل نفسه امانه يرى
 من الخطيئة الميتة امانه حاصل عليها فان كان حينئذ يلا يقتل نفسه
 ذلك وان كان خاطيا فيفضل الى نفسه بالقائما في عكر الهلاك الابدي

في حل الاعتراضات

الاعتراض الاول ان الكنيسة تذكر في القداس بعض بشوات قد قتلوا
 انفسهم وقد هرب شهيدان فاذا الخ اجيب مع القديس اغوستينوس انه قد قتل
 ذلك برحمة من الله صريح ومن ثم يتبعون من الخطيئة لا هرب اذ قتلوا ذلك لم يفعلوا
 بطغيان بشري بل يملأوا لا بفضائل بل بطاعة كانه لا يجوز لنا ان نقتل خلق
 ذلك عن شعورهم

الاعتراض الثاني قال القديس ابرونيوس في تفسيره الاصحاح الاول من سفر يرميا

النبي

النبي انه في زمن الاضطهاد مات لا يجوز لاحد ان يقتل ذاته بل انه لا في اتفاق وقوع الخطر
 على نفسه فاذا يجوز للاشتاق ان يقتل ذاته بذاته كلما يكون لحفظ العفة اجيب او لا
 ان بعضا من الملحن لا يقرأون في شهادة القديس ابرونيوس هذه اللفظة اي الا قد يقرأون
 لفظة اخرى لا تبيته مغالاة حق ولا فيكون مغفول كلام القديس هكذا لا يجوز لاحد ان
 يقتل نفسه بغير حق ولا في وقوع الخطر على نفسه اجيب ثانيا ان القديس لم يقل
 انه يجوز على الاطلاق ان يقتل انفسا نفسه لاجل حفظ عفته بل قال انه يجوز هذا يوما
 حينما يظن احد يعمل حذور بل انه يجوز له ان يقتل نفسه لاجل السبب المذكور لاجل حفظ
 عفته ثانيا حينما يكره الله لاذلك برحمة سماوي واخيرا اقول انه حقيقا يكون على
 هذا القديس وصية ما نصر كلامه لا يجوز لنا تخيد عن راي القديس اغوستينوس الذي
 تمسك به الكنيسة كلها قلت انه لا يجوز للاشتاق ان يقتل نفسه على الوجه المستقيم لانه
 قد يجوز له ان يفعل او يهلك ما قد سبق وعفا انه ينتج له من الموت برجه للموت والسبب
 لذلك هو ان لا نقتل دايما بل نقتل من اجل موت شه سنا عفا بل انه يجوز لنا هتتم
 ذلك لاجل سبب واجب ولا تنهينا الرعية دايما عن اتنا خطا رجيا تا بل اننا تنهينا
 من ذلك حينما نفعل ذلك قاصدين بنية مستقيمة من اجلنا خطا رجيا تا بغير ريب
 واجب وينفع ذلك من الاشكالية الثانية فيجوز او لا يجوز ان يخطو رجيا تهم من
 اجل الغير العري لانه يجب ان يخطو بعض ذلك لاجل الجسد كله ثانيا يجوز ذلك
 هربا من خطر الخطيئة لانه اذا قطعنا النار باليت من كل ناحية او وث على احد
 يطلب خلقا لحيته فيجوز لنا ان نطرح نفسنا من العوارض ان تجوز ذلك من الموت
 على وجه ما قال اذ لا يمكننا احد ليقبنا فيجوز لنا ان ندعه يقتلنا بغير است
 ندافه من نفسنا لئلا نقتله في حال الخطيئة الميتة ويجوز ايضا للاشتاق ان يلق
 في خطر الموت لحفظ حيزه صديقه وبافضل حجة من اجل حفظ حيزه ملكه ولما انه

واقربا به وغيرهم ويجوز ايضا ان يسلم نفسه للموت ليخلص من قد حكم عليه بالموت
جوزا وظلما اما من اجل الايمان السيوف ليس ان يوجب علينا هذا فقط وهو ان نقتل الموت
بشجاعة اذا اخذنا لاجله بل يجوز لنا ايضا ان لا نهرب منه ولولا كذا ذالك لكان كرم
الشهداء القديسين وكذلك يجوز للمؤمن ان يعدم بجسده بالتشوهات لا يفتقر
مصر بل يثبت ان يرضى الله او يخضع للملوك لان ذلك لا يجوز ان يسمى حدود
القيية رابعا لا يقطع احد بحفظ حياته (الا ان ربما يكون شخصاً ضرورياً للشيخ)
بوساطة صفة جداً او نادرة كثيراً مثلاً باطن جنينة الفن او بلاء ودية تشا من
الطبيعة او تنفع منها العفة بجزءها والسبب لذلك هو ان وعيد حفظ الحياة
موجبة ومن ثم لا تنزع على كل فرع وفي كل زمان وبمرارة هنا عظم مقدارها اقول ثانياً
انه لا يجوز لاحد ان يقطع عضو من اعضاءه بغير ضرورة يا حفظه لان الله وحده له
سلطان على اعضاءنا كانه سلطان على حياتنا وبالتالي يا سواه تعالى من يقطع اعضاءنا
بغير اذنه اما اذا وجد هذا الاذن فلا يكون حينئذ قطع الانسنة عضواً من اعضاءه
غير جائز هذا الاذن الالهى قد يمكن ان يكون واجباً بوجه الهى وبهذا ترى بعضا من
القديسين قطعوا السنتهم وغير ذلك من اعضاءهم ثم انه قد يمكن ان يكون هذا الاذن
الالهى موجبة بغيره وذلك لاجل اتفاق مقبرة وهو كرم بكون هذا القطع ضرورياً
لحفظنا من عظم ضرر فيجوز اذا لا ننسى ان يقطع او يدمر اخر ان يقطع عضو من
جسده من اجل تحفظ حياته الا انه على حسب رأى البعض من العلماء لا يقطع من ذلك
حيث لا يمكن ان يصير هذا الايا صاعاً عظيمة اعتبر ان قطع الانسنة عضو من
جسده ليس هو واسطة ضرورية للهروب من التجديبة او من الخطية اصلاً
ولهذا ترى الابا القديس يسيب يلومون اولئك الذين فهم الامم السيد المسيح
فهم احدينا متجاوز الصواب ففعلوا اعينهم وقصروا انفسهم ومن ثم دعى

مثل

مثل هؤلاء في القانون العادى والحسين من قوانين الوسل قاتلى نفوسهم ولقد اخذت

الله

الفصل الثانى

فان هذا الرخصة تهيئ من ان نقتل القريب او نقطع عضو من اعضاءه
انه يمكن ان نلاحظ هنا ثلاثة مشكلات الاولى نظراً الى من هو مذهب الثانية نظراً
الى من يتب علينا نظراً لمرئياً قتلنا او جرحنا او غير ذلك من الاضرار الثلاثة نظراً
من هربى من اللذنب فاقول اولاً انه لا يجوز لرجل بسيط مريض غير متصف
بحكم ان يقتل بسلطانه الخاص انساناً ايهاً او ان يقطع عضو من جسده او ان
يغيره الابحية ضرورة حفظ نفسه اثبت ذلك اولاً بقول القديس اغريستوس
ان من قتل انساناً ولما نأتم بغير سلطان واجب فقد انكب خطية القتل اثبت
ذلك اولاً بهليل عقل ان الحق على القديس لا سيما القتل او قطع عضو لا يحسن الفنى
البسيط والمؤمن المحرم من السلطان والحكم والملائكة القتل وقطع عضو بغير حق
هو ضد العدل فبالنسبة هو منى منه بالرخصة القوتنى على اطلاق عن القتل
قلت انه لا يجوز لانسنة غير متصف بحكم وسلطان ان يقتل انساناً او يقطع عضو
من اعضاءه بسلطان القلاصى لانه من المحقق انه من اجل خبر الملكة يجوز للذنب
اقول الله نرىها ولما هم ان يعذبوا الاثمة حتى بالموت بعد ان حكم عليهم بذلك
معاملاً اذا حفظت المشروط العالجية وجرى ثلثة الشروط الاولى هو ان يكون
الحاكم سلطان يقضى الثانى ان يحفظ ما رسم فى الشريعة الثالث هو انه عند حكمه
يحفظ العدل وهذه الشروط سنفسرها فى موضع اخر والملائكة ان جعل
ملكاً لها هذا السلطان لان الرسول قال عن اقم لله يرها هكذا وانت انت
ممت سوء فحقت لانه لم يتقوا السيوف بالهلا كلفه خدام الله منتحلباً القنب

من الذي يعمل السر ويرك ذلك بما قاله ماري توما وهو ان كل جرم ينقسم الى قسمين
 كانقطاعا للناقص الى الكامل ولذلك كل جرم هو طبعاً من اجل المجموع ومن ثم نرى انه اذا
 اقتصر ضرر من اجل الجسد البشري ان يقطع منه عضواً فإنه يقطع بالصواب
 وهو شى مفيد طالما ان كل شخص مفرد يتقابل مع الجماعة كالجزم مع الجميع ولذلك
 اذا وجد شخص ضرراً للجماعة فإنه يقتل بالصواب وقوله هو مفيد لغير الجماعة
 لان الخير ليس يفسد الخبيث كلها في كل الاعراضات

الاغراض الاول انه يعطى لحياتنا ان لا يمازج كل من يقتل رجلاً اثماً سبباً لم يضر
 الحاكم ان يحكمه بل يقدم اجرة ايضاً لهذا المادون من اجل هذا الفعل اجيب انه لا
 اعطى هذا الاذن بسبب واجب من له سلطان مشهور لهذا فحينئذ ايا رجل كان من
 الشعب يصير خادماً للجماعة ومن ثم لا يقتل بسلطان الخاص ومع ذلك فكل من هذا
 على نوع جابر فيبقى أولاً الا يصير حجة انتقام ذاتي ثانياً ينبغي الا يتم ذلك على
 يد رجل غواياته اي يد امرأة غوى رجلها ولا على يد ابنة ولا على يد الابن
 غوى ابية لان هذا يفسد حق الطبيعة والتقوى تضللاً واحتمالاً ثانياً ينبغي لا
 يتم ذلك مادام الاستمرار متعلقاً ولا خادماً عن اذا هو الحاكم المعقل تلك الاجازة

الاغراض الثاني انه قد توجد بعض شرايع مدنية تخلل للرجل التزوج ان يقتل من عبدة
 ثانياً مع امراته وللاب ان يقتل من عبدة ثانياً مع ابنته اجيب مع جمهور العالم
 ان معوق تلك الشرايع ليس هو انها تخلل ذلك بل انها تقيهما من العذاب الزنى الواجب
 للقتل وقد دعى من اجل ما حصل لهما من الفتن المعقولة الذي ملكت كثيرة يوم كانت
 التمييز والاحتياط ثم اقول ان تلك الشرايع ليست بمقبولة في كل البلاد
 وقد يتبين ان الحق القانوني المكاني يردل هذا الشرايع
 اقول ثانياً انه لا يجوز ان تقتل او يخرج من ان يفسد سبب لم يقتلنا او يخرجنا اذا لم يكن

ذلك

ذلك ضرورياً للحفاظ لثنا اوقات غيرنا للحفاظ الواجب وحينئذ يجب ان نحفظ بالثبوت
 الشروط الثلاثة اشبه ذلك بما ذكرناه في قولنا الاول وان يد على ذلك بهذا الدليل وهو ان
 كل قتل وقطع عضو من جرح هو خطية ثقيلة ضد العدل لا بحالة ولما ان الرجل
 البسيط الغير متعصب بسلطان منق الذي يقتل او يجر من انما يقتله او يخرج
 انما لم يكن مفسداً بملك للحفاظ نفسه للحفاظ الواجب فإنه يفعل ما يفسد العدل اذ ليس
 له حق ولا سلطان على جسد الغير فاذ الخ قلت انما لم يكن هذا ضرورياً للحفاظ ذاته
 للحفاظ الواجب لان جميع الشرايع كالقالب للباين تسببون الثالث قلنا ان نعلم من دفع
 الجرم بالجبر وما عدنا ان قد يجوز ان نفضل حياتنا او جرح من يراه قتله ضد العدل
 على جميع رجل اثم مجتهد بذلك فلما اذا لم يكن شخصاً متعصباً بسلطان وضرورياً
 للجماعة تحت ثانياً انه يجب حينئذ ان نحفظ الشروط الثلاثة وهي رتبة الاول
 هو ان يطلب العدو قتلنا ظناً الثاني ان يطلب ذلك حالاً الثالث هو ان الشخص
 المجتهد في حفظ حياته او عقده يكون حاصلاً على خطر الموت او على خطر فساد
 العفة الرابع انه لا يمكن ان نصد عن ذلك الا بالقتل او قطع عضو من اعضائه
 فيبقى اذاً ادلاً ان الشخص الذي يطلب قتلنا او جرحنا يفعل هذا ظناً لا ف
 الذي تطلبه خدام القضاة والحكام ليحكم عليه بالعدل ويقتل العذاب قوت
 المحقق انه لا يجوز له ان يقاومهم ويدافعهم بنوع القتل او الجرح هل ان تقبيل
 العموي يقتضى الانفس الذين يباشرون وظيفتهم المشتركة بنيت مستقيمة
 ثانياً ينبغي ان العدو يطلب قتلنا او جرحنا حالاً لانه لا يجوز ان نقتل او نخرج
 احداً الا من اجل حفظ ذاتنا ولكن دفع عنا الضرر الخاص فاذ انتم كنتم انتم
 حاضراً فليس لنا سبب لان نقتل عدونا او يخرجهم لندفع عنا الضرر ونترك
 انه لو يكون جابراً لنا ان نسبق فنقتل من تعلم انه يريد قتلنا لكان ينبغي باب

واجتمع لقتل لا عدوا ويصبر من ذلك من عظيم الجماعة ولهذا قال البيهقي السكندر السابع
 من قال في انه يجوز ان يقتل من يشكك علينا ظاهرا او بشهدا حكيما بل يجوز ان يقتل من
 المتيقن ان يحكم على اجورا اذا احتار بين من الذنب فلا يمكن ان تدفع عنه المتيقن بواحدة
 اخرى في قدر الزل البابين شفيهي القادي عشر روى من قال في انه يجوز لنا ان نقتل
 لا الذي نملكه حالا فقط بل الذي لنا عليه حق ابتداء والذي نرجو ان نحصل على
 استلاكه في مشيئة بعد طلب عدونا قتلنا او جرحنا ظاهرا اذا حصل من مقصده وهرب
 فلا يجوز لنا ان نقتله او نجرحه لانه بهذا لا نكون متقين من ذواتنا بل نكون متقين
 منه بسلطان ذلك والحال ان هذا غير جائز ثالثا يلزم ان يكون عدونا مريضا بغيرنا
 في احبنا هذا امر ينبغي ان نكون في خطر فقد للبرق او للمعنة فلو كان كيجوز ان
 نضرب احدا ضرا يلحقنا لندفع عنا ضرا خفيفا ولذلك قال الملبا بن شنيش روى
 من قال في يجوز قتل النفس من اجل حفظ غرض واحدة فاذ انظر الى المعنة فذم
 معان كثير من ان يجوز لنا ان نقتل من يجرم علينا القصد او القصاص اذا لم يكن ان نقتله
 واولئ من القتل بوجه اخر سيما من اجل ان التعقيب يلحقنا بذلك في خطر فليعلم ان
 غفلى وتخطى الرصين وهذا القتل انما يجوز قبل ان يفسد لا بعد ذلك لما
 من جهة النفس المختل للغيرت الزمنية فيجوز قتله حيا يكون خطرا ان يقتل
 صاحبها فيجوز ان يقتل النفس الليلى حيا يوشك ان لا يسرق ويقتل مع
 ولا يجد واسطة لمقتل حياتنا الا يقتله ولهذا قيل في العتاب للنفس اذا وجب سارق
 وهو يسرق في بيت ام يجرده وغصبه احد وجرحه مالت فله في ضربه بحدود
 بري من دمه واذا قتل ذلك بعد طلوع الشمس فقد قتل قتلا وهو ايضا يموت
 ومثل هذا يقول الحق القاصي والحق الذي ومجلا في ذلك لا يجوز ادلا القتل من اجل
 خيرات التعقيب خلو من خطر الموت وهذا ثبت لا بالشهادة المتقدم ذكره

حيث

حيث قيل ان من قتل رجلا سارقا بعد طلوع الشمس لم يجرم خطية القتل وقد
 اورد ذلك سبب القديس اغناطيوس في المقالة الرابعة والثمانين من تفسير سفر
 التوراة حيث قال لانه قد كان يمكنه ان يميز ويعرف ان السارق لم يسرق لا
 ليقتل ومن لم يميز له قتله اثبت هذا ثانيا بشهادة هذا القديس الحرة في الفصل
 من كتابه الاول على الاختيار المتيقن حيث يقول هكذا كيف يكونون برين من
 المظنن اولئك الذين يتدنسون بخطية قتل لث من اجل اشياء كان يجب عليهم ان
 يحتملوا حيث اثبت هذا ثالثا بدليل عقلي فاحمل انه يلزم كل بيان يدفع ماله
 لسلطة من كان حاصلا على خطر الموت فاحمل ضرورة القصد او الباطل
 فاذا يلزم كل ايضا بترك ماله اولى من انه من اجل حفظ مال زنى يقتل اخذ
 ثم انه لا يجوز ثانيا القتل لدفع الشهمة او لمقتل العيب وثبت هذا اورد الحكم البيهقي
 بن شنيش روى القادي عشر الذي روى من قال في انه يجوز لرجل ذي قدر وشرف
 ان يقتل من يجهد في ان يهينه بالتهمة ان كان لا يستطيع ان يدفع تلك الاهانة
 بواسطة اخرى فلهذا حل من يلطم ويضرب بالعصا ويبدل للطم والضرب بالعصا
 يهرب به اثبت هنا ثانيا بدليل عقلي اورد ان المهان اما انه اهين امام شهود اولا
 فلو كان قد اهين امام شهود فيقدر ان ينجي الى القاصي وبواسطة الشهادة يصلح فيه
 بغير ان يقتل من اهله وان كان اهين خفية لادام الناس فالاهانة اذ
 ليست بمشتركة والذي خسر من حيلته لا يضار حيلته من يقتله ثانيا
 ان قتل من اهانه لا يصلح الصيت المفسد لانه لا يثبت او يترك كذب ما قيل
 فيك او جورا فاحمل ضدك بل انما يثبت عليك انك قتلت ذلك بروع البغضة
 والعداوة ثالثا يتفق من كثرة ان هذه الكرامة المدومة تكون حكما خيالية
 معيب شها ما يجب على المسيحي ان يحتمل راي يلزم كل واحد من الشعب

ان يجر طر بصراته وحياته حيا يتغن ذلك الغير العوي والحال ان الغير العوي يقتل
ذلك على انه لو يكون جازيا لكل واحد ان يقتل لاجل الشرب والتمتع والنفقة كانت
المصونة تقتل من القتلة خاسا او الشرط الرابع لجواز قتل من يشبه علينا ان مقتصد
قتل او قطع عضو من اعضابنا هو ان لا نستطيع ان نحفظ حياتنا الا بقتله لانه ان
امكن ذلك فلا يسلح لنا قتله على انه لا قتلنا انما لا يجوز ان نقتل احدا ضررا باهنا
لانه دفع عنا ضررا طفيفا ومن ثم لا يجوز في هذا الانتقام ان يفعل اكثر مما يحتاج اليه
لحفظ ذاتنا فاذا اكفى التعبد فلا يجوز الغيوب واذا اكفى الغيوب فلا يجوز قطع عضو
واذا اكفى قطع عضو فلا يجوز القتل اعتقادا انه لو جاز لنا حياتنا ان نقتل من
يشبه علينا بقتلنا او ليقول فينا الا انه ما من احد ملزم بذلك لانه مثل هذا القتل
هو واسطة مرغوبة تنفر منها الطبيعة والهيئة للسجية سيما خوفنا من ان يهلك
القريب ولو كان بذنبه وخيسته فبما انما كانت جميع من يقصد القاتل قتله
ضرورية حقا للغير لئلا ياتوا الخلاصة لا يدي فيجب علينا حينئذ ان نحفظ حياتنا
بقتل من يشبه عليه ليقته اعتبرنا ان الجميع يلتمزون بشريعة العبد ان يحفظوا
حياة القريب وخيرنا اذا امكنهم ذلك بغير ان يصير لهم ضرر جسيم وماعدا ذلك
فالمعروف والامور والحكام يلتمزون بذلك للموسين منهم من قبل العدل ومن قبل قوتهم
وهكذا تلتمز العدالة نظرنا الى الدينام والقدام نظرنا الى الدينام والعدل نظرنا الى العدل
وهكذا يلتمز بذلك من قبل القوي والواله واليعة والعدل والعدل وبقية الاقرب
بعضهم لبعض وهكذا يلتمز بذلك من قبل الادب والموسين لئلا يصير الكنايسين
والعالمين اقول ثالثا انه لا يجوز ان يقتل على الوجه المستقيم من ليس عليه
ذنب اثبت هذا الا بالكتاب المقدس لا تقتل الرجل لاني ايقن المناق
قاله اذ يقتل من ليس عليه ذنب يناق اثبت هذا ثانيا ليس لاحد حق ولا سلطان

على

ملوحة الغير فانه لا يجوز لاحد ان يقتل احدا الا بحجة الحق الطبيعي اى من اجل حفظ
الامتنان حياة للفظ العنود او بحجة سلطان تتخذ من الله شرا من اجل تعذيب
الاشام قتل على الوجه المستقيم وبنية قتل الغير لانه قد يمكن ان يسي احدا
بسلطان مشهور في قتل انسان بار وعلى وجه غير مستقيم خلوا من الغلبة
شرا بفعل شرا جاز من الغير والشرا يعلم انه يصدر عنه موت انسان بار وذلك
حينما يفسد هذا الفعل الغير العوي الذي يجب على البار ان يقضه على حياته ومن
ثم يجوز في الحرب للعدو ان يهزم برج يعرف ان داخله انسان ابرار يقتلون بهدم

الفصل الثالث

فان هذه الخمسة تنهين عن القضي على القريب

لعم ان الغضب هو طلب الانتقام والتاراجل انما هو الانتقام بمر برد شرفنا
من شر اخر برود شر تعذيب اخر من شر الاسية حقيقيا كان او عينا فقط
والحال انه قد يمكن ان يكون هذا الطلب احدى طلب الانتقام جيد العلن فورا
وغير جيد ايضا فن لم يكون للغضب من تلقا ذلك عذر اى للغير والشرا وتمكن
ان يكون جيدا اوريا ولهذا قال القديس فيلوربيوس في الفصل الخامس من كتابه
الحامس على الادبيات : انه لم يوجد غضب يصدر من عدم الصبر ويوجد غضب
اخر يصدر من الغيرة للعدل فذاك يتولد من الرملة وهذا من الغفيلة
فالغضب اذا يكون جيدا لانه كان مسببه اشتها خلا من الذنب او اصلاح تلاكم لا لمي
او حفظ نظام العدل او لاجل العفا الواجب عن الذنب اذا طلب احدا ان يتعذب
الذنب بعذاب يستوجبه بسلطان مشهور ومثل هذا الغضب يسمى غيرة اما
للقريب اما للديانة ولما للعدل فبما ان الذي يشتهى الانتقام الواجب من

اسا اليه فليقدر المذنب ان يحكون سبب اشتباهه هذا لما حبه ذلك الخوفه ام
 بعض القريب كما يتفق غالباً ولذلك خبر النور ان يرة لى كل انتقام حق الذي يتر على
 نوع واجب فان يغفر لانه حينئذ يارس المحبة عو الله والقريب ويتشبه بان
 وبربنا يسوع المخلص ويحفظ المشورة لا بغيره وليس القريب ويتصور على نفسه
 وله ان يرمي وجهه خصوصاً ان الله يغفر لخطاياهم واوقاتا كثيرة يرجع به
 نفس اخيه كما قال السيد المسيح ثم ان الغضب يكون دوا حسب تعليم القديس
 توما اذا اشتبهنا ان يغضب من لا يستحق له او يستحق ولكن كرهنا المقدار وان
 يتعذب بحكم من ليس له سلطان عليه او ضد ما تقتضيه الشريعة وحينئذ يخطئ
 ضد العدل وهكذا اذا اشتبهنا ذلك لاجل قايمة مستقيمة مثلاً بحركة البغضة فحينئذ
 يخطئ ضد المحبة واخيراً يكون الغضب مخفياً اذا اجتمع وز الغضب في نفسه حدود
 الصواب باحتداد مفرط وحينئذ يخطئ ضد العلم فاقول لان ان الغضب الخوف
 هو دهر وان الوصية التاسعة تنهينا عنه اثبت هذا كلام السيد المسيح لان
 لما ظهر هذه الوصية (اعن قوله تعالى لا تقتل لله الطائفين بها باطلاً) كما قال
 القديس اوجسطينوس انها انتهت عن القتل فقط قال هكذا قد سمعنا انه قبل
 لداوين لا يقتل لان من قتل يستوجب ان يوتى وانا قولكم ان كل من يغضب
 على اخيه فقد وجبت عليه ان يوتى ومن قتل اخيه بفا فقد وجبت عليه
 ان يوتى لا يوتى بغيره ومن قال لاخيه يا امحق فقد وجبت عليه ان يوتى وقال
 الرسول ان اعمال النمر في واحدة وهي الغضب والخصومة فاذن يفسد هذه
 كبايرون عاوت الله وقال الحكيم ان الغضب والسم يحط كايما وجبت فيق من ذلك
 ان الوصية الالهية تنهينا من كل غضب فجه الى قتل القريب او الضرر ضد العدل
 سوان هل الغضب هو خطية ميتة نعم اجيب دوا ان الغضب المضاد للعدل المنه

عنه

عنه هذه الوصية على الوجه المستقيم هو خطية ميتة نعم كما يتفق من الشها مات
 للوردة الا انه قد يمكن ان يكون خطية حية فقط وذلك لما من قبل علم القير والابتداء
 اما من اجل خفة المادة اجيب ثانياً ان الغضب المتولد من البغضة والضاد للمحبة
 هو خطية ميتة نعم ايضا ولها قال القديس الجريب كل من يغضب اخاه هو قاتل
 اجيب ثالثاً ان الغضب المضاد للعلم فقط هو خطية حية فقط غير انه يمكن ان
 يسبب خطية ميتة من قبل الشك والتجارب وما يضا في ذلك كما قال مارتن

المقالة الخامسة عشر

في الوصية الالهية السادسة

ان الوصية الالهية السادسة في قوله تعالى لا تزني وهذه الوصية لا تنه
 عن الزنا فقط بل عن كل خطية ضد العفة ايضا حسب تعليم المعلمين والايوب
 والكثيرة جميعاً لعلم ان العفة على الاطلاق في كل ما لها فيها فضيلة اديبية
 ضابطة الشهوة المخرفة واستعمال اللذات المحبة في حد ود الاعتدال اشارة
 العفة الكاملة هي التي نصيها الانس ان يتبع عن كل اللذات المحبة المحللة
 والغير المحللة استقاماداً وفيما يخص الحكم هذه المادة قد نصح الاله في كتاب
 التعليم المسيحي الرسل ان يحسنوا الحذر والاعتدال عند نفسيهم فلا يسهوا
 الكلام في ذلك وليردوا الامور بالفاظات اشارات الى المعلن غير مكشوفين كما
 فذلك نحن نعتك هذه النصيحة الحزينة الاعتبار مختصين في التفسير على
 قدر ما يمكن من قبل المادة يوردون ما يجب على معالي الاعراف ان يعرفون ذلك
 يستلزموا ان يميزوا بين ما من يرون ولينع هذا القوم نطلب اولاً بتواضع
 نعم سيدنا يسوع المسيح لعلم ان الزنا الطبيعي الكامل هو التعلق في غير محلل

بين رجل وامرأة يتم على نوع طبيعي خارجا عن الزيجة يمكن ان يصدر عنها التاليد وقديسه
الى ستة انواع حسب تعليم ما فيها وفي الزنا الساذج والزنا الاغتصابي مع ابنة
يتول بغض البكرية والزنا الاختطاف القهري والزنا النفسي الكاين مع شخص
متزوج وزنا الاغتصاب المحظي باعتدال الدم والزنا التماق المتعول بشخص متدس
او بكون مقدس وهاتحين نورد فلك قاسين هذه المقالة الى خمسة فصول

الفصل الاول في الزنا الساذج

اعلم ان الزنا البسيط الساذج هو اشتراك المحرمين رجل وامرأة محرمين اي غير مرتبطين
برباط الزيجة ولا بنسب العفة ولا بارتسام كتابي ولا بقرابة ولا برب ان هذا
الزنا البسيط هو خطية مجتمة عند العفة اثبت هذا اذ يقول الرسول انه
لا الزنا ولا الفاسقون ينادون ملكوت الله وهكذا قال في مواضع اخر وقيل في
سفر التوراة ان نصيب الزناة يكون في البعير المتوقفة بالنار والكبريت اثبت
هذا ثانيا بشهادات الاله القديسين قال الذهوق في مجمع الثاني والعشرين من
تفسير رسالة الرسول الثانية الى اهل قورنثيم انك لتدلس نفسك كأميرة
تدري وشك قال القديس ابراهيم في تفسير الفصل الخامس من رسالة الرسول
الاولى الى قورنثيم والقديس اغوستينوس في كتابه الثاني من مقالته على سفر
الخروج اما القديس فو لنسوس فيقول في الفصل الرابع من رسالته الاولى
لا يمكن ان يكون الزنا البسيط خاليا من خطية ثقيلة لان الذي يزوج والكنيسة
من رباط الزيجة فانه يخطئ خطية مهلكة كالهالة الا اني اظن ان خطية من يرتكب
وهو متزوج تكون اعظم منها وقد حكم الكتاب المقدس ان كانت شيديان من اجل

هاتين

هاتين الخطيتين ولنه من اجلهما يفرد من ملكوت الله ثم ان القليس فيها يقول ان
الزنا البسيط ليس هو ضد الحق الا ان الموضع فقط بل ضد الحق الطبيعي ايضا ولهذا
مزل البابا بنو ثنسيوس الملائكة عند راي من قال ان الزنا البسيط لا يفسد ذاتيا شيئا
ما ولنه ليس هو روبا الا لانه منهي عنه

الفصل الثاني

في الزنا الاغتصابي مع بنت يتول وفي الزنا الاختطاف القهري ثم في الزنا القسوي مع متزوج
اعلم اود ان الزنا الاغتصابي مع بنت سيما بنت يتول هو خطية اعظم من الزنا البسيط وعلى
الفصل من من اجل ان البنت التي يتول تلحق بالزنا الاغتصابي في خطية عظم لان تحتل ثم ان
هذا الزنا هو ضد العدل من ما صنعت البنت ضد رضاها او قلا يكون ضد رضى
والديها لان الزاني كما قال القديس انطونيوس يمتزى على الولدين اللذين هما مديرا لها
وحافظا لها وتريد على ذلك فنقول ان البنت بل الدارمة ايضا اذا ارتفعت بالزنا
تخطئ مرات كثيرة ضد التقوى والكرام الواجب للوالدين من قبل ما نسب لهم بذلك من
الحزن والافترار والعداوة اعلم ثانيا ان الاختطاف الزناى هو نقل الانسان
سحقا وكرا كان ايا من مكان الى مكان اخر بطريق الاغتصاب بنية الفساد وهذه
الخطية تضاد العفة والعدل بما لله بها يغصب اما الشخص المختطف اما الذين هو
تحت سلطانهم حينما يختطف بغير رضا هم ثم اعلم ان الجمع التريدين في الجملة
الاربعة والعشرين يقول ان المختطف والذين يسخرونه هم بين الفعل المحرمين وغير
قابلين لربته ما اورد به ما اما الشريعة الدينية فانها حكم الموت على فاعلي الاختطاف
اعلم ثالثا ان الزنا مع شخص متزوج هو خطية ثقيلة جدا وهو لا ضد العفة كما
يتبع من الشهادات المرددة في الفصل السابق وما سط في الامحاج الثاني والعشرين

من تشييع الاشترج حق انه في دهر الكنيسة الاولى قد كان قانون هذه الخطية ان يدوم
 الحاشي حارسه افعال التوبة مستين عديلة ثم ان هذه الخطية هي ثانياً ضد العمل وضد غير
 سر الزيجة ولا يمكن ان ينزل شوها برضا الامانة بنتا زوجها ولا برضا الرجل بنتا امراته
 لان كلاهما لا يقدران يرجع عن حقه وان ياذن الاخران يجوز بعد التوبة ولهذا
 ينزل البابا بن شليسبروس الحادي عشر في من قال بان الاتصال المحر بالزلة متروجة اذا كان
 برضى زوجها فليس هو سوى ثانياً بسيط ولهذا يصح ان يقال في الاعتراف انه قد رنا
 بسيطاً اعلم ان هذه الخطية تحتمل ثلاث اشياء اولاً بان يكون الرجل وبعده متزوجاً
 ثانياً بان تكون المرأة خطاً متروجة ثالثاً بان يكون الاثنان متزوجين فالخطية الاولى
 هي خطية ثقيلة جداً ضد العفة والعدل والثانية هي اكثر خطا واما اجل الشرور
 المقصود بها اقول الخطر من ان يمنع الليل ومن اجل الاحتياط الذي يمكن ان تحدث لرجل امرأة
 الزانية ولولاها التقيين من اجل من ولد منها بالزنا ولذلك يحكم بالوفا على
 زنا المتروجة لا على زنا الرجل المتزوج اما الزنا الثالث فهو الخطية الاعظم شر لكونها
 تحوي شر الخطيتين السابق ذكرهما وفي زنا ان يتدلس بهما فرلشان ولعلك است
 ينبغي ان يقال في الاعتراف ان الزنا تم بين شخصين متزوجين

الفصل الثالث

في زنا الاقارب الكاين باغتلاص الدم والزنا التفاف
 اعلم ان الزنا باغتلاص الدم هو الزنا الذي يتم بين الاقارب وهذه الخطية العظيمة تغض
 العذر والتقوى الواجب حفظها نحو الولدين والاقارب وقد عفا عنها هذه الخطية
 من الطبيعة والكتاب المقدس الذي يحكم على صاحبها بالوفا فاعتبرها مع القديس
 قسلا الذي في انه يسر الاعتراف بعد قرابة مازجية ومن ثم يكون زنا الكاهن

مع شخص اعترف عنه خطية عظيمة من الخطايا الزنا الكاين باغتلاص الدم وفي القوانين
 الكناسية يقول البابا سالاستيوس هكذا لا يجوز للاستساق ولا للكاهن ان يقام
 الشا الا ان اعترف لربها واذا صار ذلك مع الله منه فليندم ما كاذب اخطب
 مع ابنته الزوجية ولتدم ندامة الاستساق فتمت عشر سنته وثلاثة الكاهن
 تكون اثنى عشر سنة وليعمل عن درجته وقال البابا مكسيم من قدامك هذه
 الخطية فلا يكون ان يحس شرف وتبته فمما يلينق ايضا ان يخضع نفسه للتوبة
 الدائمة الى انتهى حينه

الفصل الرابع

في خطية الزنا الكامل النضاد الطبيعة
 اعلم ان الزنا انشاء الطبيعة كما قال سارتيا هو الذي يضاء نظام لصاحبة الطبيعة
 المناسبة للجسد البشري ليم بها الجليل يحسن بشركه ومن المحقق ان هذه الخطية تكون
 خطية عظيمة جداً ضد العفة وهذا انشبهه اولاً بالخطاب المقدس حيث يذكر است
 الله احواف متاكر يتيه حشر من لينة الخطية وفي سفر اللاويين يحكم الله بالوفا
 على من يرتكبها وقد استعظم الرسول جداً قبح هذه الخطية كما ينبغي من رسالته
 اثبت هذا ثانياً بكلام القديس اغناطيوس القديس في قوانين الكنيسة ان اعترف مع هذه
 الخطايا في الخطية التي تغض الطبيعة وقيل هناك ايضاً ان الخطايا التي في ضد الطبيعة
 يجب ان تستمع وتغضب دائماً اثبت هذا ثالثاً بدليل عقلي لان شر هذه الخطية هو
 اعظم جداً من شر الزنا الطبيعي لانه يضاد الجبل ولذلك دلالة كان يجب ان تذكر
 بيتا كايديق بالاعهار الا ان العنصرية تدلنا ان نكلم عنها كما يمكن من الاحتشام
 فاعتبروا انه بين انواع هذه الخطية البتحة الخطية الاعظم شر مما يشترط
 بهيمة وعنها قال الكتاب المقدس يا رجل جابو به فليقتل ومها كانت البرية

١٠٠

١٠١

١٠٢

١٠٣

فلا يتميز نوع الخطية بعينه ثانياً ان الخطية الثانية من انواع هذه الخطية المستوحدة هي
 ذكر جميع ذكر اولئك التي مع انشؤ وتسمى الخطية السادسة والسادسة لكونها لعل مصادوم
 كانهما من بينها ولا تقع شرها اشار الى الحل بما اوردته في رسالته الى اهل زونية وقال
 الذي هو الغم في معنى الرابع مفسراً قول الرسول ايما خطية ذكرت من جميع الخطايا فلا
 تجد ما تساوي هذه ولا حظها انه في الاعتراف ينبغي ان يفسر المعترف هل الخطية
 السادسة وسبب صارت مع شخص متزوج او مخصص لله او واحد من الاطرب لغيره ثانياً
 ان الخطية الثالثة من انواع هذه الخطية هي السماع من البعض للخطية السادسة والسادسة
 هي مضاجعة الرجل لامرأة خارجة عن كونا الطبيعي اعني رابعا ان الخطية الرابعة
 من انواع هذه الخطية هو اخراج الانثى من اختياره واختياره من غير رقة
 الباضعة وقد قال الرسول عن اصحاب هذه الخطية انهم لا يتكلمون ملكوت الله فلان
 هذا الفعل هو الذي في ذاته فلا يجوز للانثى ان يسبب حلل من انواع ويجب ان
 تلحقها ان هذه الخطية تعترف لحياتها كاشوا الزنا الفسق وبشر النفاق وبشر
 اختطاط الدم وذلك ان صلت الشخص عند فعله هذا القبح المتكر اشبه او قصد
 بمكره شخصاً متزوجاً او مخصصاً لله او واحداً من اقربا يبر وتكون هكذا باعظم جنة
 اذا اخرج احد زوج احد هؤلاء الاشخاص المتقدم ذكرهم او سمح لهم ان يخرجوا زوجه
 ويزاد على ذلك مشوا الزنا الاختصاص اذا اصره الله باقتصاب ثم اعتبرنا ان اخراج
 الزوج يمكن ان يكون اختيارياً او في ذاته وعلى الوجه المستقيم وحينئذ تذكر
 الخطية ميمنة لان كان لا تشبه ناقصاً لا يتفق ان هو فيا بين الزوم والبقضة
 ثانياً يكون اختيارياً في العلة وعلى الوجه الغير المستقيم وذلك اذا عرف الانثى
 انه يصدر منه هذا اذا فعل الامر القلاف غير انه لم يقصد ذلك وحينئذ ان
 كانت العلة شيئاً ضرورياً او مفيداً او جلياً كقبول الاعترافات او مداواة

الشخص

نوع

الشخص عودته فلا يكون له خطية لان لم يكن خطراً لا يتقاضي به وقد يحسب
 الخطر موجوداً اذا اعرف الشخص تجربته انه في مثل هذا النفاق يرتفع به الله اذا
 كانت العلة غير ضرورية وغير مفيدة فحينئذ يخرج الزوج الذي قد عرف الانثى
 تجربته انه ينتج منها يكون خطية ميمنة ولولا لم يقصد ذلك سيما اذا كانت
 العلة قريية موهنة ذاتياً على نوع مضرب في اخراج الزوج وذلك كالنظر واللمس
 الشوق والتقبيل وقراءة الكتب الوثنية والذواكر والاغاني الجنسية والافكار
 الزناينة وغيرها مما يجب احصاؤه بين الملل القريية اما من جهة خروج الزوج
 الغير الاختياري فبشيء الانبا جرسون على المومني ان يرم على جبهته اشارة الصليب
 المقدس طائفاً من الله بلحا فبنته الا يسمح بان تدهن نفسه بالرغم من هذه العلة
 الهنسة ولا كان ذلك في حال النوم فمن الحق انه ليس بخطية ان لم يكن الزنا
 سببه بالسكر والشراهة وبها فكاره فبنته اختيارية وغير ذلك اعتبر اختياراً
 ان المتزوجين يغفلون عن الطبيعة ولوانهم حفظوا الناء الطبيعي وذلك من
 كانت المضاجعة ليستطو هذه العادة الجارية ويكون خطاً وهم ميتا اذا وجد
 خطراً ان يلق الزوج خارجاً او يمنع التوليد ثم ان الزنا النفاق الذي ذكرناه
 في الفصل السابق هو الزنا مع شخص مقدس او في مكان مقدس وهذه الخطية
 المبرجة متناه العفة والديانة وهي لها من عظم الله ولا شيء لغيره سبباً
 نوع كانت وقد تكون خطيتين اذا اخطى شخص مخصص لله مع اخر نظراً الى
 مخصص لله ايضاً

الفصل الخامس

في خطايا الزنا الغير الجاهل

اعلم انه قد تضمن بين هذه الخطايا الاخطاء الجنسية اي النفاق واسماها واللمس

والنظر وافعال اخر سمجة زنا مينة وهذه كلها تصون خطية مينة اولاً اذا اقترنت
بها الرضى بالذلة الزنا مينة او وجدت فيها النية بذلك ثانياً تكون هذه الافعال
خطية مينة لاجل صحتها عند الله الزنا مينة اي لا لها محرك الانسان لاجل المح
الذلة المينة وتسيها غالباً فاعبر اولاً ان الحساب المقدس قال من هذه الخطايا
انها تقيم ملكوت الله بل ان العقل النطقي يوضح لنا ايضا ان هذه الافعال هي خطايا
ثقلية عند العقيدة لانها وان كانت ربما لا تفعل بنية المعاجعة او اخراج النزع
الا انها تحل لذلك ذاتياً وتعد اليه طبيعياً ولا يمكن ان توجد فيه خفة مائة
تقدر من العقيدة المينة تكون هذه الافعال جميعها هي ابتداء اخراج النزع وسوق في
خروج وجه ولذلك رآه البابا اسكندر السابع رأى من قال به انه رأى عقل راوى من
يقول ان التسبيل من اجل الذلة المينة ومحسنة تشو منه هو خطية ومينة خطية
يجب ان لا يوجب خطراً الا بقضاء في شواك من ذلك او خطره خروج النزع في غير ثانياً
ان هذه الافعال يشوبها شر المنة الناتج عن حال الشخص الذي تفعل به وتمازى
نحوه وبالنتيجة ان للنفس اللدنية بين الاقربا يجرى شر الزنا باختلافه طالعاً واذا
كان مع شخص متزوج يشترك في شر خطية الزنا النفس الكاين مع شخص متزوج
ولهذا قال السيد المسيح من نظر الى امرأة ليشتبهها فقد رقى بها في قلبه ومن
ثم ينبغى في الاعتراض هذه الخطايا ان تورد اعراض الاشخاص ايضا فانخرج من ذلك
اولاً ان جميع الافعال اللدنية المنة مودة هي خطايا مينة خارجاً عن النجاسة اذا كانت
معتزلة برضا اختيارى بالذلة المينة او مرسلة من اجلها انج ثانياً ان المنظر
والنفس ولا فاعل الاخر هي خطايا مينة ولولم تباشر من اجل الذلة مثلاً لمس
اخر الجسد الغير اللائق لمسا سيما النظر اليها في اناس بالذين لان من يفعل هذه
بغياً فانه خلوا من سبب واجب كسبب المد اداة فانه يخطئ خطأ ميثاً لا محالة

ولانه يفعل ذلك بنية الاطلاع لغير لانه من ذلك تصد الذلة ضرورة انج ثانياً
انه قد يخطئ غالباً خطأ ميثاً من يحكم عن الامر اللدنية او يطرد من استقام
او يكتمها او يقرها او يصورها او يصورها وذلك لاجل ما يفعله هذه بنية طلب
الذلة للذلة فقط بل حينما يفعله ذلك بنية عقل او بحركة التقديس ايضا وذلك
لانه يوجد في ذلك على الدوام خطر عظيم لصدور الذلة المينة او الشك ومن
هنا يتبع عظم الخطر الموجه في الانعان والرسائل النجاسة والرقص لانه اذا نام
يخبر هذا من قبل يادني او من خطر السقوط الروحي وشك للناس ثم اني انصح
الذين يلتفتون احياناً بالكلام عن امور نجاسة ان يستعملوا حذيرة الفاظاً
نقية ذات احتشام انج رابعاً انه يخطئ خطية مينة الذي يدع انفراد
بليسه لمسا نجساً كمن المندى والمقبلة بنوع مغير لائق لان مثل هذه
تحرك الشهوة جيداً انج خامساً ان الافعال الغير ذللة ذاتياً كمن لا يدرك
والنظر الى وجه امرأة فانها مع هذا تكون خطايا مينة اولاً اذا فعلت
بنية الذلة للمينة ثانياً اذا كان الشخص الذي يفعلها يانتبها ويميز بميل
جداً الى اللذات الزنا مينة لانه بذلك يلقى نفسه في خطر عظيم بان يرتضى
هذه اللذات انج سادساً ان من يصبر او يمس اجز الجسد الغير اللائق
نفسها وذلك لغير ضرورة او تنفع او احتشام فانه بهذا يخطئ خطية
مينة وذلك اولاً اذا فعل ذلك بنية لذلة محسنة ثانياً اذا فعل ذلك الخطر
بان يرتضى بالذلة كما يصير غالباً ومن ثم قال القديس ابراهيم بن
السيحية تنفع من النظر الى جسدها فكما بالبحر تنفع من لسهة وقصر على
هذا القياس بوجه ما من المناسبة النظر الى عورة البهيمة ولها اعتباران الذي
قلناه من النظر والنس الزنا مينة وغير ذلك من الافعال المتقدم ذكرها

يلاحظ الاشارة الى المتزوجين لان الامور نظرا الى المتزوجين مختلف قليلا حيث ان
 هؤلاء اذا كان جانيهم الفعل المختص بالزيجة فيجوز لهم ايضا ان يمارسوا افعال كثيرة
 من غير ذكرها بما لها منسوبة لفعل الزيجة وتماثل بنية واجب مثلاً لا ينها
 تفيد للفعل المذكور وفي علامات المحبة المترتبة غير انه كان فعل الزيجة اذا مارسه
 المتزوجون لا يملوا الله هو خطية عرضية لان البلبا بين شفيوس الحادي عشر
 من اري من قال ان فعل الزيجة الحادي لا يمل الله فقط هو خالي من كل نقص
 وخطية عرضية هكذا الافعال التتبع ذكرها الحادي لا يمل الله فقط هو خطية
 عرضية اعتبر ايضا ان هذه الافعال حسب اري جمهور للعالمين تكون بين المتزوجين
 خطايا ممتدة ولا اذا بطل اللق على الزيجة مثلاً حقيقاً يتحقق بطلان الزيجة
 او من اجل نذر العنة ثانياً متى باشر المتزوجون هذه الافعال باشتها شخص اخر
 غير المتزوجين ذلك اذا مارس الشخص المتزوج هذه الافعال في جسد بغير بنية
 استعداء لفعل الزيجة واحول اذ هو انه يجب على الكاهن ان يغفر هذا الخطية
 من ان يغفر في التفتيش والبس جفا يسأل في الافتراض عن هذه الخطايا لئلا
 يسبب بهذا النقص اولئلا يسته سقوا يوم

المقالة السادسة عشر

في الوصية الاخوية السابعة

اعلم الله بوصية السابعة اي بقوله لا تسرق بيني على الوجه المسمى عن كل
 سرقة وخطية ويمن ايضا بطريق النتيجة من كل امر يوجب القرب في خيرات
 النسيب وما نحن نرد ذلك فاسمع هذه المقالة الستة فصول

الفصل الاول

في ما هي السرقة

اعلم ان السرقة هي اخذ مال الغير خفياً ضد ارقها صاحبه وادائه الواجب وذلك
 لئلا يكون من قبل الجبل او من قبل الاقتصاب او من قبل سائلة ولشأنك مضاف
 للعدل قلت اولاً اخذ لغير السرقة عن فعل ينضرب به القريب ظناً ومن
 التأخير الغير واجب في وقالدين غير ان الذي ياخذ مال الغير ظناً به انه لم يغتبه
 فيعرف انه ليس هو له بل للغير هذا اذا حفظ ذلك عنه بلا سبب داع فانه
 يحسب سارقاً لان حفظه ذلك الشيء على الحق الاذي اخذ الشيء ظناً
 قلت ثانياً اخذ خفياً وذلك لان الذي يسرق فانه يفعل ذلك او قلما يكون
 يقصده ان يفعله بغير علم صاحب الشيء الماخوذ وبهذا تتميز السرقة اولاً من
 اللطف الذي به يسلب احد شيئاً من غيره باقتصاب وبعلمه اي يعلم السلب منه
 ثانياً تتميز من نوع اخر وهو اخذ مال الناس ظناً في شرعية مضافة العدل وذلك
 بعلم القليم ومعرفته قلت ثالثاً اخذ مال الغير وبهذا يرد ذلك الغير او ما قل
 استكراه او استعارة او اخذ بغير علمه على انه ليس الذي ياخذ مال الغير يسرق
 فقط بل صاحب الشيء الذي ياخذ ماله ممن له حق على استعماله او حفظه
 يسرق ايضا ثم اعتبر هنا ان السرقة فقط الى كونها اخذ مال الغير تنقسم الى
 انواع مختلفة اولاً السرقة البسيطة وتدعى سرقة فقط ثانياً السرقة
 للكيفت وهذه لا يقال لها سرقة بسيطة بل تسمى لما انتفاها اذا تمت في مكان
 مقدس او كان الذي سرق شيئاً مقدساً ثالثاً سرقة ما يخص الجمهور رابعاً
 سرقة العبيد من اربابهم او الاولاد من اربابهم قلت رابعاً ضد رضى صاحب
 لانه اذا رضى صاحب ذلك الشيء فلا يكون اخذ ظناً ولا سرقة وهذا يعد
 احياناً الاصدقا والمتزوجين متى اخذ بعضهم من بعض شيئاً بغير معتبر نظراً

الى الامراض قلت خاسئا . ضد ادائه الواجبة لانه لا يسرق من يأخذ شيئا
 ممن كان يجب عليه ان يرضى باخذه فاذا لا يسرق من يأخذ ما غيره خفيا اولا
 بوجه القريب الواجب صفا سئو ذلك في محله ثانيا لا اجل ضروريته او ضرورة غيره
 المقصود لانه في مثل هذا الماراض تكون الخيرات جميعها مرسية فلما يكون
 نظرا الى الاستعمال وصاحبها ليس له سبب واجب لانه لا يرضى بذلك ان لم يكن
 هو ايضا حاصلا على حال هذه الضرورة على لانه اذا تكون حال الاثنين متساويا
 فيكون حق ملك الشئ افضل من غيره ولكن لما كان نظن ذلك جازا لمن هو
 في ضرورة باهظة فقط لا يكتب لانه لا يلبس ينو شتمه رذل راي من قال : ان
 يجوز للانشا ان يسرق لا في حال الضرورة فقط بل في حال الضرورة
 الباهظة ايضا : اعتبر ايضا انه ليجوز عن السرقة الذي يأخذ ما غيره خوفا
 من ضرر اعظم صحت يأخذ سيفا سرقة لكيلا يقتل صاحبا احد ظلم او يأخذ
 من عند احد كتابا ارا تيكنا خروجا من لانه يقره بغير اجازة اسفند او اذا
 تاخذ المرأة من رجلها دراهم خفية لئلا يبهدها باللعب والشراة

الفصل الثاني

في ما هي خطية السرقة

انه لما تحقق ان السرقة هي خطية ممتدة ثوبا تهيئتها ممتدة خصوصية من
 وصايا العدل اثبت هذا اورد بالصحاب المقدس قال نقر يا النبي كل سارق سيدك
 وقال الرسول ان السارق لا يتكلم ملكوت الله اثبت هذا ثانيا بدليل على
 ان القريب له حق لان لا يفرق خيرات فالسارق اذا جنى ضد هذا الحق
 وبالنسبة السرقة لانشاء الحق فقط بل تعدا العدل ايضا وما عدا ذلك فان

الله

الله فانما عن السرقة بوسيلة صريحة والحال لانه من العلم ان الخطايا التي هي
 ضد العدل وضد الوصايا العشر هي ممتدة نوعا فاما الخ خيرات من حيث
 ان خيرات القريب هي من احدى درجات الخيرات فلذلك السرقة يجب نوبها
 ليست بثقيلة بين الخطايا الممتدة بمقدار ما هي ثقيلة ببقية الخطايا المفعولة
 ضد القريب ولولاه بوجه العرض قد يمكن ان تكون اعف السرقة اعظم
 منها نظرا الى الاضرار الناتجة عنها قلت ان السرقة هي خطية ممتدة نوعا
 لانه يمكن ان تكون خطية عرضية فقط من قبل دناء المائة اما المقدار الذي
 يصيب المادة خفيفة او ثقيلة اعف كاذبة لان تكون السرقة خطية ممتدة فلا
 يعرف ذلك بالتحقيق لان الشريعة الطبيعية ولا من الشريعة الالهية ولا
 من الشريعة البشرية لانه يمكن ان تقدم قياسا ادبيا لارشاد الرسل
 العظم فيقول ان مائة السرقة تعد ثقيلة لان مقدار الشئ السرق فقط
 بل من اضرار الشئ الذي يؤخذ منه ايضا علوان شمس السرقة يتعلق
 بغيرهين وهما ضرر القريب وعدم رضاه الواجب باخذ الشئ منه والحال
 انه لا يمكن ان تعرف من مقدار الشئ المسروق هل يكون القدر معتبرا وهل
 عدم رضى صاحب الشئ باخذه هو المعرب لانه من المحقق انه من اجل مقدار
 درهم من الغنمة فيفسد الفقير ويثام بالصواب اكثر من ينصر الفوق ويثام وكذلك
 رب البيت اذا سرق رجل فقير فيبش ثلث ماله فانه يثام اكثر مما يثام اذا سرق
 ذلك المقدار اشد فاذا الصبي يعرف هل ان ملوثة السرقة ثقيلة هي فلا يكتفى
 ان نلاحظ مقدار الشئ المسروق بل يجب ان نعتبر اضرار الشئ الذي منه
 يؤخذ ذلك الشئ وها نحن نورد ذلك في الفصول التالية

الفصل الثالث

في ما يصير المادة ثقيلة في سرقة الخربا

اعلم انه يقال عن مادة السرقة انها ثقيلة على من ثقل انواع الفخ على الاطلاق ونظرا لثقل
الذي ينصر وبما سخر فقول اولاً مع المعلنين الذين سلكوا الطريق في السرقة
انهم نظروا الى سرقة الغنا يتكون للمادة ثقيلة اذا سرق احد مقدار معين من
الفضة ولو انه سرق ذلك من رجل فقير والسبب في ذلك هو ان مقدار المذكور ليس
هو شديداً ولا نظراً للرجل كثير الفخ وانه وان كان هذا المقدار لا يتبين له خيراً
جيداً نظراً الى شخصه لانه ينقصه نقصاً عظيماً نظراً الى عيسته ولا عطا كسراً
من بيتا لغيره لعل معتبر في يوم واحد ثانياً قد تحقق انه يخطئ خطيئة معينة من
يسرق من احد ما يكفيه ليعيش به يوماً وليلة او من فحل كرا لخدمته يوماً وليلة
ثالثاً من الحق ايضا ان للمادة الخفيفة ثانياً تصير ثقيلة اولاً من قبل الشك شوا اذا
سرق احد شيئاً يسيراً زهيداً من عرق انه من اجل ذلك يفتن ويغضب ويحذر ويترجم على
الامرات ثانياً اذا سرق ان ذلك الشيء الزهيد الذي يسرق هو من زجراً عند صاحب
وانه يحصل له حزن عظيم من فقد ثانياً من قبل النية عند فعل السرقة مثلاً
اذا كان قصد الذي يسرق غنياً يسيراً ان يسرق شيئاً معتبراً اذ ان يكسب
شيئاً معتبراً ياخذ من شيئاً يسيراً مرات عديدة وايضا من قبل ما يعمل من المفسر فلما
لما اخذ من شيء يسير كذا يسرق المتاعل وهذا يقطع ان يتحقق من شغل
يوماً وليلة ويحصل له من ذلك ضرر معتبر

الفصل الرابع

في ما يصير المادة ثقيلة في سرقة اهل البيوت

اعلم ان البلغة لاهل البيوت ثقل الام والبنين والخدم فنقول اولاً نظراً الى البنين

الذين

الذين يسرقون شيئاً معتبراً من والديهم انهم يخطئون خطيئة معينة زهيدة لا تدرى قبل
الحكيم من يتكلم شيئاً من ابيه او من امه ويقولون ذلك انه ليس هو خطيئة فذلك
هو شريك الرجل فنقول غير انه لكي يخطئ البنون خطيئة معينة ضد العدل
فيستوان يكون مقدار مادة السرقة اعظم مما تقتضيه من المقدار سرقة الغربا
لان الاب يغالب الابن من سرقة لولاه بمقدار ما يتناظر من سرقة الغربا وقد
يتفق من ذلك كبر ان الاب لا يتناظر من اجل ما خلفه منه او دونه بل انما يتناظر من
اخذ من ذلك سرقة ولاجل غاية ردية مثلاً لاجل اللعب والشواهة فيكون
انه لو سرق المقدار الذي يصير سرقة البنين خطيئة معينة ضد العدل يجب ان
لا يحضر لعارض الشخص الذي اخذ منه الشيء الميسر على انه اذا كان الاب
فقيراً او جليلاً او قليل المنة فانه يتناظر اكثر مراته بفناء اذا كان غنياً حزيناً
بحالاً بنسبته ثم يجب هناك ان تعلم ان البنين الذين يتهم بهم وهم يسرقون
في اشياء معينة فكل خاتم اذا سرقها او شيئاً باطله لوردة يتركب خطيئة
السرقة حقاً ويلتزمون بالرد سيما اذا كان مقدار ثلثهم معتبراً ويلتزمون
برد ذلك لابيهم ان كان غنياً بعيداً وكان ميتاً فليزله حينئذ ان يقتصر
مع اخوته اقول ثانياً نظراً الى المرأة انها تسرق وتخطئ خطيئة معينة اذا
اخذت من مال زوجها الواجبة من الخيرات التي هي تحت سلطانها لانها تسلم
بذلك حتى زوجها على نوع معتبر والمقدار الكافي لتكون هذه سرقة خطيئة معينة
هريدين مقدار سرقة البنين فالثالثة انما تخطئ خطيئة ثقيلة اذا اخذت
سراً من مال زوجها عند اداء الواجبة شيئاً معتبراً كمن تشد به لثياب
باطلة وما يشبه ذلك الا انها لا تخطئ اذا اخذت خفيئاً من زوجها ما يحتاج
اليه لكي تدفع عنه ضرراً معتبراً كاضلعت ايضاً وهكذا لا تخطئ اذا اخذت

ولا تفران يصبر او بالنية وقصد الاستمرار على السرقة ليعمل بها الطريقة على مبلغ معتبر ثانيا بانتهائه طوانه بسرقة البيرة الاخيرة يتم المبلغ المعتبر حتى انه من اعراض الزمن المتوسط بين تلك السرقات ومن الشخص الذي انصرف بها يتبع انه لا يرضى بذلك بل انه يحرق ذلك لكان بالمصرب يفتا جديا ثالثا يوجد بين هذه السرقات التناق وافترا ان ادا سرقة احد شيئا ما يسيرا واخر غير كل المبلغ المعتبر فيخطئ الاثنت لخطيئة معينة اذا فعله هذا بانتفاء الشبهة ثم اعلم انه على راي الدلائل بين العلين لكي تحصل هذه السرقة خطية معينة فينبغي ان يزداد المبلغ مقدارا بمقدار الزيادة الهائلة الذي يجمع به المبلغ المذكور ونقلت كثيره فازمنة متفرقة يبعد بعضها من بعض اكثر من اقل بمقدار كثرة الناس الذين يسرق منهم ذلك المبلغ على ان الاثنت غالبا يفتا في غير اقل غيظا وضرا اذا اختلس منه غرض واحد في ارضه مختلفة متباعدة بعضها من بعض ابتعادا معتبرا وبخلاف ذلك يفتا في غير اكثر غيظا وضرا اذا اخذ من شخص غرض بسرقة واحدة وكل هذا من يسرق شيئا يسيرا من انا سكرين لانما ما ينصرف كل واحد منهم ضرا قليلا ومن ثم يفتا في يسيرا غير ان المبلغ المسروق وان كان من غير معتبر نظرا الى الجماعة فيعتدون مائة كافية للخطيئة الممثلة ولو كان نظرا الى كل منهم الاخر شيئا يسيرا لا يعتبر وذلك لان الجماعة تفتا من ذلك بوجه المصرب ولا ترضى به

الفصل السادس

في خطيئة الخطف

اعلم ان الخطف هو اخذ ما للغير باغتصاب وجهارا فاقول لان ان الخطف هو

خطيئة

ميت اعظم من خطيئة السرقة فينبغي ان يعدل لها حصرها وذلك لان لا تعدل احد اشهر السرقة فانه يتفق من شر الاخر مختلفا بالنوع وهو اهانة الاغتصاب ضد شخص القريب وذلك على ان الاغتصاب في القريب هو نوع ما من الاهانة والاعتقار ولذلك قد يمكن في السرقة الا يغني عن اخذ شيئا غير معتبر خطأ معينة اما في امر الاختلاف في خطيئة اهانة ولو كان للشوفير معتبرا اذا اغتصب من رجل ذي اعتبار جزيل وبخلاف ذلك يتفق ان من يخطف شيئا معتبرا من صاحبه يغني خطيئة معينة فقط نظرا الى الاختلاف ولو انه نظرا الى السرقة يغني خطيئة معينة وذلك كما اذا اخطف رجل جندي بعض دجايات من رجل قلاح وقد يتفق هذا كله لا يكون الاغتصاب معتبرا جدا ولا بضاد كثيرا سرور الشخص الذي يوقد منه الشئ بالاختلاف في اعتبار الاغتصاب لا يصيبه الا يدى والاسلمة فقط لكن بالكلام والوعيد ايضا ومن ثم يغني الدرب الارضيون بخطيئة الاختطاف ان الزوال للروسين منهم مجرم ومطلي ضد العدل ويغني ايضا كل الذين سموا في السرقة والخطف وسبوا ما بر او بمشورة او بنوع اخر وهكذا يغني الذين قصدوا ان يسرقوا او يخطفوا ولو انهم لم يكملوا مقصودهم لانه من القلب لا قال السيد المسيح يخرجكم من هذه الشبهة والسرقة

المقالة السابعة عشر

في الوصية الالهية للتاسعة

قال الرب الاله لا تشبه على قريبك شهادة زور ان العلين الالهوتيين يزعمون ان الله هذه الوصية لا ينهاها مغترى به على القريب بشهادتنا عليه زورا في المحاكم فقط بل انه تعالى يلزمنا ايضا فلما يكون على الوجه الغير المستقيم

١٠٠

وبالتجربة عن كتمان فتري به على القريب خائفاً من الحكمة وذلك بالكذب والبربرية
الباطلة والغبية وما يوافق ذلك مما يعم غلب الكلام ضد صيبت القريب
وصكامة وها نحن نورد ذلك في ستة فصول

الفصل الأول

في الشهادة بالزور

اقول ان الشهادة بالزور في خطبة ثعلبة والشاهد نورا يلتزم بالصدق الاضرار
التي سببها شهادة الكاذبة اثبت ذلك أولاً بالكلام لا بالحق المتكلم ذكره وبغير
الحكم الشاهد بالزور يقاتل اثبت هذا ثانياً مع القديس توما فاقول
ان الشهادة بالزور تتضمن شرّاً ثالثاً قاله الاول يصدر من الخلف بالكذب
لان الشهود لا يقبلون الا ان يعلموا ومن هذه الجهة تكون الشهادة بالزور دائماً
خطية ميتة الشر الثاني هو تعدى العدل ولهذا الشهادة بالزور في خطبة
ميتة نوعاً كيفية للظلم المضادة العدل الشر الثالث هو الكذب فكل كذب
هو خطية لانها من هذه الجهة ليست دائماً خطية ميتة فالشهادة
بالزور اذا اتى ثلث شوايب وهي الخلف بالكذب وتعدى العدل وهذان
الشيان هما دائماً خطية ميتة نوعاً والثابت ثالثاً هو الكذب الذي هو
احياناً خطية عرضية والحال انه يشاهد بالزور يلتزم لاجل تعديه تعدى
لا بان يصح كل اضرار التي سببها حقاً وظناً فقط بل يلزمه ايضاً ان يكذب وان
اذ لم يكن ان ينفي هذا الوجه المضمون بغيره من الذنب ولو احتج ان يلزم نفسه في
خطر نظير الخط الذي الق فيه القريب لان من الق اخذ في خطه متعمداً ويثبت
يلتزم بالاهتمام في تخليصه قبل اهتمامه في تخليصه ذلك ومن اجل هذا عين

الذنب الشاهد بالزور عن ان يكذب نفسه بل يفسد حادله بسبب لان يشهد بالزور
يلتزم بكشف الكذب للحاكم ولو كان ذلك بمخاطبته بجبانته اذ كان المتهم حاصلاً
على خطر الموت ولا يمكن ان يجوز له سلطة اخذى قلت أولاً ان الشاهد بالزور
يلتزم بالصلاح الاضرار التي سببها حقاً لانه ان كانت الشهادة بالزور بسبب
تعدى اضرار من اجل ان الدعوة قد كان حكمها خيراً فحينئذ لا يكون الشاهد
بالزور ملتزماً بالصلاح الاضرار قلت ثانياً اذا سبب الاضرار ظل لانه
اذا شهد زوراً يحمل وعلم ان تباه معذور (وهذا ان لا الوجه جيداً) فحينئذ تباه
بالزور لا تكون خطية الا انه يلتزم بانه يقف ثانية امام الحاكم وبغير حقيقة
الامر وان كان الحاكم قد حكم على القريب فيلتزم الشاهد قدامه بكونه يات
بنيص الشخص الذي شهد له وحباً به بغير حقيقة الامر لكي يرد ما خسره
المتهم وينقذ ما حكم به عليه وذلك اذا لم يكن هذا بغير ان يلزمه هو ضرر
جسيم وبيان يكون رجا في خلاص المتهم

الفصل الثاني

في الكذب

قال القديس اغريغوريوس في الفصل الثاني والعشرين من كتابه انسيب
انكره يكون ان كل من يكذب ضد ما في عقله فانه يتكلم بنية الفساد وفي
الفصل الثالث من كتابه على الكذب قال انه يكذب الذي يفكر في عقله مثلاً
ونريد مثلاً ان يكذب بالكلام او بعلامات اخذ ومن هنا يتبع ان الكذب لا يصير
بالكلام فقط بل بالعلامات والافعال ايضاً غير ان الذي يصير بالكلام يسمى
كذباً والذي يصير بالافعال والعلامات يدعى تصنعاً وتلبساً وقد

ينفع ايضا انه يمكن ان يكذب احد مع انه ينطق بالحق وذلك اذا كان يقطن بارت
ما يورد بصور الحق من عند الحق وبكسرة ذلك اذا حكم احد ضد الحق مع غشيه
ان ما يقول هو حق فلا يصح ان يكذب كذبا صريحا بل ما يلفظ اقول لان
ان كل كذب هو خطية ذاتيا اثبت هذا أولا بالكتاب المقدس حيث قيل هرب
من الكذب لا تكذب لئلا ينكسك من العذاب بل هكذا اثبت هذا ثانيا
بالكذب انكم ما تكذب لا يفتك من العذاب بل هكذا اثبت هذا ثانيا
بشهادات الاباء اهل القديس يوستينوس الشهيد في كتاب تيريريه المسيحيين ان
المسيحيين يخافون ان يموتوا افضل من انهم يكذبون والقديس ابراهيم يوحنا
الاورمانيين لاجل قراهم هذا القديس ان يستعمل احيانا الكذب بمقتضى
دوا ومثل ذلك قال القديس كيرلسوس وماريا سيليوس والقديس ابراهيم
لاسيما القديس اغريغوريوس الذي في كتبه على الكذب وضد الكذب يثبت انه
لا يجوز ان يكذب بائنا حق ولا هرا من شريفهم جيدا وهذا التعليم قد وجد
الاباء اسكندر الثالث قائل ان الوصية الالهية تنهى عن ان يكذب باحد
ولو كان ذلك ان نجى اخ من الموت وهذا الراه هو الذي هو كذب جميع المعلمين
اللاهوتيين اثبت هذا ثالثا بدليل ينطق لان كل صعب ايضا وقضية
الصدق التي قيل بالهنا الى الكذب بالحق دائما ومن ثم يتوقف شدة
الكذب على ان لا تثبت بعمل الحكم استملا متوخيا من غاية الجوهريه
اذ كان الحكم قد اترسم لا يصح ما في الغير اعراض انه قد وجد في الاسفار
المقدسة اقوال القديسين وافعال كثيرة تبين انها كذب فاذ الخ احبيب
بما قاله القديس اغريغوريوس في كتابه ضد الكذب ان بعض من هؤلاء الاشيا
الغمره في الاسفار المذكورة القريبان انها صعب ليست هي كذبا اذا غمرناها

جيدا

جيدا ومع ذلك اقول انها ان كانت صكبا صريحا فلو يجوز لنا ان نقدرها ما فاقول
انه قد يمكن ان نبرر من الكذب اشيا كثيرة من تلك التي صرحت في الكتاب المقدس
اولا لان تلك الاقوال انما هي كتم الحق بالصواب كقول ابراهيم بالصدق من امراته انها
لغته ولم يقل انها امرته بل قد اخفي ذلك بغضته ثانيا وان كانت الاقوال
للمذكورة صكبا حقيقيا فانها انما صدرت من السداحة والجهل والنية الصالحة
مثل صكب الدلائل المعربات ويهوديت لان يهوديت كاتال ما رثا تمتع لاونا
كذب على لايفلنا بل من اجل محبتها لغيرها وهكذا ما اجر الله دلت مصر لاجل
كذبها بل من اجل خوفها من الله ومحبتها للقرى التي سببت كذبها وقول
هكذا عن كذب راعيل لما قول انه لا يلزمنا ان نعد كذبها لان كل ما يدكره الكتاب
المقدس لا يدكره بوجه الدعوة فاحتمل ان الكذب ينقسم لثلاثة اقسام وهي
الكذب المزعم والكذب الاصلاحي والكذب المضر فالكذب المزعم هو الذي
ينطق به الانس انشراحا ودعابه مع الغير بغير ضرر راجله والكذب
الاصلاحي هو الذي ينطق به الانس لاجل نفسه او نفع الغير بغير ضرر
احد ايضا والكذب المضر هو الذي ينطق به الانس بغير القريب فنقول
اذا ان الكذب المزعم والكذب الاصلاحي ليس هو خطية ميتة ذاتيا لان
الانس بها لا ياتسوا الى الله ولولا القريب اسمية لغيرته غير انه قد يتفق
بوجه العوض ان يكون خطية ميتة مثلا من قبل غير ضل او غايه رديت
اما الكذب المضر فهو خطية ميتة نفا ضد العدل لانه يفتش القريب قتل
ولمنا غل الحكم الغم الذي يكذب ميتة النفس لان هذا الكذب يكون خطية
معرضة فقط اذا كان الغمر المسبب شديدا فانه من ذلك اود انه غلط
خطية ميتة ضد العدل والمحبة للقرى من بسبب الغير بكذبه ضررا جديا

او يكون ذلك بخلاف ان يسببه له وذلك لما في الامور الروحية واما في الاشياء الزمنية
 كن يعلم واما كاديا في علم الطيب او من ينسب الخير بكذبها انما باهظا ثانياً يخطئ
 خطية حمية ضد الصدق ولما نأخذ العدل للذي الذي بافاله يظهر
 قداسة كاذبة لصحى يكتبه من او يظن او يري لا يستحقها او لغيره
 صدقات اعظم مما يحتاج فيلان هذا الريا ان كان لا بسبب القريب ضرراً
 ولا يشوبه اعتقاد القداسة واللبانة (وقد يتفق ملت كثير ان يكون شاملاً للخطية)
 فيكون ذاتها خطية عرضية فقط عند الصدق وقيل هكذا من بقية التمسكات
 التي بها تظهر الناس بعلامات واما الخارجية ما ليس لها صلح عليه او يظهر من
 المحبة والحنن والفرح والحقن وما يشبه ذلك كذبا وريا انتج ثانياً انه يخطئ
 خطية محمية من يروج القليل والساقلة كثر كذا النوع اعتبار الناس او فائدة
 ما زمنية اذا سبب هذا القريب ضرراً جسيماً او صار له محنة وسبب
 الخطية او سبب الاستقرار عليها اعتيها ان لا يكذب من يكتم الحق لانه لا يقول
 شيئاً عند ما في ضمير الا انه قد يمكن ان يخطئ عند وصية اخرى مثلاً اذا سأل
 الحاكم على نوع شرعي ولم يكشف له الحق

الفصل الثالث

في خطية النجاسة

اعلم ان النجاسة حسب قول مارتنيا هي تسويد الانسنة صبيته الناس او تنقيته
 خفياً وضراً اما الصبيته هو الذكر للفسن وظن الناس الجيد بالغير واعتبارهم
 كالاته كالفضيلة والعلم وشرف النسب والاقترار وقبر ذلك فيقال دا عن
 النجاسة انما تسويد الصبيته لان النجاسة تقتضي ان يقال شئ رديف

او ينقص صبيته الغير وظنهم الجيد به فلا يتم او على وجه الحق من يكتم عن خطية
 مع الذين عرفوها الا انه يتفق مرات كثيرة ان يكون هذا التكلم خطية من قبل
 ارادة النية وعرض القلب ثانياً قيل عن النجاسة انها في تسويد الصبيته خفية
 على ان النجاسة تصير بالحقية او بغيره ان تكون مخفية ولا يدري بها من
 ينقص او يسود عرض وهذا يختلف النجاسة عن الشبهة المشهورة باختلاف
 المروحة عن الاختلاف ثالث قيل ظلي لانه اذا سؤد احد عن القريب بسبب
 واجب لا يكون هذا النجاسة مثلاً اذا كشف احد ان الغير لريس او من ما كان ذلك
 ضرورياً للقريب او لمنع ضرر عظيم ثم اعلم ان النجاسة تقسم اولاً بنظر الى النية
 الى النجاسة المادية والى النجاسة المصورية فالنجاسة المصورية هي التي بها يقصد التلم
 حقاً من الغير وتسويد سمعته والنجاسة المادية هي التي تصير بخفة عقل وكسل
 مغرط للقطاب وتكون خطية لان النجاسة المتكلم على انه بذلك يسود عرض القريب
 ثم ان النجاسة تقسم ثانياً بنظر الى المادية الى النجاسة على الوجه المستقيم والى
 النجاسة على الوجه الغير المستقيم فالاولى تلاخط نقاب عن القريب وذلك بالنسب
 احد للغير نقيصة ما او خطية لا اصل لها او زاد عليها وكشفها وهي مخفية او
 حول فعل القريب الى محرم ربي اما الثانية التي هي على الوجه الغير المستقيم هي
 التي تلاخط خير القريب وتتم على ردة وجهه او اذا نكر احد ما قد فعله القريب
 من الخير او نكر خصاله الحسن ثانياً اذا نقص هذا الغير ثالثاً اذا سكنت عنه
 تحاشاً سيما في حين وكان يكون سكوتة فيها من ذلك اعطاه للصبيته القريب
 بلعاً اذا منع القريب على نوع مباد وبنيو التكم القبيح الذي ينشأ منه لوص القريب
 ثالثاً تقسم النجاسة تقسم الى النجاسة المشهورة والى النجاسة الغير المشهورة
 فالنجاسة الغير المشهورة هي التي تصير امام قلبه بالخدم او سكنت لانه او جردته

اخرى ظاهرة اما النعمة المشهورة في القتل تشهر لاسر الجماعة كلها ليكون بها الاشارة
 على الغير مشهورا لما يكتب اوشى اخر مشهور وهذا النوع من النعمة هو الاغترار
 وخطية من اجل ان به تبلغ النعمة الى انفاذ اكثر عددا واصلاح شرها ليسرمد
 جدا فاقول الان ان النعمة هي خطية ممتنة ثوبا ونفسا للمعدل غالبا اثبت
 هذا اود بمسطرى الكتاب المقدس لاكن نلما في الشعب ملعون هو الثالب
 والعام لانه يفتن كثيرين متساكين ثمك للرجل الذي ذكر الذين اسلمهم الله الى
 راي قاسد يحصى فيما بينهم الثالين والعامين ويعومهم البغض لله ثم يتنقل
 قائما والذين يفعلون هذه يستوجبون الموت اثبت هذا ثانيا بشهادات
 الابا القديسين قال القديس كبريوس في رسالته الخامسة والعشرين الى
 انطونيوس : اعلم ان فعل من يفتن خطيا صيت حبيد هو فعل الشيطان وقال
 القديس ابرونيوس في تفسيره للرؤيا الثانية : ان الثالب يلقى نفسه ونفس من
 يسعد في جهنم وفي تفسيره للرؤيا التاسعة عشر بعد الثانية يقول : ان جرما
 الثلث لا عظم من جرما السيف لان السيف يقتل الجسد لا النفس
 اما الثلث فانه يكتسب النفس وقال القديس برونوس في غبطة الرابعة والثلاثين
 على سفر التثنية : انه من العلوم ان هذه الذيلة تحارب المحبة التي هي الله بانسه
 محاربة : وقال في غبطة على الاكليل الثلثة اليس ان لثا الغم هي اقوى حقا
 انما في جريل الشراسة لانه بنفس واحد يستجيب ثلثة انفاذ اليس
 ان هذا الثلث هو حربية اي نعمانه حربية ذات حد رفيع جدا نظمت
 وتنشد ثلثة استخاص بضريرة واحدة : اثبت هذا ثالثا بغياس عقلى ان
 حق التقريب على حقا صيته يساوى حقه على حقا ماله فاء التميز
 هي خطية ضد المعدل نظير السرقة بل ان النعمة هي خطية اعظم من السرقة

بقدر ما ان الصيت الصالح هو افضل من غير خير كاقبل في سفر اكليل ثم اعتبر
 انه في فعل واحد من النعمة توجد غالبا انواع كثيرة يلزم الاعتناء بها خلاصا
 النعمة اذا صيب ضرر التقريب في خيلته للسدية وخيرات الصيت ثانيا
 حينما تسبب البغضة والتمسرة فيما بين الدارة ورجلها وفيما بين الاصدقاء
 وهذه النعمة هي اعظم شرا من النعمة التي تسود الصيت الصالح بقدر ما ان
 المحبة هي افضل من الصيت الصالح حسب قول الحكيم لتسديت لا بين الزوجين
 شريشبه ثانيا من ماسود لعدوهم والديبر لاروساية لانه بذلك يخطى
 ضد للتعوى والاكرام الواجب رايها اذا فعل هذا بحكمة البغضة لانه حينئذ
 يخطى ضد المحبة قلت ان النعمة هي خطية ممتنة ثوبا وقد تقدم بيثا
 ذلك الا انه يمكن ان تكون خطية عرضية فقط ولة انما من قبل غم
 القهيز والانتبا اما من قبل خفة اللذة اعرف كل مرة تظفر الى الاعراض
 يشتم صيت التقريب قليلا وقد يعرف هذا الانتبا من هل هو تقبل او خيف
 من قبل الشخص الثالث ومن قبل الشخص الثالث لان النعمة التي تسلم
 صيت للبدن قليلا قد يكون لها شتم كثيرا صيت اسقف او رجل فاضل
 ولذلك يجيبان لتعرجية كل الاعراض غير ان الذي يكشف الاثم ولا يكشف
 صاحب لا يخطى خطية ممتنة ان كان لا يوجد بذلك خطران يعرف الشخص
 المشلوب وبشرط الا تكون النعمة سدا حطة جماعة ما او هينة ما اوديرا ما
 كما يتفق غالبا ان يكشف الغلام خطايا البعض من الرهبان او من تلاميذ
 ولو ان لم يظهر اسماهم القصور صيت فانتج من ذلك انه يخطى خطا ممتنة من
 يكشف لرجل واحد في فعل ممتنة او لاثني خطية للتقريب تخفيين
 اذا كشفها بغير سبب داع لانه يتفق غالبا ان التقريب قد كان يخطى

ان يشتم صيته عند كثيرين من اهل الشعب من ان يشتم عند رجل واحد مبرر
انه يجوز كشف مثل هذه الحقيقة الخفية لاجل ثلثة اسباب على الخصوص اولها من
كان ذلك ضروريا لتوبة الخطي حق انه لا تترك واسطة اخرى لتوبته غير كشف
التم لاثنين او ثلثة او للبر ليس الا انه حينئذ ينبغي ان يحفظ نظام التوب
ثانيا يطلب الشورة من معلم امتزان فعلن اورجيل فاضل عالم ثالث المفع ضرر
ما جسيم روى اورمن يلاحظنا او يحضر غيبنا لان القريب ليس له حق على حفظ
صيته بغير موافقة عليه ذنب ومن لم يجوز ان يكشف من يسرق سرنا ونشهر
من يكون ارتوفا غيبا او معلم امتزان جاهلا شككا او طبيبا غير عارف هذه
الصناعة ومن ليس هو قاطلا لا تدرجه او وظيفة صكنايسية ومن هو مجتهد
خلقا في قتل من هو بري من الذنب وليس انه يجوز في هذه الاتفاقات المذكورة
ان يكشف اثم القريب فقط بل استاغاليا نلتزم بذلك التواضعا في امانه
في مثل هذه الاتفاقات اي حيا عجب علينا ان تكشف اثم القريب بل نسا
ان نحذر محترسين جدا اولها من اننا نسب لاعد شيا ما دونا بنية اننا
بهذا الوجه ندفع عن الناس ضررا ولو لمكان لانه لا يجوز فعل الشككي نتج منا
خيرا وهذه الحقيقة هي صيته نفعنا ولهذا رة للبابا بنوشنيوس الحادي
عشر راي من قال ان من ثلب غيره باثم كذبا وزورا ليضعف بذلك شهادته
التي اضره بها بيمينته فانه يخطئ بذلك خطية عصرية لا غير وذلك ايضا راي
من قال انه من المحمل الا يخطئ خطية صيته من ينسب اثما لاعد كاذبا تلك
يحفظ حقه وكذا راي ان كان هذا الراي ليس هو محتمل فلا يكاد يوجد راي
سامحتملا في عدم تلاهوت كذا لم يجب ثانيا ان نغذر من اننا نفضل اكثر ما
يلزم لتوبة الذنب او لطلب الشورة والمعونة لدفع الضرر ولذلك اذا كفى

التوب

التوب سرنا واذا كفى كشف الذنب لشخص واحد واذا كفى تنصع على وجه تعزم
بغير كشف اسم احد فلا يجوز حينئذ ان تكشف الذنب لكثيرين اوزن نسي الشخص
ثانيا يلزمنا ان نحذر من حركة البغضة والا تنقام ومن البينة الضرر القريب
ومن روح الغيبة لاننا بذلك نخطئ خطية واحدة وثبت قلت ثانيا ان الغيبة
تضاد العدل فالجواب انما لانه قد يمكن انما تضاد المحبة فقط كاذبا فقد القرب
محمدا على حفظ صيته وذلك على الخصوص اذا اشتهر اثم بحكم الحاكم سوا اول
اذا دفع صيت القريب باثم في كانهما قبل يجوز لنا ان نفضح في مكان اخر
اجيب اولها ان من يكشف اثم احد في مكان لا يعرف فيه اثم فانه يخطئ
ثانيا خطأ ميتا ضد المحبة وذلك اولها اذا فعل هذا بروح بغضة باهتة
او بنية الضرر ثانيا اذا حصل من ذلك حزن عظيم للقريب ثانيا اذا كشف
التم في مكان لم يكن الخبر عتيذا ان يصل اليه او لا يصل اليه الا بعد وقت
مستطيل رايانا تكون الحقيقة صيته ان كنا يا شهرنا ذلك الاثم الشهير حيث
لم يكن مشهورا سبينا للقريب ضررا معتبرا ما بعد التنبيع صيته خلافت
صار ذلك سببا لان يستحق عن وظيفته وما شاكل ذلك مع انه يكون قد
تاب اجيب ثانيا انه اذا كشفنا اثما مشهورا ونزع عن ذلك ضرر فلا يلزمنا
ثالثا ان نضع ذلك الضرر لان فضح الصيت على هذا النوع هو ضد المحبة
فقط لاضد العدل من اجل ان القريب قد خسر حقه على حفظ صيته
ما شهرنا واذل انما لانه قد تستعمل لاهم الحاكم بالحكمة لانه صار امام
كثيرين او في زمان وكان يقتضي ان يدرك به كثيرون بسهولة غير ان لا ثم
لا يجب مشهورا اذا درى به الا كثرون من عيلين واحدة او دير واحد ولو
انه كان نظرا الى اهله ذلك البيت او الدير مشهورا وبالتالي يزدان شهرته

سواء كان حل يجوز للأنت أن يرفع صيته الذان اجيب ان من يكسب انتم
من اجل سبب واجب فيارس بذلك فعل القبيحة وقد فعل هكذا القديس ثومستير
والقديس افرام ولغزون من القديسين الا اننا اذا صار هذا بغير سبب واجب فيكون
ذلك خطأ لأنه لا يجوز لاحد ان يحسن صيته الا لاجل ضرورة او ضرورة
الغير غير ان هذه الخطية هي عضية فقط من قبل ذلكا لانه لا يقلم من يرضى
بفعله وقد يتفق ان تكون هذه الخطية عسية وذلك اولاً اذا كان الانسان
مفتقراً الى حسن السمعة لكي يكتسب انبياشو وخطيته جيداً كما يلزم ذلك لتمام
وللاكلير كمين ثانياً اذا كانت له هات منكن ان تفصل الى انما لغيره مثلاً الى
اهل البيت او الى الاربعة وما يضاف ذلك ثانياً اذا نتج من هذا ضرر واجب
لما من جهة الذين يسمعون الغيبة فقد تحقق انهم يخطون ضد المحبة ويشركون
في شر الفلم اذا سمعوا الغيبة برضى وسوء والسبب هو لانهم بذلك يرضون
بالضرر الواصل للمعرب ويخطون ايضا اذا حوكموا الفلم الى الغيبة او لم يكن
مع انهم سلطان عليه فاولاً يخطون ضد العدل ويلتزمون بغير الفلم باصلاح
المعزول الناتج من الغيبة ولذلك قال القديس برونوس في الفصل الثالث عشر
من كتابه الثاني على التامل لست ادري من بين الاثنين يكون اكثر شراً وهذا
اهو الفلم ام السمع الا انه لا يحيط من يسمع الغيبة ولا يمنع الفلم منها الا اذا
فلم بسبب واجب ان الفلم لا ينفع من نفسه او نوحه ثانياً اذا كان هذا
غير ممكن لاجل ما يحصل له اى للذى يسمع الغيبة من الضرر الجسيم ثالثاً
اذا صدق من ذلك احتشام ما حيد لشرق شقق الفلم ولا ينبغي عارفت
كيف ينبغي ان يوبن سيما اذا كان السامع رجلاً موسوماً الا ان الذي تصدح جهة
واجبة من منع الغيبة يلتزم بفارقة الفلم اذا امكنه ذلك بغير ملة وعرف انه

يعبر

يسير خبير من ذلك ويلتزم بان يحول المناكبة الى موضع اخر او يظهر وجهاً مبروراً
او عزياً حسب مشورة الحكيم بقوله رب اشعال بيدك العدل ونوحه جبر
بجزم اللسان الشاب فاتج من ذلك ان من يكون مساوياً للشاب في الشرف وبأولى
محبة من يكون ادنى منه رتبة كالمرؤس فلا يلتزم غالباً تحت خطية محبة بتوبيخ
الفلم ويجوز ذلك تلزم بذلك غالباً المرؤسا واحياناً يلتزمون من قبل العدل
بخطا صحت للشلوب ومما لم اذا سكنوا عند استماعهم الغيبة يخطون خطياً
مباشراً ضد العدل ويلتزمون باصلاح الضرر ان لم يصلحه الشاب

الفصل الرابع

في الشتمية التي يحقر بها الانسان اقربيه طاهر الله

اعلم ان تعريف هذه الخطية هو هذا شتم الانسان كرامة القريب طاهر الله وبالله
قلت اولاً شتم الكرامة لاد الصيت وهذا يتميز هذه الخطية عن الغيبة لانه
بالغيبة شتم صيت القريب وسمته كرامة عند الناس اما بالخطية التي
نحن في صدورها شتم كرامته او ما يجب علينا ان نظهر له من الاحكام لاجل
شرف حاله او رتبته او فضيلته وما يضاف ذلك قلت ثانياً شتماً لانه
لذا ونج الاب ابنه توبخاً امراً او وباً للرئيس انساناً مروضاً منه فانه يوبسه
هكذا دعى السيد المسيح التلميذين المنطلقين الى امواس حمفاً وثقبلي تقنوب
والرسول دعى اهل فلاد طيه حمفاً غير ان القديس توما يصح بالاستشغال هذا
النوع من التوبيخ الا في النادر لضرورة لان المرؤسين يحتسبون هذه
صادراً من الحق لامن المحبة ولذلك عوصاً عن ان يتوبوا من قبل هذا
التوبيخ يسيرون فليس ثانياً لئلا يدب له وبه يتميز ايضا الشتمية

من الغيبة الترتيم سراً وفي غياب الشجر المثلوب على أن هذه الاهانة تتم جوار هذه
 الشجر المثلوب أو فلا يكون نبية أن يدري بها لأن الشجر المثلوب يريد أن يكون من
 الشجر المثلوب ويظهر له اعتقاده الياء خاقل لأن الشجر المثلوب هو خطية مينة
 نوعاً ضد العدل أثبت ذلك أولاً بالكتاب المقدس حيث يقول سيدنا يسوع المسيح
 من يقول لأخيه يا أحمق يستوجب نار جهنم والرسول بعد الشجر المثلوب
 الذين اسلمهم الله للرأى المهلك أثبت ذلك ثانياً بدليل نطق خاقل أن الشجر
 نشأ ذات صرامة القريب الواجبة ثانياً خلفاً باهناً والمثل أن حقه على خطية
 هو نفي حقه على حفظ مية بل أنه من حيث أن الشجر المثلوب الشجر المثلوب
 كراته على نوع القهر والافتقار فن هذه الغيبة تكون اعظم اهانة من الغيبة
 وبالنتيجة هي خطية ثقيلة قلت أولاً الشجر المثلوب هو خطية مينة نوعاً
 وذلك انفع بما تقدم لأن قد يكون أن تكون خطية عرضية فقط مثله إساءة
 من قبل عدم الانتباه والتمييز أو من قبل قلة المودة وذلك إذا كانت
 الشجرة المشهورة خفيفة ذاتياً ونظر إلى من بها أو بالقيمة إلى المهيمن
 على أن الشجرة التي تكون خطية مينة نظراً إلى الرئيس والاب أو رجل شريف
 إذا افترى عليهم بها تكون مرات كثيرة خطية عرضية نظراً إلى الابن والمردوس
 والرجل الخفيف فقلت ثانياً ضد العدل وذلك من أجل تقدم بيان غير
 أنه مرات كثيرة يقترون بالشجرة المشهورة شجر خطية أخرى مختلفة النوع فلو
 يقترون بها شجر التجديف والنفاق ضد الله والقديسين ثانياً شر عدم القريب
 نحو الوترين ثلث شر عدم الاعتزام الواجب المردوساً رابعاً شر بغير القريب
 حينما يطلب له الشجر ضرراً مثلاً الاهانة والمرض والموت ويشأ كذلك
 لأن مثل هذه الدعوات والتمنات ما عدا شر الشجرة المشهورة يشوبها

بغير

بغير القريب حينما يطلب له ذلك من أغلب ويقصد الضرر بأن هذا لا يلائم
 ولأن ملعبها لا ينطق بها من القلب ولم يشتهر بها غير القريب ولم تنفع بها
 كراته فمع هذا جميع يمكن أن تكون خطايا ثقيلة سيما لأجل الشكر

الفصل الخامس

في ديونونة الباطلة

لعمري أن الديونونة الباطلة هي فعل باطن عقلي يفكر به الإنسان في القريب فكراً
 مردواً على ما في كافيته ثانياً به الله لغيراً وقد قسم ديونونة الباطلة إلى
 ثلاث درجات الأولى درجة الشكر وبها يشكر الإنسان باطلاً وغلاً من ربح
 كافيته في فضيلة الغير وكاله بحيث أنه لا يجده له شراً ولا يكره بل أن يعتقد
 أن فضيلته وكاله تحت الأرتياح الدرجة الثانية هي درجة الظن وبها يعتقد
 الإنسان العتقاداً ضعيفاً متقللاً معتزلاً بالحق أن القريب حاصل على رتبة
 ما الدرجة الثالثة هي القها يعتقد كراته اعتقاداً ثانياً ثانياً وجود رتبة
 في القريب خاقل لأن أنه لا يمكن خطية مينة ضد العدل من يقطن بالقريب
 خطياً إذا وجدت لبعض شروط أثبت هذا أولاً بالكتاب المقدس قال
 السيد المسيح لا تعذبوا قائداً أو من أجل ذلك لا حجة لتعذب بها الجب
 الإنسان الذي يدبر فن أنت يا عن حق تدبر من ليس هو عبيد الله لأن
 هو قائم أو ساقطاً فدرجه من يذم أخاه أو يدين أخاه يذم الناس ويدينه
 أي أنه يجحد عن الناس الذي ينف عن ذلك أثبت هذا ثانياً بشهادة كتب
 منهم القديس امبروسيوس الذي يقول في عظته الثانية على التوراة ما يلي
 والثامن عشر هكذا أن ديونونة القريب هي خطية ثقيلة ولذلك قد

في ديونونة الباطلة
 في ديونونة الباطلة
 في ديونونة الباطلة

كتب لاندينو اننا اثبت هذا الشك بدليل عقلي ان كل واحد له حق عوي
ان لا يقن به احد غلنا شيئا بنبرجة كاذبة كان له حق اعلم ان لا نفع فيه
عند الناس فاذا كانه يخطئ خطأ ميثا من يسوءه من القريب عند شخص واحد
وذلك قد يكون اذا نسب له انما كاذبا هكذا يخطئ خطية ثقيلة من يد يد باطلة
قريبه في شربا هط لانه في عقله ينسب لمانا كاذبا قلت اذا وجدت بعض
شروط على انه ينبغي ان توجد اربعة شروط ليكون الظن والدينونة الباطلة
خطأ ميثا الشروط الاول هو ان يكون الظن موهنا فبنا لانه اذا شك احد
فقط في القريب برؤية ولو كانت ثقيلة فانه على حسب الراي الخارج بين
المعلمين لا يخطئ غالبا خطية ميثا لان هذا الشك انما يثلم قليلا صبيحت
القريب كان شوق ميثه لا يزداد قليلا اذا ظننا به غلنا شاك في وقت لا يري
وزه على ذلك ان هذا الشك تصفح بسهولة وهي مثله من الضعف البشري
الذي كاذال القديس اغوستينوس في مقالته التاسعة على بشارة مار يوحنا
لا يمكن ان تكون حياثا هذه غلنا منه ثم يستل قابلا ان كانا لا نقدرا ان
نخلص من هذه الشكوك لانا نبشر لانه يلزم ان نتبع عن الدينونة الا
انه يمكن ان تكون الشك خطية ميثه وذلك اول اذا ساكنا متعدد
برهيل خبر في القديسة وحسن السخفة انه ان كتب اني مقيما وذلك لا يحصل
ولا بل خفيفة وضيفة لان مثل هذا الشك يتفمن انما اذا مقيما على
ولع انه لو سبل احد من كاهن فاضل جدا هل هو عفيف طاهر فاجاب
لاجل حج دينه لا اعتبارها اما انه لا يعرف ان كان هو عفيفا اما انه يشك فيه
بانه ليس بعفيف فلا جرم انه بانه يخطئ خطأ ميثا فاذا يخطئ ايضا
خطأ ميثا من يقبل في عقله متعنا مثل هذا الشك بعقليه لانه لا يغير

سبب

سبب واجب يسوء عرضه في عقله فاشيا او اقترن احيانا هذا الشك بشخص
اخرى ميثه مثلا اذا صدر من بعضه ثقيلة لو اذا صيرنا الشك ان تخفف
الغريب جدا لا كما تخفف لو يكون شربا او اذا اظهرنا شكنا للناس وسودنا
مريض لانه لقد عقق بالخرية ان الذي يشكون باعد يحتمرون ودينونة
بسهولة فاشا يكون الشك خطية ميثه مثلا اذا عذب الرئيس مريسا لا حصل
حجة ضعيفة تعديبا ثقيلة او حكم الحكم ادا في اللوس عن ان يعطي قرعة
لاجل حجة كذا هذا ما قاله القديس توما الشرط الثاني هو ان يكون
الظن والدينونة غير معتد على حج ولا يليل كاذبة لانه ان كان بعد اعتبارنا
لعارض المكان والزمان والشخص وجدنا الدلائل كاذبة كحب قواين
الفضيلة لتأسيس غلنا الحق دلائل متعلقة غالبا المفعول في نبيذ وحسن
المالوف وغالبا لا يخطئ من حكم في عقله على الامرانه هو كما تدل عليه العلامات
وله ذلك يلزم ان نفحص عنها باجتهاد لينا يتجادلنا حدة المحنة والعدل
قلت عن حسب قواين الفضيلة ومن هذه القواين في هذه القواين الثلاثة
التي يجب ان تعتبر حياثا القانون الاول انه لكي ندين ونحكم على شئ انه حكا
فيجب ان تكون الادلة اجلي وادفع من الادلة التي يساسس عليها الشك
على ان الادلة التي تكفي للشك لا تكفي للحكم والدينونة القانون الثاني هو ان
الادلة التي تكفي لظن برجل شرير ونحكم عليه انه فعل الشرع في
الذي هو معتاد عليه لانه كان كاذبة للحكم كذلك على رجل فاضل او نشك
به القانون الثالث هو انه من حيث اتاكرات كثره نفس في قانوننا
وذلك لما لان الدلائل التي تحتها كاذبة لا تكون حكا ان لا ناستمع من
الفصل الرابع بنه ردية لا يسانونها ومن ثم تقتضي القواين والدينونة

ان كان من هذه المشكوك والغنون اذا لم نصل الى اليها ضرورتنا او غايتها او ضرورة
القريب وذا يثبت يجوز للرئيس بل يلزم ان يراعى المروءة ويحفظ عنهم كما يثبت
لحق لانه لا يجوز له ان يدينهم في عقله من اجل حجج وادلة ضعيفة وفي هذا
قال القديس برناردوس في عظته الاولى على نشيد الانشاد انفس من تلك
تفهم عن سلوك الغير ومعاشرته بوجع التفكير وتحكم عليه باطلا واذ
رايت شيئا ويا فاع هذا الحكم بل الافضل لك ان تبرره وان كنت لا تقدر
ان تبرر العقل فبرر النية انبث ذلك الى الجهل والجهل الانتباه او الصفة
وان كان غفيرا لم يصدك عن هذا التبرير فاقع نفسك وقل انما
ذلك بذاتك هكذا ان القربة حقا قد كانت قوية جدا فلو انما ركن
تري مالا في ذلك كان صدوق الشرط الثالث هو ان يكون حكم العقل بحال
الاختيار لانه اذا اتفق انه حال ظهور امر ما باذليل تصورت او حكمت في عقله
بان القريب فعل خطية ثقيلة فلا تكون لخطاة بذلك خطأ حيث ان لم ترمز
بذلك الاذاعة لانه ينبغي بعد انتباه العقل على شر القوم وبطلانه ان تقبل
ذلك الاذاعة وترضى به فبيان هذا لا يستلزم تملؤ الزمان لانه يمكن ان يتم
بدقيقة الا ان من كان ضمير نقيًا خاضعًا للحقيقة فهذا دليل له على ان
الارادة لم ترض اختياريا سيما ان كان يقض هذه الغنون الباطلة ويشتهي
ان ينجو منها الشرط الرابع الضروري لكي تكون الدينونة خطأ معينا هو
ان تكون الدينونة على شرجيم لانه ان كان الامر الذي تدبر القريب لاحله
خفيفا فيكون الاخر خفيفا ايضا وقد يكون الامر ثقيلًا اذا كان ثقيلًا
لواحدة من مفرصات القريب ضررًا معينًا مثلاً اذا حكمت في عقلك على
سوء البر الذي قد استجريت انه مستاء على الكذب او على رجل ذي حسب شريف

انه مولود من الزنا او على من هو يبيع في العلم انه عديم العلم والمعرفة
هل يلزمنا ادائاً ان نفكر على وجه الغير افعال القريب التي يمكن ان توجه اليه
الاحق بالخير والشر اجيب ولا انه نظر الى هذه الافعال لا يلزم كل واحد منكم
بل يكون ان يبقى الحكم ويعلمه مثلاً الله كل شيء لانه لا يلزمنا ان نحكم على احد
انه رجل صالح مع وجود حجج كافية ليستك بصلحه اجيب ثانياً انه من يريد ان
يحكم على هذه الافعال يلزمه ان يفسرها على وجه الغير اثبت هذا او لا يقال
القديس لوقسنيوس في تفسيره لاجيل بارمق انما اعلم ان السيد المسيح
يقوله لا تدبروا لاسمنا الابان نفكر على وجه الاحسن لافعال القريب
لا يعرف بايادى فقلت ومثل ذلك قال القديس برناردوس ومارلوقس
اثبت هذا ثانياً بدليل عقل هكذا لانه في الاتفاق المتقدم ذكره لو حكم بعد
على معقول الشر كان يحكم ويدبر بغير حجج كافية وما عد ذلك فقد يتقضى
الحق الطبيعي الانفعال القريب مالا يزيد ان يفعل بنا والحال لا يزيد ان
يفسر لحد افعالنا على وجه الشر فاذا لم يجيب ثالثاً انه في حق الحكم
ومتى يجب علينا ان نحترس من ضرر ما نجنيه تقتضى القنينة لا اننا نحترس
على وجه الشر ما يثبت لنا في القريب تحت شك بل ان تصرف مع الشخص
الذي تخاف منه بحرص وشك لانه كان صلاحه هو قابل الشك ومن ثم اذا
وجه احد في بيته انسانا بجهول فانه وان لم يجوز له ان يحد لصاً الا انه
يجوز له ان يحترس على ما في بيته كمن يحترس من لص على انه اذا فعل هكذا
سبه فلا يمكن ان يقال عنه انه يقطن بالقرب ضارداً لانه يحرس احد من
على اشتباهه

الفصل السادس

في حفيظة كشف سر القريب

اعلم ان السر هو معروف من قبلين وقد ينقسم الى ثلاثة انواع فالاول هو الذي
من عرفه يلتمز من قبل الناس الطبع يحفظه ولولاه لم يكن وعبد ذلك وهذا
السر لا يحفظ كل شيء يخفى الذي اذا ما كشف وعرف بصيرته ضرر القريب في
نفسه او جسده او سمته او خيرة الزمنية السر الثاني هو الذي قد يحفظه وقد
او مضراً وقد يوجد الوعد للمعرجين يكشف لنا احد شيئا مخفياً ويبين لنا
انه يكشفه كسر مثلاً اذا كشف لنا احد اسرار طائفة مشورة او هوى
او تسليية السر الثالث هو سر لا يترافق الذي تلزم الوصية الالهية بحفظه
الربنا هذا مقدار حزنه لا يجوز كشفه لاجل جهة من الحج اصله لاستكم من
ذلك في حله ولهذا لا ننظر هنا الا من السرين الاولين وذلك بالاختصار
فنقول اننا ان كشف السر ينسب واجب سواء كان بعد الوعد او العزم
او الضمير يحفظه او لكشف الذي منه ينفع ضرر القريب فهو خطأ فميت
نوعاً ضد العدل والدليل على ذلك واضح لان العدل ياتى بالافضل القريب
ولا يخون به عداله ثم انه لمن الواضح ايضاً ان الذي يغير سبب واجب يكشف
سر الغير يلتمز باصلاح كل الاضرار العائدة من هذا الكشف قلت بغير سبب
وجب لانه اذا اتفق سبب دفع حفيظة يجوز كشف السر وهذه الاسباب
ثلاثة السبب الاول هو ضرر جماعة الشعب او ضرر شخص خصوصي لانه اذا
كان كشف السر ضرورياً لدفع هذا الضرر فليسنا غلباً كشفه حيث انه
لا يمكن ان يلزمنا حفظه ضد الحجة الالهية للقريب السبب الثاني هو متى
ما كان متبناً ان يلحق صاحب السر ضرراً عظيماً من عدم كشفه سواء كان
ضرراً روحياً او مالياً مثلاً اذا فقد احد النجاج مع كونه ممنوعاً عن ذلك

يجمع

ينبغي حفيظة ان لم يكشفه له من قدره تحت السر حفيظة مثله حال يجوز كسر
السر بل ان الحجة تلزمنا بذلك وذلك اكراماً للسر الكنيسة اعز سر الزجاجة
ومسألة القريب من حفيظة ثقيلة ولدفع اضرار اخرى السبب الثالث هو حينما
لا يمكن حفظ السر بدون ان يصير ضرراً جسيماً لمن يعرفه لانه حينئذ لا يظن
بمن وعد بحفظ السر انه اراد ان يلزم ذاته الزنا صارياً بهذا المقدار غير انه
اذا اوشكت ان يحدث من كشفه ضرراً عظيماً لجماعة الشعب فلا يجوز كشفه
ولو كان في خطر الموت وبخلاف ذلك اذا كان الضرر ملاحظاً شخصياً ولعدو
غير ذي سلطان فيجوز كشفه اي كشف السر ولو كان ذلك الضرر خطراً للموت
نفسه لانه يجوز لكل احد ان يفضل خيره على غيره من الشعب الا ان المعلنين
يستمثون من ذلك حفيظة ولعدة وهي انا عرفت احد سر الغير ظناً باقتضا
او نجحت لان كشف السر في هذا الانفاق هو مساومة الظلم وانما له

المقالة الثامنة عشر

في الوصيتين الالهيتين التاسعة والعاشر

قال الرب لانتبه بيت قريبك ولا تشتم اوطية ولا عبيد ولا ابنة بكارة
ولا امرأة ولا شيء مما له انه لا قد اتفق ما وردناه في تفسير الوصية السادسة
والسابعة ما ينهينا الله عنه بهاتين الوصيتين التاسعة والعاشر فلا نورد
هنا سوى شيئا يسيراً مما يستوجب الاعتبار فاعلم ان الله بهاتين الوصيتين
لا ينهينا عن استعمال قوة الشهرة على الاطلاق اذ كان في اختيارنا ان نستعملها
للمعجب بل اننا ينهينا عن استعمالها للشر والحال ان الشهرة تكون رديئة حينما
تتجاوز الحدود الموضوعة من العقل السطحي اعني حينما تمتد الى الشهرة الشبه

ردية كالزنا والسوقه واشتيا الشياجية على نية غير مستقيم فالوصية التاسعة تزدن
 هذه الشهوة نحوها يشتهي الزاني امرأة قريبة كذلك تنه عن الشهوة نحوها يشتهي
 احسان يزوج امرأة القريب او خطيبته وياول وجه تنه عن ان يشتهي احد ان يزوج
 بمن نذرت بثوابها لله حقانه لا يجوز لاحد ان يردده في عقله هذه الامكار (الشرعية)
 مثلا لو لم تكن هذه نذرت عفتها لله نكحت اقربوها) كانه لا يجوز لمن نذر ثوابه ان
 يردده في عقله اختياريا هذا الفكر (لو لم تكن نذرت بثوابك نكحت اقربك فلا تنه) لان هذه
 الافكار كلها هي افكار محرقة كاهودا نوح ثم ان هذه الوصية بعد التاسعة مجبى بوجبة
 تمننا بان غيب العفة جذا ونحفظها باعتراس بليغ ونقاوم الافكار الردية باجتهاد
 كل اما الوصية العاشرة فتكون بالانشي الغنى باقراط الشوق ولا غنى القريب
 على ناله وسلطانه وشوقه بل تقتنع بما لنا ونزقنى بغيرتنا مما كانت وقد
 تحظى ضد هذه الوصية التجار الذين يشتهون الغنى وارتقاء اسلافهم وقبلى
 المحنة الذين يشتهون القرب والاطباء الذين يشتهون كثرة الامراض والمفصلة الذين
 يشتهون الخسوس ثم ان هذه الوصية مجبى بوجبة تاسع لانه اذا كثرتنا لا تنفع
 فيه قلوبنا وانا اخذنا ما لنا نحمل ذلك ما يربى

المقالة التاسعة عشر

في بعض من الخطايا الردية

اعلم ان الوصايا العشر المتقدم ابرادها ليست بمشتملة على كل ما يشتهي عنه الناس
 لا يري ولذلك اذ قد قررنا بعض العدل على نوع ما يجب ما هو فيه الى العسر
 اعلم ان الله والوالدين والروسا وبقية الناس ضيق علينا ان نورد ما يلاحظ وصايا
 القناعة التي يحفظها يحصل لانت استقبنا نظرا الى ذاته اما القناعة

نحو قول القديس ثوما في قصيدته ادبية مشاهير ان قيل ان اليمين الوعده لغير نية
 المحسنة ولذات الجسد من اجل الله وهذه الفصيلة تقسم الى انواع مختلفة وانما
 الاساك والعفة والاعتصام والاعتصام ولا نسا لا نستطيع ان نوضح كل ما نرنا به
 هذه الفصائل خوفا من ان يطول بنا الشرح فلذلك لا نكتبكم هنا الامم
 بعض خطايا روسية مضادة للقناعة حتى اذا عرفت انكم من يبالون منها
 النومين في سر ولا حذران بعد استيفائهم عن الوصايا العشر الالهية فاعتبر
 ان هذه الخطايا تسمى روسية لانها كروس غالب الخطايا ويتباينها ومن شافها
 ان تصدق فيها الاثا ولذات شديدة الاعتدال ثم لفتا على خطايا عينه لانها
 تمت النفس مرات كثيرة ولو اها لم تكن عينه دائما وفي سبعة غيرنا اذ
 قد تكلمنا عن اربع منها اى عن الكسل والعدو والغضب والزنا فلم يبق
 علينا سوى التكلم عن الكبرياء والنحل والشرامة وهذا نورد في ثلثة فصول

الفصل الاول

في الكبرياء

اعلم ان الكبرياء هي ربة مخوفة لشدة الذات وفي هذا قال القديس اغوستينوس في
 الفصل الثالث عشر من صغاريه الرابع على مدينة الله ما هي الكبرياء اربعة مخوفة
 للعقل نصير الانثا لا يريد ان يخضع لله او لروسا به فيما يجب ان يخضع به
 وهذه هي الكبرياء الكاملة اما اذا كانت هذه الرغبة للشوق والعظمة لا تمنع
 الانثا من الخضوع لله والروسا في الاشياء الواجبة فتدعى كبرياء غير كاملة
 فاعلم ان الكبرياء تقسم الى ثلثة انواع النوع الاول منها هو الجاسرة والثاني
 هو العظم والثالث هو الجحيم الباطل في الجاسرة هي ربة مخوفة نصير الكبرياء

ان يفترق في قوته ويظن بذاته انه يقدر ان يقدر على ما يقوى قوته كانه اتخذ احد
وظيفة اسقف او خوري او معلم الاعتراف مع انه ليس بكاين لها والتعظيم هو رتبة
معرفة تمثيل بالانسان الى التسلسل او الارتفاع ذاته الى درجة او كرامة تفوق
استحقاقه والمجد الخارج هو رتبة معرفة للاعتبار الباطل والتصور على
الكرامة عند الناس فاقول لان ان تكبريا الكلمة التي لها مبريد الانسان ان يخضع
له اولو ساير فيما تلزمه ضرورة الخلاص ان يخضع لمبريد في خفية محبة وقل
هكذا من انشئت الانواع من الكبريا التي تقدم ذكرها اثبت هذا اول باب الكتاب
امقدس حيث يقول ستة هي التي يرفعها الرب واولها هي الاعين المرتفعة
والثاني اممت التعظيم والكبريا كل متعظيم القلب هو مكره عند الرب مبهوض عند
الله هو التكبر والرسول يذكر للتكبرين الذين يقولون انهم يوجب عليهم الموت
اثبت هذا ثانيا من الاله القديسين قال القديس امبروسيو في رسالته الرابعة
والثانية انه من جميع سقطات البشر وفيما بين جميع زلات الخطاة لا توجد
سقطه اعظم من سقطه المتكبرين المهلكة سيما اذ توجه التعظيم الى هامة الله
وقال الذهبي النعم في مير الثالث ولا ريب ان لاهل انطاكية ليس شر فخر شمس
الكبريا الذي يصير الانسان شيطانا مجدنا مقتويا الخ والقديس غريغوريوس
يقول في الفصل الحادي والاربعين على سفر ايوب ان التكبريا هي علامة للزوالين
الاجلي وضحا وبكمز ذلك لا توجد علامة للثقلين اوضح وثبت من
الاتضاع اثبت ذلك ثانيا به ليل على انه ليعمل خطية محبة من لا يخضع
له ولروساير فيما تلزمه ضرورة الخلاص ولعل ان الكبريا الكلمة تنفخ ذلك
فانخرج من ذلك اود انه نظر الى تكبريا بخطا محبة انوما اود من
يرغب التساوي مع كال ما الهى كاذر في كتاب المقدس من ادم وحواء اوجسد

او كراما محتسما لله او امتاعا لله وحده كاذر من هيرودس ثانيا انه يحسب
خطا محبة الذي يصير رغبة الحقيقة ان يكون مستعدا لان يبعدى حلاوة
ما في اسرها فثالثا انه يحسب خطا محبة من يصير رغبته هذه ان
يلتصق للغير سقوطا متبرا او يعتمده في ذلك او يحزن على عظمة الغير وخبر
المعبر رابعا على هكذا من يصير استغلامه شرفا ان يخضع لمبريد احتقارا
محبة او يسر كذله في اهانتة كاذر من القويى فانخرج ثانيا انه نظر
الى المجاسرة على خطا محبة انوما من يعتقد مجاسرة ان يستطع ان يرفع
الخلاص الايدي بقوته الطبيعية او ان يمارس دون النعمة الالهية عملا
يفوق للطبيعة اوله يستحق حيرة الابد وايضا من يقبل وظيفة سلبية
كوظيفة الاسقفية او الخورية وما اشبه ذلك مع انه لا يقدر ان يتم لزمها
انخرج ثالثا نظرا الى التعظيم انه ليعمل خطا محبة انوما اود من يصير رغبته
التسلط ان يحتمل في انه يعتمد غير عن الطاعة لله كافعل الملوك الاول
او عن الطاعة للالهية للروما الحقيقيين ثانيا من يصير هذه الرغبة ان يقبل
وظيفة صكنايسية وغيرها التي قد عرف انه لا يستحقها ثالثا من يصير
حبه لشرف وظيفه مستعدا لان يجالس وصية تلزم تحت خفية محبة
افضل من انه يباين وظيفته انخرج رابعا نظرا الى الجسد انما يحسب
خطا محبة انوما من يصير رغبته لتجديد الباطل مثلاً ان يجعل ذاته
صكنايسيا من الله او يظهر بتضع كاذب قداسة عظيمة فيصير سبب
لان تهاون القداسة الحقيقية او لذيابة المصادقة او بعدد من ذلك غير
حقيقي للتريب وكذا لا يحسب من يقتضي بطلية محبة او يقبل اعتبارا على
على محبة الله في اسرها فثالثا كاذر من روسا الهمم الذين مع انه كانوا يوسون

بالسبح لم يتردوا به لانه كما قال البشير اجوا مجد النام افضل من جهنم مجد الله ويحظون
ايضا بالذين يمارسون عدة ما صلحوا ليرجوا به اعتبار الناس معهم قلت ان تكبريا
الكامله هي خطا فكيف لانه ان كانت الكبريا غير صالحة وفي القبح فخطا
كانت انما هو ملتزم بالحقيق به الا انه يعلم نفسه باطلا هذا يحتمل خطا
عوضا فخطا على حسب الروايات بين المعلمين غير انه يلزمنا ان غدر من كل كبريا
كل اجتهادنا سيما الذي يباشرون للقدم الكتابية والذين يتعبدون الله على
نوع خاص وذلك لان الكبريا في السبب الذي من اجله يسلمه الله عنهم انما
للمصومية لانه يقاوم التكبر ويمنع النعمة لا تمنع ثم ان الله ملأ كثير
يسمى بان يسقط التكبرون في خطايا قطعية لكي يتقوا وفي هذا قال القديس
اغوستينوس في عقوبته الثالثة والحين على كان الرب انما سافر فاقول خسر
للتكبرين العفوين ان يسقطوا لكي يتقوا عام مخترون به لان الذي قد
تسلط عليه تكبريا ماذا تنفعه العقوبة ومن هذا ينبج مادريا ان الكبريا
خطا عظيم جدا ولذلك كان الطيب الحكيم يدع الربيع ان يسقط في علة
حقيقة ليستفي فيها انما خطا منها هكذا الله يظهر ان خطية الكبريا في العلم
شرا من حيث انه تعالى لما اذنا يسبح ان تسقط الناس في خطايا اخرى في حجة

الفصل الثاني

في الجمل

اعلم ان الجمل حسب كلام القديس قوما هو رغبة مخوفة لا تملك الخيرات الزمنية
وقد يكون ان تقبل الجمل على ثلثين نوعا ولا تجب ايضا بحجة التفصيل الواجبة
لله وذلك من افضل الانساق العز على حجة الله وجعل على نوع ما غاية لاخية

في الفنى ثانياً يمكن ان تقبل حجة ايضا العدل والحقبة من القريب وذلك
حينما يتخلص الانسان لا جليبه الخطا للفنى ام يحفظه على ما لا يقدر ان يتصدق
على الفنى مع ان الرصية تلزم بذلك ثانياً يمكن ان تقبل الجمل حسب ايضا النسخة
وذلك من حسب الجمل الفنى حجة تكبريا ولم يتصدق على السكين بسخر غير
لانه مع ذلك يكون مستعدا ان يخسر لواله افضل من اندها لها بخس حجة الله
لان تقبل القريب ظاهرا او باطنا من مسأله حينما تلزم الرصية بذلك
عاقول لان ان الجمل هو خطية محبة من فاجنا ايضا بحجة التفصيل الواجبة لله
لوروايا العدل والصدق على الساكن اثبت هذا الا بالكتاب القديس القابل
لايرحب ش لحيث من الجمل ليس شاشرون حسب النقصه وقال الرسول
لا تضلوا لا السارقين ولا البغويين الذين ملكتهم الله وفي موضع اخر يسرى
لرسول القمل عبادة الامنام لعلها ان الاما لاجبة لانا ان نذكرها انكرها
كثيره ومن جديده لثانياً نقبت هذا بدليل على تقول انه ان الحق
ان وصية بحجة التفصيل الواجبة على الله ووصية العدل والصدق على
الفنى تلزم ذاتيا تحت خطية محبة فالجمل هو خطية محبة ذاتيا ونزما
حينما يقصد الرصيا اما الجمل لفضل النسخة فليس رغبة خطية
محبة حسب راي سارن او جمهور المعلمين غير انه خطو جدا لان الرسول يقول
ان الذين يريدون ان يستغنوا يسقطون في التجربة وفي تشيطان واما
لثيق فمترق قروب الناس في البركات لان اصل كل الشرور هو شهوة الغلب

الفصل الثالث

في الشرح

١٠ ايمان الشراعة في شهر من شهره نحو اكل والشرب تغاير القناعة اذا كانت
 بافراط معتبر وان ثبت هذا اول الكتاب المقدس اذ يقول الرب لا تقربا شتم على
 شرب الخمر والمقتدرين على السكر الويل لهم ايها الشبابي لانهم سيجربون
 واهي انه كما لم يخلص ابراهيم من ان لفظه ويل يندل على العذاب او عظم وقيل
 الرسول ان اهل الجسد في معرفة اى السكر وكما ان المواكيل قد لا يرب
 يعرفون هذا لايتا لونه يكون الله اثبت هذا ثانيا بشهادات الاله قال القديس
 باسيليوس في ميمر الاول على الصوم ان روح السكر يطرد الروح القدس وطلب
 الذبيحة في ميمر السابع فلتبين لاهل انطاكية انذ حيث يكون السكر مبعوثا
 فهاك يوجد الشيطان : وقال القديس ابراهيم في القمل الثالث عشر
 من كتابه على اهل البني والصوم ان السكر يضر صفة القلب وعاقبته ويزيد
 على ذلك الخلية : اثبت هذا ثالثا بدليل عقل لان استعمال اكل والشرب بزيادة
 معتبر اول عدم العقل ولانما ثانيا ايضا فاضطرب من افراط ثانيا
 بمصر الانث الحق من الهام رابعا يميل بالانث الى الزنا والفساد قلت
 ان الشراعة في خطية ممية اذا كانت بافراط معتبر اعني انما يجرع منها السكر او
 ضررا اخر معتبر الجسد لانه ان كان الافراط خفيفا لا تكون الخطية ميت فاق
 اورد انه يخطئ في خطا وميتا من يشرب بافراط يصدر عنه سكر لعدم العقل
 ولو كان ذلك غير كامل مثلاً جفا تضطرب الخلية وتقل الثبات فلا يبين
 الخلق وترى الاعضاء فيمض متمايلة فينبغي ان كان الانث يميز بعد
 الخمر من الشرب فلا يبرهن من الخطا الميت فاما وفيه فلما يكون في افراط نفسه
 في خطية السكر الكامل اتي ثانيا في الشراعة لئلا يكون في ذلك
 ان خطية عرفيه وقد يخطئ الانث اها حينا يتناول المواكيل في زرع مخريف

غير

مستقيم وذلك اورد جفا يان قيل الوقت المناسب ثانيا الى ان الشراعة
 باكل اطعمة كيش الثمن ثالثا اذ اكل الخمر ما يحتاج اليه رابعا ان المثلث منهم
 فطر لهم خاسا اذ اجهد بافراط بتفريق الاطعمة اللذيذة غير
 يمكن ان يخطئ بذلك خطا وميتا وذلك متى حصد الشراعة ان يخطئ وصية
 الهية او يميل لما سر به مثلاً في الشتم ما القريب اول بغيه ماله عليه
 اورد اجمل فيها غايته القمعوى على نفع ما تدينه فحين قال عنهم رسول ان يلوهم
 الهتهم وان هرد لا يعبدون سيده يسوع المسيح بل انما يعبدون بطونهم
 وايضا يخطئ خطا وميتا من ياكل اطعمة غير حلاله او اطعمة مفسدة جفا وكذلك
 من يسبب باله الفراط شكيا فطما القريب اول انه ضرر لجسما جسديا
 اورد ميتا مثلاً اذ يخطئ بذلك نفسه في خطية خطية كمن يعرف بالخطية
 اذ من قبل الشراعة قد اعتاد ان يجرب يتجربة الزنا وان يخطئ فيها
 ولان الانسا بالشراعة على الصوم يخطئ بخلاف وصية الكنيسة بالصوم
 فمن ثم يجب ان نتكلم من ذلك قليلا

الجزاء اول

في الالتزام بالصوم

اعلم ان الصوم هو انقناع عن اكل وشرب انما الشراعة باقتضيه قانون
 القناعة ويقسم الصوم الطبيعي والصوم الكنائسي والصوم الطبيعي هو
 انقناع كل من اكل والشرب من نفس الشراعة وهذا الصوم هو الصوم
 لتناول القربان المقدس ما خطئ في تناول القربان حينا جفا جفا يتناول القربان
 الزنا والروح اما الصوم كنائسي فيكون في صعدة في صعدة

من كان له من غير الله ما يحتاجه ذلك احتياجا كثيرا لكي لا يفتقر الى ما يحتاجه
 فيكون خيرا واحسانا وما هذا ذلك بل ان يحترسوا جدا من الجهل الذي
 هو من جميع المشهور من كثر على الاولام نصيحة الرسول القابل ان لا يفتقر
 الى هذه الدنيا بشي ولا شك ان لا يفتقر ان يخرج منها بشي وقد يجب عليهم ان
 يفروا من الدنيا بل يبتعدوا من اجل ان خطاياهم مفرقة غالبا بالشك
 والعثرة اما الشباب فينبغيهم ان يهربوا من خطاياهم انما حصل النية
 منذ صباه وقد اوردوا لهم سبب ذلك حيث قال الشاب لكب طرد قد
 ولونه شاة لا يحبه عنها والرسول ايضا ينفذهم في الرسالة المتقدمة
 تعينها ان يكونوا قسيسين اعني حلقين لا فتدال في تناول والمشرب هائنة
 لسانهم وحواسهم عن كل ما شمل العفة ومنه لا يجوز للكاهن ان يحمل في سر
 الاعتراف اولئك الشباب انهم في السكر والعنادين على انفسهم
 الدنسة الى ان يكونوا اوتد واعن عادهم الدنية وان عادهم الكاهن بالتوبة
 عليها ولم يبق لهم ان ينجب على الكاهن ان يفرحهم الى ان يكلوا بامانة
 مدة ما من الزمن ما قد اوردوا به وقد يفيد ان يفتقر الكاهن
 عليهم بوجه القانن ان يعرفوا جكاثر ولينكر الكاهن هذه النصيحة
 المقدمة له من القديس كارلوس مثلان ميلان وفي قوله لي اخرا الكاهن
 لعل من الذين يتبين انفسهم عتيدون ان يرتدوا الى ما كانوا عليه ولا
 يبالون من بعدهم باثوبة سيما الشباب الجاهل الباطل المعتادين على
 اكل السكر والافعال الدنسة والقاربت فكل من لا يجب ان يفرح
 عنهم لعل ان يبتليهم بل من التوبة

الفصل الثاني

انه يجب على السامع نصيحة الرسول ان يكون له من غير الله ما يحتاجه
 شاة لا يفتقر مما يحتاجه مسودات عرضة للفتنة شاة ولا يفتقر مما يحتاجه
 كيا من كل من حرق من قتله رايا غير مقلات من دينة السيد المسيح
 وصية الرسول بقوله ليتزين النساء باخشاهن

الفصل الثالث

فيما يجب على النساء ان يتزين لكونه راجع بيت وفلان فيخرج
 لما قد تقدمت في صفاتها الثالثة عشر ما يجب على التوبة
 الاولاد والرجال لسايم والروسا لمرسين منهم فلم يبق عليان في موضع
 سوكما يجب على المعلمين ان يصبغهم وما يجب على الرثة والذين اقبلوا لعل
 وصية انبياء الاخيرة ووكالاتهم ولقد تم تقسم هذا الفصل الى ثمانية اجزاء

الفصل الرابع

فيما يتفرع به المعلمون لتلاميذهم
 اقول ان المعلم يقدم اولاد يتي يكون مثالا صلي لتلاميذ يتبعون سيره مع
 ايام الادب والفضيلة ثانيا ان يورثهم حينا لا يبتون سبعة عشر كسب
 خطية وفساد ثالث ان يجهته في تسليمهم كما يجب فلهذا لا يخطئ المعلم
 اولاد اذ اصاب رشوا والتلاميذ بسبب افعاله ثانيا لا يلام عليهم
 الادب والفضيلة ثالثا لا يلامهم بوجه حقايتهم ولم يفتقرهم كسب
 خطية رابعا اذا لم يجهته في تسليمهم كما يجب فلهذا لا يخطئ المعلم
 خاسا فلهذا لا يلامهم بوجه حقايتهم

به استل عن قولي ان لم تاتهم بذلك الديانة وشقوى بل شقوا ان لم
 كبريا نوس ايضا كانت الكنيسة تتبع المؤمنين عن ان يقيموا الكبريا
 على الايتام والذي يقيم لم يكن يتقدم لاجله فبيحة بعد مودة وتليب
 بذلك يورده هذا القديس قايلا ان الذي اراد ان يعيق الكنيسة عن
 خدمة المسيح لا يستحق ان يكون الكاهن في صلواته على النزع فاقول
 الان ان وصلي التمام يلتزم باربعة اشيا اولا بان يقدم لهم القوت
 ثانيا ان يهتم في حسن تربيتهم ثالثا في تاديبهم رابعا ان يهتم
 جهة خيالهم واموالهم فيلثم الركل يانه يدبر حاد ويغفلها بحجة اربية
 فاشبع من ذلك ان وكيل الايتام يخطئ اولاً اذا سلك عليهم القوت المطلوب
 ثانيا اذا كان بذنبه ولهم اهتمام فيهم لا يعرفون ومايا الايتام او يملكون
 الى سيرة ردية او لم يملوا صناعة مناسبة لهم ثالثا اذا لم يجاهي عنهم باراء
 من يقصد ضررهم بل الله يفضلهم هو ويضرهم رابعاً اذا حصل بترائنه
 ضرر لهم في مالهم واولادهم وخزائهم فيخذه يلتزم باصلاح الضرر

الفصل الثالث

في واجب الايتام من كونه متاعا للكل
 اعلم انه في الدعوة الدينية توجد اولاً الروسا الذين يجب عليهم ان
 يبقوا هم بدونهم او سلطة غيرهم ما يفيد لهم سيرة عيش الشعب جميعه
 ثانياً توجد القسوس الذين يقعون في حفظ البلاد من ظلم اعدائهم
 القويان ثالثاً توجد القساوسة الذين يقعون في تدبير البلاد لخيراتها
 من "البر" رابعاً توجد الرهبان الذين يبالون في سائر الكلام

فلورديا

فلورديا الان ما يخص هذه النوايا وذلك في خمسة اجزاء

الجزء الاول

في تاديب روسا الشعب ومديريه

اعلم ان دعوة التدبير هي دعوة ذات سلطان لضبط الروسين في الواجبات
 عليهم والتدبير هو تدبير يقيد خير الجماعة العام ومن ثم اخبر لوازيم هذه
 الوظيفة هو تدبير الروسين وتاديبهم الى ما يجعل الحق منتفزة صالحة
 ولهم قال الرسول تفرعوا من اجل الملوك وجميع العقول لكي تفيض عيشا
 هاديا بل تقوى وعفاة قلت انه دعوة التدبير هي دعوة خير الجماعة العام
 ليعلم من ذلك اصحاب هذه اللغة القليلة التي يجب عليهم ان يوجهوا اليها اسلطانهم
 على انه لا يجوز ان يمدحوا غيرهم ويحذروا القسوس بل القساوسة والكل
 ان اصحاب هذه الدعوة ليس هم الملوك والعداوى السلطان المطلق فليس
 يجرهم ايضاً الذين يشتركون على نوع ما في سلطان الملوك وامرنا فنشر الـ
 تدبير الشعب والحكام والقضاة للقائين بتدبير الشعب الى زمان ما فاقول
 الان ان لوازيم دعوة التدبير هي خمسة على الخصوص لان روسا الشعب ومديريه
 يلتزمون اولاً ان يكونوا للشعب المستحق لهم غزوا صالحة بحسن سيرتهم ثانياً
 يلتزمون ان يكونوا منصفين بالعلم العنصري لوظيفتهم ثالثاً ينبغي ان يكونوا من
 الديانة والكنيسة رابعاً يجب عليهم ان يعتنوا بالروسين اعتناء اوتيا تالست
 ملتزمين ان يمتروا في اي حقيقة العدل والتدقيق قلت ان الله يفرح ان يكونوا
 غزوا صالحة للشعب المستودع لهم بحسن سيرتهم اشتهر هذا اولاً بتدبير
 موسى النبي للشعب المختاروا منهم رجا فاعلم ان يكون حسن سيرتهم

أبوابهم أشت هذا الباب به ليل تلي لا نكاد أن نرجع شي يورث في حوسن
أشت قاتلنا ويحدثهم إلى الخرافات ليعتدوا من مثال رؤسائهم تسمى هذا
ليس شي يميلهم إلى الشدة الكثيرة ولا يشك لهم أقوى تشككاً من مثال رؤسائهم
الرومي ولهذا قال القديس باسيلوس في غلته الثانية على التسلط أنه
لقد اعتاد الروموني أن يتخلوا ويسند مدبرهم كما قال إن العالم بأسره
يقعدي مثال الملك وقال أحد الحكماء الرثيين أن هذه هي حكمة التسليط
أنهم يتسلطهم بأمور يفعل ما يفعلونه فعرض هذا التشكك هو السبب الآخر
الذي يصير خطايا الروسا وأنذر من عظمة جداً وأنهم من إلهام إلهكم الله
عليهم في يوم الدينونة حكما صاروا خبث قول الحكم الحكيم الخازمة تحمل
بالسنة الذين تون الصغير بجمال برحة خالاً لا قرافعة تون قلت
ثابتاً أنه ينبغي أن تكون الروسا شامعين بالعلم والفتنة الضرورية
لباشرة وتليقهم وهذا سببته حيناً تكلم من لزام القضية وقديح
على معلم الاعتقاد أن يحسن الفهم من أصحاب الرعايا الذين لا يعرفون
ما تنقصه وتليقهم من العلم والعرفه لأن من عدم هذه العرفه تصد روبر
كبيره والحكام والولاة يتعدون العدل في حكمهم ما سعيه ويخطون خطوه
منها ولتؤمن بأصدق الضرر أيضاً قلت ثالثاً أنه يجب عليهم أن
يكنوا عن الدينونة والكنيسة وهذا انتم بما ساء في الاصلح التاسع
والدريعين من سفر اشعيا النبي وبما قاله الابا القديس سيمون
القديس لفرستينوس في مقالته للولاية عشرة على بشارة يوحنا الرسول
والقديس ايسيدروس في الفصل الثالث والعشرين من كتابه الثالث
على تقيير العظم وبما قاله البابا يوحنا الثامن وهو هذا أنه يجب

على

على الذين يباشرون وظائف السلطنة العالمية الذين يقيمون الحفظ كسائيس
لن يصفوا جيداً الشكايات الاساقفة والاداريين وقد يمكن أن تمت
أيضا إشادات الملوك المسيحيين وتوزماتهم اعف قسطنطين انكسر
وثما ونيوس وكارلوس والقديس لويس سلطان فرنسا وأيضاً ثبت
جواب ليل على فاقول أنه من الحق أن البنين يلتمسون من قبل الحق
الطبيعي والوصية الالهية بأن يسعفوا والديهم فموضوعهم فاقول
أن الملوك والحكام هابنا الكنيسة بواسطة المعصية فاقول هربتون
مساعدة لها والخامسة عنها ثم أنه من الحق أيضاً أن السبب الآخر
الذي من إلهام أعطوا من الله هذا السلطان هو لو يستواضيا يخص
الديانة وعبادة الله فابتنج من ذلك أولاً أنه لا يخطئ الحاكم خطأ فتسأل إذا
أذن ضد وصية الله والاولى للوكية للاراقفة مباشرة أعال أن تقسم
وتخاض من جميعاً لهم أنتج ثانياً أنه لا يخطئ خطأ فثالثاً إذا اختلص السلطان
للكنايسة أو وظيفة كنايسية أو يتعدى حقوق الكنيسة أو قدم
أو أقام على وظيفة كنايسية من قدمه أنه لا يستحقها قلت ثالثاً
أن الروسا يلتزمون بالاهتمام الديني في الرومين وهذا ثبت بما
الكتاب المقدس يسمى للوكية نهاية فابتنج من ذلك أولاً أنه لا يخطئ الحاكم خطأ
ثانياً أنه لم يخطئ السبب بالاشيا الضرورية لحياته ولا في التبليغ ثم
ثالثاً وأقالم الحق فيما عجز خيم الزمى والرومي أنتج ثانياً أنه لا يخطئ
لعمه خطيه الحاكم الذي يظلم الشعب وأنه ملتزم باصلاح جميع الأضرار
قلت خامساً أن الروسا يلتزمون بالاهتمام في أن يحفظ العدل بالثديين
أثبت ذلك بقول اربا النبي اسمع قول الرب يا ملاك يهوذا

فانه رد ان يكونوا خطا ميتا اذا ما تعاهدوا بيمينه مع الله
 تعاهدوا مع الشعب ولم يمتروا بايمان لا عهدا ولم يمتدوا بطرحه وكذا
 يخطون خطا ميتا اذا كشفوا اسرار القدس وصاروا سببا لعدم انفسار
 الملك ولا ان تضر لا عهد الشعب من راجيا اتيه ثانيا ان يكونوا يخطون
 خطا ميتا اذا اظلموا بعد من الشعب الذين يماريون من اجله لانه قيل لهم
 في الانجيل المقدس لا تفتشوا احد ولا تظلموا احد وقد يلتزموا بصلاص
 الضر وباولي حجة تلتزم بذلك القواعد الذين لا يمتعون جنودا عن الظلم وهم
 قادرون على ذلك اذ لا يلزمهم بر ما سلبوا وقد يخطون ايضا اذا لم يمتروا
 لاجنادهم ما يحق لهم او نقصوا منه شي اتيه ثالثا ان يكونوا قد اخطوا
 يخطون خطا ميتا اذا اخطوا معا هذا في الاعدا او خسروا العهد ففقدوا
 مغفرا خيرا ويخطون ايضا اذا لم يفتشوا حقهم على سبب لوال اعدائهم
 بل يقتلونهم ينزع من القساوة والناساة والنفاس على ان الرب هو
 فعل من افعال العدل الذي ينهي من هذه وما بعد ذلك فانه لا يجوز للمؤمن
 ولو كان لشرب عذرا ان يهيموا الكنائس ولا ان يسلبوا ما هو مخصص

الفصل الرابع

في لوانيم دعوة القضاة وخطاياهم
 اعلم ان القاضي هو شخص ذو سلطان واجب ليحكم على حقوق الناس او ليجد
 حكمه ما يحق للمؤمنين بموجب ملة العدل وقد يتفرع من حيث
 ان كل رتبة القضاة هي قائمة فان يحكم بالعدل على المؤمنين وفي
 حياياتهم فانه من الملك فقط بل عن الله ايضا وغرف درجته عظيم

هـ

رتبة القضاة حتم انهم اعلى القضاة يدعون اليه يقول المثل لله فانه يجمع
 الالهية وقد رتبوا الالهية يحكم عليهم فمن ثم كانت لجانهم وتلقبهم عقلة جنة
 وخطاياهم كمن لا يفتشون ان القضاة يلتزمون بحجة اسبب لانه
 نبيهم اورد ان يكون لهم سلطان حقيق ثانيا ان يكونوا متعسفين بالعلم الضروري
 ثانيا ان يكونوا ان يحفظوا الطاعة للقوانين الشرعية بامانة وانما ان يكونوا
 سالمين من الرشاشا خامسا ينبغي لهم ان يحفظوا الاختصاص حينما يلزمون من
 الدعوات ويحكمون عليها قلت اولا انه ينبغي للقاضي ان يكون متمسكا
 بسلطان حقيق واجب والسبب بذلك كاخلاص مارتيا لانه كان الرئيس يفسد
 ان ينزع شرعية الاعمال الرومينة هناك لا يستطيع احد ان يحكم على شخص
 لعلهم يجرى الا ان يكون صاحب اختصاص له ونعت سلطانا لانه حكم القاضي
 هو بمنزلة شرعية وقد يخطون من هذه الجهة خطية ميتة اذا حكم على شخص
 لومين دعوى شخص ليس هو تحت حكمه وسلطانه قلت ثانيا ان يجب ان
 يكون القاضي متمسكا بالعلم الضروري وثبت من قول موسى النبي للشعب
 الاسرائيل اولا اقدر ومدى ان احمل اموركم وتقدم وخضوعها لي فاختاروا
 منكم رجالا حكما وعلماء وقد قلنا العلم الضروري اي معرفة الشريعة واواسد
 الملك وقوايد الاقليم الذي فيه يتواجد قاضيا وهذا العلم ضروري فليس
 المقدار حتى انه يخطي الحاكم خطا ميتا ويستعمل هذا النظام ما لم يباشر
 وتلقبه لغير هذه المعرفة وذلك لانه يكون مسترا على خطا قريب من ان يخطا محاب
 وقد قلنا القديس اغناطيوس في الفصل السادس من كتابه التاسع عشر
 على مدينة الله ان جعل الحاكم هو غالبا شقايا قلت ثالثا ان يلزم
 القاضي حينما يحكم ان يحفظ الطاعة للقوانين الشرعية بامانة وثبت

هـ

هذا بما قاله لا تدفع امره في عينه الخريف على الميزان الثاني بعد الثانية
 ان القاضي الى ان يفعل شيئا من تلقا نفسه واقتضاه بل انه يحكم على حسب
 الشريعة والسير بوجه هو وانه لا يتخذ سلطان الحكم الا على مقتضى مقتضى
 مقتضى القياس الشرعية فانتهى من ذلك انه يحكم على الحاكم لا سيما من كثر
 له سلطان مطلق اعظم من سلطان الملك لا اخل هذا بما مر من الشريعة او القياس
 منه شيئا حتى ولو خرج المشتكى عن طلبه قلت رابعا انه يجب على
 القاضي قون كل شيء ان يكون سائلا من الرضا حتى انه لا يحبه من استقامة الحكم
 لوجوب سببها وشك ان يمكن ان ثبت هذا بشهاد وان كثر من الشكوك
 المقدس والادب القديسين حيث يرون الحاكم بان يحكم حكما مستقيما وبالحق
 خلو من محايلا ولقد بالرجوع اذا ثبت ان مقتضى من شهادتين من ذلك قال انه
 يعمل قضاة في جميع اربابك لمقتضى الشب قصاعدل ولا تفرقا الى
 ناحية من الناحية لا تخاف بالوجه ولا تأخذ رشوة لان الرشوة في
 عين الحاكم تغير كلام المستظلم وقلا في سفر الحكمة ان لم يحكم احكاما
 مستويا ولا حفظ شريعة العدل ولا سلمت لشبه الله فيسببهم
 عليكم بترتيب ومسلمة لان الحكمة الجارمة تعمل بالسؤالين فانتهى من
 ذلك اوله انه ينبغي للقاضي ان يكون مستظما بعق وشجاعة عظيمة
 لكي لا يترد فيه لاحق ولا وعد ولا تهد ولا يقتضاه في واهنا قل الحاكم
 لا يطلب ان يفسد قاصدا الا وقد رماهم الشرور لملك ان تخاف وجهه
 الحق وتغاية فقيبه عليك انتج ثانيا كره على القاضي ان يكون تأييدا
 من كل اجل ليلته الرشوة ويجعل ان يتغنى كفيه من كرشه ومنه
 كلب انتج ثالثا انه يحفل القاضي خفا لا في ان الحكم ضد العدل

نظرا

نظرا الجوهرة الدعوى وانما لوجوب سبب من السبب ويلتزم باصدح
 جميع الاوضاع لثانجه من حكمه بل انه يلتزم ايضا برشوة التي من اجلها حكم على
 انتج رابعا انه لا يخل ايضا خطأ ثقتا ويلتزم باصدح الاضطرار اذا كان
 لا يريد ان يحكم على عوى التي يجوز له ويجب عليه ان يحكم عليها لكنه يتفلسف
 قلب الى الحكمة اخرى ولقد في قضية عادلة يلزم احد الخصمين بالمصلحة
 بوجه شى وحى مختص به كذا انتج خامسا انه لا يطلب القاضي هليا
 لحكم على عوى عادلة كانت او غير عادلة فانه يحفل خطأ ممتيا ويلتزم بالرد
 واصدح الاضطرار قلت خامسا انه يلزم القاضي ان يحسن اجتهاده في
 الفهم من الدعوات والحكم عليها صقول ارباب البلد من نفسه كنت ابا
 للساكن والدعوة القام كن اعرضها الخضر عنها باجتهاد بليغ

الجزء الخامس

في ارازم الخامس والخامس

اعلم ان الحكومة يجب جهر واجتصها اربعة اشخاص وهم القاضي والخامس
 والخامس والشهود والعلل اننا قد تكلمنا في القاضي بمقتضى من الشهود
 ايضا فايراد الرتبة الالهية للشئونة فبعد ذلك ان نصف ما ينبغي
 للخامس والخامس فاعتبر ان الخامس ويدعى الوكيل ايضا يلتزم ادوا بان
 لا يور في الحكمة سوى ما قد عرفه حق ثانيا بان لا يفعل شيئا مستند
 العدل في خامسة ثالثا بان يخضع للقاضي والحكومة الشوية فيحفل
 لدا الخامس اوله ان يمتثل اذا استعمل الكذب والحيلة والتلبسة ثانيا
 يحفل ضد العدل لاسباب ضمه القريب بشرة كذبة او بالرشوة ارباب الخاف

نظرا

زوراً وما يضاف اليه جعيفه يلتم باصلاح الاضرار ثالثا يغفل عن الطائفة
 اذا لم يتم ما حكم به عليه سؤال هل يمكن احد ملته ان يشكو على امر احييت
 اولاً انه لا يلزم احد من قبل العدل بان يشكو اذا لم يكن مقتضيا لذلك من قبل وظيفته
 او عهده او من قبل طائفة تعمله من البهين او من الكلام لا يعمل هذا الغرض
 نصيب ثانياً ان الحق نطقنا احيانا بان نشكو او قلنا بان فلان الشاقي
 بما اجتمعه آخر بغير ان نكون ملتزمين باشياء التعوى فذلك كمن
 عنها الرئيس او القاضى فيما قبل المذهب غير انه لو كان ملتزمين بذلك من
 قبل الحق فيبقى ان لا يكون الاثم شيئاً قد مضى بالكلية بل يجب ان يكون
 متعلقاً بالمستقبل مع وجود خطر من جملة الغيب او على شخص واحد
 وان لم يكن الا لاعتبار من شيع فيه المذهب عند ربه او اعظم من تعذيبه
 اذا كان الامر مستلزماً للعذاب ثانياً ينبغي ان يكون شيع الخطر المذكور ممكن
 الا بواسطة الشكوى وقد يجب غالباً ان يجب هذا اعلم ان منه غير ممكن
 بدون الشكوى اذا كان الاثم المتعلق بالمستقبل هو جرم الزنا سيما بما حقه
 للشعب واذا لم يتحقق انه يمكن ان يمنع الغنور بواسطة الترخيص الاخرى
 السرى ثالثاً يلزم ان يتبين ان الشكوى تكون نافعة ولا يصدر منها
 ضرر جسيم للشكوى نظراً الى حياته وحياته وانما اقول هذا من لوازمه
 وظيفته يقتضيه هذا المطلب اتمام جهة التماس المذهب فما قول اذا
 انه يغفل عن العدل اذا كان من ذلته متهمه باطله انهم ما يشكروا لانه
 بهذا الوجه يشتمل الغش والحق عند قرينة وهذا المذهب يفسد الحجة
 والعدل وهو خطأ وتعميت قوماً وقدرة البليانين فيسبون الحادك
 عسماً ذاك من قال انه من الغفل ان يتسبب لوقوعه بالزور لك

يجفل

بخطأه وصيته لا يغفل خطئه ميت قلت بينهم باطله لان المذهب
 لا يغفل عن العدل اذا اخطأ الحق ما دام غير ممكن ان يشك على امر شرعي
 اقول ثانياً ان المذهب يغفل عن العدل اذا اقدم باختياره ضد العلم الحكمة
 المكين للحكم الشرعي الا انه يجوز له ان يتردد

المقالة الحادية والعشرون

في ايام الاطباء والصيادلة والتجار ولولا الصنائع والفنون وفي خطاياهم
 ونقصها الى فصلين

الفصل الاول

فيما يلزم به الطبيب والصيادلة اي ما يقع الدوية
 قول ان الاطباء والذين تلا حظ وظيفتهم حاجية الدنيا يلتزمون اولاً
 بان يعرفوا صناعتهم معرفة كاملة كافية ومن هذه المعرفة لا يجوز لهم
 ان يباشروا هذه الوظيفة والسبب بذلك هو انه بدون هذه المعرفة يلتزم
 المرضى في خطايا الموت وقد كان يصدر من جهلهم ضرر جسيم للمعمر ومن ثم
 يغفل الطبيب خطأً شاملاً اذا باشر هذه الصناعة بغير معرفة كافية
 ويلتزم باضرار الاضرار الناجمة من ذلك وقول بغير معرفة كافية اريد
 به المعرفة المقترنة مع الاختيار لان صناعة الطب كما قال القديس
 ابراهيموس لم يقم بالانتمى بل بالاختيار ولهذا ينبغي ان يقتن مسلم
 الطب بالاختيار لانه بدون ذلك يكون العلم خطراً ثم ان الاطباء يلتزمون
 ثانياً ان يباشروا وظيفتهم بلانة بغير غش ولا فيخطون خطايا وقيلاً

جنا والنيب بذلك فهو لان الغش يصير امر باهنا جدا فهو في عاقبة
 الاثبات حياته فالحال ان كل غش ايضا العدل اذ اثبت ثم انهم يخطون
 منه عهد ثم المصير مع المرضي بانهم يفتنون بامانة في محنتهم غالا طيبا
 اذ كما وبما يبيع الادوية يخطون اولاهم الامانة والعدل ان لم يتسكروا في
 تقدمتهم اياها بالاراء الا فضل شائنا ثم انهم اذا وادوا متجربين في
 العلة من هذا الى هناك الغاية المقصودة لا محالة فيلزم ان يستعملوه
 وان لم يجدوا ولا محققا لفاعلية حكما فيلزم ان يعطوا الدواء
 الاكثر اعتقادا لانهم يلتزمون بان يباشروا وتسلمتهم باقل ما ياتون من الخطر
 لعمدة القرب واذا افقطن وجاشوا المريض ولم يجدوا سوى دوا تحت
 الشك فحينئذ يجوز بل يحتمل ان يستعملوا لان مثل هذا الدوا انفع
 للمريض من عدمه ثانيا يخطون ضد الامانة والعدل اذا استعملوا بقى
 ضرورة وبطريق القربة ادوية غير مختصة مشكك فيها ولذلك يخطون
 اذا لم يتسكروا في وقت الضرورة غيرهم من الاطباء حتى لو ان يظهروا
 نفاقهم المعروفة بغشائهم وكذلك يخطون اذا اطالوا علة الطبيب
 لا اجل زيادة الروح ويخطون ايضا اذا كشفوا عنه ما يلزم من حصة
 السر الطبيعى امر من الناس القوم شائنا ان نشين منهم واغرا
 يخطون اذا طلبوا او اخذوا اكثر مما يحق لهم ثالثا يلزم الطبيب اذا
 يستعمل فلان الادوية غير محلبة لا اجل سبب من الاستسباب لانه
 لا يجوز فعل الشد ليس من خطر ومن يخطى اذا امر او اشار به او
 تفقروا مع الخطية كالسكر والحراج الروح وغير ذلك وقد تحتم
 القوابين الكنايسية من يفضلون ان يخطى ايضا خطية فيسب

اذا سقى امرأة حبل دوا ويسب طبع الجنين وايضا اذا حبل من زلة
 وبغير ضرورة الكمال لا يجوز في زمن الموسم وكذلك يخطى خطية عتبه
 اذا واحد المريض في خطر الموت ولم يفعله وينبهه على ذلك رابعا
 يلزم الطبيب بالاجتهاد الواجب في شفا المريض والا يخطى لانه
 الحق فخطى بل ضد العدل ايضا لانه يلزم بذلك من قبل وظيفته
 وبالنتيجة من قبل العدل

الفصل الثاني

فيما يلزم به التجار والاولو الصناع والفلان في خطاياهم وذلك في ثلثة اقسام

الجزء الاول

فيما يلزم به التجار في خطاياهم
 اقول ان لوازم ونسبة التاجر في ثلثة فيلزمه اولاً الاستجاوز القرب
 الواجب في التجارة ثانيا الاستعمال الغش والحيلة ثالثا الاستعمال
 وسائط اخرى غير جارية ليزيد بها ربحه فانه اولاً انه يخطى التاجر
 ضد القصة الاولى ثانيا اذا باع شيئا ما يفوق على الحق او علم
 لا اجل تاخير الوفا او من اجل ان المشرى يحتاج الى ذلك الشيء ثالثا
 يخطى اذا اشترى شيئا باقصر من الحق الذي من يعمل من ذلك
 الشيء ثانيا يخطى التاجر ضد القصة الثانية ويلزم باصلاح الضرر
 اولاً اذا لم يكشف المشرى بغير البضاعة المعتبر ثانيا اذا اخذ شيئا
 عتيقه او باطلا مع شحاحه بغير ثا لانه اذا استعمل بغير ذلك او
 ذراعا ناقصا رابعا اذا اخذ شيئا من البضاعة بكذا عتبه

ثالث يحظى القصار ضد الغيبة الثلاثة ويلتزمون باصلاح الاعتذار اولاً
اذا اتفق على انهم لا يسيرون بضاعة ما لا يسعدكم وكان ذلك مقصود العدل
ثانياً يحظى التجار اذا كان لا يفيده في زمانه وهو قادر على ذلك ثالثاً
اذا وقع بضاعة ما وعدان بيقينه بدوام رابعا اذا اشتري شيئاً سرياً
خامساً اذا منع الناس بالهبة والخيلة مما هم يشترون من غيره سلك
يحظى خطأ فيقتل اذا باع بمماثل شكه شئ من يشترى ذلك ثمنه
سابعاً اذا اشتري ارباع جهار في يوم عيد لم يضر ضرورة حقيقة

الحال الثاني

فيما يلتزم به اولوا الصنائع وفي خطاياهم
اعتبر ان الصنائع تقسم الى ثلاثة اقسام لان بعضها ينسب عليها الى قوت
الإنسان كالطبخان والخباز والحمام وغيرها مما لا يملك كسوت الانسان
كالخياط وعلبان القام والصوف وغير ذلك وانما ينسب عليها
الى سكن الانسان كالبنائين والنجارين والحماة وغيرهم فانهم
الذين اولوا الصنائع يلتزمون بأربعة اشياء لا هم يلتزمون اولاً ان يوفروا
مساكنهم كما يجب ثانياً ان يلبسوا بها بلا غش وثالثاً ان يلبسوا بها بلا
ان يهتروا في لقائهم اشغالهم اعمالاً واجباتاً رابعاً ان لا يظلموا احد من الزبادة
وهو جميعاً محقق ولا تخالف الاشياء في تلبسها لانه اولاً قد تحقق
ان كل انسان يلتزم كما قلنا هذا بشئ من ماله في حيلة تلتزم ببقوله
وبالتالي يلتزم ان يعرف مسأله كما يجب ثانياً لانه من المحقق ان يفسد
لانه لا يجوز ان يخذل ان يستعمل غشاً بغير الغيبة لانه هذا مثل ضد العدل

يلزم

يلزمها باصلاح الضرر ثالثاً هذا هو من المحقق ان اولوا الصنائع يلتزمون بالاداء
الواجب في ان يتفقدوا اعمالهم كما يجب وذلك من قبل وظيفتهم رابعاً ان
من المعلمين يؤكد انه لا يجوز لهم ان يطلبوا اجرة زائدة لانه في كل اشتراك
مشتغل ينبغي ان يوجد شئ يساوي من الشئ المخطئ وبين الشئ الماخوذ
فانج اولاً ان يحظى الصانع ويلتزم باصلاح الضرر اذا سبب بجهله
الكسوف او بتوانيئه الضرر ضرراً لمن يشغله ويحظى ايضا اذا طلب واخذ
اجرة زائدة واذا اشتغل او اذن لاجرائه ان يفتعلوا في يوم عيد يجب فيه
البفولة

الحال الثالث

فيما يلتزم به الفلاحون وفي خطاياهم
اعلم انما تنقسم من الفلاحين الذين يجنون الحقول والبساتين وعن
الرعاة ايضا فهم لا انصاف يلتزمون بالاداء الاربعة المتقدمة ذكرها ولذلك
يحظى الفلاح ويلتزم باصلاح الضرر اولاً اذا سبب لصاحب الحقول ضرراً
يجعلها حفظ ثالثاً يحظى ويلتزم باصلاح الضرر اذا اضراهم بغير
وحيلة ثالثاً يحظى ان يلحق كما يجب بعمله بل قواني في خدمة الحقول
والكثوم رابعاً يحظى الراعي ويلتزم باصلاح الضرر اذا تلفت شئ من
وعينه او ضرر او خطن من زحش بزوانيه الضرر

المقالة الثانية والعشرون

في لوازم دعوى الكسب
استاذنا انما يجب ايماده من لوازم دعوات العالمين فيجب علينا

ان لشدة من اراد دفع الاكليريكيين بوجه العلم والمفسر وما يلزم من العلم
وحسن السمع وحفظ القرائن مما هم ملتزمون به نطقنا بالله والتمسك
انفسهم ونطقنا بالقياس وذلك لتقسيم هذه المقالة الى سبعة فصول

الفصل الاول

في دفع الاكليريكيين

اعلم ان القاعدة من قواعد الايمان انه لا يجوز لاحد ان يقبل درجة او رتبة
اكليريكية بغير دفع الهيبة اجبت ذلك اولاً بقول الرسول ليس لعدو
لثمة انصرت الا من يدعوه الله وقد اثبت الرسول تعليمه هذا بمثال
السيد المسيح قايلاً هكذا المسيح ايضا لم يجر نفسه ليكون رئيس احوار
كن الذي قال انت المبرالي الاله على حب طقسك شيئاً واقف ولذلك
قال تعالى لتدسبه لستم انتم اخوة توفى بل انما اخوتكم وهذا الحق بهمة
المقدار حتى انه قد كان شيئاً ما موراً في القديس العتيق حيث قيل
الذين اختارهم الله يقتربون اليه اثبت هذا ثانياً بشهادة الاباء الاله
براي ولهم يشهدون ضرورة هذه الدعوى الالهية قال القديس كيرلسوس
قدس الله الخامسة الى كونيوس من الذي يتصور بجاسة ذات لغات
هذا المقدار حتى ان يقطن هذا الظن المهلك انه يجوز له ان يصرح هنا
لا يحكم الهى وقال القديس لاول في تعليقه الثانية على يوم اتيه الى
القيامة ان القديس يقبل لدى الرب الشعب الذين قد اعدم الروح القدس
والقديس برنابوس يقول في تفسير هذه الآية هوذا نحن قد نتحلى كل
شئ لنختبر نحن انفسنا هل نقترب من الله لان هذه الدعوة هي

من

هو من قبله تعالى اثبت هنا ثالثاً بديل مثل وهو ان الذي يدخل رتبة الاله
الدة ففعله هذا العمل بجاسة وبسبب الكسبة لغير رتبة ويغيب عن رتبته
هذه ثبات سابعه فابتنج ان الله لم يخل هذا امرين من يقبل الدرجة الاكليريكية دون
علامات الدعوة الالهية لانه مخالف لشرعية الله في امره مشيئاً

الفصل الثاني

فيما يتعلق به الاكليريكي من العلم والدرس

اولاً الحق ان يجب على الاكليريكي ان يصحبه ما يستعين بالعلم المناسب لدورهم
وتدريتهم اثبت هذا اولاً بالكتاب المقدس فحفظنا الكاهن تحتفظان العلم
والناسوس بطليقته من فقه ومن اجل ذلك ردت العلم فانارة للم لا تكون
لي كهنوتاً ويريد الرسول ان الاسقف يقدر ان يعلم جميع رتب بوج الخالفين
وهنا منه تخصصه الابا القديس الكاهن اثبت هذا ثانياً بكلام المسيح
الفرديتين لانه في الفصل للماوى عشر والرابع عشر من العلية الثالثة
والعشرين يوصى الاسقف بالابرشاس الامن يكون فحده ووجبه متصف
وياسر بان الدياكونوس لا يرتسم كاهن الا ان وجبه له الفهم البليغ قاسلاً
وان يعلم الشعب كل الاشياء المفروضة للفلاس ولناولة الاسرار اثبت هذا ثالثاً
بما قال البابا بن شمسون الثالث في الجمع للامران الرابع استاخرن الاكليريكي يحتاج
الى شيتين وهما حسن السمع والعلم فالسمع ليعلم ما لاجل وقال للجميع
التي ليناى الرابع انهم عدم العلم تتولد جميع الضلالت ولذلك يجب على
الكنيسة خاصة ان تحترق من ذلك لانهم اتيسوا ليعلموا شعب الله اثبت هذا
رابعاً بديل متحدة من العقل المتور بالايان لاني الكاهن هو معلم وقايد وطييب

وقاموا فاذابنيوان يمشون متصفا بالعلم الواجب ومنهم قال القديس برنارد
 في الموضع المتقدم ذلك كيف يمكن ان الجليل يذوق قدايم لتعليم الاطفال والرجال
 ان الى اهل سيجمل ويكون سببا لان يجمل كثرون لان الصغينة تقتضي
 انواع مختلفة ايضا اجلا اعتبارا يروق له ويعلم المظهر جدا حينما لا يجد في
 المذهب والقائد الطريق والثاني لا يترك ارادة ربي فاجاب اوله انه لا يجوز
 انتم انتم الكيريكيا ما لم يكن متصفا بعام ولعب وهذا قال البابا جيلاسيوس
 في رسالته الى الاساقفة لوكانيه لا يجاسر احد على ان يوسم الكيريكيا من ليس هو يعلم
 ان مثل هذا لا يقدر ان يباشر وظائف الكنيسة وقال البابا زوسيموس في رسالته
 الى اسكيريوس من ليس هو متصفا بالعلوم الصغانية لا يجاسر على ان
 يطلب الكهنوت ايج ثانيا ان الكيريكين ملتزمون التزم احكاما بان يدروا مقدور
 ما يلزمهم لكي يلتبسوا العلم الضروري لدعوتهم ووظائفهم ويحفظون لانه اذا
 كان العلم ضروري للكيريكين كما هو هذا ذلك ولا يمكن لكثير من الابلاد درس
 ولان يحفظون مدونه فنتج انه لمن الحق انهم ملتزمون به ولهم الحق في الوصول
 لتكملة تيمنا تادوس واضبه على القلة والتعليم لانه اذا فعلت ذلك تعلم
 نقصت والذين يسمون ذلك ان ذلك يلزمهم لاكتساب العلم وحفظه لانه
 قد تحقق بالتجربة ان كثرة كثير من اعداء الكتابهم على ما متوسعا بالاشيا الضرورية
 معرفتها لم يفر من الزمن سنة او سنتان الا وشوها لاجل تركهم الدرس
 فاجاب ان الكاهن المدبما تشب يخفى فالباطل خطأ حيث اذا ترك الدرس زمانا
 متبركا وكان يمكنه ان يدرس لان نقاضيه هذا هو الدرس هو السبب الذي من
 اجله مرات كثيرة يخفى خطأ متبركا او كما يصحون بدي نفسه في خطر الخطية
 مما عند قبول اعترافات المؤمنين ما بعد ان غرروا الكيريكين المتفادين من الله

يعشرون

يعشرون غالبا عيشا بطالا ومن ثم يهلون اشيا كثيرة مما هم ملتزمون بها ويتركون
 في غفلة كثيرة باهتة لان البهولة ولت خاتمة كنيته

الفصل الثالث

فيما يلزم الرجل الاكبركي من حسن السيرة والقداسة الواجبة لدعوتهم
 انه قد يلزم الاكبركي ان تعلم سيرة حسنة مقدسة اعني باقية من الزوايل
 ومتصقة بالفضائل اثبت هذا اوله بالكتاب المقدس حيث يقول وقدم يجب
 ان يكون الاقمت من لا يوجد فيه عيب عفيفا فطنا سلفا محققا فريدمس
 على شرب الخمر وهذا نصير كبره نحو البابا كرونسيوس ولذلك نقوله الاباعث
 الكهنة وبقية الاكبريكين اثبت هذا ثانيا بشهادة الابا الذين قد شتو هذه
 الحقيقة بانفاق كاي قال القديس كرسقوس في عظته الاولى على جميع الاكبريكين
 ان الاكبركي الزم ذاته بالقداسة بقبوله الارتسام والذهبي الفم في الفصل
 الثاني من كتابه السادس على الكهنوت يقول انه ينبغي ان تكون نفس الكاهن
 اكثر تقوى من اشعة الشمس والقديس فرنسيس البرنارد في عظته الاولى
 انه يجب على الاكبريكين ان يشهدوا بالانجيل بواسطة صنف حياتهم بمقدار
 ما يشهدونه بتعاليمهم اثبت هذا ثالثا بالجميع التبريدتين اقراماسط
 في الفصل الاول من القليلة الثانية والعشرين اثبت هذا رابعا بدلائل
 كثيرة عقلية الدليل الاول هو ما خذ من سمعة القديس الكيريكية في
 كما قال القديس برونزوس انه قد يرب مما مضى القديس الجيوس درجة
 عظم مع نفس دنيته الدليل الثاني هو ما خذ من عين الوثيقة التي بنا
 الاكبركي بخدمة سيدنا يسوع المسيح وهذا قد اوردوه الانبا بارسيس في

في رسالته الثالثة والعشرين بعد المائة قايداً قال النبي بظهر ذي احاميل
 ابنه الرب فاطموا ما ينبغي ان يكون الذي يحل في السيد المسيح نفسه على
 ايديهم فابح اولاً انه يجب على كل اكبريكي ان يكون نالجا لا من دفع ثمن
 فقط بل من الذي تستعين في الرجل العاقر اقل ثقلاً ولايب هو لانه في
 الذاور تكون خطية الاكبريكي تاجية من الشكر الذي من اجله تعمل الخلية
 الحقيقية ذات ثقل مميته اثنج ثانياً انه ينبغي ان تكون قداسة الكهنة
 وبقية الاكبريكيين اعظم من قداسة العوام بل اعظم من قداسة الرهبان البطاركة
 على انه كالماتى بقا ان الدرسام المقدس يخص من الانسان لوطان عقلية
 جدا عند التي بها عديم السبع في سر القربان للقدس وهذا يقتضي قداسة باطنة اذ
 منعت التي تعقبها الله الروح

الفصل الرابع

في الستم الاكبريكيين بحفظ القوانين الكنسية الملازمة اشخاصهم ووظائفهم
 اعتبار القوانين التي نحن في صددنا هي التي وضعت في الجوامع المقدسة وادخل
 الرومانيون او اساقفة خصوصيون فهذا جميعها لم يمت بحفظها الاكبريكية اتمت
 هذا اولاً الكتاب المقدس حيث يقول سمعنا يسوع المسيح من اوسى من الكنيسة
 فليكن عندكم كوثن وعشاره من قد يسمع منكم فقد سمع مني ومن يمتدرك
 يمتدرك اثبت هذا ثانياً بشهادة الابا قال القديس غريغوريوس في رسالته السابعة
 من كتاب ربابه الثاني الثاني من بانقائ الراي مع الابا القديسين بالرومي
 لا ينبغي للمؤمنين لا يستحق ان يتناول القربان المقدس ولهم ان هذا الكلام
 لو لم يجدكم ايكم الاكبريكيين بحفظ القوانين الكنسية اذ ان عذاب الله
 لا يوافق الايمان بكونه توبة لا وانع من الشكر اثبت هذا ثالثاً بديال

عقل

عقل انه قد تحقق بالعقل الشافي انه يلزم ان قدس الشرايع هو توبة من راي
 حقيقي لوجل غاية خبيثة ولعل ان شرايع الكنيسة المنوعة كانت
 للكنائس هي اولاً قد وضعت من ريس حقيقي اعتمد كنيسة ورومها طائفة
 بعينه وهي عبادة الله فخلاص النفوس ولحق كيد تلك انزل ان تقبل
 ما هو بحق ان الكنيسة لها سلطان لوضع هذه الشرايع فبقدر ذلك هو حق
 ايضا ان الاكبريكيين يلتزمون بحفظها والحال ان شرايع الكنيسة العامة من
 قواعد الايمان ان الكنيسة لها عند السلطان فاذ الخ

الفصل الخامس

فيما تقدم به الاكبريكيون نقلنا الى الستة

الذين حيث ان الله يحكم ويعيب بالادب والرجاء المحبة فحين الحق ان
 الذين قد خصصوا انفسهم لخدمة تعالي وقد منه يلتزمون بهذا الفصل اكثر من
 غيرهم فانه من الحق ايضا انهم يلتزمون بتقوى عظمى ولهذا يتبعهم سبع
 مبادئ الرابع هكذا اعترفتم قد دعيت لممارسة رياضات التقوى والديانة
 فاقول اولاً انه يجب على الاكبريكيين ان يولتوا على الصدقة والصلوة وبقية
 رياضات التقوى اثبت هذا اولاً بجميع الاماكن حيث قيل ان اعمال الاكبريكيين
 هي المواتية على الصلوة لعبادة وعلى القرة بالمال وقال القديس ابراهيم
 وقره قد حرق القوانين الكنسية ان المسيحيين يقتسمون الى قسمين
 احداهما من خدمت الله ولممارسة الصلوة الخلقة والنفقة وخدمتهم
 الاكبريكيون وقد يلتزمون بذلك اولاً من راياسهم ثانياً انه لا يمكن
 ان يكسبوا العفة والقداسة المشقة بخدمتهم الا بممارسة رياضات

انتم تسمون بعبادة واما ان تسمون بكونكم الاكاريكي بالصلوة العقلية والنفوس واما ان
 من نعال العبادة مثل نعال كعب زوجة فخص الفكر كل يوم فدايقكم انتم
 انهم يملكون انفسهم الكنايس يسمون كل واحد منهم واما انهم يسمون انهم الكنايس
 يسمون عيشة صليبا يملكون للراثة على الصلوة والصلوات الزوجية واما
 قال الرسول فاسب على القراءة والاعلام مثل هذه وراثة عليها كنتم
 على نفسكم وتعلمون انكم انما صلبت هذا فكل من تصلي وتعلمون
 اقول ثانيا اني يجب على الاكاريكي ان يهتدوا في اوشيا الخفية لخدمة الله كالبكر
 والذئبان والكلوس وبقية الاوتة والباقي المقدسة وبالله يمشون بالانتماء
 المذكورات بذلك الاكاريكي الذي يهتدوا في اوشيا الخفية في رسالة القالسة
 الى البوروس قائم انما كان يهتدوا في ان يكون المذبح نظيفا والهيكلان
 غير مرقعة بالدماء والبطون مكنوسة غير مرقعة بالتراب ويجوز في ان يكون
 ميسا والاولى نظيفة وكان يحفظ باجتهاد جميع المذبح لخدمة الله وهكذا
 يوم الجمع الاخرى قائلا اننا نعلم الاكاريكي ان يحفظوا على حال الصلاة الاولى
 والمناهيل والاثواب المقدسة فواسفاه هذا الاكاريكي يسمون في ذلك
 ثانيا فذا احد حق انهم من هذه الجهة يحفظون صلاتهم كخطة خطاء مما اقول
 ثانيا انهم يلزم الاكاريكي ان يحفظوا لطقوس المؤسسة لخدمة الله وفي هذا قال
 الجميع التوبه تنق في الفصل من الجلالة ان قالوا انهم يسمون الاكاريكي
 وانهم لا يسمون ان انهم رابا بالطقوس الكنسية المرسلة لخدمة الله واما انهم
 بارادتهم او غيرا فليكن بحسب ما مثل هذا نظر في الفصل من الجلالة

الفصل السادس

فيما يتقدم به الاطريكيون نظر الى استقامتهم

اقول

اقول اولاً ان الحق ان الاكاريكي يسمون بكونهم يحفظوا الحق الدائمة انهم هذا
 اولاً بالكتاب المقدس قال الرسول الامم من الاساقفة والكنيسة والامم كوني يسمون
 ان يكونوا الاوتة عيشة والامم كوني كذون وقال ثانياً ان الرسول احفظ
 ضلعت عيشة انهم هذا عبادة الكنيسة وتقليدها والجمع التريبلتين الذمب
 حبه ذلك عند الراقفة في القانون التاسع من الملة الرابعة والعشرين وسبب
 هذا الالتزام هو الشريعة الكنسية الموضوعة من ان الرسل كما ينبغي من قولها الجمع
 الكاريكيين الثاني في الفصل الثاني انما قد لم الجمع ان الاساقفة والكنيسة والامم
 يكونون لعمام الكنايس ليعي يحفظوا طاعة الرسل وحفظه الاوتة ثم ان سبب
 هذا الالتزام يعتمد على ان الابطا القديسين يطلبون من الخدام العنايين طهارة
 ملكية ليستطيعوا ان يمارسوا ايام الصلوة بحرية ويقدموا ذبيحة العذراء الامم
 على انه ان كان للكلوس العتيق قد الزم كهنه في ان يحفظوا الحق لما يجدون
 الهيكل فكم بالمري يجب على الخدام الانجيليين ان يكونوا بريين من كل دنس حتى اقول
 ثانياً ان الحق يجب على الخدام الانجيليين ويلتزمون بتقليد القاعة نظراً
 الى الاكل والشرب وبالنظر من المسكوة والشهادة وهذا ما ذكره الرسول وقوانين
 الكنيسة وقد اورد الابطا في ذلك حجة كثيرة منها ان هذه الخطة اعني الشريعة في
 الماكل والشارب اولاً ترقى شهرة الزنا وتزيد بها ثانياً يرفع العقل وتقلد
 ومن ثم يقصد من مزاينة الصلوة ثالثاً انها تشكل الناس وتعين الكنيسة
 اقول ثالثاً اني يجب على الاكاريكي ان يكونوا متعتمدين ذوي ادب ولصقشام وبنية
 بوصفهم الرسول والسيه المسيح نفسه فليعلموا انهم تلاميذ وخامسة واثنا
 قول ثانياً تعلموا اني خائف ووديع ومضع ثم انما قد قدنا فقلت ينبغي ان
 يكون الاكاريكي متعتمداً بقناعة غير اعتيادية والاعلان لا تشاركه

بعد ليس برزوروس هو ليس الفضائل وما فحقها لما الادب والاعتشام على اعمالهم
 في فضيلة شرب بحسن النظام حركات الجسد وقال لتكون لا ينفك وقد ذكر
 الرسول هذه الفضيلة بين الفضائل الضرورية للاكبريكى وذلك لان حيا الاكبريكى
 كما قلنا المخرج النور في كتاب العوام حيث يقرأ كل احدنا بحسب طبعه وقد
 اورد ذلك ما في افوثيروس في غنقه التاسعة بعد المائة على التوان حيث قال ينبغي ان
 تكون حياة خدام المذبح للآخرين تقريبا ووعظا ماينا اقول وايضا انه يلزم للاكبريكى
 ان يتعلموا من كل عمل رغبة الى الملك الديني لان هذا هو مسمى الرسول بقوله لا يمكن
 الاستغناء بحسب المال والديا فوثيروس كذلك لا يجوز الملك الجسد وقال القديس ابراهيم
 في رسالته الثانية اليوسيانوس اعذر من طلب في جندي المسيح مكاتب العالم
 ان يجدوا المستحق هو لا غنى في المسكين ولهاية الكاهن في الاهتمام في البرع الزود
 ولهذا قلنا جميع مدينة يكون ان الشئ الذي يفتخ به الاكبريكى هي شهوة المال اصل
 كل الشرور التي منها تعذر البعريا وتنفذ فانك من ذلك انه يحفظ خطا فمما من
 يختار ويقبل دعوة الاكبريكى ليزداد غناه اقول خاسا انه لا يجوز للاكبريكين
 ان يباشروا التجارة حسب قول الرسول صان احد يتجده لله فيمنع بالامور
 العالمية وهذا ما تنهى عنه القوانين العالمية والجميع للذين الرابع انما في
 العقل لا يباشروا الاكبريكى العالمية والسبب في ذلك هو ان التجارة
 والمحاولة للدينية تنفيق التفرج عن الامور الالهية التي يجب على الاكبريكين
 ان يهتموا بها ماينا كما قلنا ما رتبها ثانيا لان التجارة هي خلاصة نفس رغبة الملك
 الزمني والحال ان الرسول يريد من الاكبريكى ان يكون غنى لعيد ثالثا لانه
 في التجارة يجد الاكبريكى اسبابا كثيرة للفتنة ولهذا قال القديس برزوروس في
 رسالته الثانية اليوسيانوس ينبغي للاكبريكى التاجر كتحديد الطاعون

الفصل

الفصل السابع

فيما لم يقر به الاكبريكىون نظر الى القريب
 انه بلطفه قريب تقم هذه الدروس الذين يجب على الاكبريكين ان يعطوهم والشب
 يلزمهم ان يمتروا في خلاصه فاقول اولاً انه يجب على الكهنة وبقية الاكبريكين
 ان يكونوا طامعين لا يستقهم اثبت هذا اولاً بقول الرسول طمعوا بربهم واقتصروا
 لهم اثبت هذا ثانياً لان لا يمتروا يعلمنا ان الله اخام الاساقفة لتدبير الكنيسة
 والمجمع التديني في القانون السادس من الفصل الرابع من الجملة الثالثة والآخرين
 يحرم من نيكره ذلك وقال القديس ابراهيم في رسالته الثانية اليوسيانوس الكاهن
 كن خاضعا للاستقفا واجله كقبولك اب نفسه اقول ثانياً ان يلزم الكهنة
 خاصة للفراسة والعبادة ان يشاروا على خدام النفوس اثبت هذا اولاً بقوله
 تعالى اني جعلكم لمتنطقوا وتافوا تجار وتودم اعماركم ولا الرسلن الادب
 كذله انا ارسلكم والحال ان السيد المسيح ارسل اليهم في خلاص النفوس فاما
 اثبت هذا ثانياً بشهادات الربا قال القديس ابراهيم في رسالته اليوسيانوس
 اذا اردت ان تباشروا بجمعة الكاهن فاجعل خلاص الناس ربح نفسك وقال
 القديس ابراهيم في تفسير الامحاج الاول من سفر اشعيا ان وثيقة الربا
 هي جنسية الربح حيث يربح لوهبا بل خلاص النفوس اثبت هذا ثالثاً لانه
 عقله لانه اولاً لا يوجب شئ اثنى عند الله او اعز من خلاص النفوس كما قلنا في
 انتم في مجمع الثالث على سفر التكوين ثانياً لان السيد المسيح يهاب منهم
 ان يظهر واحد منهم لهم له كاشف من قوله يا سمعان بن يونا اتخذي اقل من
 هؤلاء ارفع خرافي ولهذا قلنا انما انتم في تقريضه القديس فيا برزوروس

من اجل خلاص البشر هكذا اذا اراد
 ان يخلصهم في خلاصه ويرغب ما يسدي القرب نفعاً
 لانه لا توجد وظيفة يجيها الله اكثر من حبه لهم
 من ان ينجيهم من الكاهن من ذلك وعن هذا قل ايها الذين
 ليسوا على رسالة يولس الاول الى اهل قيسية اذا فرقت على القديس
 ابراهيم لا قياس لها ولا تقدير فانك تفعل شيئا افضل
 من ذلك اذا اجتهدت نفسك واعدت التوبة
 فليست كل كلمة من ما ذكرناه بالاختصار
 وليتم بالفضل حق اذا ما ظهر
 ليس الدعاء مثال الخيل
 المجد القديس

امين
 قد كتبت نسخة هذا الكتاب المبارك في مدينة مصر القاهرة في الثمن
 عشر يوم اختلف من شهر نيسان سنة ١٨٤٤ الف وثمانمائة واثنين
 واربعتين بمبدأ اذن عبيد الله واحقرهم الشماس ابراهيم
 تلميذ مدرسة السيدة البشارة في عين تراز





كتاب الفقه
١٢٧٥

كتاب الفقه
١٢٧٥

END

PROJECT NUMBER

EGPT 002B

ROLL NUMBER

2

MUSEUM CALL THEO

NO. 434

TITLE OF RECORD

REGISTER

OLD NO. 4345

NEW NO. 127

ITEM

5